

العناكبوت

د. مهند عثمان التوم أحمد

مايو 2025م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العنكبوت

د. محمد عثمان التهام أحمد

حقوق الملكية والنشر محفوظة لمركز العنكبوت.

الموقع الإلكتروني: www.mohanedosman.com

البريد الإلكتروني: info@mohanedosman.com

الواتساب: +249912792703

سنة النشر: مايو - 2025

العنكبوت

العنكبوت: نافذة على الواقع السوداني

يمثل عمود "العنكبوت" مساحة فريدة لتناول قضايا المجتمع السوداني، بأسلوب يمزج بين التحليل العميق والنقد البناء. من خلال رؤية شاملة ومتعددة الزوايا، يتناول العمود القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، محاولاً تقديم قراءات معمقة وتحليلات مدروسة تهدف إلى إثارة النقاش وتوسيع آفاق التفكير.

في عالم يموج بالأحداث المتسارعة، يسعى الكاتب د. مهند عثمان التوم إلى تسليط الضوء على قضايا يغفلها الإعلام التقليدي، مستخدماً قلمه كأداة لنقل الصورة الواقعية دون مبالغة أو تحيز. ومن خلال "العنكبوت"، لا يقتصر الطرح على توصيف المشكلات فحسب، بل يمتد إلى تقديم رؤى استشرافية ومقترحات حلول تُسهم في توجيه الرأي العام نحو الحوار البناء والتغيير الإيجابي.

رسالة العمود وأهدافه

يهدف "العنكبوت" إلى تأسيس ثقافة نقدية واعية، تستند إلى الحقائق وتدفع نحو التفكير النقدي والتحليل المنطقي. فالكتابة هنا ليست مجرد عمل فردي، بل هي مسؤولية جماعية تنطلق من رغبة حقيقية في تعزيز الوعي الاجتماعي والسياسي، وتقديم رؤية متكاملة لمستقبل السودان.

أثر العمود وتفاعله مع القراء

حظي العمود بمتابعة واسعة لدى شريحة متنوعة من القراء، حيث يجدون فيه منصة لتناول قضاياهم اليومية وتحليلها بعمق وموضوعية. وقد عبر العديد من القراء عن تقديرهم لما يقدمه العمود من رؤى جديدة ومعالجات ذكية، معتبرين أنه بات مصدر إلهام ودافعاً نحو التغيير.

لماذا "العنكبوت"؟

تماماً كما ينسج العنكبوت شبكته بدقة وترابط، كذلك يفعل الكاتب د. مهند عثمان التوم عبر كلماته، محاولاً التقاط كل جوانب المشهد السوداني وتحليلها بعمق وموضوعية. إن "العنكبوت" هو أكثر من مجرد عمود صحفي؛ إنه مشروع فكري متكامل يسعى لإعادة صياغة الوعي الجمعي ومواجهة التحديات بطرح بناء يستهدف بناء مجتمع أكثر وعياً واستنارة.

الطبعة الأولى، مايو 2025م

المدير المسؤول: د. محمد عثمان التوم

التصميم والإخراج: محمد موسى آدم

الموقع الإلكتروني: www.mohanedosman.com

البريد الإلكتروني: info@mohanedosman.com

الواتساب: +249912792703

الفهرس

الصفحة	العنوان
9	سيداتى سادتى جمهور العنكبوت العظىم
10	العنكبوت: خطبة السودان فى مجلس الأمن
12	الدبلوماسية السودانية: أسد فى الأمم المتحدة
15	ديوان الزكاة السودانى: صمود فى زمن المحنة وتحديات المستقبل
17	السودان لىس بمعرض للبيع
19	السودان وحده
21	ململة سودانية
23	الكفاءات العاطفية السودانية فى دروب لى وىن تودى
25	المسكوت عنه فى السودان
29	سودان يغالبه النعاس
30	السودان الكاذب
31	أىن السودان بمواقعه الشائكة؟
33	سودان جديى وسودانى جديى
35	فوضوية سودانية
36	حنايا السودان الممدد
38	التفسير السياسى للحرب فى السودان
40	السودان: عسكر، مدن، كفاح
41	مشابك سودانية - إسرائيلىة
45	شهمروش دستور السودان
47	شوارع السودان السياسىة
49	السودان بىن الأحزاب والخيارات المطروحة
52	الإنسانىة السودانىة
57	المعقول والمخيول السودانى
58	الاقتصادىة السودانىة

61	تأملات في المشهد الانتقالي السوداني
63	مشاهد السودان في فبراير
66	السودان: حليفاً أم صديقاً؟
68	صفحة خارجية سودانية
70	السودان: بين الريال القطري والريال السعودي، أم ريال مدريد (نريد)
72	الإصلاح السياسي في السودان
74	متلازمة غورباتشوف في أعين السودان
77	مشروع الحوار الوطني السوداني: الحاضر والمستقبل
80	تصدّعات النظام الحزبي في السودان
82	الاستقرار السياسي في السودان
84	الفوبيا السودانية عن من هو القادم؟
86	الحضارة في العلاقات السودانية المصرية
88	الاقتصاد السوداني بين ارهاسات الحكومة العريضة ورفع الحصار الأمريكي
90	الوجود الأجنبي في السودان
92	السودان ما بعد الوفاق الوطني
94	سوداني شوية
96	سودان يغالبه النعاس
99	دارفور التاريخ الهوية والتحديات
101	رسالة في بريد زعامات دارفور الأهلية
103	مشكلة دارفور
104	متفقو دار صعيد دارفور
105	الصراع الدارفوري بين الحضارة والثقافة
107	نيالا تنزيف بأمر تركيا
109	جنوب دارفور: ملامسة ومهابشة رسمية وشعبية
111	رسالة إلي والي ولاية جنوب دارفور
113	رسالتي إلي المدير التنفيذي لمحلية برام

115	التفكير والإبداع الاستراتيجي في جنوب دارفور
118	ماذا بعد الكورونا في جنوب دارفور؟
120	حكّام ومحكمون في جنوب دارفور
122	نيالا فوق صفيح تركي
125	جنوب دارفور عريت بضم العين
127	الجري قبل الشوف رجالة وسوق أهلك قبل الدار ما تهلك
129	انتخابات القمامة في ساحة السياسة الأمريكية
131	فيديو انتهاك-صرخة إنسانية
133	إمسلسل أمريكي: بطولة مشتركة بين إيران وإسرائيل
135	ما تحت سطور الحرب السودانية
137	من أنت صغير كنت بتاع ركوب رأس
139	حمدوكيات حكومة الشنط
141	انفصام الجيش عن السياسة: أسطورة أم خيال؟
144	الشعب للعطا ما بعد المليشيا
146	هل تحجر جسدنا وعقلنا؟
148	رسالة إلي الشفشافي
150	الطّاقون ومراجعات فبراير الكبرى
153	الانتقاص من حقوق الآخرين
154	مغازلات شعبية ومواقف متأرجحة
157	يا دروب لي وين تودي، قصة الوجع البتكبر
158	الإنسان المظهر والإنسانية الجوهر
161	سيرورة الفترة الانتقالية
163	الشباب زعازع وأوتاد
166	صامدون شامخون مثل الجبل باقون ما بقي الزيتون
167	تهادوا علي أسس وقواعد الطّهارة الوطنية
169	تضخّم فحولة المخاطبة

171	الداخل مفقود الخارج موجود
173	تتباكى الأيام وتحمرّ الأتربة بالدماء
174	رسالة إلي رئيس الوزراء الانتقاليّ عبدالله حمدوك
180	أشواك الحقيقة وسحوب الوهم
182	الحياة لا تتوقّف والمستحيلات تنجز بالعزيمة
183	طالبان في أفغانستان والعالم في الطيران
185	مفاحصة راهنة ومستقبل غامض
187	أكتب في بداية عام جديد
189	هل الحقيقة السياسية حقيقة حقاً؟
191	محاولات صفرية: مكاشفة وتكاشف
194	تساقط الكلمات
195	ململة سياسية
196	بحار الساسة ومستلزمات السباحة
197	الفكرة تبقى لا تموت
199	المهد واللّحد في ولاة الولايات
201	تجسّس الطريق
203	التّفد بالذّال والتّقض بالضّاد
204	الأيام تمضي والأزمات تزداد
206	سباحة في مضمار أمريكا
208	القبليّة: من المهد الاجتماعيّ إلي اللّحد السياسيّ
210	الماضي تكوين والحاضر تجاه
212	الحقّ أبلج كشمس لا تغرب وبدراً لا يخسف
214	سراديب التّمّل
216	الفكرة الوطنية
217	معامل فحص الانتقالية: العسكر والمدن
219	أزمة ثقة

220	العصا والجزرة: شاة شاردة من الحظيرة الأمريكية
222	أزمة أحزاب
224	الإسلام وسيداو
226	محااجة سياسية
229	الجامعة والمجتمع
231	مسارات سياسية
233	خاشقجي والزبوع الإسلامي
235	المجتمع والسلطة
237	منطق النعام
238	حصاد العام
242	القيادة وتشخيص الأحزاب
243	فخامة رئيس الوزراء أكتب لك

إهداء وشكر

إلهي، لا يطيب الليل إلا بذكرك وشكرك، ولا يطيب النهار إلا بدعائك

إلى من ضحى ودفعني نحو العلم، وبفضله ازددت فخراً، أبي (عثمان)

إلى من يسعد قلبي بلقياها، روضة الحب، أمي (ليلي)

الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا الكتاب، وفي مقدمتهم أخي الدكتور مهندس/ محمد عثمان التوم، الذي صبر على
عناء التنفيذ

إلى من استمد منهم عزيمتي وإصراري، زوجتي (منى) وإخواني (صدام، متوكل، داليا، المودودي، نسيبة)

الشكر موصول للصديق العزيز جار النبي محمود كرومة، الذي شجعني على إكمال مشروع الكتاب، وأخته عرفة التي
ساعدتني في تجميع المقالات

وقبل أن أمضي، أهدي هذا الجهد المتواضع لكل قراء "العنكبوت". فالقراءة وحدها تمنح الإنسان أكثر من حياة، ونترك لكم
في دفتر الأيام ما يستحق القراءة

:وأخص بالشكر الصحف التي ساهمت في نشر عمود "العنكبوت"، وفي مقدمتها

- النيل الدولية
- الشارع السوداني
- القوات المسلحة
- دارفور الآن

تقديم

العنكبوت" هو تجميع لأبرز المقالات الصحفية التي كتبتها خلال سنوات عديدة، وهي مقالات أعيد قراءتها بين الحين والآخر، ليس فقط للاستمتاع بها، بل لتأمل ما تحمله من تحليلات وآراء

إن كتابة "العنكبوت" كانت تجربة ممتعة وشاقّة في آن واحد، فالقلم أداة صعبة المراس، خاصة عند استخدام كلمات غير مألوفة أو تقديم تحليلات قد تتضح صحتها بمرور الزمن

وقد استعنت بعدد من المختصين من أبناء بلادي، الذين تابعوا المقالات عبر صحف متعددة، مثل "الشارع السوداني"، "النيل الدولية" و"القوات المسلحة"، للمساهمة في تقييم وتحليل هذه المقالات كراي عام

شهادات الأقران والمختصين

د. الطيب عبدالرحمن

استاذ جامعي وخبير قانوني:

الشاب المهذب الأخ العزيز وابن الأخ والصديق الوفي عثمان التوم أحمد/مهند، لك ولوالدك العزيز كل الود والتقدير والاحترام. قبل الفلسفة واي كلام في كتاباتك مجملا ورائك منذ الايام الأولى كنت اقول لآخي عثمان: اري مستقبل مشرق لهذا الشاب وعندما كانت هناك إتجاه لاتولى مهام مركز دراسات وأبحاث السلام بجامعة نيالا كان مقترحي أن تكون أحد ركائز المركز معي. كما ذكرت، الكتابة خاصة حول مجريات الأحداث في وضعنا الراهن ليست بالأمر السهل. كنت تسلك المنهج الوسطي مع الدفاع عن الشرعية والحق المتبع. عليه اري أنك نجحت في عمودك، كنت تختار عنوان وتستطيع تتواصل فيه وتعمل مقدمات سيما الموسيقى اصبحت من الرواسخ هذا لوحده نجاح. لكم منا الدعوات بالتوفيق والسداد وبلادنا بالأمن والسلام

د.النور جابر محمد

استاذ دراسات السلام وتنمية المجتمع جامعة نيالا بمركز أبحاث ودراسات السلام، الان جامعة بحر الغزال في دولة جنوب السودان كلية الاقتصاد قسم التنمية الريفية

ظلت منذ سنوات أطالع بشقف ما يخطه قلم الشاب الدكتور مهند عثمان التوم وهو بجهده وعمق تحليله وقلمه السهل تطاوعه الكلمات تباعا وهي مطيعة غير حرون وهو ينتقل بنا في تحليل الراهن الاجتماعي السياسي والدبلوماسي الرسمي والشعبي يجبر القراء الحرص على الإطلاع ومن مميزات قلمه الجرأة العلمية التي تجبر الآخر احترام ما يكتب وان خالفك أحيانا تجد نفسك مع صدق الكلمة وعمق التحليل أسير بلا حراسات لهذا الكاتب، حتي أصبح يلفنا بقلمه مثل خيط العنكبوت لك التحية أيها الدكتور والقلم المهند وأنت تجر بنا في عوالم السياسة والاجتماع والدبلوماسية الناعمة في هذا الزمن الخشن... تحياتي .

د.مبارك الشريف الناقي

استاذ جامعي وخبير اقتصادي، الأخ د.مهند... تحية وسلاما ,نعم وجدت نفسي من مدمني عمود العنكبوت منذ بداياته وقد لاحظت ان تطورا قد حدث اخيرا،أجد المتعه في التحليل عن تناول الراهن السياسي السوداني،فضلا عن الإقليمي والدولي ولأكثر من مره صدقت تنبؤات العنكبوت حتي غدا يساهم في تشكيل الرأي العام وهذه محمده تحسب لصاحب عمود العنكبوت. وفقك الله وإلي الأمام...تحياتي

أ.علي منصور حسب الله

رئيس تحرير صحيفتي الشارع السوداني ودارفور الآن مدير قناة الحوش.

الدكتور مهند عثمان التوم اراه دائماً يهدف في كتاباته الراتبة بعمود العنكبوت إلي إيصال المعلومات المهمة بطريقة مشوقة ومثيرة للاهتمام لجذب القراء

أومن تماماً بانه على الكاتب حين يمثّل صحيفة رسمية أن يلامس قضايا المجتمع من واقع أن الصحيفة تمثّل الرابط والعلاقة بين المواطن والمسؤول والكاتب هنا لا يمثّل نفسه لذا عليه أن يكتب عن قضية ذات اهتمام عام تمس كافة شرائح المجتمع أو شريحة من شرائح المجتمع ملامساً لأهمهم وطموحاتهم ومعيراً عن نبض الشارع خصوصاً وأن ما يكتبه الكاتب يصل بالتأكيد إلي الجهة المسؤولة بالإضافة إلي أنها تعطي للدولة رأياً عاماً وصورة عامة عمّا يحدث في المجتمع هذه الصورة يرسمها دكتور مهند بعض الكتاب -هداهم الله- يتخذون من منبر الكتابة الصحفية وسيلة لإيصال أغراض شخصية من تزلف للمسؤولين ومجاملات ومثل هذا الكاتب لا يستحق المساحة التي تعطي له من قبل الجريدة بل إن عليه أن يتفرغ إلي كتابة ما يعرف بالعرضحالات وإيصالها بنفسه إلي الجهات المسؤولة أو إلي الأفراد الذين يود أن يتزلف إليهم أو المؤسسة التي يريد الارتقاء من خلالها إلي جهة من الجهات فهذه أمور خاصة عليه أن يكتبها من مكتبه الخاص فهذا المرض لم يصاب به الإبن دكتور مهند فهو منذ البداية عرف بأن هنالك اتجاهان لمن يحيد عن هذا الدرب الاتجاه الأول أنّ هذا الكاتب لا يقدر معنى الكتابة الصحفية في مجال الصحافة والاتجاه الثاني بأنه لا يمثّل إلا نفسه ولا ينطبق عليه تمثيل المجتمع فهو قد تحلّى عن دوره المطلوب والموكل إليه متجهاً إلي خدمة ذاته لكن دكتور مهند اراه من الكتاب الذين يحترمون اقلهم فهو من خلال عموده العنكبوت تارة يكتب عن أحزان واوجاع المجتمع وعن امراضه ومشكلاته تارة أخرى ليشخصها بمهارة طبيب ويقترح علاجها بخبرة مصلح إجتماعي فهو يتناول جوانب متعددة وينوع في مواضيعه فهو يهتم بالشأن العام سواء ما يخص الوطن والمصلحة العامة أو حتي المواطن العادي او العامل فعمود العنكبوت مثل العنكبوت نفسه يتحرك بثمانية أرجل وينظر بأربعة أزواج من العيون لذلك عادةً ما يكتب عن معرفة وله مثل لدغات العناكب عندما يري مفسدة عند مسؤول ما.

مولانا محمد صالح يوسف

داعية إسلامي

رسالة إلي حبيبنا د.مهند عثمان التوم أحمد

الرجل القامة والشاب الطموح والنجم المتألق دوماً في سماوات الفكر والإبداع وصاحب السبق الأول في فضاءات الصحافة الإعلام وذو المكانة الرفيعة في المنتديات الفكرية والمنابر العالمية.

جمع لنا عصارة فكره وعصفه الذهني في بوتقة الازهار والازدهار ولقد ساح بنا من قبل في ميادين الأفكار المتجددة والسياسة الوعرة والقضايا الشائكة والتنبؤات الصادقة من خلال عموده الدائم تحت مسمي (العنكبوت) في جريدة النيل الدولية، فله منا كل الود والحب ومن الله الجزاء الأوفى.

السودان

سيداتي سادتي جمهور العنكبوت العظيم

سيداتي سادتي جمهور العنكبوت العظيم نازحون لاجئون مفقودون جرحى جائعون في بلد قيل إنه سلة غذاء العالم، فالיום لا بكاء ولا شماتة بل وصف لحال شعب ناشد لبناء الوطن، لكن أبناءه سلبوه منه، فخلف كل نازح سوداني، من منزله اليوم، في جوفه متحف، أشباح قصصه: قهر جور إكراه إرغام، نازح يترك بيته، ويفتقر للبديل، باحثاً عن ملاذ لجسده في السودان الواسع نعيش فيه ونحن أحياء، كأننا في اليوم الذي يفر فيه المرء من أبيه وأمه وأخيه وأهله، بحثاً عن منزل في أي منطقة كانت أقل اضطهاداً أو أكثر أماناً لا يسمع فيها أزيز الأسلحة الصغيرة أو الكبيرة، لكنه لا يستطيع أن يمنع عينيه من البكاء، حين يحمله الحنين إلى بيته الذي يحفظه طوبة طوبة باباً باباً غرفة غرفة، لا يستطيع نسيان ذكريات الوجع التي جعلت منه نازحاً، ولا يبرح خيال الأطفال الجثث المرمية في الشوارع، أو تهديد والدهم أمام أعينهم، تعود الذكريات كالنار تحت الرماد، وكل من تسبب في خراب الوطن، الذي يقتل فيه الناس بعضهم بعضاً، علانيةً، بهياج، ففي الوطن السوداني، ماتت الأماني الحرة، كما يموت إنسانه. كتبت (بضم الكاف) أيام الحروب، كأبناء للسودان، أن نكون بدواً رحلاً أن نسدد فواتير الهوان المحيقة للوطن، في بلدي من يدعو إلى موت الناس يعتبر بطلاً ومن يدعو إلى حياتهم يعتبر خائناً، ففي بلدي هناك وظيفة تسمى (فلنقاي وأشاووش) ففي بلدي تتوزع أسر على مدار خارطة الوطن والعالم، بأمل في إياب شيك لشوارع بيوتنا أو وعد بعودة قريبة لأن الحرب بدأت في العد التنازلي، ونعلم يقيناً بأن أول طلقة أطلقت أي زمن بعدها تنازلي. في بلدي أحزم أمتعة سفر من أجل البقاء أسر خرجت بحافظة ماء ومواد غذاء في شنطة بدل الملابس ولا يعلمون أين الوجهة يتجهون، في بلدي اتجه الناس اتجاه الآخرين كسرب الطير في السماء، ولكنهم على الأرض يوطئون الأتربة، بعضهم حفاة وقلوبهم على مصير فلذات أكبادهم ومنهم من نسي أو أضاع فلذة كبده يوم الفرار، في بلدي أهوال حالت بيننا كاهل السودان بني جلد

واحدة نتحدث لغة واحدة وندين بدين واحد، لكن نزق الشيطان فأخلفنا: "أنا وابن عمي على الغريب" في بلدي الآن يحاول أن يقودنا التافهون بالسلاح. في بلدنا الآن يلحن البعض نرحنا بهجرنا وللأسف لم نهجر، فإن مشينا مع لفظ هجرنا فلسنا كأصحاب الكهف الذين فروا بدينهم خوفاً من الرجم والفتنة ولسنا كموسى الذي خرج بقومه غضباناً أسفاً، خوفاً من فرعون وملته، ولسنا كنبى الله، وخاتم الرسل، محمد صلى الله عليه وسلم، وأصحابه، الذين تركوا خلفهم أرضهم وممتلكاتهم دون حارس متوكلين على الله باحثين عن اللا شيء. في بلادنا الآن بعض الناس ملقون على الأرض، ملطخون بالدماء والعرض دنس والمال مسروق بفعل فاعلين يلبسون ثوب الفضيلة وغطاسين في الرذيلة، يرى نفسه لابساً الوطنية والشعب يراه عرياناً، بقوله بأن البلد لا تصلح إلا بقوة السلاح، ياخ من قال لك؟ شوف السلاح عمل فينا شنو؟ في بلادنا ليس القوي من يدخل مدناً لكن الضعيف هو من نزع من أرضه، ونبش عرضه وسرق ماله، نازحون لاجئون وجرحى مفقودون، وصابرون وما صابرون وجائعون مرضى.

العنكبوت: خطبة السودان في مجلس الامن

في اطار الجهود المبذولة لتحسين الوضع الانساني في السودان، شهدت اروقة الامم المتحدة حدثا بارزا: كلمة المندوب الدائم للسودان امام جلسة مجلس الامن الدولي في نيويورك لم تكن هذه الكلمة مجرد عرض لمشكلات وانما تجسيدا لنجاح الدبلوماسية السودانية في الاحتكام الى المجتمع الدولي، لنقل معاناة الشعب السوداني في فترة من التوتر والعنف. استهل المندوب الدائم حديثه بتوجيه الشكر للامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش علي التقرير الشامل الذي قدمه امام المجلس، وصف المندوب الدائم هذا التقرير بأنه يعكس حقيقة الوضع الصعب الذي يعيشه المواطن السوداني، كما ابدى اشاداته بمواقف روسيا والصين اللتين دعمتا السودان خلال جلستهما مؤكدا على اهمية العلاقات الطيبة والتعاون الدولي في معالجة قضايا السلام والامن. تحدث الامين العام في خطبته عن الكابوس الذي يعيشه الشعب السوداني حيث ذكر العنف المستمر وارتفاع معدلات الجوع وانتشار الامراض وانعدام الامن الغذائي بالاضافة الى خطر النزوح وتنامي العنف العرقي، هذه التصريحات ليست فقط دعوات للالتفات الى معاناة السودانيين، بل هي بيان رسمي عن الوضع الامني الهش الذي يتطلب تحركا عاجلا من المجتمع الدولي. من المعروف ان الصراعات في السودان لها تداعيات مباشرة على الاستقرار الاقليمي وقد حذر غوتيريش من ان عدم الاستقرار في السودان لن يؤثر علي البلاد فقط بل سيمتد ليشمل الدول المجاورة، جاء تأكيده علي ان الظروف الراهنة ليست مناسبة لنشر قوة تابعة للامم المتحدة في السودان، ليرز الحاجة الماسة لتعزيز الادوات السياسية والدبلوماسية، بدلا من التحركات العسكرية. قدم الامين العام توصيات لحماية المدنيين وهي نقطة محورية للشعب السوداني الذي يعاني فالحماية المطلوبة ليست مجرد اجراءات بل هي مطالبات يجب ان تتعزز بالخطوات العملية والنوايا الصادقة من قبل المجتمع الدولي، للتصدي لتلك الازمات. يمثل نجاح الدبلوماسية في اروقة الامم المتحدة بارقة امل للشعب السوداني حيث يظهر التزام

المجتمع الدولي بالتعامل مع الازمات الانسانية بطريقة ترتقي الى مستوى المسؤولية العالمية وفي ظل هذه الظروف الصعبة تظل الحاجة الى وحدة الجهود الدبلوماسية لتحقيق الامان والاستقرار، وتبقى الانظار متجهة نحو هذه الصفحة الجديدة في العلاقات الدولية التي تضع الانسان وحقوقه في قلب اولوياتها.



الدبلوماسية السودانية: اسد في الامم المتحدة

على الرغم من أن السودان ليس من الدول التي تمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، إلا أن دبلوماسيته أثبتت قدرة استثنائية على اقتحام آفاق جديدة، والتأثير بفعالية في صياغة المواقف والسياسات الدولية. هذه الدبلوماسية، التي تُشبه الأسد في صموده وشجاعته، استطاعت أن تقدم السودان كفاعل أساسي في الأمم المتحدة، حيث لعبت دوراً محورياً في تحويل السودان من دولة كانت تعاني العزلة إلى شريك دولي يحظى بالاحترام والتقدير. نجاح الدبلوماسية السودانية يكمن في شجاعتها ومهارتها في الطرح، فضلاً عن قدرتها على إدارة النقاشات الدولية بأسلوب يتسم بالشفافية والإبداع. لم تكن مجرد وسيط تقليدي في القضايا الدولية، بل كانت فاعلاً مؤثراً، حيث اعتمدت استراتيجية "العصا والجزر" التي جمعت بين الإصرار على المصالح الوطنية وتقديم حوافز للدول الداعمة. هذا النهج المتوازن مكّن السودان من بناء شراكات استراتيجية مع دول كبرى، وأثبت أن الدبلوماسية ليست مرتبطة بحجم الدولة، بل بقدرتها على تقديم رؤى وحلول مبتكرة للقضايا الإقليمية والدولية. رغم التحديات الكبرى، مثل تجميد عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي، استطاعت الدبلوماسية السودانية تجاوز هذه العقبات وتحويلها إلى فرص. بل إن هذه الأزمات عززت من تماسك السودان ومكنته من الاستقلال بقراره الدولي، وهو ما أظهر قدرته على التحرك بحرية وتطوير علاقاته الدولية بعيداً عن الضغوط الخارجية. كما لعب السودان دور الوسيط في القضايا الإقليمية، مما عزز سمعته كدولة تسعى للسلام والاستقرار، ورفع مكانته كصوت يُسمع في الأروقة الدولية. الدبلوماسية السودانية كانت حاضرة بقوة في المنابر الدولية، وساهمت في تعزيز صورة السودان على المستوى العالمي. من خلال مشاركتها الفاعلة في الأمم المتحدة، تمكنت من جذب الانتباه لقضايا السودان الملحة، وخاصة التنمية والسلام والعدالة الاجتماعية. هذه الجهود لم تعزز فقط موقع السودان، بل ساهمت أيضاً في بناء تحالفات دولية قوية قادرة على دعم السودان في تحقيق

أهدافه الوطنية. ومع ذلك، فإن الدبلوماسية السودانية لم تتوقف عند الدفاع عن القضايا الوطنية فحسب، بل ذهبت أبعد من ذلك عبر تقديم مساهمات فكرية وسياسية عميقة للقضايا العالمية. سواء كان الأمر يتعلق بقضايا التغير المناخي، أو مكافحة الإرهاب، أو تعزيز حقوق الإنسان، أثبت السودان أنه قادر على تقديم وجهات نظر تضيف قيمة للنقاش الدولي. هذا الأداء لم يأت من فراغ، بل كان نتيجة لرؤية استراتيجية تستثمر في بناء صورة جديدة للسودان كدولة قادرة على القيادة والتأثير. لضمان استدامة هذا النجاح، يحتاج السودان إلى تعزيز موارده الدبلوماسية وبناء قدرات جيل جديد من الدبلوماسيين القادرين على حمل هذه الرسالة. الاستثمار في الكوادر الشبابية سيضمن استمرار الدبلوماسية السودانية كقوة فاعلة على المسرح الدولي، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية العالمية.

اليوم، السودان أمام فرصة تاريخية ليعيد تعريف دوره الدولي. الدبلوماسية السودانية تمتلك الإمكانيات لتحويل السودان إلى لاعب رئيسي في تعزيز السلام العالمي والتعاون الإقليمي. إذا استمرت الدبلوماسية السودانية في الالتزام بالقيم الإنسانية والعدالة، فقد يشهد العالم نموذجاً فريداً لدولة استطاعت أن تحوّل تحدياتها إلى قصص نجاح. الأسد السوداني، الذي زار في الأمم المتحدة، يحمل معه رسالة مفادها أن الإرادة الوطنية الصلبة والعمل الدؤوب يمكن أن يغير المعادلات، ويضع حتى الدول النامية في قلب التأثير العالمي.

الدبلوماسية السودانية، بما حقته من تأثير عالمي ملموس، لا تزال تقف على أعتاب إمكانيات أوسع لتحويل هذا التأثير إلى قوة تغيير مستدامة. القدرة على صياغة السياسات الدولية والتأثير في القرارات الأممية تمنح السودان فرصة فريدة لتقديم نفسه كدولة تنموية قائمة في المنطقة، خصوصاً في القضايا ذات الأولوية مثل التغير المناخي، إدارة الموارد المائية، وحل النزاعات الإقليمية.

الاستفادة من التأثير العالمي تعني تعزيز دور السودان في المنتديات الدولية والإقليمية بما يخدم مصالحه الوطنية، مع الحفاظ على التزامه بالمبادئ الإنسانية. يمكن للسودان، من خلال دبلوماسيته المبتكرة، أن يصبح صوتاً رائداً للدول النامية، متبنياً دور المدافع عن قضايا العدالة الاجتماعية والتعاون الاقتصادي في جنوب الكرة الأرضية. تعزيز مكانة السودان كوسيط في النزاعات الإقليمية، مثل نزاعات حوض النيل والقرن الإفريقي، يمكن أن يرفع من مكانته كدولة تعمل لتحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة. لكن تحقيق هذه الإمكانيات يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد تشمل تحسين البنية التحتية الدبلوماسية، وتطوير السياسات الخارجية التي تجمع بين المصالح الوطنية والتحالفات الدولية. تعزيز القدرات التعليمية والتدريبية للدبلوماسيين الشباب من شأنه أن يؤسس لجيل جديد قادر على تعزيز مكانة السودان على الساحة العالمية. السودان أيضاً بحاجة إلى استثمار أكثر في علاقاته مع الدول الكبرى والمؤسسات الدولية. توسيع دائرة التعاون مع هذه الأطراف يمكن أن يوفر للسودان دعماً سياسياً واقتصادياً ضرورياً لمواجهة تحديات التنمية والإصلاح الداخلي. كما أن بناء تحالفات استراتيجية مع الدول الناشئة والقوى الإقليمية يمكن أن يضمن للسودان دوراً محورياً في صياغة النظام الدولي الجديد. من خلال هذه الخطوات، يمكن للسودان أن يصبح نموذجاً لدولة تجاوزت أزماتها الداخلية لتلعب دوراً قيادياً عالمياً. الدبلوماسية السودانية ليست فقط أداة لحماية المصالح الوطنية، بل منصة لتعزيز السلام والتعاون الدولي. هذا الطموح، إذا اقترن بإدارة حكيمة والتزام مستدام، يمكن أن يضع السودان في مقدمة الدول المؤثرة على الساحة العالمية، ويعيد تعريف موقعه كقوة تسعى لتحقيق العدالة والتنمية للجميع.

ديوان الزكاة السوداني: صمود في زمن المحنة وتحديات المستقبل

وسط العواصف التي اجتاحت السودان، وتحت وطأة الحرب والدمار، برز ديوان الزكاة السوداني كحائط صلب يحمل رسالة إنسانية ووطنية ودينية، مُصرّاً على تقديم العون للمحتاجين في أحلك الظروف. هذا الكيان، الذي تأسس على مبادئ الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية، أثبت أن المؤسسات التكافلية قادرة على أن تكون عصباً حيويًا للمجتمع، حتى في أشد الأزمات. الزكاة ليست مجرد عبادة، بل هي ركيزة للتكافل الاجتماعي، تجمع بين نصوص الشريعة وروح المسؤولية المجتمعية. ديوان الزكاة السوداني نجح في إدارة هذه المسؤولية بفعالية، متحدياً كل العقبات. فبين الفقر، النزوح، وتداعيات الحرب، أصبح الديوان الملجأ الأساسي للفئات الأضعف، مكرساً أموال الزكاة لتأمين الحد الأدنى من مستلزمات العيش. لكن النجاح هنا لم يكن مجرد توزيع إعانات، بل كان إدارة حقيقية للأزمة؛ دعم مؤسسات، تقديم حلول مبتكرة، ومواصلة العطاء رغم أن مقار الديوان نفسها لم تسلم من النهب والتدمير. الواقع السوداني الحالي يفرض أسئلة صعبة على ديوان الزكاة، لكنه في المقابل، قدّم إجابات عملية على أرض الواقع. العاملون فيه، رغم تعرضهم لظروف صعبة، استمروا في تقديم خدماتهم، مُظهرين شجاعة وإصراراً نادراً. وفي بلد يعاني من نقص الثقة في مؤسساته، أثبت الديوان أنه مؤسسة يمكن الاعتماد عليها في زمن الفوضى. لكن إذا أردنا أن يستمر هذا النجاح، فلا بد من مواجهة تحديات جوهرية. إدارة الزكاة تحتاج إلى اجتهاد شرعي مضبوط يوازن بين النصوص والمصلحة العامة. نصوص الشريعة واضحة، لكن التطبيق يحتاج إلى قادة ذوي كفاءة، ورؤية مستنيرة. هنا، يصبح دور مجلس ديوان الزكاة حيويًا: وضع موجّهات عامة، اختيار قادة يمتلكون الورع والكفاءة، وضمان أن تظل أموال الزكاة مصانة من العبث أو سوء الإدارة. الظروف الحالية تفرض ضرورة دعم العاملين في ديوان الزكاة، خصوصاً في المناطق الأكثر تضرراً من الحرب. هؤلاء الجنود المجهولون يستحقون ليس فقط الدعم المادي، بل أيضاً التقدير الوطني

لدورهم المحوري. كما أن ربط ديوان الزكاة برئاسة الحكومة يمكن أن يعزز استقلاليته ويزيد من كفاءته في تحقيق أهدافه. هذه الخطوة ستجعله أكثر قدرة على التنسيق مع بقية المؤسسات الحكومية لتحقيق رؤية شاملة للتنمية. المرحلة القادمة يجب ألا تقتصر على توزيع المساعدات؛ السودان بحاجة إلى رؤية جديدة تجعل من أموال الزكاة محركاً للتنمية. استثمار هذه الأموال في مشاريع مستدامة يمكن أن يحدث فرقاً حقيقياً، ويوفر فرص عمل تعيد بناء المجتمعات المتضررة. ديوان الزكاة ليس فقط مؤسسة؛ إنه رمز لصمود أمة تسعى للتغلب على أزماتها. في وقت نحتاج فيه إلى نماذج ملهمة، يبرز الديوان كدليل على أن الإرادة الوطنية، عندما تتحد مع القيم الدينية والإنسانية، قادرة على تحويل المحن إلى فرص. السودان اليوم أمام فرصة تاريخية؛ إذا استطاع تطوير هذه المؤسسة، وإدخالها في قلب المشروع الوطني للتنمية، فإنه يمكن أن يقدم للعالم درساً في كيفية تحويل الألم إلى أمل. والزكاة هنا ليست مجرد فريضة، بل رسالة تعيد بناء الوطن.

السودان ليس بمعرض للبيع

منذ دخول الإمارات على خط المشهد السوداني، كان تأثيرها أشبه بمن يعبث في هيكل متماسك محاولاً تدميره، لكنها لم تجد أمامها سوى مقاومة صلبة ووعي وطني كشف هشاشتها. ظنت الإمارات أن السودان يمكن أن يُختزل في صفقة تُدار على طاولة بورصاتها السيئة السمعة، كما فعلت في اليمن، متناسية أن السودان ليس سلعة تباع وتشتري. لكن الواقع كان مختلفاً، إذ واجهت مخططاتها حائطاً سودانياً صلباً، ينهار أمامه كل أوام الهيمنة والاحتواء. محاولات الإمارات لتطويع السودان لم تكن سوى امتداد لسياسات متهورة أظهرت حدود قدرتها على إدارة التمرد الخارجي، لكنها اصطدمت بإرادة وطنية سودانية لا تلين، وبأرض يزار فيها التاريخ والمقاومة. السودان، بتاريخ شعبه العريق وصمود أهله، أثبت للإمارات وغيرها أن من يحاول العبث بسيادته يجد نفسه غارقاً في حفرة حفرها بنفسه. كانت الإمارات تراهن على ضعف السودان بفعل الحرب والأزمات، متوقعة تسليم مفتاح البلاد كما يحدث في مشاريعها التجارية. لكنها لم تحسب حساب أن السودان، بأبنائه وبناته، يقف كالجبل أمام الرياح، ويفجر مقاومة تأخذ شكل العواصف. محاولات الضغط الإماراتية لم تؤدِّ إلا إلى تعرية هشاشة نظامها الذي يبدو قوياً من الخارج، لكنه يتهاوى عند أول اختبار حقيقي. الإمارات، التي تورطت في مغامرات كارثية في اليمن ودول أخرى، جاءت للسودان معتقدة أنها ستكرر السيناريو نفسه. لكنها لم تفهم أن السودان، بموروثه التاريخي ونسيجه الاجتماعي، ليس ساحة مفتوحة للتلاعب أو محطة لتوسيع نفوذ من لا يدركون قيمة السيادة. كل محاولاتها قوبلت برفض شعبي ورسمي، أثبت أن إرادة السودانيين عصية على القهر، وأن شعب السودان لن يقبل أن يكون ضحية لسياسات الهيمنة والعبث.

ابن زايد، الذي أعمته سياساته الطائشة، لم يدرك أن السودان ليس ميداناً للأحلام المريضة أو الرهانات الخاسرة. على العكس، وجد نفسه أمام شعب يملك تاريخاً ممتداً وقوة كامنة في كل شبر من أرضه، تهدر كصقر جديان يرفض الانحناء أو التراجع. السودان، بصموده وشموخه، رد السهام إلى نحور مطلقها، وأكد أن الكرامة الوطنية لا تخضع للصفقات أو الإغراءات. في المحافل الدولية، برز صوت السودان قوياً وواضحاً، يفضح الألاعيب ويكشف عن الحقائق. لم يكن هذا الصوت مجرد كلمات تُلقى، بل بيان عملي وأدلة موثقة تكشف تناقضات الإمارات وأوهامها. في قبة الأمم المتحدة، كان صوت السودان عارياً من التزييف، يعري الإمارات ويعيدها إلى حجمها الطبيعي. السودان يثبت اليوم أنه مارد خرج من القمقم، لن يعود إليه أبداً. سيعيد بناء نفسه على أسس متينة، وسيضحك أخيراً، بينما تبكي الإمارات على أوهامها المتكسرة. جريمة العالم الكبرى ليست في محاولات الهيمنة وحدها، بل في صمت الأقارب قبل الغرباء على هذه الجرائم. لكن السودان، بصموده وصوت شعبه، يكسر هذا الصمت، ويعيد رسم ملامح المستقبل بعيداً عن أوهام الهيمنة وأطماع الدويلات. فالسودان اليوم يقدم نموذجاً للعالم على أن الإرادة الوطنية قادرة على إسقاط مشاريع الهيمنة مهما بلغ نفوذ أصحابها. صوت السودان، في الداخل والخارج، ليس مجرد احتجاج، بل هو بناء لواقع جديد يرفض الإذعان ويعيد تعريف مفاهيم السيادة والاستقلال. هذه المرحلة هي دعوة للسودانيين جميعاً للتكاتف والعمل من أجل وطنهم، وللعالم ليتعلم من السودان أن الشعوب الحية لا تُشتري ولا تُقهر مهما كانت الظروف.

السودان وحده

يعيش السودان أزمة وجودية عميقة تمس جوهر هويته ومستقبله. ما يحدث اليوم ليس مجرد صراع على السلطة أو نتيجة أزمة اقتصادية طارئة، بل هو انعكاس لتراكمات طويلة الأمد جعلت من السودان ساحة للصراعات والانقسامات التي تهدد كيانه الوطني. الشعب السوداني يجد نفسه محاصراً بين معاناة يومية تزداد حدة وصراعات سياسية وعسكرية تعصف بالبلاد دون أي أفق للحل. الأزمة السودانية ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تاريخ طويل من السياسات الخاطئة والقرارات التي استندت إلى تحقيق مصالح النخب على حساب الوطن والمواطن. تفكك النسيج الوطني وتعمق الانقسامات القبلية والمناطقية جعلاً من السودان بلدًا ممزقاً غير قادر على استثمار تنوعه الثقافي والعريقي لصالح تعزيز وحدته. هذا التمزق كان نتيجة مباشرة لغياب قيادة سياسية حكيمة وقادرة على تجاوز المصالح الضيقة ووضع رؤية شاملة تعالج أزمات البلاد من جذورها. منذ الاستقلال، عانى السودان من فشل متكرر في تحقيق استقرار سياسي واقتصادي. بدلاً من بناء دولة مؤسسات تعبر عن تطلعات الشعب، تم استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية وفئوية، مما أدى إلى تهميش فئات واسعة من المجتمع وخلق حالة من عدم الثقة بين المواطن والدولة. هذه الفجوة ساهمت في تغذية الصراعات الداخلية التي تفاقمت مع غياب الحلول المستدامة واستمرار نهج التسويات المؤقتة. ما يحتاجه السودان اليوم هو نهج جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن. يجب أن تبدأ عملية التغيير بإعادة بناء الدولة على أسس وطنية حقيقية تضمن شمول جميع مكونات المجتمع دون استثناء. هذا يتطلب إرادة سياسية قوية وشجاعة للاعتراف بالحقائق مهما كانت مؤلمة. لا يمكن إصلاح الوضع دون محاسبة النخب السياسية والعسكرية التي ساهمت في إيصال البلاد إلى هذا الحال. المحاسبة ليست فقط أداة لتحقيق العدالة، بل هي وسيلة لإعادة بناء الثقة بين الشعب ومؤسساته. إطلاق حوار وطني شامل يمثل خطوة أساسية للخروج من الأزمة. يجب أن يكون

هذا الحوار صادقًا وجادًا ويشمل جميع الأطراف السودانية دون استثناء، بما في ذلك المجموعات القبلية والمجتمعية التي غالبًا ما تُستبعد من دوائر القرار. الحوار الوطني يجب أن يركز على معالجة القضايا الهيكلية مثل توزيع السلطة والثروة بشكل عادل، ووقف النزاعات المسلحة التي تستنزف موارد البلاد وتعمق معاناة الشعب. المجتمع السوداني بحاجة أيضًا إلى وعي جديد يعزز دوره في تحقيق التغيير. الاستثمار في التعليم والتوعية يعتبران مفتاحًا لتمكين المواطنين من فهم حقوقهم وواجباتهم، ولعب دور فعال في بناء المستقبل. في الوقت نفسه، يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم دعمًا مسؤولًا يركز على مساعدة السودان دون فرض أجندات خفية، بما يضمن احترام سيادة البلاد ويعزز الجهود الوطنية لتحقيق الاستقرار. السودان يقف اليوم أمام خيارين: إما أن يتحرك باتجاه إصلاح حقيقي يعالج جذور أزماته ويؤسس لمستقبل مستدام، أو أن يظل رهينًا لصراعات لا تنتهي تستنزف مقدراته وتبدد أحلام أبنائه. الخيار في يد الشعب السوداني وقادته. التغيير ممكن، ولكنه يتطلب شجاعة وإرادة وتصميمًا على تجاوز الماضي لبناء مستقبل يليق بتاريخ هذا الوطن العريق. يليق بتاريخ هذا الوطن العريق. السودان، الذي عرف عبر التاريخ بإرثه الثقافي والحضاري ومساهماته في المنطقة والعالم، يستحق أن يستعيد مكانته كدولة متماسكة وقوية. هذا يتطلب تجاوز الانقسامات وتعزيز القيم المشتركة التي تجمع السودانيين بغض النظر عن انتماءاتهم. بناء السودان الجديد يجب أن يبدأ من المواطن، الذي يحمل طموحات وأحلامًا لا يمكن تحقيقها إلا من خلال استقرار سياسي واقتصادي، ورؤية وطنية تستثمر في الإنسان والموارد لتحقيق نهضة شاملة تنقل البلاد إلى مصاف الدول المزدهرة.

ملمة سودانية

ملمة سودانية منبعها القوى السياسية التي تحتكر الميدان السوداني بعد أن سقطت في الواجبات وادمنت تعاطي حقوق الشعب، فتساقطت الطيبات والمخبثات كما تتساقط ثمار الأشجار، فالיום أصيب أهل السودان بحالة من الأرق أشبه بسهر الإنسان ليلاً، بلا نوم أو تفكير، في ظل توسع المدارك الفكرية للشعب السوداني، وتكسبه الخبرات من المتعاشيات التي عاشها جراء كوارث الحرب المهتكة للسوداني والمضمرة للسودان. فقد شرب الشعب السوداني من كافة الكؤوس السياسية بعسكرتها وديمقراطيتها وانتقالاتها تجارب بدغمساتها ودهمساتها وودسديستها (أي بيع الكلام) بجلوه، بشعارات تلامس أحلامه الأمنية والتنموية والاستقرارية التي تذرورها الرياح من أول هبة نسيمية. يحتاج السودان اليوم إلى متغيرات سلوكية من الأدنى إلى القمة (أفراد ومؤسسات) جامعة متصالحة مع نفسها ومع متطلبات المرحلة لا ترتبط بمنهج الإقصاء الاستعماري البغيض فالكل سواسية كأسان المشط، ولا بالتطلعات الخارجية التي تسعى لنهب الخيرات، وحرمانها من أهلها المستحقين للعيش في أمن وحرية وسلام. على المفاحصة السودانية أن تدرك تمامًا بأن اللدغ من الجحر تكرارًا ليس من سمات أهل السودان النائل لحرته من فوهة البندقية الاستعمارية حربًا وسلامًا. مع متغيرات 15 أبريل يعيش السودان أمام خيارين لا ثالث لهما ولا مجال لمسك العصا من النصف لا بيضاء فيه ولا خضراء أو رمادية، فأصوات البنادق في الخرطوم ودارفور وكردفان والجزيرة وغيرها من المستجذات المتناسقة أو المتخاذلة لمستقبل أمة وشعب يعرف بالسودان، يريد أن يعيد تاريخه بالصمود والمواجهة، والقتال العقلي المبني على فكرة السودان، بعد أن اهتك في أرضه وعرضه وماله ولم يبق له ما يحافظ على ماء وجهه أو العيش بكرامة دون أن يعيد مسلوباته، فعلى الذين ينفقون بتوجيهات وموجهات الأحزاب المطلوبة للتنفيذ أن يعيدوا قراءة التاريخ السوداني منذ القرن التاسع عشر، ماذا قدمت لنا تلك الأحزاب غير الدمج بالتسيير لا التخيير ورمي آمال الشعب في مزبلة التاريخ؟

فلتكن الخطوات بعيدة عن إعادة الصور المنظمة، فإن دعمت فادعم الوطن عبر حامي عرينه "الجديان السودانية" لمبادئك وقناعاتك وليس من أجل مطلوب تنفيذه! الجملة الأكثر مداومة للعنصر السياسي في السودان دون ترك مساحات لمسامرة الوسواس الخناس بالرتع والمتاجرة باسم هذا الوطن لضمد الجراح بالقبح، لوطن أحوج للاحتراز بالإرشادات السياسية والتباعد الحزبي. إن السودان اليوم يقف على مفترق طرق تاريخي يتطلب قرارات شجاعة تُبنى على تضحيات شعبه الذي قدم الكثير دون مقابل. على الجميع أن يدرك أن مستقبل الوطن لا يمكن أن يُبنى بالتراخي أو التنازلات المهلكة، بل بالتكاتف والتخطيط الاستراتيجي الذي يضع مصالح الشعب فوق أي اعتبارات أخرى. هذا الوطن يستحق قيادة صادقة تعمل من أجل إنقاذه، لا من أجل مصالح أنية أو أجندات خارجية. السودان بحاجة لنهضة فكرية، تعيد إليه هويته المسلوبة، وتفتح أبواب الأمل للأجيال القادمة. إن السودان اليوم يقف عند لحظة فارقة تحتاج إلى روح وطنية تتجاوز حدود المصالح الضيقة وتتعالى على التجاذبات التي أرهقت البلاد لعقود. إن بناء السودان الجديد لن يكون إلا عبر رؤية جماعية تضع الشعب في قلب عملية التغيير، وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. لا مجال بعد الآن للرهانات الخاسرة أو المراهقات على الخارج، فالسودان بأهله وإرادته قادر على أن يصنع معجزة الصمود، إذا ما توفرت القيادة الرشيدة والقرارات الشجاعة التي تعيد للوطن كرامته، وتضعه على طريق النهضة الحقيقية.

الكفاءات العاطفية السودانية في دروب لي وين تودي

لو تناولنا أغنية "يا دروب لي وين تودي"، وفصلناها على ما أصاب الشعب السوداني بعد اندلاع حرب أبريل، لكانت الأغنية تنطبق على كل ثانية، عاشتها البلاد تحت أزيز المدفع بوساطة تمرد مليشيا الدعم، التي فشلت في توفير أبسط متطلبات الشعب فأصبحت (الدمرة) الشاملة بغطاء محاربة "56" التي لم تعرف بعد بشكل دقيق. فالنكتة الأغنية (بتصرف) مع الملكية الفكرية، حيث نصها الرائع بكلمات تجسد واقعنا البشع (إيمان الشريف) لم تكن تجسد فيه الدروب، بل كانت تجسد فيه حال الشعب مع حال بلاده السودان حين قالت: (يا دروب لي وين تودي، خطوة الزول المسالم، قصة الوجع البتكير، ما بإيده والله عالم، والظروف ما فيها ثالثاً، إلا مظلوم أو ظالم، يا دروب لي وين تودي، يا هو حالك يا حقيقة، الشمس من عينه شالت، باكر أحلامه وبريدة، والورود الكانت بتضحك للفراش نزفت رحيقاً، وساقية الهم الملازمة، ما بتهدى ولا دقيقة، لسه ساير في متاهات المصاير، وأمسخ القسا بالقساوة، يظفي حرقتة بالحريقة) الشعب السوداني وضنك عيشه بفقدانه لأساسيات الحياة من كهرباء وصحة وتعليم وأمن... الخ، أوضاعاً تتصف بصيَّان الشعب بحالة (يا دروب لي وين تودي) في الحرب، يطالب الشعب باختيار الدرب والشعب ضائع في دربه بين المغادرة والعودة وبين ضنك المعيشة وفقدان أبسط الحقوق: السكن بمنزله. تخيل سنة ولم تستقبل حواء من آدم درر الكلمات (الكفاءات العاطفية)! وأن تؤمن لتلك القوارير ملح الحياة فعلاً وقولاً وآدم استسلم لا يقدم ولا يهش ولا ينش ولا يعرف غير أن يقول مع إيمان الشريف: (يا دروب لي وين تودي، أيوا لازم بكرة يرجع، يرجع اصداحاً بالأمانى، والقلوب الصمة تسمع، صوت مواويل وحكايات، من بدايته إلى نهايته، تبقى ساحات خير ومرتع، للوليدات البتغني، والبنيات البتغني، بكرة يرجع حسن ظنه، والطيور في غصونه تسجع، يا دروب لي وين تودي). من زاوية أخرى ظهرت لنا، أيضاً بعض العقول ذات النعرات (القبليّة والجهوية) يتم تصنيفك فيه مع الجيش أو المليشيا،

تصنيف لا يقبله مسلم أصبح البعض فيه يناصر الجهوية والقبلية، واتبع البعض ما يبث من بعض أصحاب الجهل، ممن يخططون لتفريق البلاد، وتفكيكها بأسلوب المجاهرة بالجهوية والقبلية، التي وصفها الرسول صلى الله عليه وسلم بأنها أفعال الجاهلية، فهل نسي البعض قول الله سبحانه وتعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير)؟ أليست هذه الآية بكافية أن يتوقف من له ولو قليل من الإيمان بالله من التلاعب بالشعب، ويقسم الناس إلى قبائل وجهويات، هدفها الأساسي هو إشعال حرب أهلية، ليصبح السودان مثل دول احترقت بنيران الحروب الجاهلية؟ ألا يتقي الله من يبث هذا الأسلوب الجهوي العنصري بين الناس، عبر الوسائل الإعلامية، ومواقع التواصل الاجتماعي التي أفسدت الشعوب، من حساب الله يومًا لا ينفع مال ولا بنون؟ تتاسى البعض قول الله تعالى في سورة النساء: (ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالدًا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابًا عظيمًا) فمن ينشر في تسجيلات تشجع التفريق بين الناس وتبث الكراهية والجهوية بين المسلمين، فهو يهدف إلى إشعال حرب، يقتل فيها المسلم أخاه المسلم بدعوة الجاهلية والقبلية والجهوية، ألا يتقي الله من يفعل ذلك؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل. آخر الخيط: من حق البعض أن يختار إيقاف الحرب لدواع إنسانية ومن حق البعض أن يقول: لدواع سياسية، فمن خلال استبيان "العنكبوت" الفاصل في الأمر: نهاية الحرب عاجلة أم آجلة، وكذلك رفض البعض التصويت لدواع إنسانية أو سياسية رغم تبيان الدرب، بملاحظة كيف يكون بالاغتصاب والانتهاك والطرد من المنازل.

المسكوت عنه في السودان

المسكوت عنه في السودان هو مرآة تعكس تعقيدات المشهد السياسي والاجتماعي الذي غمره التشطي والصراعات منذ الإطاحة بنظام الإنقاذ. النقاط الجوهرية المتمثلة في ازدواجية الولاءات وتناقض الأولويات بين القوى السياسية والعسكرية قد أسست لمشهد مرتبك جعل الشارع السوداني بين مطرقة الإحباط وسندان الترقب. الحديث عن ما جرى خلف الكواليس خلال تلك الفترة يحمل في طياته أبعادًا لم تُناقش بعمق، سواء على مستوى التنسيق الأمني والسياسي قبل سقوط النظام أو في تفاصيل تشكيل المجلس العسكري والحكومة الانتقالية.

التغيير الذي حدث في السودان بعد سقوط نظام الإنقاذ كان في مظهره تغييرًا كبيرًا، لكنه على مستوى الجوهر أظهر أزمات عميقة متجذرة في بنية النظام السياسي والاجتماعي. الثورة السودانية التي أشعلها الشباب بتضحيات جسيمة ورؤية واضحة، واجهت عوائق متمثلة في قيادات سياسية تقليدية حاولت احتواء الحراك الشعبي ضمن أطر قديمة أثبتت فشلها. التحركات التنسيقية التي سبقت سقوط النظام، والاجتماعات التي عقدت بين قيادات أمنية وسياسية، كشفت عن ازدواجية في الغايات: حيث سعت القوى الأمنية والعسكرية إلى الحفاظ على توازن مصالحها، بينما ركزت بعض الأحزاب على تحقيق مكاسب سياسية سريعة دون مراعاة تطلعات الشارع السوداني. الثورة السودانية كانت تعبيرًا عن إرادة جماعية تهدف إلى اقتلاع جذور النظام الذي هيمن على البلاد لعقود. هذه الإرادة الشعبية اصطدمت برؤية النخب التي فضلت التغيير الشكلي، مما أدى إلى فصل بين تطلعات الشارع وأداء القيادات السياسية. الاجتماعات السرية التي عقدت بين قوى المعارضة والنظام السابق في الأيام الأخيرة قبل سقوطه، مثل اجتماع 10 أبريل 2019، أظهرت وجود تفاهات جزئية لم تأخذ في الاعتبار جوهر مطالب الثورة. هذه الاجتماعات، رغم أنها ساعدت في تسريع عملية التغيير، لكنها أسست لمرحلة انتقالية مشوهة لم تستطع تحقيق أهدافها. في الفترة التي أعقبت الثورة، كان من المتوقع أن يكون

هناك التزام واضح من القوى السياسية بتنفيذ برامج انتقالية تعكس تطلعات الشعب. لكن ما حدث كان عكس ذلك تمامًا، حيث بدأت الأحزاب في الانقسام والتنازع على السلطة بدلاً من تقديم رؤية موحدة. حكومة حمدوك الأولى التي جاءت بعد الثورة واجهت تحديات كبيرة، ليس فقط بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية، بل أيضاً نتيجة غياب التوافق بين مكوناتها. الأحزاب التي دعمت الحكومة الانتقالية قدمت برامج متناقضة، مما أدى إلى حالة من الارتباك في تنفيذ السياسات العامة. أحد أبرز الإخفاقات كان التخلي عن برنامج "دولة الرعاية الاجتماعية" الذي اقترحه حزب البعث السوداني ووافق عليه معظم الأطراف السياسية. هذا البرنامج كان يمثل بوصلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لكن تم تجاوزه لصالح سياسات أخرى لم تحظ بتأييد شعبي. في هذا السياق، ظهرت خلافات حادة بين حكومة حمدوك والجهات الداعمة لها، مما أدى إلى إعادة تشكيل الحكومة وتهميش بعض الأطراف المؤثرة. الإطاحة بحكومة حمدوك الثانية كانت نتيجة مباشرة لفشلها في تلبية تطلعات الشارع السوداني. القرارات التي اتخذتها الحكومة لم تكن متوافقة مع برامج الثورة ولا مع الاحتياجات الملحة للشعب. في الوقت نفسه، ساهمت القوى السياسية التي صنعت حمدوك في تضخيم صورته أمام الشعب، لكنها عجزت عن مساءلته أو تصحيح مسار حكومته عندما انحرفت عن أهدافها. هذا الفشل يعكس ضعفاً بنيوياً في الأداء السياسي للأحزاب، التي فضلت التمسك بمكاسبها على حساب تقديم النقد الذاتي أو مراجعة السياسات. الثورة السودانية لم تكن مجرد حراك سياسي، بل كانت تعبيراً عن رغبة الشعب في التغيير الجذري. ولكن مع مرور الوقت، تحولت أهداف الثورة إلى شعارات مستهلكة بفعل الأداء السيئ للقوى السياسية. الاختلافات الفكرية بين مكونات الحكم الانتقالي كانت نواة لانفجار الأوضاع لاحقاً. التناقض في التعامل مع مفاهيم العدالة والحرية والديمقراطية ساهم في تعميق الانقسامات وزيادة حالة الإحباط الشعبي. الإشكاليات التي واجهتها الفترة الانتقالية لم تكن محصورة فقط في الأداء السياسي، بل امتدت إلى اتفاقيات السلام التي تم

توقيعها خلال تلك الفترة. اتفاق جوبا للسلام، الذي كان يُفترض أن يكون نقطة تحول في تحقيق الاستقرار، أصبح بدوره محورًا للجدل والخلافات. التركيز على قضايا دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق دون معالجة شاملة للقضايا الوطنية أدى إلى تعزيز الشعور بالتهميش في مناطق أخرى. بالإضافة إلى ذلك، الطريقة التي تم بها تقسيم السودان إلى خمسة مسارات للتفاوض ساهمت في تعقيد المشهد أكثر من حله. الاتفاق الإطاري الذي ظهر لاحقًا كان مثالًا آخر على غياب التوافق بين الأطراف السياسية. هذا الاتفاق، الذي تم الترويج له على أنه مخرج للأزمة، لم يعكس رؤية شاملة أو التزامات واضحة. حتى الجهات التي تبنته لاحقًا، مثل لجنة المحامين التسييرية، نفت علاقتها بإعداده، مما يثير تساؤلات حول مدى شفافية العملية التي أدت إلى توقيعه.

في خضم هذه التعقيدات، يبرز دور الشباب السوداني كعامل حاسم في صياغة مستقبل البلاد. رغم كل الخيبات التي تعرضوا لها، يظل الشباب هم القوة الدافعة للتغيير. لكن لتحقيق أهدافهم، يحتاجون إلى تنظيم أفضل واستراتيجية واضحة تمكنهم من تجاوز العقبات التي تضعها النخب التقليدية. السودان اليوم بحاجة إلى نهضة فكرية وسياسية تعيد تعريف مفهوم القيادة وتضع مصلحة الوطن فوق أي اعتبارات أخرى. السودان يقف اليوم أمام مفترق طرق تاريخي. إما أن يتم تجاوز هذه الأزمات عبر رؤية موحدة تضع الشعب في قلب عملية التغيير، أو أن تستمر دائرة الصراعات والتشطي. المستقبل لن يكون للقيادات التي تكرر أخطاء الماضي، بل لأولئك الذين يستطيعون تقديم رؤية شاملة تعيد للسودان مكانته وتحقق طموحات شعبه. في ظل التحديات الراهنة، يجب أن يدرك الجميع أن السودان بحاجة إلى مشروع وطني جديد يقوم على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والسلطة. هذا المشروع يجب أن يكون جامعًا لجميع السودانيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو المناطقية. لا يمكن للسودان أن ينهض دون معالجة القضايا الجذرية التي تعيق تطوره.

هذه القضايا تشمل إصلاح المؤسسات، تحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن.

إن الحديث عن المسكوت عنه في السودان ليس مجرد محاولة لتسليط الضوء على الماضي، بل هو دعوة لتحليل الواقع الحالي واستشراف المستقبل. السودان، بما يملكه من موارد وإرث تاريخي، قادر على تجاوز أزماته إذا توفرت الإرادة السياسية والإدارة الحكيمة. ولكن هذا لن يحدث إلا إذا تم تجاوز الخلافات الضيقة والعمل بشكل جماعي من أجل بناء وطن يليق بتضحيات أبنائه. ما يحدث الآن ليس نهاية المطاف، بل بداية مرحلة جديدة تحتاج إلى قرارات شجاعة وتضحيات جماعية. السودان بحاجة إلى قيادة صادقة تعمل من أجل الوطن، وليس من أجل مصالح شخصية أو أجندات خارجية. إذا كان الماضي قد علمنا شيئاً، فهو أن إرادة الشعب لا تُقهر، وأن التغيير الحقيقي يبدأ عندما يضع الجميع مصلحة الوطن فوق أي اعتبار آخر. السودان، رغم كل الجراح، يظل قادراً على النهوض إذا ما توحدت إرادته وأبنائه وتضافرت جهودهم لتحقيق مستقبل أفضل.

إن السودان، بإرثه العريق وتاريخه الحافل بالتحديات والانتصارات، يملك الفرصة لتغيير مساره إذا ما تمكن أبنائه من تجاوز انقساماتهم وتوحيد رؤاهم نحو مشروع وطني شامل. التغيير لا يتحقق بالشعارات وحدها، بل بالعمل الممنهج الذي يعالج جذور الأزمات ويركز على بناء دولة قوية ومتقدمة. هذا الوطن، الذي واجه الاستعمار والحروب والمحن، لا يزال ينبض بالأمل والطموح. على الأجيال الحالية أن تحمل الراية بشجاعة وإصرار، لترسم مستقبلاً يليق بالسودان وأبنائه، ويعيد لهذا الشعب حقه في الكرامة والسلام والتنمية.

سودان يغالبه النعاس

الواجب أن نحب السودان ونحترم ماضيه على ما فيه من عيوب، فالحيوان يحن إلى وطنه الذي نشأ وترعرع فيه والطير يهفو قلبه إلى سكنه ولا يهدأ له بال حتى يرجع إليه فالسودان وطننا الذي ننعم بالعيش فوق أرضه وتحت سمائه ونشرب ماءه ونأكل نباته ونشقى بما يشقى ضميره، أليس من عرفان الجميل أن نحترم هذا السودان الجاشي بدموعه المنحدرة على خدوده الكئيبة وآلامه تفرح كبده الحرى، يطلب بتوسل وبكاء زوال ما فيه من ضرر وأن نقيمه على قدميه؟ السودان ليل والسوداني سائح نائم في عالم الأحلام والذكريات. واقع الأمر السوداني أن أكبر الأزمات التي يعانيتها هي الصفوة غير المدركة لمستلزمات المسؤولية المستغلة السياسة استغلالاً جامداً مقصرة على ما تدعو إليه الأطماع، يفكرون في مصالحهم الشخصية دون منفعة البلاد، بتبجح بأن لهم حقوقاً، ونسوا بأن لهم واجبات، يتكاثر المستبدون بخبط الخابطين في السودان الذي يغالبه النعاس ويتمطط ويحاول التغيّظ كالطفل. فظاهر الوطن مركب تائه يقودها ملاحون مغامرون في محيط نزق عصى المرفأ، فنزق السودان التخلف وقضية السودان التنمية. إصلاح حال الوطن الآن بيد الشباب، فالواجب أن يتحدوا ويتعمقوا في معرفة واجبات السودان بأن تنتزه عقولهم وسمرهم فضول الكلام لنظافة قريح الوطن، لإنقاذه من ويلاته بالتجرّد من مهتوكات الوطن، بوحدة نجد فيها تخطيطاً وتنفيذاً لأحلامنا، فلا اختلاف أدياننا ولا عاداتنا ولا جغرافيتنا، لتدرك أن فعاليتها لا تكتمل إلا بالإدراك المتكامل لذاتها والانفتاح الرشيد نحو فكرة وطنية بلا حدود ولا تحيّز ولا تحامل.

السودان الكاذب

يجول الإنسان السوداني بنظرته طرًا، فلا يجد دولة من الدول في الحضيض، يرسف عظامها وأبلاها، وحالها كالسودان، كد أجدادنا وآبائنا بالسعي الحثيث لطعم ورائحة ولون الوطن، وعلى أثرهم نكد ونردح للغاية نفسها، وللأسف ضاعت تلك الجهود، وهذه بلا جدوى بوقوفنا عند نقطة البداية، فغيرنا متحركون ونحن جامدون وهم منعمون ونحن متحسرون نتلكأ الطرق بالعوز المخجل والفقر المدقع. هناك خلل فينا نحن السودانيين دون الأمم الأخرى، لازم أجيال الوطن وأعاقهم وسيعيقنا كوصمة في جبيننا لا نستطيع جحدها سواء في الماضي أو الحاضر لنبصر المستقبل بتمعن تلافياً للسلبيات وتقوية الإيجابيات المتعلقة بالماضي، ويجدر بي ذكر هذا الخلل وهو "السودان الكاذب" فنحن ما زلنا عليه وهو ما زال علينا، وللتخلص منه نحن في حاجة إلى الثبات والتبصر وقوة العزيمة حتى لا نصبح سخرية الساخرين وهزة الهازئين، فالسودان عرى الوجوم والانقباض والتقرز، يصرخ فيه الأبالسة وتصيح شياطين الظلام بما لا يفيد فتغلب الظلام على النور. نافلة القول فلنحارب جرثومة الخلل "السودان الكاذب" ولا شك أن المهمة ستكون سهلة ما دامت حاجتنا جميعاً تدعو إلى تطهير جراثيم "السودان الكاذب" فنكون قد انتفعنا من خلل طالما أضر بنا بوضع أنظمتنا السياسية وعاداتنا وتقاليدينا وكافة الشؤون، في قدر يغلي ليتبخر الفاسد ويرسب المفيد، نسأل الله أن يحقق حلمنا برؤيتنا لقبر تلك الخلل ليكون السودان الصادق وحب الطهور بسواء كلنا سواء نبني سوداناً سواء (بالعربية: لأنكم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله)). بالإنجليزية You are a noble nation : who assists the afflicted, relieves the distressed, and supports the weak, despite all the challenges you confront, with values that are deeply rooted in the Sudanese heritage).

أين السودان بمواقفه الشائكة؟

السودان اليوم يقف عند مفترق طرق حرج، حيث تتشابك أزماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مشهد مأساوي يعكس واقعاً مؤلماً لدولة عريقة تعاني من غياب الرؤية الوطنية وتفكك النسيج المجتمعي. بات السودان كتاباً مفتوحاً لمن يقرأ ويعي، لكنه في ذات الوقت مغلقٌ أمام الحلول الجذرية بسبب قيادات عابثة وبرامج سياسية خاوية لا تعكس روح الانتماء ولا تعالج الأزمات التي تراكمت عبر عقود من الفشل والإهمال. تغرق الساحة السياسية السودانية في نزاعات داخلية تخدم مصالح ضيقة دون الالتفات إلى معاناة الشعب. قيادات وأحزاب فقدت كل صلة لها بالتربة الوطنية، وابتعدت عن جوهر القضايا الحقيقية التي تهم المواطن. لقد تحولت هذه الأحزاب إلى منصات للفساد والمظاهر الكاذبة، حيث تسعى القيادات إلى تلميع صورها عبر خطابات جوفاء وبرامج إنشائية لا تمتلك أي تطبيق عملي على أرض الواقع. الاجتماعات السياسية التي تُعقد في الليل بعيداً عن أعين الشعب لا تفرز سوى خطط عابرة لا تحمل نية حقيقية للإصلاح، مما يعكس افتقار القيادات للصدق والإرادة الوطنية. الحال السوداني اليوم ينذر بالخطر، حيث باتت مدن البلاد تعيش على حافة الانهيار، وبعضها عاد إلى ما يشبه العصور القديمة، تعاني من انعدام الخدمات الأساسية والفرص. الحروب المتتالية والصراعات السياسية عطلت كل مقومات التقدم. هذه الصراعات ليست فقط بسبب الطموح الشخصي لبعض القيادات، ولكنها انعكاس لغياب فكر وطني أصيل قادر على جمع الأطياف المختلفة تحت راية واحدة. لقد أصبحت القبلية والطائفية وقوداً للصراعات، مما ساهم في تمزيق النسيج الاجتماعي وتعميق حالة الركود السياسي.

أحد أخطر الأبعاد للأزمة السودانية هو فقدان الشباب لثقتهم في النظام السياسي القائم. هذا الجيل، الذي يحمل طموحات وأحلاماً كبيرة، يجد نفسه مغيباً عن المشاركة الفعلية في بناء الوطن. الأحزاب السياسية التي من المفترض أن تكون منصات للتغيير تحولت إلى هياكل فارغة يقودها أشخاص غارقون في النفوذ القبلي

والطائفي. هؤلاء القادة لا يملكون لا العلم ولا الخلق اللازمين لإحداث التغيير، بل إن وجودهم في المشهد السياسي ساهم في تثبيط الهمم وإجهاض الطموحات. السودان بحاجة ماسة إلى إعادة بناء جذري. هذا البناء يجب أن يبدأ من إعادة صياغة مفهوم الوطنية والابتعاد عن المصالح الضيقة. الوطن لا يمكن أن يُبنى على مظاهر الزيف والتلميع، بل يحتاج إلى إرادة حقيقية تستند إلى العمل المخلص والنية الصادقة. يجب أن تتحول الأحزاب السياسية من أدوات للكسب الشخصي إلى منصات وطنية تعبر عن احتياجات الشعب وتعكس تطلعاته. الحل يبدأ من الشعب. الوعي المجتمعي هو حجر الأساس لأي تغيير حقيقي. يجب أن يُعاد للشعب دوره كمحرك رئيسي للقرار الوطني. هذا يتطلب استثمارًا في التعليم والتوعية ليتمكن المواطن من فهم حقوقه وواجباته والمشاركة في صنع مستقبله. كذلك، يحتاج السودان إلى حوار وطني شامل يضم جميع الأطراف، بعيدًا عن النزاعات القبلية والطائفية، لوضع رؤية موحدة تعالج الأزمات من جذورها وتؤسس لمستقبل مستدام. لا يمكن إغفال دور الشباب السوداني في هذه العملية. هذا الجيل الذي أثبت شجاعته ووعيه قادر على قيادة التغيير إذا أُعطيت له الفرصة. إن إشراك الشباب في القرار السياسي والاقتصادي هو مفتاح بناء السودان جديد قائم على الطموح والعمل الجماعي. يجب أن تنتهي سيطرة القيادات التقليدية التي احتكرت المشهد لعقود، وفتح المجال أمام قوى جديدة تحمل فكرًا وطنيًا متجددًا. الحرب الجارية في السودان ليست مجرد نزاع مسلح، بل هي انعكاس لغياب الفكر الوطني وانعدام القيادة الرشيدة. السودان يحتاج إلى ثورة فكرية تُعيد تعريف معايير القيادة وتضع أسسًا جديدة للحكم تستند إلى العلم والكفاءة والأخلاق. إذا استمر الوضع الحالي، فإن السودان سيظل زلغًا، مأوه غور، يعاني من صراعات لا نهاية لها، ويظل شعبه حائرًا بين الحلم والواقع. السودان، بإرثه العريق وتاريخه الحافل، يستحق مستقبلًا أفضل. هذا المستقبل لن يُبنى إلا بإرادة جماعية تعيد ترتيب الأولويات الوطنية وتضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار.

سودان جديد وسوداني جديد

السودان يعيش مرحلة حاسمة في تاريخه، مرحلة تتطلب قراءة دقيقة وواعية للواقع، بعيداً عن الشعارات الفضفاضة أو الخطابات التي تُغرق نفسها في الماضي دون أن تقدم حلولاً للمستقبل. السودان الذي نعرفه لم يعد كما كان، وشعبه الذي كان يُضرب به المثل في الترابط والتلاحم بات ممزقاً بفعل الصراعات السياسية، والانقسامات العرقية، والتراكمات التاريخية التي أهملت بناء الدولة والمجتمع على أسس قوية. استحضار قصة موكب جنازة الشهيد القرشي يعيد إلى الأذهان صورة السودان الموحد في ستينيات القرن الماضي. كانت تلك اللحظة تعبيراً عن وجدان وطني تجاوز العرق والدين والجهة. اليوم، أصبح من الصعب استعادة تلك الروح التي تلاشت تحت وطأة الحروب، والانقسامات، والبحث عن الهويات الفرعية. هذه الانقسامات ليست إلا انعكاساً لأزمة أعمق تتعلق بغياب مشروع وطني جامع قادر على احتواء التنوع وإدارته بشكل عادل ومستدام. الهوية السودانية أصبحت معضلة، رغم بساطة عناصرها الظاهرة. في بلد يوحده الدين واللغة والتاريخ المشترك، تبرز فجوات عرقية وثقافية تحوّلت إلى أدوات صراع بدلاً من أن تكون مصادر قوة. الهوية ليست أمراً ثابتاً، بل هي بناء اجتماعي متغير، قابل للتأثر بالزمن والأحداث. ما نحتاجه ليس الإجابة عن سؤال "ما هي الهوية؟" بل كيف يمكن أن نصوغ هوية وطنية تستوعب التنوع وتحوله إلى عنصر قوة، بدلاً من أن يكون عامل تفكك؟ الحرب الأخيرة التي اندلعت بعد خمس سنوات من الإطاحة بحكم "الإنقاذ" تُظهر أن المشكلة ليست في سقوط نظام بحد ذاته، بل في غياب رؤية واضحة لإدارة الفترة الانتقالية. كيف لرئيس دولة ونائبه أن يلجأ إلى الحرب كوسيلة لحل خلافاتهما، بدلاً من الحوار الجاد والمباشر؟ هذه الحرب ليست إلا نتيجة لثقافة سياسية قائمة على الانقسامات الشخصية والمصالح الضيقة، وهي ثقافة يجب أن تُنبذ إذا أردنا التأسيس لسودان جديد. السودان الجديد ليس مجرد حلم بعيد المنال. يمكن تحقيقه إذا توافرت الإرادة الوطنية الصادقة والرؤية

الواضحة. إنه السودان الذي يجد فيه الجميع ما يأكلونه وما يشربونه وما يلبسونه، السودان التعليم الجيد، والرعاية الصحية الشاملة، والأمن الذي يحمي كل فرد دون تمييز. هذا السودان يحتاج إلى مواطنين يحملون وعياً جديداً. السوداني الجديد هو ذلك الشخص الذي يرفض الانجرار خلف خطاب الكراهية والتقسيم، ويتمسك بقيم التعاون، والمساواة، والتسامح، ويرى في التنوع مصدر ثراء لا تهديد. لكن التغيير الحقيقي لن يتحقق دون مواجهة الحقائق المؤلمة بشجاعة. يجب أن نقر بأن القيادات الحالية، السياسية منها والعسكرية، قد فشلت في بناء الدولة. الصراعات القائمة ليست إلا انعكاساً لفشل طويل في إدارة التنوع واستثمار الموارد وتقديم نموذج حكم يعبر عن تطلعات الشعب. لا يمكننا أن نبني السودان الجديد بذات الأدوات القديمة. التغيير يبدأ من الداخل، من الشعب ذاته، عبر وعي جديد ومسؤولية جماعية. الأولوية الآن ليست فقط في إنهاء الحرب الحالية، بل في تأسيس عقد اجتماعي جديد يُبنى على العدالة والمساواة والشفافية. هذا العقد يجب أن يضع حداً لاستغلال الدين أو العرق أو الجغرافيا كأدوات للسيطرة السياسية. يجب أن يُعاد تعريف مفهوم القيادة الوطنية، بحيث تكون قائمة على الكفاءة والنزاهة، لا على الولاءات القبلية أو الطائفية. المواطن السوداني، الذي أنهكته الحروب والصراعات، يستحق وطناً يجد فيه الأمان والاستقرار. تحقيق هذا الحلم يتطلب من الجميع العمل معاً على تجاوز الماضي والانقسامات، وبناء مستقبل مشترك. السودان الجديد لن يولد من رحم الشعارات أو الحروب، بل من إرادة جماعية صادقة تُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين المواطن وأخيه المواطن. هذا السودان الذي ننشده ليس مستحيلاً، لكنه يحتاج إلى السوداني الجديد: مواطن يمتلك وعياً متقدماً، ويرفض أن يكون جزءاً من منظومة الفساد أو التفرقة. السوداني الجديد هو الذي يرى في كل أزمة فرصة، وفي كل اختلاف قوة. إذا تمكنا من خلق هذا المواطن الجديد، فإن السودان الجديد سيصبح حقيقة، لا مجرد حلم.

فوضوية سودانية

لا مجال للشك بأن السودان يعيش في أصعب فترة في تاريخه من كل حذب وصوب بفوضى باهتة في كل ميادين الإنسانية بطغيان الحرب على كل مرافق الحياة والأنشطة البشرية بغير تلكؤ أو شك أو استثناء، تبدو مظاهره في النظم الاجتماعية والأزمة الاقتصادية والمصاعب السياسية، أصبح بناء الدولة أثقل من الأساس الذي رسم من أجله وليس هناك من الدلائل الحاضرة ما يشير إلى نظافة قريح الجراح باختلاف الآراء وتعدد الأسباب. فواقع اليوم لا يمكن أن تقوم عليه علوم الحياة والمجتمع وأساسيات الدولة بمرتع الخصب للتناقضات المتنافرة في الرأي وتباين الأحكام بصيغاتها بمرارات التهكم، أضى فيه السياسيون خبراء والخبراء فلاسفة والفلاسفة مستمعين وقراء بلا مجال للإسهاب بالشرح والإفاضة باحترام متبادل وعطف حائم من بواعث المنافسة الرخيصة والعداء العنصري والبغض والظلم والجشع وطغيان السياسات العمياء التي قادت السودان إلى حرب طاحنة، مختلفة كل الاختلاف عن مواقع الصراعات والحروب في الوطن وما يترتب عليها من آثار وما يخلفه من متاعب وصعوب وخراب محقق بعد أن خربت كافة أنظمة الحكم والمجتمع، فالجديد في السودان أنه لم يشهد نزاعاً وخراباً بلغ من الشدة ما هو عليه الآن من تصادم عسكري وثقافي واجتماعي. السوداني اليوم، وبعد أكثر من نصف عام خبا وحل الوجوم والخوف مكان الوضوء والشجاعة، شائخ بوجامة الوجوه أحياء كالأموات لا ينطقون إلا همساً ولا يتكلمون إلا وهم خائفون وجلّون، يمشي مشية المغلوب على أمره غير طامع في الحاضر أو المستقبل، يعيش بالدنيا كعيش الحيوان لا يعرف من فرح الحياة شيئاً ولا يرى لوجوده كبير معنى حصته منها الألم والجوع والمرض. ما أعرف دولة من الدول يشقى مواطنها الآن كالسوداني وليس هناك شعب سرق منه حيويته ونشاطه وعمله مثل الشعب السوداني، فمن معجبات واقع اليوم السوداني أن السلام الإنساني أساسه الخوف والحذر والرهيبة والتوجس بملاحة ليست سلمية، والله المستعان على السودان وأهله.

حنايا السودان الممدد

السودان، بلد الحضارات العريقة وملقى النيلين، يعيش اليوم لحظة تاريخية فارقة تفرض عليه مواجهة تحديات جسيمة وفرصًا نادرة لإعادة البناء. عام 2023م يمثل نقطة تحول محورية في مسار الثورة السودانية، التي تقف بين التحرر والانعقاد من إرث الماضي الثقيل وبين التطلع إلى مستقبل مشرق يليق بتضحيات أبنائه. في هذا السياق، تظهر تساؤلات جوهرية حول قدرة السودان على تجاوز أزماته المتراكمة وصياغة هوية وطنية شاملة تلم شتاته. الإيقاع المتسارع للحياة في العالم اليوم يفرض على السودان ضرورة التأقلم مع التغيرات المتلاحقة. لكن، وعلى الرغم من هذه التغيرات، يظل الشعب السوداني ينشد الأمن، الطمأنينة، والجمال، ليس فقط في مظهره الخارجي، بل في أعماق ذاته. لا يمكن أن يتحقق الرضا الإنساني بالمأكل والمشرب وحدهما؛ بل يحتاج الإنسان إلى بيئة عقلية وروحية متوازنة تمكنه من العيش بكرامة. ومع ذلك، يبدو أن السودان يعاني من اختلالات عميقة في بنيته الاجتماعية والسياسية، مما يجعل تحقيق هذا التوازن مهمة شاقة. الثورة السودانية لم تأت من فراغ؛ بل كانت استجابة طبيعية لتراكمات من الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ضرب أركان الدولة. لكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية إدارة هذه الثورة وتحويلها إلى قوة بناء بدلاً من أن تكون مجرد صرخة احتجاج. هنا يظهر "العنكبوت" كرمزية تشير إلى واقع البلاد الحالي، حيث أصبحت المؤسسات عاجزة عن تقديم حلول جذرية، واكتفت بامتصاص الصدمات بدلاً من استكشاف آفاق جديدة تعيد الحياة إلى السودان. السودان يواجه أزمة عميقة في فهم مفاهيم المدنية وبنائها. تسلسل الفشل إلى كل مناحي الحياة، تمامًا كما يتسلسل لاعب كرة قدم ليجرز هدفًا غير صحيح. الجمهور، في هذه الحالة، هو الشعب السوداني الذي بات يصرخ مطالبًا بالعدالة، لكن الأصوات تضيع وسط فوضى الحكم وسوء الإدارة. صدمات الواقع الزاهن لم تقتصر على الجانب السياسي فقط، بل طالت البنية النفسية والاجتماعية للمجتمع، مما خلق فجوة عميقة بين المواطن

ومؤسسات الدولة.التحديات التي تواجه السودان اليوم ليست سطحية. إنها تمتد عميقًا في الأرض، مثل جذور شجرة عملاقة تشابكت أغصانها لتغطي السماء. هذه الجذور تمثل الصراعات والانقسامات التي تقاومت على مدار العقود، تاركة خلفها بنية اجتماعية وجغرافية هشّة تحتاج إلى إعادة تقييم شامل. لا يمكن معالجة هذه القضايا عبر حلول مؤقتة؛ بل يتطلب الأمر نهجًا جديدًا يقوم على التفكير العميق والعمل الدؤوب.في خضم هذه التحديات، تظهر الحاجة الماسة إلى إعادة بناء البنية الاجتماعية والاقتصادية للسودان. لكن البناء لن يكون ممكنًا دون تنظيف "الباطن" أولاً. النظافة الخارجية لا قيمة لها إذا كان الداخل يعاني من الفساد والتدهور. السودان بحاجة إلى ثورة فكرية توازي الثورة السياسية، ثورة تعيد تشكيل الوعي الوطني وتؤسس لفكر جديد يقوم على التعاون والعدالة.مع كل شروق للشمس، يحمل السودان فرصة جديدة للتأمل في جذور أزماته والعمل على تجاوزها. يجب أن ينظر السودانيون إلى المستقبل بعين الأمل، لكن مع إدراك أن تحقيق هذا المستقبل يتطلب جهودًا جماعية. إعادة بناء السودان تحتاج إلى خطة استراتيجية تعالج القضايا الجوهرية، مثل العدالة الاجتماعية، المساواة، والتنمية المستدامة.السودان الممدد، كما يصفه النص، يحمل في طياته فرصًا كبيرة لكنه أيضًا يعاني من تحديات هائلة. الحل يكمن في فهم عميق للواقع والالتزام بعملية تغيير شاملة تعيد بناء الدولة على أسس متينة. هذا يتطلب قيادة رشيدة وشعبًا موحدًا يدرك أهمية اللحظة التاريخية التي يعيشها، ويعمل معًا لتجاوز الماضي وبناء مستقبل أفضل.

التفسير السياسي للحرب في السودان

السودان اليوم يواجه حرباً ليست مجرد صراع مسلح، بل تجسيداً لأزمة سياسية عميقة تعكس انحدار الفكر السياسي وتعقيد الواقع الوطني. الحرب الدائرة ليست فقط معركة على السلطة، بل هي اختبار لعقلانية المجتمع ووعي قاداته في التعامل مع قضايا الدولة والمجتمع. هذا الصراع الذي أشعل بعد الإطاحة بنظام الإنقاذ يكشف عن فشل النخب السياسية في فهم متطلبات المرحلة الانتقالية وبناء دولة قائمة على العدالة والتنمية المستدامة.

الحرب في السودان أضحت قضية مركزية، تغلغت في كل مناحي الحياة. تأثيراتها تجاوزت الميدان العسكري إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية، مما جعلها أزمة شاملة. كل من يراقب المشهد السوداني يدرك أن هذه الحرب ليست امتداداً لثورة تسعى لبناء دولة مدنية، بل انحرافاً عن مسار الثورة وغاياتها. الغريب أن الحرب، التي يُفترض أن تكون أداة لتحقيق هدف محدد، أصبحت غاية في حد ذاتها لدى بعض الأطراف، مما يعكس انحطاط الفكر السياسي وغياب الوعي الوطني. السياسي السوداني الحضيف يدرك أن وصف الحرب كوسيلة لتحقيق الديمقراطية والمدنية يكشف عن أزمة فكرية عميقة. هذا الخطاب الذي يروج له بعض الفاعلين السياسيين لا يعبر إلا عن ضعف الحجة وسطحية الطرح. الحرب، كما تُدار الآن، ليست سوى غطاء لتحقيق مصالح جماعات بعينها، لا لخدمة الوطن. هذا الوضع يعبر عن إخفاق كامل في ترجمة أهداف الثورة إلى واقع ملموس، حيث تحولت شعارات الحرية والسلام والعدالة إلى أدوات للتلاعب والانتهازية السياسية. الناظر إلى الحرب من زاوية سياسية يلحظ أنها خرجت عن مسارها الطبيعي كحركة تصحيحية نحو بناء الدولة. بدلاً من ذلك، أصبحت أداة لتصفية الحسابات وتحقيق أجندات ضيقة. تجاوزت الحرب مفهومها التقليدي كوسيلة

لتحقيق غايات وطنية، وأصبحت فوضى تحكمها المصالح الشخصية والولاءات القبلية والسياسية. هذه الحرب، رغم ضجيجها، ليست إلا انعكاسًا لغياب الرؤية الواضحة وتشتت القوى الفاعلة في المشهد السوداني.

مع ذلك، فإن قراءة الحرب بذكاء وعمق تكشف أن نهايتها تقترب. الشعب السوداني، الذي اكتوى بنيرانها، بدأ يدرك حقائق الأمور ويبحث عن حلول تتجاوز المصالح الضيقة. هذا الإدراك يعبر عن مرحلة نضج جديدة في الوعي الوطني، حيث بات السودانيون أكثر قدرة على التمييز بين من يعمل لصالح الوطن ومن يسعى لتحقيق مكاسب شخصية. لا يمكن لأي طرف سياسي أو عسكري أن يبرر استمرار هذه الحرب إذا ما واجه هذا الوعي المتزايد. لإنهاء هذه الحرب وتحقيق أهداف الثورة السودانية، يجب أن تبرز قيادة سياسية جديدة قادرة على مواجهة الحقائق بشجاعة وحكمة. القيادة التي يحتاجها السودان هي قيادة تضع مصالح الوطن فوق كل اعتبار، وتحمل رؤية استراتيجية تخرج البلاد من أزمتها العميقة. يجب أن تعود الثورة إلى جذورها، وأن تعمل على تحقيق الحرية والسلام والعدالة للجميع، بعيدًا عن الانقسامات التي أثقلت كاهل السودان. ختامًا، الحرب الدائرة في السودان ليست مجرد حدث عابر، بل نقطة تحول في تاريخ البلاد. يجب أن تُقرأ بوعي يتجاوز السطحيات ويغوص في عمق القضايا الوطنية. السودان اليوم بحاجة إلى وقفة جادة مع نفسه، لاستعادة مسار الثورة وبناء دولة قوية ومتحدة قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق تطلعات شعبها. الحرب ليست قدرًا محتومًا، بل نتيجة خيارات خاطئة يمكن تصحيحها بإرادة وطنية صادقة ورؤية سياسية مستنيرة.

السودان: عسكر، مدن، كفاح

يعاني السودان منذ أبريل 2019 من أزمة وطنية حادة، اتسمت بوجود علاقات عسكرية - مدنية متشددة تتنافس على الهيمنة والنفوذ والسلطة. فالجيش يسعى إلى عدم خروجه من السلطة، بينما يسعى المدنيون إلى حكومة مدنية كاملة. وزاد من التعقيدات ظهور حركات الكفاح المسلح كطرف حكم ثالث، وكلاهما مدفوعان بأهداف متباينة في مكايلة اتهامية بين العسكر والمدن، ومشاهدة واستمتاع للكفاح المسلح. فالسودان الآن ليس مهياً لترتيب (عسكر، مدن، كفاح)، وأي ترتيب جار الآن مبنئ على المنفعة والضرورة، مما سيفضي إلى غياب آليات إدارة مصالح الوطن، ومن المحتمل دفع بعض من أعضاء الكفاح المسلح إلى نقض الاتفاق والخروج من مسار جوبا. يحتاج السودان اليوم ليس إلى هرولة عمياء وعراك أحرق بتكاثر الزعازع وتناقض الأوتاد في بلد فيه أكثر من عشرة جيوش، لا يجتمعون في هيئة قيادة ولا قانون أو عقيدة موحدة، وبالطبع لكل جماعة قائد منفرد، فمن المستحيل واللا ممكن نجاح ترتيب سياسي قبل تنفيذ الترتيبات الأمنية وبناء المنظمة الأمنية. الصيغة السياسية المرتقبة بحلول شهر رمضان كجنين ثمانية أشهر بميلاد حكومة هشة، بتكرار أعمى لتجارب لم تورث البلاد إلا مزيداً من عدم الاستقرار السياسي والظلمات الجديدة. الطاقة التي يهدرها أطراف الحوار من تشطّ وتشفي، الأفضل أن تستخدم في بناء أسس وقواعد الدولة، لا الحكومة المحددة بوضوح لمتطلبات الوطن الخالصة، بوعي وطاقة وتماسك جمعي يعيد توحيد وجدان آدم وحواء السودانية، فليس من المبرر ألا يصنع الأمل والثقة بين جموع أهل السودان الذي استصعبت عليه الحاجات الضرورية نتيجة الضعف الإداري المختلط لواجبات الحكومة تجاه الدولة وشعبها، حتى لا يكون السودان لنا افتراضياً والسياسيون غير حقيقيين، ومن حولنا غير حقيقيين، وما نراه غير حقيقي، وما نشعر به غير حقيقي. يحتاج أمر السودان الجليل إلى نوح قبل أن نغرق بالتركيز المفرط على البحر السياسي على حساب البحر الأمني.

مشابك سودانية - إسرائيلية

العلاقة بين السودان وإسرائيل تُعدّ من أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا في التاريخ الحديث للسودان، حيث تنطوي على أبعاد سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية معقدة. هذه العلاقة، التي ظلت لعقود طويلة تتأرجح بين المواقف العلنية والاتصالات السرية، عادت إلى الواجهة بعد التحولات الجذرية التي شهدتها السودان في أعقاب الإطاحة بنظام عمر البشير عام 2019. ما كان يومًا ما مرفوضًا بالإجماع في السياسة السودانية، أصبح الآن محل نقاش داخلي وجدل واسع بين مؤيدين ومعارضين لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. هذه القضية تحمل في طياتها اختبارًا حقيقيًا للسودان الجديد الذي يبحث عن مكان له في النظام الدولي المتغير. السودان، المعروف بتاريخه السياسي المتقلب ومواقفه التقليدية المساندة للقضية الفلسطينية، ظل لسنوات طويلة يُعتبر من أكثر الدول العربية معارضة لإسرائيل. من الخرطوم صدرت "اللاءات الثلاث" الشهيرة: لا صلح، لا اعتراف، ولا تفاوض مع إسرائيل، في أعقاب حرب 1967. هذه المواقف كانت تعكس التزامًا أيديولوجيًا ودينيًا وسياسيًا بالقضية الفلسطينية، لكنها في الوقت نفسه وضعت السودان في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، التي نظرت إليه كجزء من محور عربي إسلامي معادٍ. مع تغير الزمن، بدأت العلاقة بين السودان وإسرائيل تأخذ طابعًا مختلفًا، خاصة في العقد الأخيرين. في ظل حكم الرئيس جعفر نميري، شهد السودان واحدًا من أكثر الفصول إثارة للجدل في العلاقة مع إسرائيل، عندما أُستخدم السودان كمعبر لتهجير يهود الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل. هذه العملية، التي تمت بسرية تامة، كشفت عن علاقات غير معلنة بين الخرطوم وتل أبيب، وأظهرت أن العلاقة بين البلدين كانت أكثر تعقيدًا مما يبدو على السطح. بعد الإطاحة بنظام البشير، وجد السودان نفسه في مرحلة انتقالية حساسة تطلبت إعادة تقييم شاملة لأولوياته الداخلية والخارجية. مع الضغوط الاقتصادية الهائلة التي كانت تعصف بالبلاد، برزت الحاجة إلى تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة،

كعامل رئيسي لرفع العقوبات الاقتصادية التي ظلت تكبل السودان لعقود. في هذا السياق، عاد ملف العلاقة مع إسرائيل إلى الواجهة، حيث برز كوسيلة لتحسين العلاقات مع واشنطن والحصول على الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الذي يحتاجه السودان بشدة. لقاء رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أوغندا عام 2020 كان نقطة تحول كبرى في مسار العلاقات بين البلدين. هذا اللقاء أثار جدلاً واسعاً داخل السودان وخارجه، حيث قوبل بمزيج من الترحيب الحذر والرفض الشديد. البرهان برر اللقاء بأنه محاولة لإعادة دمج السودان في المجتمع الدولي وكسر العزلة التي كانت تعاني منها البلاد. لكن هذا التبرير لم يُقنع الكثيرين، خاصة في ظل حساسية القضية بالنسبة للشعب السوداني الذي ظل متمسكاً بمواقفه التقليدية الراضية لإسرائيل. على الرغم من التبريرات الرسمية، فإن خطوة البرهان كشفت عن تحولات عميقة في السياسة السودانية، التي أصبحت أكثر براغماتية في تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية. السودان، الذي كان يوماً ما عدواً لإسرائيل، أصبح الآن يبحث عن طرق للتعاون معها في مجالات الأمن والاقتصاد. تصريحات البرهان عن التعاون الأمني مع إسرائيل، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية، كانت مؤشراً واضحاً على أن العلاقة بين البلدين دخلت مرحلة جديدة تتجاوز الشعارات التقليدية إلى شراكة عملية تستند إلى المصالح المشتركة. رغم هذه التحولات، فإن ملف العلاقة مع إسرائيل يظل محل انقسام عميق داخل السودان. جزء كبير من الشعب السوداني لا يزال يرى في إسرائيل عدواً، ويرفض أي تطبيع للعلاقات معها. هذه المعارضة ليست مجرد موقف أيديولوجي، بل تعكس أيضاً مخاوف حقيقية من أن تتحول العلاقة مع إسرائيل إلى أداة للضغط السياسي والاقتصادي على السودان. هذه المخاوف تعززها التجارب السابقة لدول أخرى، حيث أصبحت العلاقة مع إسرائيل مدخلاً للهيمنة الأمريكية، مما أثار تساؤلات حول جدوى هذه العلاقة بالنسبة للسودان. التاريخ السوداني الإسرائيلي يحمل في طياته إشارات إلى علاقات غير مباشرة وغير

معلنة تعود لعقود مضت. أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو عملية تهجير يهود الفلاشا، التي أظهرت أن العلاقة بين الخرطوم وتل أبيب لم تكن دائمًا عدائية، بل اتسمت بالتعقيد والغموض. علاوة على ذلك، تشير بعض الدراسات إلى وجود روابط ثقافية وشخصية بين البلدين، مثل أصول بنيامين نتنياهو التي يُقال إنها تعود إلى شمال السودان، ومشاركة شخصيات سودانية في المشهد الإسرائيلي، سواء على الصعيد الثقافي أو السياسي. التحولات الإقليمية والدولية لعبت دورًا كبيرًا في إعادة تشكيل العلاقة بين السودان وإسرائيل. اقتراب السودان من الحزام الخليجي، الذي يشهد انفتاحًا على إسرائيل، يعكس تحولًا في توجهاته الخارجية بما يتماشى مع المصالح الاستراتيجية. الإمارات والبحرين، على سبيل المثال، وقعتا اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل ضمن "اتفاقيات إبراهيم"، مما عزز من الضغوط الإقليمية على السودان للسير على خطاهما. هذه التحولات الإقليمية، إلى جانب الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، دفعت السودان إلى إعادة النظر في مواقفه التقليدية تجاه إسرائيل. لكن على الرغم من هذه التحولات، فإن العلاقة بين السودان وإسرائيل لا تزال تواجه تحديات كبيرة. على المستوى الداخلي، يظل التطبيع قضية شديدة الحساسية، حيث يعتبرها الكثيرون خيانة للقيم والمبادئ الوطنية. هذه الحساسية تعكس التباين الكبير بين موقف القيادة السودانية، التي أصبحت أكثر براغماتية، وموقف الشارع السوداني، الذي لا يزال متمسكًا بمواقفه التقليدية. هذا التباين يمثل تحديًا كبيرًا للقيادة السودانية، التي يتعين عليها تحقيق توازن دقيق بين المصالح الوطنية والضغوط الداخلية. على المستوى الإقليمي، تواجه العلاقة بين السودان وإسرائيل تحديات تتعلق بالدور الإقليمي للسودان وموقعه في المنطقة. السودان، بحكم موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية، يمكن أن يكون شريكًا استراتيجيًا لإسرائيل في منطقة القرن الأفريقي. لكن هذا الشراكة تتطلب إدارة حكيمة لتجنب أن تتحول إلى علاقة غير متكافئة تُستخدم لخدمة المصالح الإسرائيلية على حساب السودان. أحد الجوانب المثيرة للاهتمام في العلاقة السودانية الإسرائيلية هو التركيز على التعاون

الأمني والعسكري. تصريحات البرهان كشفت أن هذا التعاون ساهم في تبادل المعلومات الاستخباراتية، بما في ذلك الكشف عن مجموعات إرهابية داخل السودان. لكن هذا التعاون يثير تساؤلات حول تأثيره على سيادة السودان واستقلال قراره الوطني. هل يمكن أن يتحول هذا التعاون إلى مدخل للتدخل الإسرائيلي في الشؤون الداخلية للسودان؟ هذا السؤال يظل مطروحاً، خاصة في ظل هشاشة المرحلة الانتقالية التي يمر بها السودان. السياسة الإسرائيلية تجاه السودان تعتمد على مزيج من الاحتواء والتدخل. إسرائيل تسعى إلى دمج السودان في منظومتها الإقليمية، لكنها في الوقت نفسه تستغل نقاط ضعفه لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. من أبرز هذه الأهداف تقليص الدعم السوداني للقضية الفلسطينية، وضمان تأمين البحر الأحمر كمر حيوي للتجارة الإسرائيلية. هذا النهج يعكس توازناً دقيقاً بين الاحتواء والهيمنة، وهو ما يجعل العلاقة بين البلدين معقدة ومتعددة الأبعاد. في نهاية المطاف، يواجه السودان اختباراً حقيقياً في إدارة علاقته مع إسرائيل. هذه العلاقة، التي تمثل نقطة تحول في السياسة الخارجية السودانية، تتطلب رؤية استراتيجية متوازنة تأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية والضغط الداخلي والتحول الإقليمي والدولي. السودان يمكن أن يستفيد من العلاقة مع إسرائيل إذا ما أُديرت بحكمة، لكن هذا يتطلب قيادة واعية قادرة على قراءة التحولات بعين الحكمة، واتخاذ قرارات تراعي تعقيدات الداخل والخارج. السؤال الآن ليس ما إذا كان السودان سيطبع مع إسرائيل أم لا، بل كيف يمكن أن يُدير هذه العلاقة بشكل يُحقق الاستقرار والتنمية، ويضمن مكانته كدولة مستقلة ذات سيادة في مجتمع دولي متغير.

شهمروش دستور السودان

شهمروش اسم جن أكثر شهرة وتداولاً في السودان وله تأثير بالغ عند استخدامه تأثر السودان بـ"الشهمروش الدستوري" منذ استقلاله على كافة أشكال الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أحدث أضراراً جسيمة في مستقبل وصورة السودان، ترانح تاريخ السودان عدة دساتير مؤقتة غير دائمة ولا ممثلة لمظلة السودان المتهادفة إلى حفظ سلطات ومصالح الحكومة لا الوطن، فكانت بمثابة قوانين أنظمة لا دستور دولة. أول محاولات وضع دستور في السودان كانت في عام 1956م بتشكيل اللجنة العليا للدستور وقدمت مشروعها في أبريل 1985م وقبل عرضه على الجمعية التأسيسية ولج "الشهمروش" فعجلت الحكومة بوقوع انقلاب نوفمبر 1985م أطاح بكافة الأجهزة المدنية، وفي عام 1964م أجريت انتخابات وشكلت لجنة لوضع دستور من قبل الجمعية التأسيسية، وبعد فراغها عرضت اللجنة المشروع على الجمعية التأسيسية وشرعت في مناقشته وقبل أن تكمل مناقشة الدستور تم حلها لأسباب شهمروسية بأبريل 1968م، وفي مايو 1968م أجريت انتخابات عامة للجمعية التأسيسية الثالثة هدفها الأساسي وضع دستور دائم للسودان وكوّنت لجنة قومية لكنها قطعت من قبل المعارضة عندما وسوس "شهمروش السياسة" للأحزاب بحساب أنّ هناك دستور وضع من قبل اللجنة وكان في طور المناقشة من قبل الجمعية التأسيسية التي حلت، فرأت بأن على الجمعية التأسيسية مواصلة البحث عن ذلك المشروع ومناقشته، وفي سبتمبر 1968م تم الاتفاق على أن تكون اللجنة الجديدة لمراجعة المشروع المقدم سلفاً وتقديمه للجمعية التأسيسية، وبعد أن فرغت من مناقشته وقبل عرضه على الجمعية، قامت ثورة مايو 1969م باستلام الجيش للسلطة وحل الجمعية التأسيسية كأحد أجهزة أنظمة الحكم في السودان، استطاع "الشهمروش" بذلك نفس أي محاولة لإصلاح الوطن. أحد معضلات الدولة السودانية في بناء دستور دائم: فساد الحياة السياسية المسخطة من جميع أجيال السودان المتعاقبة والمجترة بأفكار "شهمروشات" السياسات

السودانية، بذلك يجد المواطن أن أشواقه ترن كل نيف سنوات للجيش باستلام السلطة لشل الوطن من الانهيار رغم قناعاته بأن الأنظمة العسكرية تفتقر إلى حرفة صنع الدساتير، لكنه يغفل عن تجارب دول أنقذتها جيوشها الوطنية من الفساد السياسي المستشري، ويظل الثلاثي حاضراً دوماً: فساد الحياة السياسية والاقتصادية، وثقة الشعب في الجيش ورغبة الشعب في التغيير جعلته ينادي أو يؤيد استلام الجيش للسلطة. قبل سقوط حكومة "الإنقاذ" كان واضحاً أن الوطن في مأزق، والطريق ممهد لأحداث تغيير شعبية، تدارك الجيش أمره وأكمل طريق الشعب فتغيرت الحكومة وتراصت البيانات، فكان بيان ابن عوف الأول لم يجد حظاً من التأييد، فأرشف الجيش بياناً آخر من قبل البرهان لمس أشواق وتطلعات الشعب وشجعهم على تأييده، بوضوح فترته المؤقتة برجوعهم إلى تكئاتهم، بعد استقرار أوضاع البلاد وزوال الأخطار التي تهدده بالمشي في طريق الديمقراطية بصندوق أصوات الشعب والتمهيد لمشروع دستور دائم للبلاد في نيف سنوات، فولدت الوثيقة الدستورية الأولى ومن ثم المعدلة ومن ثم "طلاق 25" بعد أن اتضح للجيش صفرية الفترة التي توالى بزمام أمره، بوجود "الشهمروش السياسي السوداني" دون الحجة المسببة بتكرار الأحرف. كانت الانتقالية متألفة من ثلاث جبهات: الجيش والأحزاب الفكرية والشباب، وكان واضحاً في مهدها تأليب الجناح اليميني وتمتين اليساري بالاستناد على الأيديولوجية الثورية فتحتمت المواجهات داخل جسم الانتقالية، فعمد البرهان إلى تمتين وتركيز دعائم حكم الجيش بالتحول التدريجي نحو سياسة صنع الأوتاد الداخلية والانفتاحية الخارجية بتأكيد سعي واسناد الجيش للسيف الديمقراطي الانتخاب، والتهيئة لمشروع دستور دائم يظل الشعب مراقباً ومشاهداً لما سيسطره الشهمروش السياسي السوداني.

شوارع السودان السياسية

السياسة في السودان اليوم تُشبه إلى حد بعيد كرة الشوارع التي لعبها الأطفال في الحارات. قواعد اللعبة تبدو مرنة، وأحيانًا غامضة، حيث يُحددها صاحب الكرة أو "زعيم الحي". كما في تلك الألعاب، فإن القرارات تُتخذ بطريقة عشوائية، والنتائج كثيرًا ما تُبنى على المغالطات والمجاملات بدلاً من التنافس النزيه أو الالتزام بالقوانين. هذا التشبيه ليس فقط استعارة، بل يعكس واقعًا سياسيًا متجذرًا في الثقافة السودانية حيث تهيمن العشوائية، والتنافس السلبي، والدسائس، على المشهد السياسي، مما يعيق التقدم ويعطل بناء الدولة الحديثة. في كرة الشوارع، يمكن لصاحب الكرة أن يُنهي اللعبة متى شاء، وإذا شعر بالغضب أو شعر بالخسارة، فقد يأخذ كرتة ويرحل. في المشهد السياسي السوداني، نجد هذا النمط متكررًا في تعامل القوى السياسية المختلفة مع السلطة والشعب. اللاعبون الرئيسيون، سواء كانوا الجيش، الحرية والتغيير، الأحزاب السياسية، أو الشارع السوداني، يتنافسون بلا قواعد واضحة، ويُصر كل طرف على أنه صاحب "الكورة"، مما يؤدي إلى الفوضى السياسية المستمرة. القائد في كرة الشوارع قد يكون مجرد شخص قوي الصوت أو الأكثر جدلاً، لكنه ليس بالضرورة الأفضل أو الأكثر كفاءة. هذه الظاهرة تنعكس في السياسة السودانية، حيث تُصنع القيادات أحيانًا من خلال الخطابات الإعلامية الضخمة أو التلاعب بالكلمات، بدلاً من الأفعال والعمل الملموس. القائد الحقيقي، كما يقول "العنكبوت"، هو من يُثبت نفسه من خلال اتخاذ مواقف شجاعة وصحيحة، ويعمل لصالح الشعب وليس لمصلحته الشخصية أو مصلحة حزبه. المشهد السياسي السوداني متشعب بالمؤامرات والتكتلات التي تُمارس تحت غطاء الشرعية، لكنها في الواقع تُشبه "الدافورية" في طريقة إدارتها. هذا النوع من السياسة، الذي يعتمد على التمويه والخداع، يمنع الشعب من رؤية الحقائق بوضوح، ويُبقيهم مُنشغلين بما هو ممكن بدلاً من التركيز على ما هو معقول ومطلوب لتحقيق التغيير الحقيقي. الشعب السوداني اليوم بحاجة إلى وعي أعمق بما يدور

حوله، وأن يدرك أن سياسة الشوارع هذه لن تؤدي إلى بناء دولة حديثة وقوية. ما يميز كرة الشوارع هو عفويتها وافتقارها للتنظيم، لكنها تُصبح أحياناً أكثر تنظيماً وتنافسية إذا انقسم اللاعبون إلى فرق مثل "الهلال" و"المريخ".

هذا يُشبه في السياسة السودانية التكتلات الحزبية التي قد تبدو منظمة في ظاهرها، لكنها غالباً ما تكون مشحونة بالتنافس السلبي الذي يشتم أفكار الشعب ويُعمق الانقسامات بدلاً من توحيد الجهود لبناء الوطن. السودان اليوم بحاجة إلى نموذج سياسي جديد يتجاوز هذه العشوائية ويؤسس لسياسة رشيدة قائمة على التنظيم لا التحزب، وعلى المصالح الوطنية لا المصالح الضيقة. التنظيم المطلوب ليس فقط في المؤسسات السياسية، بل أيضاً في طريقة تفكير الشعب وتعاطيه مع القضايا الوطنية. يجب أن تُرفع عقلية الأحزاب الضيقة التي تُشتمت الجهود، وأن تُستبدل بعقلية العمل الجماعي الذي يصب في صالح الجميع. السياسة ليست لعبة رياضية يُمكن إيقافها عند الشعور بالتعب أو الخسارة، ولا يجب أن تكون ساحة للمكر والخداع. إنها مسؤولية وطنية وأخلاقية تتطلب وضوحاً في الرؤية، وإخلاصاً في العمل، والتزاماً بمصالح الشعب. السودان بحاجة إلى جولات سياسية تُدار بروح المسؤولية وليس بروح لعبة الشوارع، بعيداً عن الأساليب الملتوية التي تُشتمت الشعب وتُثقيه عالقاً في دوامة الفوضى. الجنين السياسي للسودان يجب أن يولد مكتملاً، متجاوزاً لمراحل التشويه والارتجال.

يجب أن يتبع مساراً منطقياً يبدأ من بناء المؤسسات، إلى ترسيخ الديمقراطية، ثم تحقيق التنمية المستدامة. أي ولادة مشوهة لهذا الجنين السياسي ستكون كارثية، وستعيد البلاد إلى نفس الدوامة التي عاشت فيها لعقود. في النهاية، يتطلب بناء السودان الجديد تجاوز عقلية الشوارع إلى عقلية الدولة. السودان بحاجة إلى قيادة رشيدة تُدرك أهمية اللحظة التاريخية التي يعيشها الوطن، وتعمل على توحيد الجهود بدلاً من تقسيمها. الشعب السوداني يجب أن يدرك أنه القوة الحقيقية وراء أي تغيير، وأن السلطة ليست لعبة يمكن لأي طرف أن يسيطر عليها.

السودان بين الأحزاب والخيارات المطروحة

السودان اليوم يقف عند مفترق طرق تاريخي، حيث تتحكم به الأحزاب السياسية والانقسامات التي باتت تُثقل كاهل الوطن. السؤال المحوري الذي يجب أن يطرحه كل سوداني على نفسه هو: من تريد أن تكون؟ سودانياً ووطنياً يعمل لصالح الجميع، أم حزبياً تحركه المصالح الضيقة؟ في لحظة الإجابة عن هذا السؤال، تتكشف الحقائق، وتظهر القيم التي يبني عليها المستقبل. الأوضاع الراهنة تشير إلى حالة من الصراع بين الأحزاب، حيث يسعى كل طرف لفرض رؤيته، مستخدماً أدوات مختلفة مثل الضغط الشعبي، التحاور، أو حتى الاعتماد على القوى الخارجية. هذا التناحر جعل البلاد عالقة في دوامة من التوترات السياسية والاجتماعية التي تمنعها من التقدم. المشكلة الكبرى ليست فقط في اختلاف الأهداف، بل في الهوة الواسعة بين الأقوال والأفعال. الأحزاب تتحدث عن الوطنية والتغيير، لكنها في الواقع تسعى وراء السلطة، وغالباً ما يكون ذلك على حساب المواطن البسيط الذي يتحمل تكلفة هذه الصراعات. النظرة إلى الخيارات المطروحة على السودان اليوم، وهي الانتخابات، الانقلاب، أو الثورة، تكشف عن غياب رؤية موحدة لدى الأطراف السياسية. الانتخابات تتطلب توافقاً سياسياً واستقراراً أمنياً، وهما أمران غائبان في السودان حالياً. الانقلاب ليس سوى تكرار لفشل الماضي، حيث يؤدي دائماً إلى مزيد من الانقسامات. أما الثورة، فهي خيار محفوف بالمخاطر، حيث قد تُستغل من قبل أطراف تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة بدلاً من تحقيق العدالة والحرية للشعب. الأحزاب السياسية في السودان، بدلاً من أن تكون أداة للتغيير الإيجابي، أصبحت جزءاً من المشكلة. التناقض بين الخطابات التي ترفعها الأحزاب وسلوكها الفعلي على الأرض جعل المواطن يفقد ثقته فيها. الخطاب الوطني تحول إلى أداة للتلاعب، والأهداف المعلنة باتت مجرد شعارات جوفاء لا تعكس الواقع. الأحزاب بدلاً من أن تكون منارات للتغيير، أصبحت سجوناً للأفكار الوطنية، تُبقي البلاد رهينة للظلم الطبقي والسياسي وتُبدد إمكاناتها الهائلة. المواطن

السوداني اليوم يعيش حالة من التوجس والخوف. كل تغيير يُطرح يُقابل بشكوك، لأن التجارب السابقة علمت الشعب أن الوعود التي تُطلق في الخطابات السياسية غالبًا ما تنتهي بالفشل. هذا التوجس يعكس فقدان الثقة في الطبقة السياسية برمتها، ويؤكد الحاجة إلى نهج جديد يقوم على الشفافية والصدق والعمل المشترك لتحقيق الأهداف الوطنية. في ظل هذا الوضع الراهن، يجب أن تركز الجهود على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. السودان بحاجة إلى قيادة وطنية حقيقية، قائد يُوحّد الجميع تحت مظلة فكرة وطنية جامعة، ويشيع روح المحبة والألفة بين أبناء الوطن. هذا القائد لا يجب أن يكون مجرد شخصية كارزمية، بل يجب أن يكون مثالًا للتضحية والإخلاص، يشترك مع الشعب في أفراحه وأحزانه، ويعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية للجميع. الاستقرار السياسي في السودان لن يتحقق إلا إذا تم تجاوز الأنانية الحزبية والمصالح الضيقة. الأحزاب يجب أن تتحمل مسؤوليتها في هذه المرحلة الحرجة، وأن تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. السودان غني بموارده وإمكاناته، لكن هذه الثروات تُهدر بسبب سوء الإدارة والصراعات المستمرة. إذا لم تتغير هذه العقلية، سيظل السودان عالقًا في نفس الدوامة، وسيظل الشعب يعاني من تبعات الفشل السياسي. التاريخ يُعلمنا أن الاختلاف سنة الحياة، لكنه لا يجب أن يكون سببًا للانقسام. الأحزاب السياسية بحاجة إلى إعادة التفكير في دورها وممارساتها. يجب أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة والحرية، لا أداة للسيطرة وتحقيق المصالح الشخصية. الأحزاب بحاجة إلى تطهير نفسها من الممارسات السلبية التي أضعفتها وأفقدتها ثقة الشعب. الوطن بحاجة إلى رؤية جديدة، رؤية تقوم على التعاون والعمل المشترك لبناء السودان جديد، سودان يُحقق آمال الأمة في العدل والرحمة والعزة. السودان لا يمكن أن يتحمل مزيدًا من الكوارث السياسية التي تضعف بنيانه وتُبدد موارده. المستقبل لن يكون أفضل إذا استمر الوضع على ما هو عليه، بل سيظل الشعب يصحو كل فترة على أزمة جديدة. الإجابة على السؤال "إلى متى سيظل السودان بين الأحزاب والخيارات المطروحة؟" تتطلب إرادة

جماعية لتغيير هذا الواقع. السودان بحاجة إلى تجاوز الأيديولوجيات الضيقة والتوجه نحو فكرة وطنية تجمع الجميع تحت مظلة واحدة. هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التغيير الحقيقي والاستقرار الذي ينشده الجميع. في نهاية المطاف، السودان ليس بحاجة إلى المزيد من الانقسامات والصراعات، بل إلى توحيد الجهود والعمل المشترك لبناء وطن قوي ومستقر. هذه هي المهمة التي يجب أن يتحملها الجميع، أحزابًا وأفرادًا، من أجل مستقبل أفضل لهذا الوطن الذي يستحق أكثر بكثير مما يحصل عليه الآن. في نهاية المطاف، يظل السودان وطنًا غنيًا بإمكاناته البشرية والطبيعية، لكنه يعاني من إدارة سياسية عالقة في أنماط تفكير تقليدية وصراعات عقيمة لا تخدم مصالحه. المستقبل يتطلب إرادة سياسية جماعية تتجاوز المصالح الضيقة للأحزاب والتكتلات، وتضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. يجب أن ندرك أن بناء الدولة الحديثة يحتاج إلى رؤية استراتيجية شاملة، تُعزز الوحدة الوطنية، وتُرسخ العدالة الاجتماعية، وتفتح آفاق التنمية المستدامة. إن مسؤولية تحقيق هذا المستقبل تقع على عاتق الجميع، من قيادة سياسية ومواطنين عاديين. لا يمكن ترك مصير السودان رهينًا لتجارب فاشلة أو رهانات سياسية غير محسوبة. ما يحتاجه السودان هو قيادة قوية تتسم بالحكمة والشجاعة، قادرة على بناء الثقة بين الشعب ومؤسساته، وتحويل التحديات إلى فرص. السودان يستحق أن يكون نموذجًا للوحدة والعمل الجماعي في المنطقة. والتغيير الحقيقي يبدأ حينما يتجاوز الجميع خلافاتهم ويعملون معًا لبناء وطن يليق بتضحيات أبنائه وآمال أجياله القادمة.

الإنسانية السودانية

السودان، بتاريخه الغني وتجربته الطويلة في الحكم، يقف اليوم أمام منعطف تاريخي يتطلب وضوح الرؤية وشجاعة القيادة لتحقيق الاستقرار والكرامة لشعبه. على مدى العقود الماضية، تنقل السودان بين أنظمة برلمانية وعسكرية وانتقالية، عاكسة واقعاً من التوترات والصراعات التي جعلت بناء الدولة مسألة معقدة ومليئة بالتحديات.

التجارب التاريخية للسودان تكشف عن نمط متكرر من الأزمات، حيث تبدأ كل مرحلة بأمل كبير وتنتهي بخيبة أمل. الديمقراطية الأولى التي انطلقت عام 1956 تحت دستور السودان المؤقت، وضعت البلاد على مسار سياسي واعد، لكنها سرعان ما انزلت إلى الحكم العسكري في عام 1958 بقيادة إبراهيم عبود. بعدها، جاءت الانتقالية الأولى عام 1964 بقيادة سر الختم الخليفة، لتعيد الديمقراطية الثانية، التي لم تدم طويلاً قبل أن تنتهي بالعسكرية الثانية عام 1969 بقيادة جعفر نميري. ومع كل تغيير، كان الشعب السوداني يعاني من غياب الاستقرار وفقدان الثقة في القيادات السياسية. الثورة الأخيرة التي أطاحت بنظام عمر البشير عام 2019 جاءت كتعبير واضح عن رفض الشعب للاستبداد والفشل الاقتصادي والاجتماعي. لكنها أيضاً كشفت عن تحديات الانتقال من الحكم العسكري إلى المدني، حيث تعثر السودان في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية قادرة على حماية مكتسبات الثورة وضمان الاستقرار. هذا التعثر يثير سؤالاً جوهرياً: كيف يمكن للسودان أن يتجاوز هذه الحلقة المفرغة من الأزمات السياسية؟ النظام السابق، بقيادة عمر البشير، كان نموذجاً لإدارة أزمات متكررة بطريقة زادت من تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي. محاولاته المتكررة للبقاء في السلطة عبر تغييرات داخلية واسعة لم تفلح في استعادة الثقة الشعبية أو تحسين الأوضاع. القرارات التي اتخذها البشير في سنواته الأخيرة، مثل تعيين عوض بن عوف نائباً للرئيس، كانت دليلاً على فقدانه السيطرة، وأصبحت الثورة الحتمية نتيجة لتراكم الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أثقلت كاهل المواطن السوداني. السودان اليوم بحاجة إلى تجاوز

مرحلة محاسبة الماضي والتركيز على بناء المستقبل. صحيح أن محاسبة الجرائم السابقة مسألة ضرورية لتحقيق العدالة، لكنها يجب أن تتم في إطار قانوني يُجنب البلاد الانقسامات التي يمكن أن تعرقل عملية الانتقال السياسي. النهج الإقصائي لن يؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات وإضعاف فرص التوافق الوطني. بدلاً من ذلك، يجب أن يكون التركيز على بناء مؤسسات قوية تضمن العدالة والمساواة للجميع. المصالحة الوطنية تمثل أحد أهم مفاتيح تحقيق الاستقرار في السودان. المؤتمر الوطني، كقائد للنظام السابق، يجب أن يتحمل مسؤوليته التاريخية ويعترف بالأخطاء التي ارتكبت في حق الشعب. في المقابل، على الحرية والتغيير، التي تمثل القيادة الحالية، أن تتجاوز الأطر الحزبية الضيقة وتعمل على تحقيق توافق وطني يشمل جميع الأطراف. السودان لا يمكن أن يبني على الإقصاء أو الكراهية، بل يحتاج إلى قيادة جامعة تُرسخ قيم التسامح والعمل المشترك. النموذج الجنوب أفريقي بقيادة نيلسون مانديلا يقدم درسًا مهمًا للسودان. عندما خرج مانديلا من السجن، لم يسعَ للانتقام، بل ركز على المصالحة وبناء دولة جديدة تقوم على العدالة والمساواة. هذا النهج يمكن أن يلهم السودان، حيث يمكن أن تصبح المصالحة السياسية والاجتماعية جسرًا لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء الدولة. التحديات التي تواجه السودان كبيرة ومعقدة. من بين أبرزها الهشاشة الأمنية، والانقسامات السياسية، والضغط الاقتصادي. هذه التحديات تتطلب رؤية استراتيجية تُركز على تحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية. السودان بحاجة إلى دستور دائم يُرسخ قيم العدالة والحرية، ويحمي البلاد من أي محاولات انقلابية قد تعيدها إلى الماضي. على المستوى الإنساني، السودان يحتاج إلى استعادة القيم الأصيلة التي ميزته تاريخيًا، مثل التسامح والتعايش. الإنسانية السودانية، التي ظلت مصدر فخر للشعب السوداني، يجب أن تكون أساس بناء الدولة الحديثة. هذا يتطلب تجاوز الصراعات الحالية والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية التي تُرسخ قيم المساواة والعدالة للجميع. النظر إلى المستقبل يتطلب التفكير بواقعية وتجنب الوقوع في

فخ الماضي. السودان بحاجة إلى استراتيجيات جديدة تُركز على معالجة جذور الأزمات، مثل الفقر والتهمة وعدم المساواة. الشعب السوداني أظهر مرارًا قدرته على النهوض من الأزمات، لكن هذه القدرة تحتاج إلى قيادة واعية تُوجهها نحو تحقيق أهداف وطنية مشتركة. الثورة السودانية الأخيرة أظهرت أن الشعب السوداني يمتلك قوة إرادة كبيرة، لكنه بحاجة إلى دعم مؤسسي يحمي مكتسباته ويحولها إلى تغييرات ملموسة في حياته اليومية. هذا الدعم يجب أن يأتي من قيادة سياسية تعمل بصدق وإخلاص لتحقيق المصلحة العامة، بعيدًا عن المصالح الشخصية أو الحزبية الضيقة. السودان اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء نفسه كدولة نموذجية في المنطقة. لكن لتحقيق ذلك، يجب أن يتجاوز الشعب السوداني خلافاته ويعمل بروح الفريق الواحد لبناء وطن يسع الجميع. القيادة السياسية، من جانبها، يجب أن تكون على قدر المسؤولية، وأن تُظهر التزامًا حقيقيًا بتحقيق العدالة والتنمية. ختامًا، السودان بحاجة إلى رؤية واضحة وشاملة تُركز على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي طويل الأمد. هذا يتطلب قيادة حكيمة تُدرك تعقيدات المشهد السياسي، وتعمل بجدية لتحقيق تطلعات الشعب السوداني في الحرية والكرامة والتنمية. السودان يستحق أن يكون نموذجًا للوحدة والعمل الجماعي، والتغيير الحقيقي يبدأ عندما يُدرك الجميع أن الإنسانية هي الركيزة الأساسية لأي عملية بناء وطنية ناجحة. السودان، بإمكاناته الكبيرة وإرثه الحضاري، يمتلك كل مقومات النجاح، لكنه ظل حبيس أزمات متراكمة جعلت مسيرته نحو الاستقرار والنمو تحديًا دائمًا. اليوم، تقف البلاد على أعتاب فرصة نادرة للتغيير الحقيقي، وهذه الفرصة تتطلب إرادة سياسية وشعبية للعمل المشترك من أجل تجاوز الماضي المؤلم وبناء مستقبل يليق بتطلعات السودانيين. الانتقال من مرحلة الشكوى إلى مرحلة البناء يتطلب مواجهة التحديات الراهنة بشجاعة وحكمة. السودان يواجه هشاشة أمنية تهدد استقراره، وضغوطًا اقتصادية تعصف بموارده، وانقسامات سياسية تعيق تحقيق التوافق الوطني. هذه التحديات ليست مجرد عقبات، بل اختبارات حقيقية لقدرة السودانيين على تحويل معاناتهم إلى قوة دافعة نحو

التغيير. الإدارة الحكيمة لهذه المرحلة تتطلب التخلص من النزعات الانتقامية، التي قد تُغرق البلاد في صراعات لا نهاية لها. النهج الإقصائي الذي يتجاهل ضرورة إشراك الجميع في عملية البناء سيؤدي إلى تعميق الانقسامات. المصالحة الوطنية ليست فقط خيارًا سياسيًا، بل ضرورة للبقاء والاستمرار. احتواء الجميع ضمن إطار قانوني عادل يحقق المحاسبة دون انتقام هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار وضمان انتقال سلس للسلطة. المقارنة بين السودان وجنوب إفريقيا تظهر أوجه تشابه يمكن أن تكون مصدر إلهام. مانديلا، برؤيته الحكيمة وإصراره على المصالحة، استطاع أن يحول جنوب إفريقيا من مجتمع ممزق إلى دولة تسير نحو الوحدة والتنمية. السودان يمكنه أن يقتبس من هذا النموذج عبر تبني سياسات تصالحية تحترم التعددية وتُعزز الوحدة الوطنية. السودان يمتلك إمكانات هائلة، لكنه بحاجة إلى استغلالها بذكاء. الموارد الطبيعية والزراعية والموقع الجغرافي المميز هي عناصر قوة يمكن أن تحول البلاد إلى مركز اقتصادي في المنطقة. لكن هذا يتطلب وضع خطط تنموية شاملة تُركز على استغلال الموارد بشكل مستدام، مع تحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. التعليم والصحة هما ركيزتا التنمية في أي دولة، والسودان بحاجة ماسة إلى إصلاح شامل لهذين القطاعين. التعليم يجب أن يكون أداة لتعزيز الوحدة الوطنية، من خلال مناهج تُرسخ قيم المواطنة والمساواة. أما الصحة، فهي حق أساسي يجب أن يُكفل لكل مواطن، من خلال بناء نظام صحي قوي يُلبّي احتياجات الشعب. القيادة السياسية في السودان بحاجة إلى تغيير جذري في طريقة تعاملها مع القضايا الوطنية. النهج التقليدي الذي يعتمد على الخطابات الجوفاء والشعارات الفارغة لم يعد كافيًا. الشعب السوداني بحاجة إلى رؤية حقيقية تُترجم إلى أفعال ملموسة على الأرض. القيادة التي تستطيع تحقيق ذلك هي القيادة التي تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. العمل الجماعي هو المفتاح لتحقيق التغيير. السودان بحاجة إلى تجاوز التحيزات الضيقة والانقسامات السياسية، والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الأهداف المشتركة. هذه الروح

يجب أن تبدأ من القيادة وتمتد إلى كل فئات المجتمع، لتشمل الشباب والنساء والعمال والفلاحين وكل من يسهم في بناء الوطن. النظرة إلى المستقبل تتطلب أيضًا استيعاب التجارب الماضية واستخلاص الدروس منها. السودان مرّ بتجارب ديمقراطية وعسكرية وانتقالية متعددة، وكل تجربة تحمل في طياتها دروسًا يمكن أن تُسهم في صياغة نموذج جديد للحكم. الدستور الدائم الذي يُحدد معالم الدولة ويُحصنها من أي محاولات انقلابية هو حجر الزاوية في هذا البناء. الانتخابات القادمة يجب أن تكون نقطة انطلاق نحو تحقيق الديمقراطية الحقيقية. هذه الانتخابات يجب أن تُدار بشفافية ونزاهة، مع ضمان مشاركة كل القوى الوطنية. الشعب السوداني يجب أن يكون في قلب هذه العملية، ليختار من يمثله بناءً على الكفاءة والنزاهة، وليس على أساس الولاءات الحزبية أو القبلية. ختامًا، السودان يقف على أعتاب فرصة تاريخية لإعادة بناء نفسه كدولة موحدة وقوية. التحديات كبيرة، لكنها ليست مستحيلة. الشعب السوداني، الذي أظهر مرارًا قدرته على الصمود والنهوض من الأزمات، قادر على تحقيق التغيير إذا ما توحدت الجهود وتوفرت القيادة الحكيمة. الإنسانية السودانية، التي ظلت مصدر فخر لهذا الوطن، يجب أن تكون الأساس الذي يُبنى عليه المستقبل. بتجاوز الماضي والعمل المشترك، يمكن للسودان أن يصبح نموذجًا للوحدة والتنمية في المنطقة، ويحقق تطلعات شعبه في الحرية والعدالة والكرامة.

المعقول والمخيول السوداني

من المفيد ونحن نبحث عن السودان نعيش فيه كما نشتهي أن نبحث عن حدود المعقول والممكن، حتي لا نفقد الشعور بالواقع بما هو حق وحقيقي من أجل أن تترن الحاجات بالمشتهيات كمبدأ وشرط لاستقامة السودان في تاريخه الحاضر والمستقبل، بالإمكانات والطاقات المبطنة والمظهرة، طاقات تؤسس لقيادة عجلة السودان تقدماً وأخري توطّد الإمكانات والموارد والآليات المساعدة للنهوض بالاقتصاد، حتي تتغذي منه كل الجوانب المتعلقة بحياة الإنسان السوداني من سياسة واجتماع وجغرافيا، في عالم أصبح يقاس فيه تقدم وتطورّ الدول والشعوب بالقوة الاقتصادية كمنطلق ومعبر ومهبط.السودان حسب الدلالة اللغوية والاصطلاحية والسياسية والجغرافية والتاريخية، قطر متعدد الأعراق انصهرت ببعضها البعض بالتزاوج، بتوحد ممالك وسلطانات تحت راية، مسرحها ومساحتها السودان، هنا مسلم وهناك مسيحي، يتحاوران ويتصانعان بالسودانية متشعبة بلهجة عربية بدوية راحلة ومستقرة ومحسّية وهندوية وحلفاوية وفوراوية وزغاوية وأدروبية وغيرها من معان ورموز لغوية منطوقة في شماله وجنوبه وشرقه وغربه، لا بالتصامم وحوار الطرشان، فأنا سوداني أنا.ننتظر ونتوقّع ونبني للطوبى السوداني لتنبثق منه الأحرف (أ.ل.س.و.د.أ.ن) كمرتجى مشترك متحرّر من كلّ ضيق نتكاسب فيه كما نريد، نقدم العقل للإقرار بالعلوم والمعارف والتجديد والابتكار قائم على التوافق الوطني والعيش السلمي والراقي الاجتماعي آمن بالحرية والمساواة بعدالة قانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية وميزات تفضيلية باطنة وظاهرة ، كالزراعية والصناعية والتعدينية، المحدثه للتحوّلات النوعية والكمية للسودان كما ننشده: حراً مستقلاً متقدماً بسياساته الداخلية ومكماً بالسياسات الخارجية النوعية الملامسة لمتطلبات إنفاذ البرامج المرسومة بمساعها لرفاه اسم السودان وشعبه بين سائر الأمم حتي يكون في موضعه الطبيعي وفقاً لما متاح له من إمكانات طبيعية وبشرية.والله المستعان

الاقتصادية السودانية

السودان، الذي صنّف في يومٍ من الأيام كواحد من الدول الواعدة إلى جانب كندا وأستراليا، يمتلك إمكانات اقتصادية هائلة بفضل موارده الطبيعية وتنوعه الجغرافي والاجتماعي. ومع ذلك، يعاني الاقتصاد السوداني اليوم من تحديات كبيرة تجعله بعيدًا عن استغلال هذه الإمكانيات بالشكل الأمثل. منذ عام 2018، أُلقت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بظلالها على المشهد الداخلي والخارجي للسودان، مما دفع البلاد إلى البحث عن حلول جذرية تُعيد التوازن بين حاجات المواطن وقدرات الدولة. الموارد السودانية، التي يُفترض أن تكون أوتادًا لبناء اقتصاد قوي ومستدام، تواجه تحديات كبيرة في إدارتها واستغلالها. هذه الموارد تشمل الأراضي الزراعية الخصبة، والثروة الحيوانية الهائلة، والمعادن الغنية، والنفط، والمياه. لكن التحدي الأكبر يكمن في كيفية ترجمة هذه الثروات إلى واقعٍ معاش يُسهم في تحسين حياة المواطن السوداني. الاقتصاد السوداني بحاجة إلى استراتيجيات جديدة تُعيد تعريف العلاقة بين الموارد الاقتصادية والبشرية، وتُحقق الانصهار المطلوب بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. الاقتصاد والاجتماع هما وجهان لعملة واحدة، حيث أن التقدم الاقتصادي لا يمكن تحقيقه دون وجود انسجام اجتماعي يدعمه. السودان، بتركيبته الاجتماعية المتنوعة، يمتلك فرصة فريدة لاستغلال هذا التنوع في تحقيق نهضة اقتصادية شاملة. مع ذلك، يبدو أن الفشل في استغلال هذا التنوع ظل يُعيق تحقيق التنمية. القطاع الزراعي، على سبيل المثال، يعاني من تراجع كبير رغم الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها السودان. الزراعة، التي تُعتبر عصب الاقتصاد السوداني، لم تحظ بالاهتمام الكافي لتطويرها من خلال سياسات تدعم الإنتاجية وتُشجع الاستثمار. الثروة الحيوانية، التي تُعد من أكبر القطاعات الاقتصادية في السودان، تواجه تحديات مثل نقص البنية التحتية، وضعف التسويق، وغياب الدعم الحكومي. على الرغم من أن السودان يُعتبر واحدًا من أكبر منتجي الماشية في إفريقيا، إلا أن القطاع يفتقر إلى التخطيط والتنظيم الذي

يمكنه من تحقيق أقصى استفادة من إمكانياته. من ناحية أخرى، القطاع التجاري، الذي يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد في المدن السودانية، يواجه تحديات كبيرة بسبب التدهور الاقتصادي العام. ارتفاع معدلات التضخم، وعدم استقرار سعر الصرف، والاعتماد الكبير على الواردات بدلاً من دعم الإنتاج المحلي، كلها عوامل تُعيق تطور هذا القطاع. الحياة الاقتصادية في السودان هي انعكاس للحياة الاجتماعية، حيث يتميز البشر في السودان بتنوعهم الثقافي والعرقي، ويمكن لهذا التنوع أن يكون مصدر قوة إذا ما أُحسن استغلاله. لكن الواقع يشير إلى أن هذا التنوع يُستغل بشكل سلبي في كثير من الأحيان، مما يُعيق تحقيق التنمية الشاملة. الاقتصاد السوداني بحاجة إلى منهجية جديدة تُحقق تكاملاً بين الموارد الاقتصادية والبشرية، وتُركز على بناء اقتصاد مستدام يُحقق التوازن بين الاحتياجات المحلية والانفتاح على الأسواق العالمية. لتحقيق التقدم الاقتصادي، يجب أن تتكامل الموارد السودانية في مثلث متساوي الأضلاع يُحقق التوازن بين الاقتصاد والاجتماع. القاعدة الأولى لهذا المثلث يجب أن تكون الموارد الطبيعية، التي تُعتبر العمود الفقري للاقتصاد السوداني. القاعدة الثانية هي الموارد البشرية، التي تُعتبر المحرك الأساسي لأي عملية تنموية. أما القاعدة الثالثة، فهي السياسات والاستراتيجيات التي تُوجه استخدام هذه الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة. لتفعيل هذا المثلث، يجب أن تُوضع سياسات تُركز على التخطيط الشامل للزراعة من خلال إدخال تقنيات حديثة، وتوفير التمويل اللازم للمزارعين، وتحسين البنية التحتية مثل الطرق وشبكات الري. كما يجب تعزيز القطاع الصناعي ببناء قاعدة تُحول المواد الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة في القطاعات الصناعية المرتبطة بالزراعة والثروة الحيوانية. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يُعد ضرورة لأنها تُعتبر العمود الفقري للاقتصاد في كثير من الدول، ويمكن أن تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الدولة التمويل والتدريب اللازمين. إصلاح السياسات النقدية والمالية يُعتبر جزءاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة

التضخم واستقرار سعر الصرف. تعزيز التكامل الإقليمي والدولي يمكن أن يوفر للسودان الفرصة لبناء شراكات استراتيجية تُحقق له الفائدة الاقتصادية. السودان يمتلك إمكانات هائلة تؤهله ليكون نموذجًا للتنمية في إفريقيا، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب إرادة سياسية قوية ورؤية اقتصادية واضحة. الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تُركز على تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان توزيع عادل للموارد، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية. كما يجب أن تُولي الحكومة اهتمامًا خاصًا بتطوير التعليم والصحة، اللذين يُعتبران أساس التنمية المستدامة. على المستوى الدولي، يجب أن يُركز السودان على بناء علاقات اقتصادية قائمة على المنفعة المتبادلة. الانفتاح على الأسواق العالمية يمكن أن يُساهم في تعزيز الاقتصاد السوداني، لكنه يجب أن يكون انفتاحًا محسوبًا يُراعي مصالح السودان أولاً. الاقتصاد السوداني هو مفتاح تحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد. بالعمل على إصلاح السياسات الاقتصادية، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل مستدام، يمكن للسودان أن يتحول إلى قوة اقتصادية إقليمية. التحديات كبيرة، لكنها ليست مستحيلة. السودان بحاجة إلى رؤية جديدة تُركز على تحقيق التوازن بين الاقتصاد والاجتماع، وتُحقق نهضة شاملة تليق بمكانته وتطلعات شعبه. السودان اليوم أمام فرصة تاريخية لتحقيق نقلة نوعية في اقتصاده، ولكن هذه الفرصة لن تتحقق دون التزام جاد من الجميع. إصلاح الاقتصاد السوداني ليس مسؤولية الحكومة وحدها، بل هو مشروع وطني يتطلب تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع. بالعمل على تنمية الموارد وتطوير البنية التحتية وتعزيز التعليم والصحة، يمكن للسودان أن يستعيد مكانته كقوة اقتصادية في المنطقة، ويُحقق تطلعات شعبه نحو مستقبل أكثر إشراقًا واستقرارًا.

تأملات في المشهد الانتقالي السوداني

المشهد الانتقالي في السودان يعكس حالة من التوترات والصراعات التي لا تُعزى بالضرورة إلى الاختلافات في التوجهات أو التنوع الاجتماعي، بل إلى الفشل في بناء نسق مشترك يُؤطر الجميع تحت مظلة واحدة تضمن الاستقرار وتؤسس لنهج سياسي مستدام. هذا الفشل يعبر عن عجز عميق في صياغة إطار جامع يحترم الاختلافات ويحولها إلى مصدر قوة. بدلاً من ذلك، أصبحت هذه الاختلافات شرارة للصراعات، مما يعيق أي تقدم حقيقي نحو تحول ديمقراطي مستدام. الشعب السوداني اليوم يعبر عن مستوى عالٍ من الوعي والثقافة الوطنية. هذا الوعي يُجسد الرغبة في الانتقال من حالة الفوضى والصراعات إلى بناء دولة متماسكة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية قوية. الشارع السوداني، بما يعبر عنه من مطالب واضحة، يمثل حافزاً قوياً لقيادة البلاد نحو تحول ديمقراطي يعكس تطلعات الشعب ويكسر قيود الماضي. الفترة الانتقالية، بمفهومها العام، تستند إلى مبدأ تعدد القوى والآراء السياسية. هذا التعدد يُعتبر إقراراً بالتنوع السوداني وشرعيته، لكنه يتطلب أيضاً إطاراً تنظيمياً يحول هذا التعدد إلى عامل قوة لا سبباً للصراع. تجارب الانتقالات السابقة في السودان كشفت عن عيوب جوهرية في هذا الإطار، حيث أصبحت الفترات الانتقالية مرحلة من عدم الاستقرار السياسي، نتيجة غياب رؤية واضحة لمعالجة الخلل في مؤسسات الدولة. التجارب السودانية السابقة تشير إلى أن الوثيقة الدستورية لعام 2019، رغم أهميتها، حملت في طياتها ثغرات ساهمت في تعميق حالة عدم الاستقرار. من أبرز هذه الثغرات غياب آليات واضحة لاختيار رئيس مجلس السيادة في حالات الفراغ السياسي خلال الفترات الانتقالية، وكذلك تداخل صلاحيات المجلس السيادي والتنفيذي مع السلطة التشريعية. هذه التداخلات تعكس استمرار الغموض في إدارة الفترة الانتقالية وعدم الاستفادة من دروس الماضي، مما يهدد بإعادة إنتاج الأزمات. على مدى العقود الماضية، ظل الدستور السوداني أداة بيد القوى الحاكمة، سواء كانت

عسكرية أو مدنية، حيث كان يُصاغ وفقاً لمصالح الفئة المهيمنة دون مشاركة حقيقية من الشعب. هذا النهج أدى إلى حالة من التذبذب بين أنظمة الحكم الديمقراطية والعسكرية والانتقالية، مما ساهم في إطالة أمد الأزمة السياسية. الحاجة اليوم ملحة لإنشاء سلطة تشريعية جامعة تُراعي التنوع السوداني وتؤسس لدستور دائم يحمي النظام السياسي من الاضطرابات الدستورية المتكررة. الدستور الدائم يجب أن يستمد شرعيته من الشعب مباشرة، إما عبر استفتاء شعبي على مواده أو من خلال مؤتمر دستوري يمثل جميع المستويات الإدارية والمكونات الاجتماعية. هذا الدستور ينبغي أن يكون محايداً ومستقلاً، بعيداً عن الانحيازات السياسية أو الدينية أو العرقية أو الجغرافية، ويُؤسس لنظام حكم يستند إلى سيادة القانون والعدالة والمساواة. لتحقيق ذلك، يجب أن تتكيف الخدمة السياسية مع المؤسسات المدنية، بحيث تصبح كل القرارات السياسية مدعومة بأدوات تنفيذية مدنية. هذا يتطلب فصلاً واضحاً بين الأدوار السياسية والتخصصية، مع توزيع واضح للأدوار يضمن توازن القوى بين السلطة السياسية والسلطة المهنية. التشريعات والإصلاحات المؤسسية يجب أن تركز على تطوير قدرات المؤسسات لتكون قادرة على تنفيذ البرامج والخطط بفعالية وكفاءة. الواقع السوداني يُظهر أن كل قرار سياسي يحتاج إلى أدوات مدنية لتنفيذه، وكل برنامج مدني يحتاج إلى شرعية سياسية لضمان نجاحه. هذا التداخل يجب أن يتم وفق منهجية علمية وقانونية، تُوازن بين متطلبات الحكم والسياسة من جهة، ومصالح الشعب من جهة أخرى. السودان بحاجة إلى بنية مؤسسية قوية تُؤسس لدولة حديثة تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. في الختام، المشهد الانتقالي في السودان يتطلب رؤية شاملة وجريئة تركز على معالجة جذور الأزمات، وليس فقط التعامل مع مظاهرها السطحية. السودان يمتلك فرصة نادرة لوضع أسس دولة ديمقراطية مستدامة، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب قيادة واعية وإرادة جماعية من جميع مكونات الشعب السوداني. إذا تم استثمار هذه الفرصة بحكمة، يمكن للسودان أن يتحول إلى نموذج يُحتذى في بناء الدول الديمقراطية المتنوعة في إفريقيا والعالم.

مشاهد السودان في فبراير

العنكبوت اسم له دلالات ومعان مخلوق رباني ينسج الخيوط من أجل البقاء، فمن ينفي أن المتنبى كان حاضراً في مماته أكثر من حياته لأنه كتب وأريد أن أكتب لأضم الحرف إلي الحرف والكلمة إلي الكلمة والجملة إلي الجملة، قلبي عقلي حتي إن فضحت نفسي بوعي أن كل كلمة ورطة، لا تحيدني كوابح تعيق الحقيقة أياً كانت فلست نبياً (لأن النبي منفتح على ذات الله) ولست عرافاً أو منجماً (لأن لا يعلم بالغيب إلا الله)، لكن سأكتب في العنكبوت ، امتداداً لمقالاتي السابقة بمهنية تحترم الحقيقة وترفض المشاركة في التدليس استقلالية لا اصطفاً. الملاحظ منذ الإطاحة بالنظام السابق أن الانهيار الاقتصادي المؤثر في معاش الناس ينمؤ بشكل متسارع ولا نبالغ إن قلنا إن الجسم السوداني استشري فيه ورم أصاب السياسة والاجتماع والاقتصاد والأمن كعقبات تعيق مراحل الدولة السودانية التي ينشدها الجميع عبر الحرية والعدالة والسلام، بالرغم من انتشار هذا المفهوم وشعبيته الجارفة والإمكانات البشرية والمادية التي أتاحتها له انكسرت في الاختبارات الأولى لمعالجة الإشكاليات التي تحول دون تقدم حركة بناء السودان بتركيز ولاية الأمر السوداني علي التصدي للأحوال الطارئة أكثر من التخطيط للمستقبل كأسلوب عمل يقلص إمكانات التفكير والعمل على المدى البعيد، على حكومتنا الحالية أن تعي جيداً أن السند الجماهيري قد ينهار كما تنهار علاقات الجمهور بالتشجيع لفرقتها الرياضية في حالة توالي الهزائم، تحصل القطيعة فيفقد الفريق الدعم المعنوي وينهار حتي يصل إلي مستوى فريق روابط وأحياء. الشعب السوداني اليوم مفهم لمقاصده وأهدافه وقد وجد جسم الحرية والتغيير في زمن أحوج لحاضنة سياسية مستوعبة لمطلوباته وآماله تحل مشاكله الحقيقية التي يعاني منها وخرج من أجلها، لذا ينبغي على تحالف الحرية والتغيير أن يتجنّب الغرق في الخلافات في القضايا التي عفا عنها الزمان وأن يعرض نفسه بصورة واضحة ومفهومة ومحدّدة بموضوعية لعوائق تقدّم وتطوير وتحويل السودان حتي لا يتراكم الفشل

والكراهية ويختار الشعب مرة أخرى أسلوب العزل بثورة تصحيحية إن لم تفرح الواقفات. شهر فبراير الذي تبقى منه أيام معدودة أيامه كالصفيح الساخن علي المستوى السوداني المحلي والإقليمي بامتداده وتأثيره علي مستوى الداخل، ثمة تصورات أراها غداً منها إحساس المواطن بحالة فراغ في أنابيب الدواء للداء السوداني ، خاصةً في ملقي السلام والاقتصاد غلاء معيشي طاحن لم تستطع الأنابيب بتغذيته إعادة الأمور إلي طبيعتها من واقع إمكانيات السودان في باطن وظاهر الأرض، وإنها مهددة بانهايار إنتاج سلام كامل، إن لم تتراجع الأطراف عن مواقفها وخاصةً في (العلمانية) وقد يصل إلي اتفاق يطبق علي مستوى العاصمة القومية وجزء من مناطق النزاع جنوب كردفان والنيل الأزرق(إعادة أو حلّ الجيش ودمج الدعم السريع) فهي كضربة جزاء تحتاج إلي استخدام تقنية "الفار" استبقها الجسم المفاوض الحكومي بالعودة إلي ردهات القصر الجمهوري لتحديد النتيجة النهائية ، ومصير الرؤية مجهول لدينا فهو أمر مقبول لدى القيادة المدنية ومن محرّمات القيادة العسكرية فأيّ أفضة ستتكشف في أيام شهر فبراير؟ولا نتناسى المتغيرات التي قد نشهدها علي مستوى دول الجوار، خاصةً في كلّ من ليبيا وتشاد، فالدولتان الآن الأخبار تتوالي بمتغيرات قد تمتد آثارها علي المشهد السوداني غير المستقر، تشاد ينقل الهدهد أن الرئيس إدريس ديبي في حالة صحية متأخرة، قد تنقل لنا نبأ وفاته في أي لحظة (والأعمار بيد الله) أو إعلان أن حالته الصحية لا تسمح له بإدارة الدولة مما يقود إلي صراعات قبلية من أجل السلطة في تشاد ، بتأثيرها المباشر علي السودان عبر التداخل القبلي بين الدولتين، والملف الليبي تشير الأحداث إلي قرب حسم حكومة السراج له بعد الدعومات والتدخل المباشر من تركيا مع ظهور معلومات تؤكّد مشاركة عدد من السودانيين بطريقة منظمة أو منفردة بجانب حفتر، ولا شك أن تلك التغيرات لها أثر عميق في الميدان السياسي، وعلي حكومتنا قبل دخول فبراير أن تراجع مواقعها ومواقفها وتشكيلاتها وآدابها، بمراجعة حسابية تحوطاً لمشاهد فبراير.من كوارث الثورات أن تتحوّل وترتجّ إلي آليات حزبية تسرق من ثورة شعب إلي

برنامج حزب فتن بعد رويداً رويداً عن الإبداع في التحوّل من حال إلي أفضل، لا نريد العودة إلي دائرة الصفر البارد مرة أخرى وأن يحصل لنا في فبراير ما حصل مع مؤذن هبّ إلي الجامع متأخراً والناس راجعون إلي منازلهم من صلاة الصبح، عندما سئل عن سبب تأخّره قال: لم أتأخّر لكن الشمس أشرقت اليوم باكراً، مراجعة المسارات والبرامج أهون من تغييرات شعبية تعود إلي ساحات الشوارع في أقل من سنة من ميلاد التغيير، وعلى الأحزاب التي حكمت من قبل والواصلة إلي الحكم الآن أن تمارس النقد الذاتي في صورته الصافية والنقية بأن الدولة ثابتة لا يجب علينا أن نعارضها ونعادي نهضتها وأن الحكومات جهد بشريّ معرّض للصواب والخطأ، فمن الواجب التصحيح والتقويم والتصويب لا الاستفادة من الأخطاء والعمل على الإقصاء، وأن نهتدي بسيرة الصحابة في إدارة شأن السودان عندما قالوا لعمر بن الخطاب: "والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحدّ السيف" وردّ عليهم: "لا خير فيكم إن لم تقولوها ، ولا خير فينا إن لم نقبلها" ومن هذا المنطلق أناشد كلّ أحزابنا وتحالفاتنا ألا تضيق صدورهم بتربية حزبية تتلاشى فيها التربية الوطنية السودانية تقديساً للحزب وتدنيساً للوطن، ننتظر مشاهد فبراير قد تستقيم الأمور فيه أو تتحوّل الخطوط، وأخصّ بالتذكير حزب المؤتمر الوطني وحلفائه والحرية والتغيير وأركانها أن يكون هذا الشهر للوطن. فيما نستعد لشهر فبراير بأمل وحذر، يتعين علينا إدراك أن الاستقرار والتقدم لا يأتيان من الأمنيات ولكن من خلال جهود مستمرة وجادة. من الضروري أن تتعاون جميع الأطراف الفاعلة في الساحة السودانية لإدارة الخلافات بحكمة وبناء توافق يسهم في تحقيق الأمن والعدالة لكل مواطن. هذا الجهد المشترك هو الطريق الوحيد لضمان مستقبل مزدهر ومستدام للسودان، يرتقي بالبلاد إلي آفاق جديدة من التنمية والسلام الاجتماعي، ويمكن السودان من تحقيق إمكانياته الكاملة في عصر مليء بالتحديات.

السودان: حليفاً أم صديقاً؟

السياسة الخارجية السودانية تواجه تحديات معقدة نابعة من أزمات داخلية متراكمة جعلت السودان دولة ذات قابلية للتدخل الأجنبي. هذا التدخل لم يكن فقط نتيجة ضعف السودان الداخلي، بل أيضاً بسبب افتقاده رؤية استراتيجية واضحة توازن بين مبادئه ومصالحه على المستويين الداخلي والخارجي. السودان بحاجة ماسة إلى إعادة بناء علاقاته الدولية وفق أسس جديدة تعزز من مكانته كفاعل دولي، وليس مجرد متأثر بالضغط الخارجية. أزمة السودان مع المحكمة الجنائية الدولية تعكس عمق الإشكاليات في سياسته الخارجية. القضية لم تكن تتعلق فقط بالرئيس السابق عمر البشير، بل أظهرت مدى هشاشة النظام الدبلوماسي السوداني في مواجهة القضايا الكبرى. بدلاً من التعامل الاستباقي مع الأزمة، اعتمد السودان على استراتيجيات الشجب والإدانة، ما جعله عرضة للتدخلات الدولية. هذه التجربة تسلط الضوء على أهمية بناء تحالفات استراتيجية قوية تحمي السودان من الاستهداف الدولي. التحالفات ليست مجرد علاقات عابرة، بل هي شبكة من المصالح المتبادلة التي تُبنى على الثقة والعمل المشترك. مثال روسيا مع سوريا يُبرز الفرق الواضح بين الحليف والصديق. في الوقت الذي استخدمت فيه روسيا الفيتو في مجلس الأمن للدفاع عن سوريا ثلاث مرات في عام واحد، لم تقم بخطوة مماثلة لدعم السودان في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية. هذا الفرق يوضح أن السودان كان يُنظر إليه كصديق فقط، وليس كحليف استراتيجي. السودان بحاجة إلى تبني نهج جديد في دبلوماسيته الخارجية، يتحول من العلاقات التقليدية إلى بناء شراكات وتحالفات استراتيجية. يجب أن تكون هذه التحالفات قائمة على المصالح المشتركة، مثل تعزيز الأمن، وتوسيع الاستثمارات الاقتصادية، ودعم المواقف السياسية في المحافل الدولية. موقع السودان الجيوستراتيجي، الذي يجعله جسراً بين العالم العربي وإفريقيا، يمنحه فرصة استثنائية لتعزيز دوره كفاعل رئيسي في القضايا الإقليمية والدولية. دبلوماسية الصناديق التي قادها وزير الخارجية السابق

إبراهيم غندور تمثل نموذجًا يمكن البناء عليه. غندور ركز على تعزيز علاقات السودان مع المحيط الأفريقي، ما أسفر عن نتائج إيجابية أبرزها دعم الدول الأفريقية لموقف السودان ضد المحكمة الجنائية الدولية. هذا الجهد أثبت أن القارة الأفريقية يمكن أن تكون حليفًا قويًا للسودان إذا ما أحسن استثمار العلاقات الثنائية والإقليمية. اليوم، يتطلب الأمر رؤية دبلوماسية متجددة، تتجاوز التركيز التقليدي على العلاقات مع الدول الكبرى لتشمل تعزيز التحالفات مع دول المواجهة في المنطقة. الصين، على سبيل المثال، تُعتبر شريكًا اقتصاديًا واستثماريًا مهمًا للسودان، ويمكن توسيع هذه العلاقة لتشمل مجالات أخرى مثل التكنولوجيا والبنية التحتية. الانفتاح على الصين ودول شرق آسيا في مجالات النفط والمعادن يمكن أن يُشكل ضغطًا على الشركات الغربية لدفع حكوماتها لتحسين علاقاتها مع السودان. الدبلوماسية السودانية يجب أن تعمل على تحقيق التكامل العربي الأفريقي، مع التركيز على دور السودان كجسر لنشر الإسلام في إفريقيا وتعزيز العلاقات بين العالم العربي والقارة الأفريقية. هذا النهج يمكن أن يُعزز من مكانة السودان الدولية، ويُسهم في بناء شبكة من العلاقات القوية التي تُحصنه من التدخلات الأجنبية. من الضروري أيضًا أن تُركز السياسة الخارجية السودانية على تحويل نقاط الضعف إلى فرص. العزلة الدولية التي فُرضت على السودان يمكن أن تُستخدم كدافع لتوسيع التحالفات مع دول الشرق، مثل تركيا وقطر، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والقارية. هذه التحركات يمكن أن تكسر طوق العزلة المفروض على السودان، وتُعيده إلى الساحة الدولية كلاعب مؤثر. في الختام، السودان بحاجة إلى إعادة صياغة سياسته الخارجية بشكل جذري، لتتحول من مجرد ردود أفعال إلى استراتيجية متكاملة تقوم على بناء تحالفات قوية، وتعزيز المصالح المشتركة مع الدول الأخرى. التحالفات ليست مجرد علاقات عابرة، بل هي أدوات استراتيجية تُعزز من مكانة السودان كفاعل دولي.

صفحة خارجية سودانية

السياسة الخارجية السودانية تعكس تطوراً كبيراً في النهج الذي تتبعه الدولة في علاقتها مع العالم الخارجي. في الماضي، كانت هذه السياسة قائمة بشكل أساسي على أسس دينية، حيث كانت قضايا الإسلام والدول الإسلامية محور التحالفات والعلاقات الخارجية. لكن الزمن أظهر أن السودان بدأ يتبنى نهجاً مختلفاً يُركز على القومية والإقليمية وتحقيق المصالح كأولوية رئيسية، مما يعكس تحولات جذرية في طريقة تفكير صنّاع القرار. لإدارة سياسة خارجية ناجحة، يجب أن يكون صنّاع السياسة السودانية على دراية عميقة بتاريخ السودان، وجغرافيته، وثقافته، واقتصاده، وتحدياته الداخلية، والخارجية. السياسة الخارجية ليست كياناً مستقلاً، بل امتداد مباشر للسياسة الداخلية ومكمّلة لها. ما يُكتب الآن على الورق، وما يُنفذ في الواقع، يمثل مجرد صفحة واحدة من تاريخ طويل ومعقد للسودان. الفهم الشامل لهذا التاريخ يُمكن صنّاع القرار من اتخاذ مواقف تعكس مصالح السودان الحقيقية وتُدافع عنها بفعالية. العالم لم يعد محصوراً في أمريكا وأوروبا فقط، بل أصبح متعدد الأقطاب، مع صعود قوى جديدة مثل دول النمر الآسيوية، وتركيا، ودول أمريكا اللاتينية، وحتى التكتلات الإقليمية مثل "الكونكاف". هذه التحولات العالمية تُظهر ضرورة تنويع السودان لعلاقاته الخارجية والابتعاد عن الاعتماد الكامل على محور واحد. السودان بحاجة إلى إقامة توازن استراتيجي في سياسته الخارجية يُمكنه من الاستفادة من تعددية النظام الدولي، وتجنب الانحياز الذي قد يُكبله أو يُضر بمصالحه. إقامة علاقات قوية مع الدول السبع المجاورة للسودان يجب أن تكون أولوية استراتيجية. هذه العلاقات ليست فقط ضماناً لاستقرار الحدود، بل تفتح مجالات متعددة للتعاون الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي. هذه السياسة يجب أن تُدار بحكمة، بعيداً عن أسلوب "لوي الذراع"، بل من خلال بناء شراكات متبادلة المنفعة تحترم سيادة السودان وتُعزز موقعه كدولة ذات تأثير في محيطها. دور السودان في الاتحاد الأفريقي يجب أن يكون أكثر فاعلية. على الحكومة

السودانية أن تستثمر في تقوية هذه المنظومة، ليس فقط لدعم مصالح السودان داخليًا، بل لتكوين توجه ورأي قوي يُعزز مكانة الاتحاد الأفريقي على الساحة الدولية. الاتحاد الأفريقي، إذا ما استُخدم بفاعلية، يمكن أن يكون منصة تدعم السودان في قضاياها الدولية وتساعد في تجاوز الأزمات. العلاقات السودانية مع دول مثل إيران تُبرز التحدي الكبير الذي تواجهه السياسة الخارجية السودانية. التحولات الجيوسياسية والضغط الدولي تجعل من الضروري أن تُصاغ هذه العلاقات بما يخدم مصالح السودان أولاً وقبل كل شيء، مع الحفاظ على التوازن وعدم الإضرار بالقضايا المشتركة. هذه العلاقات يجب أن تكون جزءًا من سياسة متجردة تخدم السودان دون أن تُكبله بأعباء إضافية. موقع السودان الجغرافي وموارده الطبيعية والبشرية تُعد مميزات استراتيجية يمكن أن تمنحه دورًا رائدًا في الإقليم والعالم. لكن هذه الإمكانيات لا تزال غير مستغلة بالشكل الأمثل. السودان بحاجة إلى تطوير سياساته الخارجية ليُحوّل هذه المميزات إلى أدوات تعزز من مكانته الدولية، بدلًا من أن تبقى حبرًا على ورق يُطرح في المنتديات دون أن يُترجم إلى واقع. الإصلاح في السياسة الخارجية ليس مهمة سهلة؛ إنه طريق طويل ومعقد يتطلب رؤية واضحة وإرادة قوية. لا يمكن أن يُختزل هذا الإصلاح في بضع كلمات أو نقاط، بل يتطلب عملاً دؤوبًا يبدأ بإيجاد السلام الداخلي كأولوية مطلقة، ومن ثم بناء علاقات دولية متوازنة تُركّز على المصالح المشتركة. تحسين العلاقات مع أمريكا قد يكون جزءًا من الحل، لكنه ليس كل شيء؛ يجب أن تُبنى السياسة الخارجية السودانية على أسس متعددة تضمن تنوع التحالفات واستقلال القرار. في نهاية المطاف، السودان يمتلك كل المقومات التي تجعله دولة ذات تأثير دولي كبير، لكن تحقيق ذلك يتطلب تغييرات جذرية في طريقة إدارة السياسة الخارجية. بناء علاقات متوازنة وفعّالة تُعزز من مكانة السودان ليس مجرد خيار، بل ضرورة تُحدد مصير هذا الوطن في المستقبل. الصبر والعمل الجاد هما المفتاح لتحقيق هذه الرؤية، والله المستعان.

السودان: بين الريال القطري والريال السعودي، أم ريال مدريد (نريد)؟

السياسة الخارجية السودانية تواجه اليوم تحديًا كبيرًا في ظل التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية، والانقسام الحاد بين المحاور الإقليمية. انقسم العالم العربي بعد القمة الإسلامية العربية الأمريكية إلى محورين رئيسيين: محور تقوده السعودية بدعم إقليمي وغربي، ومحور قطري يهدف إلى تعزيز سياساته المستقلة. هذه التحولات وضعت السودان في موقف حساس يتطلب توازنًا دقيقًا في سياساته الخارجية لضمان مصالحه الاقتصادية والسياسية دون التورط في صراعات الأطراف المتنازعة. السودان، الذي كان يومًا حليفًا استراتيجيًا لإيران، أعاد توجيه بوصلته السياسية بعد دخوله التحالف العربي بقيادة السعودية ومقاطعته لإيران. هذا التغيير كان نتيجة لقوة المحور العربي الخليجي على المستويات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية. العلاقات السودانية مع السعودية وقطر أصبحت من طراز فريد، تتميز بتبادل المنافع الاقتصادية والدعم السياسي. قطر، على وجه الخصوص، حافظت على علاقتها الوثيقة بالسودان، وواصلت دعمها لقضايا حيوية مثل دارفور، حتى في ظل التوجه السوداني نحو السعودية. التحولات الإقليمية جعلت السودان بحاجة إلى صياغة سياسة خارجية تستند إلى استقلالية القرار وتجنب الانحياز الكامل لأي من المحورين. يجب أن تبقى العلاقات مع السعودية وقطر قائمة على التوازن والمصالح المشتركة. السعودية تعتمد على السودان في توفير القوة البشرية العسكرية، خاصة في صراعاتها في اليمن، بينما قطر تُظهر توجهات دبلوماسية أكثر مرونة تهدف إلى تحقيق مصالحها الثنائية دون التأثير على سياسات السودان. هذا يخلق مساحة للسودان لتبني موقف متزن يمكنه من الاستفادة من كلا الطرفين. السياسة الخارجية ليست منفصلة عن السياسة الداخلية، بل هي امتداد لها. السودان بحاجة إلى دبلوماسية ذكية تعزز من مكانته كوسيط فعال في النزاعات الإقليمية، بدلًا من أن يكون طرفًا فيها. عدم الانحياز يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية السودانية، مع التركيز على بناء علاقات

متعددة الأطراف تُعزز من استقلالية القرار السوداني وتضمن تحقيق مصالحه الوطنية. دور السودان كوسيط بين السعودية وقطر يمكن أن يكون فرصة لتعزيز مكانته الدولية والإقليمية. السودان يمتلك القدرة على لعب دور إيجابي في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، مما يتيح له تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة. هذه الوساطة يجب أن تكون جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى بناء دبلوماسية متعددة الأطراف تُعزز من استقلال السودان وتُبعده بعيدًا عن النزاعات الإقليمية. الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للسودان يُعد جزءًا أساسيًا من تعزيز سياسته الخارجية. السودان يُعتبر جسرًا يربط بين العالم العربي وإفريقيا، ويمكنه استغلال هذا الموقع لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية. تنويع العلاقات الدولية والانفتاح على أسواق جديدة مثل شرق آسيا وأوروبا يُمكن أن يُقلل من اعتماده على المحاور التقليدية. السياسة الخارجية السودانية يجب أن تُركز على بناء تحالفات قائمة على المصالح المشتركة وليس التبعية. الاستثمارات القطرية والسعودية يمكن أن تكون محفزًا لتطوير البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الحيوية في السودان. من جهة أخرى، على السودان أن يُبقي أبوابه مفتوحة للشراكات مع القوى الإقليمية والعالمية الأخرى لتحقيق توازن استراتيجي يضمن مصالحه الوطنية. في الختام، السودان أمام فرصة تاريخية لإعادة صياغة سياسته الخارجية بما يحقق استقلاله ويعزز من مكانته الدولية. التحدي الأكبر يكمن في الحفاظ على التوازن بين المحاور الإقليمية دون الانحياز الكامل لأي منها. من خلال تبني دبلوماسية مرنة ومتعددة الأطراف، يمكن للسودان أن يصبح لاعبًا رئيسيًا في المنطقة، ويوظف علاقاته الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. "ريال مدريد (نريد)" يجب أن يكون رمزًا لسياسة خارجية متوازنة وفعالة تُحقق أحلام السودانين في بناء دولة قوية ومزدهرة.

الإصلاح السياسي في السودان

الإصلاح السياسي في السودان يمثل تحديًا مركزيًا يفرض إعادة هيكلة شاملة للنظام السياسي القائم، بداية من إصلاح الأحزاب السياسية نفسها. هذه الأحزاب، التي لعبت أدوارًا محورية في تاريخ السودان، بحاجة ماسة إلى الخروج من أنماطها التقليدية التي ظلت تعتمد عليها لعقود، والتحول نحو وسائل جديدة تتماشى مع المتغيرات المعاصرة. السودان اليوم بحاجة إلى ديمقراطية توافقية حقيقية، تختلف عن الائتلافات السياسية الهشة التي ميزت الفترات الديمقراطية السابقة. الأحزاب السياسية السودانية لطالما افتقرت إلى الديمقراطية الداخلية، سواء من خلال بنيتها التنظيمية أو من خلال تعاملها مع القوى السياسية الأخرى. هذه المشكلة أسهمت بشكل كبير في إضعاف التجربة الديمقراطية، حيث طغى غياب التعايش وقبول الآخر على المشهد السياسي. في ثلاث حقبة مدنية حكم فيها السودان بنظام ديمقراطي لأكثر من عشر سنوات، كان رفض الأحزاب التعاون وإدارة التنوع أحد الأسباب الرئيسية لفشل تلك التجارب. الدور التاريخي للأحزاب في دعم الانقلابات العسكرية يبرز مدى ضعف الثقافة الديمقراطية وروح العمل الجماعي. كل الانقلابات العسكرية التي شهدتها السودان كان خلفها دعم سياسي من حزب أو أكثر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. من عبد الله خليل، الذي سلم السلطة للفريق عبود في مواجهة أزمة برلمانية، إلى الأحزاب اليسارية التي دعمت انقلاب نميري، إلى الجبهة الإسلامية التي مهدت لانقلاب البشير، كانت الأحزاب في معظم الأحيان تدعم العسكر عندما تفقد السيطرة أو تواجه ضغوطًا داخلية. ورغم ذلك، لم تكن العلاقة بين الأحزاب والمؤسسة العسكرية علاقة قطيعة كاملة. الأحزاب غالبًا ما شاركت بدرجات متفاوتة في الحكومات العسكرية، وهو ما أضعف موقفها أمام الشعب وأفقدتها المصداقية كقوى ديمقراطية. حتى في فترة حكم الإنقاذ، ورغم سيطرة الجبهة الإسلامية على السلطة في البداية، انتهى الأمر بتفوق العسكر داخل النظام الحاكم، مما يعكس التحدي المستمر للأحزاب السودانية في الاحتفاظ

بسيطرتها في مواجهة المؤسسة العسكرية. ظاهرة الانقسامات والتنافر بين الأحزاب السياسية السودانية كانت ولا تزال أحد أبرز معوقات العملية السياسية. الأحزاب المتعددة ذات الأيديولوجيات المختلفة والتوجهات المتباينة كانت تُعاني دائماً من ضعف قدرتها على التوحد حول رؤية وطنية مشتركة. هذا التشرذم أسهم في تفاقم الأزمات السياسية وساهم في خلق فراغات استغلها العسكر للسيطرة على الحكم. المرحلة الانتقالية التي يعيشها السودان اليوم تفرض تحديات كبيرة وفرصاً لإعادة صياغة المشهد السياسي. الحوار الوطني الذي تم في السنوات الأخيرة، وما أفرزه من اتفاقيات لتشكيل حكومة توافقية تجمع بين الفاعلين العسكريين والمدنيين، يمثل فرصة لبناء نظام سياسي جديد يقوم على الشراكة الحقيقية. لكن النجاح في تحقيق هذا الهدف يتطلب معالجة جذرية للظواهر الحزبية السلبية التي أعاقَت العملية السياسية في الماضي. الأحزاب السودانية بحاجة إلى مراجعة شاملة لبرامجها وأهدافها وآليات عملها. يجب أن تُركز على بناء هياكل ديمقراطية داخلية تُعزز من شفافتها ومصداقيتها أمام الشعب. كما يجب أن تسعى إلى تعزيز التعاون مع القوى السياسية الأخرى، والعمل على بناء تحالفات وطنية قائمة على رؤية مشتركة لتحقيق أهداف السودان الكبرى. على الجانب الآخر، يجب أن تدرك الأحزاب أن التغيير الحقيقي يتطلب الالتزام بتطوير النظام السياسي ككل، وليس فقط السعي للوصول إلى السلطة. السودان بحاجة إلى ديمقراطية توافقية تُوازن بين مصالح جميع الأطراف وتُعزز من استقرار البلاد. الأحزاب يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق هذا الهدف، من خلال بناء ثقافة سياسية جديدة تقوم على التفاهم والحوار وقبول الآخر. التحدي الأكبر الذي يواجه السودان اليوم هو ضمان أن تكون المرحلة الانتقالية الحالية بداية لتأسيس نظام سياسي مستدام، وليس مجرد استراحة تُعيدنا مرة أخرى إلى حكم العسكر. الاستفادة من دروس الماضي والعمل على تفادي الأخطاء التي ارتكبت في الفترات الديمقراطية السابقة هو السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف.

متلازمة غورباتشوف في أعين السودان

تُعد متلازمة غورباتشوف مثالاً بارزاً على المخاطر التي يمكن أن تصاحب محاولات الإصلاح السياسي والهيكلية عندما تفنقر هذه المحاولات إلى رؤية استراتيجية متكاملة. ما حدث في الاتحاد السوفييتي من انهيار نتيجة لإصلاحات غورباتشوف يُلقي بظلاله على الحالة السودانية، حيث يبدو المشهد السياسي اليوم عالقاً بين الرغبة في التغيير والخوف من فقدان السيطرة. الرئيس غورباتشوف أراد إصلاح الاتحاد السوفييتي لمواجهة التحديات الجديدة، لكنه بدلاً من تحقيق الاستقرار، أسهمت خطواته في تفكك ثاني أقوى نظام عالمي وتحويله إلى دويلات متفرقة. السودان، الذي يواجه تحديات مشابهة في إطار محاولات إعادة هيكلة النظام السياسي، يحتاج إلى فهم عميق لهذه الدروس لتجنب مصير مشابه. تُعد أكبر العقبات أمام تشكيل حكومة الوفاق السودانية المرتقبة هي تباين المصالح بين القوى الحزبية، واختلاف الأيديولوجيات والرؤى السياسية. الحوار الوطني الذي أُطلق لإعادة صياغة المشهد السياسي كان يهدف إلى خلق خارطة تشريعية وتنفيذية تقود البلاد نحو الاستقرار السياسي والأمني. لكن التنفيذ العملي لهذا الحوار يواجه عقبات تعكس التوترات العميقة بين القوى المختلفة.

المؤتمر الوطني والخوف من التغيير

المؤتمر الوطني، الذي اكتسب السلطة عبر الانتخابات، يبدو متردداً في تبني حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة تشارك فيها الأحزاب الأخرى بنسب مؤثرة. الحزب يُدرك أن مثل هذه الخطوة قد تُعرضه لفقدان السيطرة على زمام الأمور، خاصةً إذا استغلت الأحزاب الأخرى الفرصة لفرض أجنداتها. تاريخياً، الأحزاب ذات القيادات الكاريزمية والصقور التاريخية تمتلك قدرة عالية على استقطاب التأييد وسحب البساط من تحت أقدام الحزب الحاكم. عملية الإصلاح الداخلي التي تبناها المؤتمر الوطني، والتي تضمنت تقديم وجوه جديدة إلى الساحة، قد تكون سلاحاً ذا حدين. فمن ناحية، هذه الخطوة قد تساعد الحزب على تقديم نفسه بشكل أكثر تجديدًا وقبولاً

للجماهير. لكن من ناحية أخرى، قد تكون فرصة للأحزاب الأخرى لاستغلال ضعف الخبرة السياسية للوجوه الجديدة، مما يُهدد الحزب بفقدان مكانته القيادية.

المعارضة ومحدودية البدائل

على الجانب الآخر، تبدو المعارضة عاجزة عن تقديم بديل جديد مقنع يواكب متطلبات المرحلة. رغم الانتقادات الموجهة للنظام الحاكم، فإن المعارضة لم تتمكن بعد من زلزلة المشهد السياسي أو تقديم قيادات جديدة تُحدث تغييرًا جذريًا. اعتماد المعارضة على نفس القيادات القديمة والصقور التاريخية يجعلها تبدو وكأنها تعيد تدوير الماضي بدلاً من بناء المستقبل. هذا الجمود في المشهد السياسي السوداني يُعقد مسألة تشكيل حكومة الوفاق، حيث يصبح التغيير الجذري أو تقديم بدائل جديدة أمرًا بعيد المنال. النتيجة هي استمرار حالة الجمود السياسي التي تعيق التقدم نحو تحقيق الاستقرار والتنمية.

الخشية من متلازمة غورباتشوف

المؤتمر الوطني، مثل غورباتشوف، يواجه معضلة الإصلاح: الخوف من أن تؤدي التغييرات إلى انهيار النظام الذي يسعى إلى تحسينه. هذه المخاوف تُبطئ عملية الإصلاح وتُساهم في تأخير إعلان حكومة الوفاق. الحزب يبدو حذرًا في دراسة خياراته لضمان الحفاظ على تفوقه السياسي دون السماح للمعارضة أو الأحزاب الأخرى بالاستفادة من أي تغييرات.

الطريق نحو بناء دولة القانون

الإصلاح السياسي في السودان لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال بناء دولة تقوم على أسس المساواة وسيادة القانون. تجاوز حالة الجمود الحالية يتطلب إرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف، سواء في الحكومة أو

المعارضة، للعمل على تحقيق التوافق الوطني. السودان بحاجة إلى نظام سياسي جديد يُعالج جذور الأزمات، بعيدًا عن أشكال الحكم الأوتوقراطية التي تستند إلى الولاءات الضيقة. إن تشكيل حكومة وفاق وطني ذات قاعدة عريضة يمكن أن يكون خطوة أولى نحو بناء دولة مدنية حديثة. هذه الحكومة يجب أن تُركز على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتوفير بيئة تُشجع على الحوار البناء بين جميع الأطراف. تحقيق هذا الهدف يتطلب التزامًا حقيقيًا من القوى السياسية كافة بالعمل معًا بعيدًا عن المصالح الحزبية الضيقة.

الخاتمة

متلازمة غورباتشوف تُذكرنا بأن الإصلاح ليس مجرد شعارات، بل هو عملية معقدة تتطلب رؤية استراتيجية، ووعيًا بمخاطر التغيير غير المحسوب. السودان يقف اليوم أمام مفترق طرق تاريخي، حيث يمكن أن يصبح الإصلاح السياسي فرصة لتحقيق الاستقرار والتنمية، أو خطرًا يُهدد مستقبل البلاد إذا لم يُدار بحكمة. على جميع الأطراف أن تدرك أن السودان بحاجة إلى رؤية شاملة تُحقق التوازن بين الحفاظ على استقرار النظام وتلبية تطلعات الشعب نحو الحرية والديمقراطية. فقط من خلال العمل الجماعي والرؤية الواضحة يمكن للسودان تجاوز هذه المرحلة الحرجة وبناء مستقبل أفضل.

مشروع الحوار الوطني السوداني: الحاضر والمستقبل

رغم مرور ستين عاماً على خروج المستعمر البريطاني من السودان، وخروج الفكر البريطاني، إلا أن الفكرة الوطنية السودانية لم تحلّ محلّه في القطر. اكتفينا بالاستقلال دون توافق جماعيّ على فكرة وطنية تعبّر عن حلم للسودانيين، فكرة تحافظ على الوحدة الجغرافية والاتحاد الثقافي والوجداني، وتوحّد المشاعر الوطنية، وتحقيق الرضا الوطني كركائز ترتكز عليها حاضر ومستقبل السودان. شاءت الأقدار بعد 58 عاماً أن يجتمع أغلب فرقاء السودان للتداول والتوافق عبر آلية الحوار الوطني حول كيفية تشكيل المستقبل السوداني وفق إرادة وطنية شاملة ومغايرة لما كان يجري من مختلف الأنظمة المتعاقبة. تلك الأنظمة تناولت واهتمّت بقضايا معيّنة، أغلبها قضايا جزئية، رغم ارتباط القضايا ببعضها البعض. ابتداءً من الإجماع الوطني عام 1955م الذي انصبّ في تقرير المصير، مروراً بمؤتمر المائدة المستديرة (جنوب السودان)، وانتهاءً بمؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في بداية عهد الإنقاذ. ورغم كل هذه الجهود، كانت في جوهرها خطط حكومية لم ترقّ إلى أن تصبح خطط دولة نظراً لطبيعتها الجزئية. حين نتحدث عن استراتيجية نهضة فكر وبناء الدولة والإنسان السوداني ما بعد الحوار الوطني، فإننا نريد بذلك أن يستعيد السودان مكانته الحضارية، وأن تتحقق التنمية الحقيقية والتغيرات المستهدفة ليصبح الإنسان السوداني مواطناً من الدرجة الأولى في الأسرة العالمية. السودان ينعم بمزايا استراتيجية: إرث حضاريّ متفرد، وموقع استراتيجيّ بين القارة السمراء والإقليم العربي، وهي مزايا كافية لجعله قوة ذات اعتبارية عالمية. التكامل والتوافق الجمعي يصبح ضرورةً قصوى للتغيير، والتوصّل إلى رؤية لتشكيل مستقبل السودان سياسياً (داخلياً وخارجياً)، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وعلمياً، وتقنياً. هذا التوجه يتقاضي سلبيات الماضي ويؤسس نظاماً وطنياً يعزز الانتماء للوطن، ويرتكز على بعد استراتيجي بعيد المدى تضع فيه الحكومة القادمة لبنات متطلبات المرحلة القادمة. لا شك أن مشروع الحوار الوطني في بداياته سيحتاج إلى

قيادة النخب الفكرية المؤثرة، سواء من التيارات أو الأحزاب أو المؤسسات أو الأفراد المستقلين. مرحلة البداية هي مرحلة تنظيم الخارطة المعرفية، وهي دور أهل الفكر وأصحاب النظرة الثاقبة، بالإضافة إلى ذوي التجارب السابقة والعلاقات الداخلية والخارجية. النجاح في تحقيق التغيير ومواجهة التحديات يتطلب الانتقال من التغيير السياسي إلى التغيير الفكري، ومن ثم قيادة المجتمع نحو بناء دولة حديثة تحقق طموحات شعبها. الكيان الإداري المزمع إنشاؤه سيكون مسؤولاً عن البحث والتنظير والتنوير والتحضير، من خلال الاستفادة من التجارب السابقة والحالية، وكمدربين للقيادات اللاحقة لإكمال المشروع الوطني الشامل. يتم هذا عبر مراحل، وفقاً لمتطلبات المراحل التنفيذية.

ملاحم المشروع التنفيذية:

- شمولية الجهود: يضم المشروع كل جهد نافع لأي تيار أو حزب أو مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الأفراد المستقلين.
- المراقبون: الشعب السوداني بكل فئاته السياسية والعلمية والمجتمعية.
- الضمان والرقيب: يتمثل في منابر جامعات السودان، حيث يمكن جمع مختلف الفئات الرسمية والمجتمعية لتقييم ومتابعة تنفيذ الحوار وضمان توافقه مع الفكرة الوطنية.

مشروع الحوار الوطني السوداني يستلزم التزاماً قوياً بالشفافية والمساءلة لتحقيق الأهداف الوطنية بشكل فعال. من الضروري تمكين الشباب، القوة الدافعة للمستقبل، من المشاركة الفعالة في العملية السياسية والتنمية الاقتصادية. ينبغي أيضاً تعزيز الاعتراف بالتنوع الثقافي والإثني في السودان، مما يعزز الوحدة الوطنية ويقوي النسيج الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، لتحسين فرص نجاح الحوار، من الضروري تطوير العلاقات الخارجية وجذب الدعم الدولي لتوفير الموارد والمعرفة اللازمة لتجاوز التحديات. هذا المشروع فرصة للسودان لبناء مستقبل

يلبي طموحات شعبه ويعيد تعريف الدولة في ضوء التحديات الحالية والمستقبلية. الحوار الوطني يمكن أن يقود إلى مسار جديد يضمن الازدهار والاستقرار، مما يجعل السودان نموذجًا ملهمًا لدول أخرى في المنطقة. إن نجاح هذا الحوار الوطني يعتمد بشكل كبير على إيمان الأطراف كافة بمبدأ الشراكة الحقيقية وتغليب المصلحة الوطنية. فالتاريخ السوداني مليء بالتجارب التي يمكن التعلم منها، ولكن المطلوب الآن هو القدرة على تحويل الأفكار إلى واقع ملموس يحمل الأمل للأجيال القادمة.

تصدّعات النظام الحزبي في السودان

النظام السياسي في السودان لا يزال يواجه تحدي اختيار الصيغة السياسية لنظام الحكم التي تستجيب لمعتقدات ومتطلبات المجتمع السوداني بما يحقّق الوفاق الوطني والاستقرار السياسي المنشود، فالسودان في حاجة إلى وجود أحزاب قومية لتحقيق الوحدة الوطنية ومواجهة النعرات العنصرية والقبلية والجهوية والانفصالية، فالناظر إلى العديد من الأحزاب غير الأحزاب الرئيسية التي تنتمي للحركة الإسلامية والأنصار والختمية يجدها أحزاباً تمثّل جزءاً أو أجزاءً من السودان. وبروز ظاهرة الانشقاقات الحزبية في مختلف التيارات والتوجهات الحزبية، من يمين ويسار لأسباب داخلية لضعف المؤسسية وفقدان الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب وخلافات القيادات الشخصية، مع بروز زعامات تقليدية وطائفية وقبلية وجهوية، بالإضافة إلى هيمنة أغلب رؤساء الأحزاب على قرار وسير شأن الحزب كواجهة لتنفيذ وخدمة أجندتهم. الأحزاب في السودان عموماً يمكن تقسيمها إلى ثلاث تصنيفات: عقائدية وتنظيمية وظيفية بالنظر إلى مستقبل النظام الحزبي نجد أنه يواجه مشكلة تكاثر عدد الأحزاب التي بلغت بمختلف أنواعها ومسمياتها أكثر من 100 حزب، ومعظمها أحزاب أشخاص والمسجل منها أكثر من 80 حزباً، ولا تزال الحياة الحزبية في انشقاق كظاهرة سياسية. النظام الحزبي يعاني من أزمة وبالتالي يحتاج إلى إعادة صياغة وإصلاح في بنيته الداخلية تعرضت فيها الديمقراطية لأزمات حادة، والوضع يمثّل لنا في العمليات الانتخابية، إذا إن جماهير الشعب السوداني لا تذهب إلى صناديق الاقتراع حرةً كاملة الإرادة لمن تصوّت، لمرشّح الحزب أم غيره بل تذهب وهي مكبّلة بقيود خيار الحزب، وفقاً للولاء مرتبطاً بسعي الأحزاب إلى الوصول للسلطة، وهنا ليس المعنى بحزب معيّن أو فئة معيّنة بل يشمل كلّ الأحزاب في الساحة مما يوضّح الحاجة إلى إصلاح ذاتها عبر الدراسة لتجاربها التاريخية والحديثة وتركيباتها الاجتماعية. وتتمثّل أزمة الأحزاب في السودان في ارتباط الأحزاب بقيادات طويلة الأجل واحتكارها لصنع القرار الحزبي وصراعات

القيادة وشخصيتها وظاهرة الانشقاقات وضعف قنوات التجنيد والتراخي في إعداد قيادات جديدة(الصف الثاني).انعكاس أزمات الأحزاب أثر على أدائها وبرامجها وممارستها، سواء في الحكم أو المعارضة، وبالتالي في ظل نمط التعددية الحزبية، لا بد من إصلاح جوهريّ داخل الأحزاب نفسها، لأنها تمثل النقطة المحورية لسفينة السودان المرتقبة حتى 2020م وما بعد 2020م. والمحاسبية، وإشراك الشباب والنساء بشكل فعال في العملية القرارية. يجب على هذه الأحزاب أن تعمل على تجاوز الانقسامات الداخلية من خلال حوار بناء ومستدام، مع التركيز على قضايا وطنية تعلو فوق المصالح الفردية أو الفئوية. كما أنه من الأهمية بمكان تقديم برامج تلبي الاحتياجات الفعلية للمواطنين، لضمان بناء دولة قوية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

الاستقرار السياسي في السودان

يمرّ السودان بمرحلة لم نشهدها في التاريخ السياسي السوداني عبر مبادرة سبّاقة للميدان الإقليمي الذي يشهد العديد من الصراعات والثورات في المحيط العربي والأفريقي، فالسودان كان أول الدول التي شهدت انتفاضةً شعبيةً ضدّ الحكم والآن يقدم مبادرةً لنظام حكم شموليٍّ توافقيٍّ اجتمع فيه فرقاء الأمم كمجموعة للخروج من المعضلة السودانية. إنّ مستقبل الاستقرار السياسي في السودان، وبناء نوعية النظام الذي يحقّق رضا المجتمع، وإعلاء درجة المشاركة السياسية لأبناء الوطن يعتمد في المقام الأول على إيقاف الحرب، فلا حريات وديمقراطية مع الحرب. فمنطق الحرب يفرض نفسه على كلّ جوانب الحياة السياسية والأقتصادية والإجتماعية والثقافية، فالحرب لم تعد مجديةً للقضاء على الخصوم، ولا الحوار وحده كفيل بصناعة السلام الدائم بل يؤدي إلى تسكين الأمور فقط. لحلّ مشكلة الصراع في السودان والوصول إلى وفاق سياسيٍّ بين الفرقاء، ينبغي التحلّي عن الخيارات الصفرية في التفاوض بين الأطراف والعمل على تأكيد أن السلام هو الغاية من الحوار والتفاوض ليس مصالح الأطراف وارتباطاتها، أي بمعنى أن يتم تركيز السلام على أسس وطنية، بأن إيقاف الحرب هو الشرط الضروري للاستقرار وبناء الدولة. فالاستقرار يقود إلى مجتمع الحرية والرفاه والتقدم وعدم الاستقرار يقود إلى الديكتاتورية والأوتوقراطية، بتبني إجراءات قسرية. وتبدو أكبر العقبات تباين المواقف والأيديولوجيات والرؤى السياسية داخل الميدان السياسي المرتقب، فالمؤتمر الوطني لا يزال الأكثر شعبيةً وصاحب اليد العليا مثله مثل كل حزب يسعى من أجل الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها، وفي المقابل الأحزاب الأخرى عاجزة عن تقديم بديل مقنع للشعب أو زلزلة المسرح السياسي تحت أقدام الحزب الحاكم، وأخاف أن تؤثر هذه الرؤى في عمليات الإعداد والاستعداد للاستقرار السياسي في السودان في ظلّ وجود "لاعبين" محليين للحزب الحاكم ومحترفين من الأحزاب الأخرى في فترة تنافسية من أجل كسب النقاط لما بعد 2020م. لتعزيز النظرة المستقبلية

للاستقرار السياسي في السودان، يجب التركيز على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي تستوعب جميع فئات الشعب. يمكن للسودان أن يتبع نموذجاً تنموياً يشمل تطوير البنية التحتية، تحسين نظام التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز قطاع الزراعة الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني. من الضروري أن تعمل الحكومة على توفير بيئة ملائمة للاستثمارات الأجنبية والمحلية التي تستطيع أن تسهم في توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد. من ناحية أخرى، يجب على السودان أن يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سياسات تضمن توزيع الثروات بشكل عادل بين جميع أقاليم البلاد، مما يقلل من التوترات الإقليمية والعرقية. يجب أن تكون هناك إجراءات صارمة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة. هذا بدوره سيعزز من ثقة المواطنين بنظامهم السياسي ويساهم في استقرار الدولة.

الفوبيا السودانية عن من هو القادم؟

للإجابة على تساؤلات من يسألون من منطلق مساعدي قبطان السفينة القادمة من وزراء وولاة عن من هو القادم؟ نقول لهم إن القادم ليس شخصاً بعينه (كاريزما) أو يتبع لكيان سياسي محدد، بل هو نابع عن إرادة وطنية حرة بعد بحث مستفاض لشخص صاحب إيمان صادق، يختار بوفاق مؤسسي وقانوني ارتضاه المتحاورون، لشاغلي الوظائف العامة جديراً بكيفية إدارة الدولة، بعيداً عن الارتهان لأنظمة حكم حزبية تسعى لكراسي السلطة. القادم اقترب، ببزوغ كل فجر في خواتيم هذا الشهر قبل دخول شهر أبريل وكذبة أبريل، من أحزاب ظلت مشاركة وأخري انسحبت بنفسها، بعد المخاض السياسي الذي جرى رافعة شعارات معاش الناس كشعار لإكمال ما بدأه الرئيس البشير والتوصيات التي خرج بها الحوار، أكثر من 900 توصية تناولت فيها أكثر من 600 توصية معاش الناس حتي يصلوا إلي ما بعد 2020م، في ظلّ ترقب واجتهادات من قبل المهتمين بشاغلي الوزارات وولاة الولايات القادمين، ومع صبيحة كل يوم يجتهد البعض في افتراض من هو القادم بتسمية أشخاص بعينهم وربطهم بحقبة من الحقب الوظيفية، بالرغم من تكتم جهات الاختصاص بالقوائم المبدئية أو الأساسية التي تم الاتفاق عليها. أحسب أن نائب الرئيس ليس بالأمر الخفي فقد أشار إليه البشير في المؤتمر الصحفي بأن الاختيار فيه وفقاً لاتفاقية الدوحة الموقعة، فالإشارة هنا إلي القادم(؟) مسألة وقت، وأيضاً الشواهد تبين في اختيار مساعدي الرئيس البعض منهم من "البيت" والآخر شخصية كانت لها إسهامات داخل حزب المؤتمر الوطني في إحدى الحقب التي تولّاها، يقود سفينة المشاركة لحزبه كمساعد، وأحسب أن لـ "الشرق" مساعداً أيضاً، والغموض يكتنف تولي الحقب الوزارية والولائية وكلّ من ارتبط بها أحسبها في إطار الاجتهادات، لكن المؤكد تتوّع الخيارات في الوزارات أغلبية اللاعبين من القدماء مع ظهور جزئيّ للاعبين جدد، والولاة من خلال المعطيات أحسبهم للقدماء دون ظهور جدد، وإن ظهر جدد فهم جدد كولاة بعد عملية انتقال

لهم من إدارة وزارات إلي إدارة ولايات، ما تبقى من أيام كفيل بأن يؤكّد صحة أو خطأ هذه الافتراضات التي سطرتهأ. في ضوء ما سبق، ومع قرب اللحظة الحاسمة التي ستكشف النقاب عن الأسماء المنتظرة والمواقع الجديدة، تبقى المسؤولية الجماعية هي المفتاح الأهم لمواجهة تحديات المرحلة القادمة. إن الأمل الحقيقي يكمن في تجاوز المصالح الضيقة والالتفاف حول مشروع وطني جامع يضع مصلحة السودان فوق كل اعتبار. يجب أن يتحلّى القادمون بروح القيادة المسؤولة التي تنتظر بعيدًا إلى المستقبل، وتحمل تطوعات الشعب وآماله في الاستقرار والازدهار. لعل أكبر درس نستخلصه من الماضي هو أن القيادة ليست لقبًا أو منصبًا بقدر ما هي أمانة تستوجب الالتزام والعمل الدؤوب لتحقيق العدالة والمساواة. لذا، فإن الشعب السوداني اليوم ليس بحاجة إلى شخصيات براقية أو خطابات رنانة، بل إلى أفعال ملموسة وإصلاحات حقيقية تلبي احتياجاته اليومية وترسخ ثقافة الشفافية والمحاسبة. إن التحدي الأكبر الذي ينتظر القادمين هو بناء جسور الثقة بين المواطن والدولة، وفتح أبواب الحوار الصادق والشامل الذي لا يُقصي أحدًا ولا يُغلب طرفًا على آخر.

الحضارة في العلاقات السودانية المصرية

العلاقات الخارجية خاصةً مع دول الجوار أكثر العلاقات أثراً علي الساحة الداخلية للدول، والسودان يجاور العديد من الدول متعدّدة الهويات والثقافات، لكنها ليست باختلاف كبير مع الثقافة السودانية بل تتداخل وتتوافق معها في العديد من المكونات الاجتماعية ولا تفصلها إلا حدود سياسية لم يراع فيها المستعمر التداخل العرقي بين مكونات الدول خاصةً الأفريقية. الشاهد على العلاقات السودانية المصرية يجدها علاقات تشوبها متغيّرات في القضايا الجوهرية التي تخصّ الدولتين بالرغم من العلاقات التي تربط حكومتي الدولتين أثرت فيها الدبلوماسية الشعبية. فالسودان ومصر علي مرّ العصور يسيران في قطبين كقطبي سكة الحديد دون أيّ تلاقي في محطة من المحطات بالرغم من الارتباط التاريخي بينهما منذ عهد الممالك والاستعمار العثماني والبريطاني والرابط المائي نهر النيل والتداخل القبلي بين شمال السودان وجنوب مصر، لكن الناظر إلي مسار العلاقة يجدها علاقة احترازية تستصحب معها العديد من الشكوك والريبة في مسار علاقاتهما أثرت عليها الأحداث المحيطة بالدولتين خاصةً تبعية مثلث حلايب ومحاولة قتل الرئيس المصري السابق مبارك والتدخلات في الشأن الداخلي لبعضهما البعض، فالجانب السوداني ظلّ يحمل الجانب المصري مسؤولية التدخل في قضايا السودان، وخاصةً الجنوب، ويبادر الجانب المصري الاتهامات للسودان، خاصةً في وبعد الثورة المصرية، رغم ذلك ظلّ السودان في حالة اعتدال في معاملته مع الجانب المصري ولم يجري التصريحات المصرية والإعلامية، متمسكاً بتبعية مثلث حلايب للسودان، ومنذدداً عبر سفارته في القاهرة بالمعاملات المصرية تجاه السودان والمواطنين السودانييين في مصر. العلاقات السودانية المصرية ظلت في حالة توتر متقطّع خاصةً من الجانب المصري الذي كثيراً ما اتخذ العديد من الإجراءات الكفيلة بقطع العلاقات بين الدولتين، خاصةً إيوائه لبعض المعارضة السودانية ومعاملة السودانييين في القاهرة والتوجهات الإعلامية المصرية تجاه حكومة السودان في

مشروع سد النهضة.حتي ظهرت إلي السطح أخطر أنواع الصراعات: صراع الحضارات، خاصةً في ظلّ تمسك الدولة المصرية بتبعية الحضارة السودانية إلي الحضارة المصرية الفرعونية وأن السودان يعتبر الجزء الجنوبي للدولة المصرية والحضارة الفرعونية، وجّه فيه الكتاب والإعلاميون المصريون بضرورة إعادة السودان إلي "الحظيرة" المصرية بالرغم من الاستكشافات الأثرية التي نفت مؤخرًا تبعية الحضارة السودانية إلي المصرية، بل أشارت إلي أن الحضارة السودانية النوبية هي مهد وجوهر لكل الحضارات في شمال أفريقيا وأن الحضارة الفرعونية هي امتداد لحضارة السودان، خاصةً أن الجينات أثبتت تطابق جينات السلالات الملكية الفرعونية مع الجينات السودانية وليس مع الجينات المصرية.مع بداية عام 2017م تحرّك السودان كثيراً لإعادة صياغة التاريخ السوداني خاصةً مع البشريات من قبل المستكشفين الأثريين الأجانب والسودانيين بأن الحضارة السودانية من أقدم الحضارات في العالم وذهبوا بعيداً بأن أول نظام إداري لحكم الممالك في العالم كان في السودان وأيضاً ظهور كتاب (نبي من بلاد السودان) وغيرها أوجد ضرورةً حتميةً لتتقيد التاريخ السوداني، وتوالت الاكتشافات في ظلّ عدم رضا مصريّ لكنّه لم يدم طويلاً وظهر إلي العلن خاصةً بعد الزيارة التي قامت بها الشيخة موزا والدة الأمير القطري للأهرامات السودانية.أثارت الزيارة سخطاً مصرياً رسمياً وشعبياً عبر وسائل الإعلام لما تحمله من جوانب استفاد منها الجانب المصري لعهود في جوهرية حضارته وأنا الحضارة الفرعونية ليست مستنسخةً من حضارات أخرى بل إن الحضارات التي تجاورها مستنسخة من الفرعونية.وأحسب أن ما أثار الجانب المصري أكثر هو المخطوطة التي خطتها الشيخة موزا (السودان أمّ الدنيا) ولهذا المصطلح مدلول عند مصر والمصريين.ولا يسعنا إلا أن نترقب لبروز صراع حضاريّ رسميّ وشعبيّ بين السودان ومصر خاصةً على المستوى الإعلامي، فهل بمقدور الإعلام السوداني مواجهة الإعلام المصري الذي لا يلتزم بالموثيق والضوابط الإعلامية العالمية؟

الاقتصاد السوداني بين ارهاسات الحكومة العريضة ورفع الحصار الأمريكي

إن نجاح اقتصاد السودان وأمنه الإنساني لا يكون إلا بالاستقرار الأمني ومعالجة المشاكل الإنسانية والاقتصادية (الفقر وقلة الإنتاج والبطالة والركود) التي تكون بإعادة هيكلة إجراءات تشغيل النظام والهيكل الإداري والتنفيذي الرسمي أي (ضبط وتعديل نظم الدولة التشريعية والتنفيذية وترشيد الصرف علي أجهزة الدولة والحكم) لمسايرة التحديات والعقبات الاقتصادية العالمية التي تأثر بها السودان جراء الأزمة الاقتصادية العالمية والداخلية التي أصابت معاش المواطن السوداني، وكذلك لا بد من إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وذات المردود الاقتصادي في ظلّ عدم وجود وغياب رؤية للتحديات التي واجهت الدولة مما أدى إلي انهيار واضح للاقتصاد السوداني، خاصةً بعد فقدان جزء أكبر من موارد النفط بعد انفصال الجنوب بالرغم من وجود احتمالات الانفصال، لم تتخذ أي إجراءات نوعية متناسقة في المجالات (السياسية والاقتصادية) لإدارة البلاد والاقتصاد الوطني واتبع بدلاً من ذلك منهجية اقتصادية خاطئة اعتمدت اعتماداً كلياً علي السلع النافذة ولم تهتم بالجوانب الاقتصادية الأخرى التي تعتبر عماداً للاقتصاد السوداني كقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية. فالحكومة السودانية العريضة تواجه العديد من التحديات الاقتصادية تتمثل في ضعف المردود الاقتصادي الداخلي وطرق معالجته. أيضاً لا يزال السودان يفتقر إلي السند الاقتصادي الدولي في ظلّ المقاطعة الاقتصادية الدولية من الولايات المتحدة وحلفائها التي ارتبطت بقضايا داخلية تختصّ الشأن السوداني منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أبعدت السودان عن التكنولوجيا الاقتصادية لتطوير هذا القطاع خاصةً في ظلّ امتلاك السودان لموارد اقتصادية هائلة عرف عبرها السودان كسلة غذاء العالم.

استخدم العالم الخارجي مع السودان أدوات السلاح الناعم (الاقتصادية) مما حدّ بالنموّ وأحدث متغيرات اقتصاديةً حياتيةً نحو الأفضل في ظلّ عدم خلق بدائل داخلية لما تمتلكه الدولة من موارد يعتمد عليها السودان ذاتياً. العالم

اليوم أصبح يعتمد اعتماداً كلياً علي القوي الاقتصادية التي أصبحت قوى مؤثرة على كافة الميادين الدولية والداخلية، والسودان الآن يترقّب حكومةً عريضةً في فترة قدّمت فيها الولايات المتحدة "الجزرة" الاقتصادية الأمريكية برفع الحصار الأمريكي مشترطاً تحسين صورة السودان في بعض القضايا الخلافية مع العالم الدولي لفترة محدّدة (6 أشهر) انقضت فيها أكثر من نصف الفترة الزمنية، فهل ما تبقي من زمن كاف للحكومة العريضة القادمة لإجراء الإصلاحات المرتقبة حتي يفني العالم الخارجي بوعوده؟ أم أن الاقتصاد السوداني موعود باستمرار العصا الأمريكية؟

الوجود الأجنبي في السودان

ظاهرة ارتبطت بظهور العديد من القضايا بظهور أنواع جديدة من الجرائم التي لم نعهدها في الحياة العامة بالسودان، في ظلّ افتقار الدولة لتشريعات تضبط الوجود الأجنبي. الوجود الأجنبي أصبح السمة الرئيسية لسكان العاصمة حيث لا يخلو سوق من أسواقها أو حيّ من الأجانب، أصبح بذلك هاجساً للمجتمع لما يحمله من مخاطر متوقّعة تغيّر الخارطة المجتمعية تنذر بميلاد جيل جديد يفترق إلي الموروثات السودانية، في ظلّ تدفّق الأجانب نحو السودان الذي أصبح قبلاً لهم. فالوجود الأجنبي ناتج عن السياسات الخاطئة للجهات المختصة الحكومية مما أصاب المجتمعات بترهل اجتماعي وصحيّ، وظهور ظواهر دخيلة علينا لم يسلم منها أحد. تطوّر الوجود الأجنبي في السودان من الوسائل المتّبعة في السودان التي أصغينا إليها: قبض شبكات تزوير عملة ومنازل لممارسة الفاحشة وصنع الخمور الأجنبية وجرائم قتل أو شروع في القتل من أجانب وظهور جرائم بأساليب بعيدة كل البعد عن القيم الإنسانية، منهم الإرهابي ومنهم من يعمل بتجارة المخدرات ومنهم من يتاجر بالأعضاء ومنهم من يعمل بالدجل والشعوذة، وأتذكر جيداً صديقاً لي وزميلاً دراسةً في مرحلة الماجستير من دولة نيجيريا تم الاعتداء عليه داخل منزله بوجود أسرته وقتله بتقطيع أجزاء من جسده دون شفقة أو رحمة وكتب الله له الحياة بعد معاناة طويلة عاشها وتعايشتها معه أسرته. ويوم أمس امتلئت وسائل الإعلام بخبر القبض علي أجانب داخل شقة في حيّ أركويت بالخرطوم يقومون بإعداد قنابل لاستخدامها في إحدي مناطق الخرطوم أو خارجها، فوجود ضوابط وقوانين أصبح لازماً على الدولة لتجسيم المخاطر تجاه المجتمع السوداني من هذه الظاهرة. لعلّ هذه الظاهرة تستوجب تحليلاً عميقاً وشاملاً يعالج جذورها من خلال منظور متكامل يربط بين البعد الأمني والاجتماعي والاقتصادي. فمن المهم أن تترك الجهات المختصة أن تضبط الوجود الأجنبي لا يقتصر على سنّ القوانين فقط، بل يتطلب سياسات استباقية تشمل تحسين بيئة العمل والتوظيف للسودانيين،

وتعزيز الرقابة الحدودية، وتطوير البنية التحتية الأمنية والاستخباراتية. كما يجب أن يرافق ذلك جهودًا دبلوماسية فاعلة مع دول الجوار لضبط تدفقات الهجرة غير النظامية وتنظيمها بشكل يراعي حقوق الإنسان ويحترم المعايير الدولية. وعلى المستوى المجتمعي، ينبغي توجيه الجهود نحو رفع مستوى الوعي بين المواطنين حول المخاطر المحتملة دون اللجوء إلى خطاب يثير الكراهية أو العدا، بل بالتشديد على قيم التعايش الإنساني والمواطنة المسؤولة. كما يتعين على الإعلام أن يلعب دورًا إيجابيًا في توجيه الرأي العام نحو تفهم أبعاد هذه القضية وتقديم حلول مبتكرة بدلاً من الاكتفاء بالتغطية السلبية للأحداث. إن تحدي الوجود الأجنبي في السودان يمكن أن يتحول من تهديد إلى فرصة في حال تبني سياسات استراتيجية تعتمد على التخطيط الدقيق والشراكات الفعالة بين الدولة والمجتمع الدولي، بما يحقق توازنًا بين حماية المجتمع السوداني واحترام حقوق الأفراد القادمين إلى البلاد، سواء كانوا لاجئين أو عمالة تبحث عن فرص أفضل.

السودان ما بعد الوفاق الوطني

تتميز الدولة السودانية بتنوع يشكّل عنصراً للتوازن بتنوع الأعراف والثقافات والتقاليد منذ التكوين الجغرافي لها، وظلّ الحديث يدور حول نوعية النظام الذي يستوعب هذا التنوع لصناعة تماسك وطني خلاق يصنع منه قوة مانعة، فتوارت الأفكار عبر سلسلة من التطورات لتبني نظام تتركز عليه السياسات وأغلبها نادى بأفضلية اللامركزية لبناء علاقات بنوية قوية بين مستويات الحكم، بما يحقّق الكفاءة والتوافق بين مكونات الدولة السودانية المستوعبة للأعراف والثقافات الجهوية والدينية والعقائدية مع تطوير فنون إدارة الدولة باعتبارها عملية اجتماعية وإنسانية من جهة واقتصادية وسياسية من جهة أخرى، لتحقيق وظائف الإدارة في واقع حياة المجتمع السوداني، لذلك توالت المحاولات منذ مؤتمر جوبا عام 1974م حتى آخر محاولة لوفاق وطني اختتم في أكتوبر 2016م الذي حدّد قضايا ومحددات بحسابها المرتكزات الأساسية والعملية لمعالجة قضايا السودان، أهمّها المحدد الذي يندرج فيه الخريطة التنظيمية لأجهزة الدولة وعلاقاتها الرأسية والأفقية بين مستويات الحكم في السودان مع الواقع السوداني بمختلف مشاريعه، مما استدعي لتبني نظام حكم لامركزي. نظام يبسط الشوري والمشاركة، ويستند علي توزيع سلطات الدولة وصلاحياتها بين الحكومة القومية والوحدات الجغرافية المكوّنة لها بالدستور، مع ضمان إخضاع المواطن لسلطتين تتطابقان أرضاً وتختلفان مجالاً، مع استقلال نسبي من أجل الوصول إلي تنمية شاملة عبر التعاون والتكامل بين الأجهزة القومية والولائية بشقيها التشريعي والتنفيذي مع إعطاء استقلالية كاملة لسلطة القضاء مع وضع اعتبارية للتكاملية فيما بينهم وإعطاء خصوصية للجانب التشريعي لأنه الأصل في الإرادة الشعبية التي تحقّق التوافق بين المشاركة والرقابة والمحاسبة، وأن يكون عضو الوحدة الجغرافية مساءلاً أمام الناخبين في دائرته الانتخابية ومع إمكانية التحقيق معه من قبل الناخبين ولهم الحق في سحب الثقة من العضو المنتخب في حالة فشله، وأن تكون جلسات المجالس ومحضر الاجتماعات

وقرارها متاحة للجمهور الناخب. فواقع الأنظمة اللامركزية يتطلب وضع اعتبارية خاصة للجوانب التشريعية لأنها تمثل الدينامو المحرك لتطبيق نظام الحكم واستقلاليته، يؤكد بمدى الالتزام بتطبيق نظام الحكم اللامركزي الذي يدار عبر هيئات مسؤولة مباشرة من الناخبين، والعبرة ليست في موارد وإمكانيات الوحدات الجغرافية ومن يمثلونها فالعبرة في مستوى الفعالية في ممارسة السلطات والقيام بالواجبات في إطار تحقيق الأهداف الكلية النابعة من ناخبي الوحدات الجغرافية. يمثل نظام الحكم اللامركزي فرصة لتحقيق التنمية والعدالة عبر توزيع عادل للصلاحيات بين مستويات الحكم. ويعتمد نجاحه على إشراك جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الشباب والمرأة، في عملية صنع القرار. تعزيز الشفافية والمساءلة وتفعيل دور المجتمع المدني والنقابات يضمن استقراراً سياسياً يدعم الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة في السودان.

سوداني شوية

سوداني اسم ظلّ نبراساً يتوهج ومدلولاً لصفات الإنسانية بصفاته الطيبة والسمة، ويكفي أن أقدار الله جعلت تصنيفه الثاني عالمياً من حيث النزاهة بقيمتنا وحاجاتنا السمة، وابقوا الثبات لقصة تلك الفتاة (الطالبة التي تركب في أحد موصلات الخرطوم يومياً، ويقوم الكمساري بإرجاع متبقي مال أجرة الراكب (الباقى) رغم أنها لا تدفع وانتبه السائق لذلك، وسأل الكمساري فحكى له ظرف البنات وأسرتها وأخبره أنه يستقطع من يوميته مساعدة لها دون أن يعرفها أو أسرتها، فيحري بالسائق مشاركة الكمساري فضل الأجر حتى تكمل دراستها) دلالة تؤكد عظمة أهل السودان والكمساري، ممتثلاً بأن البقرة لن تكون مفيدة للإنسان إذا لم يؤخذ من لبن صغارها. هانت وتهونت الكلمات بـ "ابق سوداني شوية" فتقلبت وغلبت المفاهيم السودانية بعد أن كانت لصاحب الوجه البشوش دون غلّ أو حسد أضحت صفةً يتلفظها من افتقدوا الابتسامة والصبر، فعندما يسأل شخص عن شروده في تضاريس الحياة أو مكروه راوده أو تعاسة يعيشها يقول: سوداني شوية، قد ننطق أن الأوضاع التي وصل إليها وطننا السودان هي سبب ولوج مفهوم مغاير لمضامين الماضي وليس لوطننا السودان الذي يعرف بهذا الاسم ذنب في ذلك، فالمتذنب كيف لنا أن نتعامل مع منقلبات الحياة؟ نعم قد تكون الكلمات في أطراف الألسنة لتجبير مواقف وطرائف تتمارس علينا بضحيان كلمة تتوالاها بمواقف المواضيع وتسطرها بطرائف كمن يستخدم ملفوظ الجنون (مجنون) لشخص فاقد العقل سخطاً، أو تأتي المحبوبة تتلفظها في لحظات تعبيراً عن رضاها بقدرة المحبوب الذي استغلّ موقفاً أو كلمة تلفظتها فأدركت وإدركت دواخلها ولم تجد وصفاً لتعجب يستبين حالتها غير توصفية بـ "مجنون أنت تعجباً وريدة وقسي" رغم تعدد وتلون الكلمات يظل مفهوم "سوداني" مدلولاً لسماحة إنسانه لا تعاسته بقناعته التامة بأن المسطر للأقدار هو الله، فالإنسان السوداني لا يربط الوطن بعذاب القدم وتأنيب الضمير وسخط تضاريس الحياة، إنسان أو "زول" يعرف بأن السودنة في

ملتقي النيلين والثقافتين بجوفهما آدم السوداني وحواء السودانية، بسماحتهما وحسن خلقهما وصبرهما على الشدائد دون المساس بمفهوم سودانيّ وطناً وهوية فلا تتغيروا. مدلولات السماحة نقرضها من الوجود بمعكوسات تضحي فيها السماحة تعاسةً فلنكن أحنّ للوطن بالمعاني والمباني، سودانيّ ستتعب كثيراً ولا ذنب لك غير أنك تعطي ولا تأخذ ولا أحد يعلم بما تشعر به ومن تحتضنهم أحياء وأموات يعيشون في أنفسهم فقط ولا يكثرثون لما يحدث لك، فأنت لنا كالأمّ التي تحملنا في أحشائها وتضعنا وتلقّنا، أنت مشياً وعيشاً بترابك وعندما نموت ندفن بترابك.

سودان يغالبه النعاس

الواجب أن نحبّ السودان ونحترم ماضيه على ما فيه من عيوب، فالحيوان يحنّ إليّ وطنه الذي نشأ فيه وترعرع والطير يهفو قلبه إليّ سكنه ولا يهدأ له بال حتي يرجع إليه، فالسودان وطننا الذي ننعم بالعيش فوق أرضه وتحت سمائه ونشرب ماءه ونأكل نباته ونشقى بما يشقى ضميره، أليس من عرفان الجميل أن نحترم هذا السودان الجاشي بدموعه المنحدرة علي خديه الكثيفة وآلامه بنقرح كبده، يطلب بتوسّل وبكاء زوال ما فيه من ضير وأن نقيمه علي قدميه؟ السودان ليل والسوداني سائق نائم في عالم الأحلام والذكريات، واقع الأمر السوداني بأن أكبر الأزمات التي يعانيتها هي الصفوة غير المدركة لمستلزمات المسؤولية، المستغلّة السياسة استغلالاً حامداً، مقصراً علي ما تدعو إليه الأطماع، يفكّرون في مصالحهم الشخصية دون منفعة البلاد بتبجّح بأن لهم حقوقاً ونسوا بأن لهم واجبات، يتكاثر المستبدون بخبطان الخابطين في السودان الذي يغالبه النعاس ويتمطط ويحاول التغيّظ كالطفل. فواجهه الوطن مركب تائه يقوده ملاحون مغامرون في محيط نزق عصي المرفأ، فنزق السودان التخلف وقضية السودان التنمية، فإصلاح حال الوطن الآن بيد الشباب، فالواجب أن يتحدوا ويتعمّقوا في معرفة واجبات السودان بأن تنتزّه عقولهم وسمرهم فضول الكلام لنظافة قريح الوطن لإنقاذه من ويلاته بالتجرّد من مهتوكات الوطن بوحدة نجد فيها تخطيطاً وتنفيذاً لأحلامنا، فلا اختلاف آدياننا ولا عاداتنا ولا جغرافياتنا تدرك أن فعاليتها لا تكتمل إلا بالإدراك المتكامل لذاتها، والانفتاح الرشيد نحو فكرة وطنية بلا حدود ولا تحيّر ولا تحامل. إن مسؤولية النهوض بالسودان تتطلب تجاوز الفردية والأنانية التي خنقت طموحات الشعب السوداني. المستقبل يُبنى علي أكتاف الذين يمتلكون شجاعة مواجهة التحديات وتجاوز الصراعات الضيقة. إن الشباب السوداني يحمل في طياته بذور التغيير، بشرط أن يعزز من إدراكه للمسؤولية ويؤمن بقيم العمل الجماعي والمصلحة الوطنية. على السودانيين جميعاً أن يتعلموا من دروس الماضي، فلا

تُبنى الأوطان إلا بالإخلاص في العمل والشفافية في الأهداف، بعيداً عن استغلال السلطة لتحقيق مصالح فردية. الوطن يحتاج إلى قادة يفكرون بعقلية البناء لا الهدم، ويضعون نصب أعينهم أن التنمية ليست مجرد كلمات، بل رؤية شاملة تتحقق بالجهد والعلم والتخطيط. إن السودان، بما يمتلكه من تنوع ثقافي وثروات طبيعية، قادر على تجاوز هذه المرحلة العصبية، إذا تضافرت الجهود وأُعطِيَ الشباب الفرصة ليكونوا جزءاً من الحل، لا ضحية للأزمات. هذا هو التحدي الحقيقي: أن نعيد للسودان مجده وقيمه، وأن يكون الحلم السوداني حقيقة تتحقق على أرض الواقع، بسواعد أبنائه وإرادتهم التي لا تُقهر.

دارفور

دارفور التاريخ الهوية والتحديات

تعتبر دارفور واحدة من أبرز المناطق في السودان تحمل تاريخاً حافلاً بالأحداث والثقافات المتنوعة، تاريخها مليء بالممالك القوية كما تميز دور أهلها في القضايا الوطنية خصوصاً في استقلال السودان، ومع ذلك تعاني المنطقة اليوم تحديات كبيرة قد تسهم في تغيير هويتها الثقافية والاجتماعية مما يستدعي منا استعراض تاريخها ودورها ومكانتها في المجتمع السوداني. يمتد تاريخ دارفور لقرون طويلة حيث نشأت فيها ممالك عدة أبرزها مملكة الفور التي سمت الأرض غرب السودان (دارفور) والتي قامت في القرن الخامس عشر، شهدت الممالك في دارفور ازدهاراً كبيراً في مجالات التجارة والثقافة حيث كانت مركزاً للتلاقي بين الثقافات المختلفة والحرف اليدوية والزراعة جزءاً من حياة أهل دارفور، ومن أهم سمات ممالكهم التعددية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. كانت هناك علاقة قوية لمملكة دارفور بالسلطنة العثمانية في القرن السادس عشر مما أثر في النظام الاجتماعي والسياسي في المنطقة، استخدمت السلطنة العثمانية دارفور كنقطة دعم استراتيجية لتوسيع نفوذها مما ترك أثراً عميقاً في هوية المنطقة ودورها الإقليمي، عرفت دارفور أيضاً بمساهماتها الكبيرة في تأمين كساء الكعبة حيث كان أهلها يشاركون بجزء من إيراداتهم وصناعاتهم في هذا العمل المبارك من خلال مشاركتهم في صنع الكساء، كانوا يشيدون بعلاقتهم العميقة مع العالم الإسلامي ويعززون الروابط الروحية والثقافية. عندما جاء وقت الاستقلال كان لأبناء دارفور دور محوري فيه، فقد طرح النائب البرلماني عبد الرحمن دبكة مقترح الاستقلال حيث واجه العديد من التحديات لكنه تمكن من استقطاب التأييد ودعم القضايا المتعلقة بالاستقلال، كان أبناء دارفور أكثر نشاطاً في الحراك الوطني نحو الاستقلال لا الوحدة في وادي النيل (مصر) مما ساهم في تحقيق الحرية والتحول الديمقراطي. تظل قضية وحدة دارفور أرضاً وشعباً محورا رئيسياً خصوصاً في ظل التوترات

الراهنة، من خلال تعزيز التسامح والحوار بين مختلف المكونات القبلية يمكننا التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة بمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية برؤية موحدة تهدف إلى السلام والتنمية والأمن، ويجب الإشارة إلى أن السلوكيات التي تمارسها قوات الدعم السريع لا تعكس قيم وأخلاقيات أهل دارفور التي تتسم بحكمة الكبار حيث يلجأ الناس إلى الحوار والتفاهم لإنهاء النزاعات بصورة سلمية إذ إن هذه القيم تعكس عراقة أهل دارفور وعمق ثقافتهم خصوصاً في وسائل فض النزاع. يجب أن يبقى مداد تاريخ دارفور وهويتها حاضرين في وسائل النقاش حول مستقبل المنطقة ويجب علينا أن نتذكر كل ما قدمته دارفور للوطن وأن نعمل على تعزيز تلك القيم والتقاليد التي تميزها، من خلال التركيز على وحدة القبائل وتعزيز الثقافة السلمية يمكن أن تصبح دارفور نموذجاً للسلام والتعايش في السودان.

رسالة في بريد زعامات دارفور الأهلية

تمايزت الصفوف بوضوح بطلها المتحجر في مكانه وزمانه السحيق في هضاب معاقل دارفور بتقله في مسارات القبلية وقوداً لاستمرار واشتعال الضغائن بين أهل دارفور، فأبثت العقول بالرجعية المضلة للناس وتكتلت الأنسجة القبلية فأصبح دم لحمه دارفور ماءً، مما يصعب علي النفس بدء الحديث عن الطريق العظيم كلنا من آدم من تراب كلنا حبونا في تراب دارفور يومها لا نعرف أي بقعة أرضية نطويها حباءً أو أي قبيلة ننتمي إليها، وبتفتح بصائرنا نجد أن القيح المجهر جهاراً تتمحور في تضاريس المتحسسين بريشة برأسه تهاّم بالتصورات: اقبلني وأنا لا أقبلك، جاهرين بفوضى ملفوظات ننته ضارة ساذجة مزدحمة بظلم اللامعقول الديني علي آثار عنصرية الجاهلية كالعربية تتلخفهم السماء فيسرعوا في مأوى العنصرية والقبلية، لم يكن التاريخ بأن تجمع أجسام القبيلة الحروب وتبغض مسلّمات التعايش السلمي الذي ظلّ تاجاً تضعه حكمتنا القبلية أينما حلّت وارتحلت وتدخل أوساط المجتمعات بالمصاهرة لا بفواحش الأقوال أو لسنّ اللسان والحديد، فحكمة الربّ في جعلنا شعوباً وقبائل نتعايش لا نتناحر أو نعلن نحر الحماية الاجتماعية بصور أقوال من بيوت الحكمة القبلية تدهن الجسد الدارفوريّ بالنجاسة القبلية فتتباطأ الأعمال الصالحة وتتبيس الدارفورية بانسكاب متفهمهم في رفات أموات القبيلة بوهم وبطلان، فماذا ينتظر في القريب إنسان دارفور؟ هل ينتظر قبلات طاقية لكلّ فعل بعيداً عن العنصرية وأحيانها ويقتلوا عقولهم بلا نهاية ووضع وتبناكي الأحرف بتصريحات القبلية من الراعي والرعية مغريةً بلا قار دارفوريّ؟ رسالة للزعامات الأهلية: من حقّكم دعم جهات ومن حقّ الآخرين أن يدعموا جهات لكن يجب علي كافة الأجسام والأطراف القبلية الفاعلة العمل على حفظ النسيج الاجتماعي الذي زاد انشراحه بسبب الحرب، فالنبحث معاً عن رتق النسيج لا قطع الشعرة الرقيقة، فالسلام السياسي مهر ورقة موقّعة عليها لكن السلام الاجتماعي إن سقط سيهدم المجتمعات ويصعب بناؤه وإن استخدمنا أمهر المهندسين

وعمال البناء، وستقلّ الأفعال والأقوال المحفوظة في صندوق المحاكمة المجتمعية بعدم تدويرها وقتما أوقدت شرارة، وفي أقوالنا يجب أن نراعي كلّ العلاقات التي تربطنا بمجتمعات ومناطق حتي لا تكون سبباً لقريب يقرّ غريباً في بقعة دارفورية كلّ أجزائها مرتعنا.

مشكلة دارفور

قضية دارفور لا تزال مستمرة حتى وقتنا الحاضر ولا يتوقع حل لها في الوقت القريب، خرجت من نطاقها الداخلي للدولة السودانية إلى النطاق الخارجي الإقليمي والدولي. تعتبر مشكلة دارفور من أكثر المشكلات في العالم المعاصر ما بعد عام 2000م التي أخذت اهتماماً مبالغاً فيه من المنظمات الدولية والدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة سواءً كان من الإدارة الأمريكية أو علي صعيد المجتمع المدني الأمريكي المعادي لنظام الحكم الإسلامي في السودان، وتصويره أن ما يدور في دارفور هو حرب إبادة جماعية للجنس الأفريقي في دارفور، لزرع جذور الفتنة بين المكونات الاجتماعية في دارفور، وجدت الولايات المتحدة قضية دارفور بنداً لتحقيق السياسات والاستراتيجيات الأمريكية في دولة السودان. الشعارات التي ترفعها الإدارات الأمريكية والمجتمعات المدنية الأمريكية بأن اهتمامها بمشكلة دارفور لدواعي أخلاقية تظل محض كلمات تدحضها مجريات واقع تعامل واشنطن مع قضايا السودان المتعددة ودارفور على وجه الخصوص، فالولايات المتحدة لا تتدخل في أي بقعة في العالم إلا نتيجةً لتحقيق أهداف أمريكية بحتة تلعب فيها جماعات الضغط والمصالح دوراً رئيسياً في صياغة أهداف واستراتيجيات واشنطن الخارجية. نجحت مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في تدويل قضية دارفور، وإعطائها حيزاً كبيراً في جدول أعمال الأمم المتحدة، وأوصلت قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في سابقة تاريخية لم يشهدها التاريخ الدولي، بالمطالبة بالقبض على رئيس دولة ما زال في الحكم، وهناك العديد من السوابق التاريخية في المشهد الدولي في تعامل المنظمات الدولية مع قضية دارفور، وهي مدفوعة بالدوافع الأمريكية، انتهجت واشنطن من خلال تعاملها مع السودان في قضية دارفور سياسة إشغال واستنزاف وابتزاز من خلال القرارات الصادرة من واشنطن أو القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بإيعاز من الولايات المتحدة، أرادت من ذلك انصراف الدولة السودانية عن البحث عن وسائل لإنهاء الصراع في دارفور، وظلت واشنطن طرفاً غير نزيه من خلال تحميلها للحكومة السودانية مسؤولية ما يجري من نزاع في إقليم دارفور.

مَثَقُو دار صعيد دارفور

تمايزت الصفوف بوضوح بطفلها المتحجّر بمكانها وزمانها السحيق في هضاب معاقل جنوب دارفور غير المتعلّلة المتقلّلة في مسارات القبلية، أبتلت العقول بالرجعية المضلّعة للناس وأحساس جنوب دارفور، مما يصعب على النفس بدء الحديث عن الطريق العظيم، كلنا من آدم وآدم من تراب كلنا حبونا في تراب جنوب دارفور، يومها لا نعرف أي بقعة أرضية نطويها حباءً أو أي قبيلة ننتمي إليها. وبتفتح بصائرنا نجد أنّ الآثار التي يتحدث عنها متعلّوننا تتمحور في تضاريس هبتستقفّ، لأننا لا نهتمّ بالتطوّر التتموي الملموس والمحسوس لكن نهامّ بالتصورات الاجتماعية جاهزين لخوض تلقّطات قبلية ضارة ساذجة مزدحمة بظلوم اللامعقول المبني على آثار الجاهلية. ربما أن مثقفي جنوب دارفور أضعف وأضلّ من أن يخرجوا من صراعات المطبقات القبلية، ففروا رأسهم رهيفة لا تقيهم القرّ، فيعيشوا عراةً تتلخّفهم حرارة شمس السماء فيسرعوا للانزواء في مأوى الجهوية والعنصرية والقبلية، فنتيبس العقول كما نتيبس رفات الأموات وهم أحياء يقتلوا عقولهم بلا نهاية وهلع. تباكت الأحرف بما تمّ من أحاديث في خزنة صعيد دارفور (وزارة مالية جنوب دارفور) بعد أن أجريت فيها تنقلات، فالمخل أصابها بعد أن صدرت عقوبات من مثقفي دار صعيد دارفور بقيام خيرتهم بتدهين الجسم بالنجاسة القبلية، ففقد إنسان جنوب دارفور الطهارة كما يفقد بدن الإنسان طهارته فتتباطأ الأعمال الصالحة لأنهم لم يستطيعوا الاستغناء عن داء القبيلة، فاهترّ وتقاسم آدم وحواء النيلوية متحيراً في انسكاب مثقفيهم في البطلان فماذا ينتظر في القريب إنسان جنوب دارفور؟ قبليةً طاقيةً لكلّ فعل أم تتضجّ العقول بقول لها بأنها تحت نيران العصبية، قد عانت بعبدانها للقبلية كما يعبد الله الملك المهيمن والله المستعان

الصراع الدارفوري بين الحضارة والثقافة

توضح نتائج دراسة الصراع الدارفوري خلال عقدي اتفاقية أبوجا والدوحة بروز البعد القيمي في منهجية دراسة الاتفاقيات الموقعة من ناحية ، بصعود الأبعاد الثقافية والحضرية في ظلّ أيديولوجيات وسياسات سلام وتأثيرها في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية السلام. فمसार الصراع والسلام في دارفور يمثل تجسيداً واضحاً لنمط صراعات الحضارات والثقافات ويرجع ذلك بالطبع في المقام الأول إلي مشروع الحركات المسلحة التي اهتمت وأنتجت مكوناً أفريقياً لقيادة المشروع الدارفوري المنادي بطرد المستوطنين الجدد أصحاب الثقافات والحضارات الأخرى يقابله اتحاد الثقافات والحضارات الأخرى لنسف المخطط الذي تنادي به قيادات المشروع، نتج عنه صراع أيديولوجي تارةً بين الحركات والحكومة مسندةً بسند شعبيّ دارفوريّ وتارةً بين الحركات والسند الشعبي الداعم للحكومة، وفي كثيراً من الأحداث صراعات عرقية قبلية داخلية أدت إلي صعود أدوار الثقافة العرقية، وتهاوي النسيج الاجتماعي الدارفوري بالانقسام إلي قسمين رئيسيين: (عرب وحكومة، أفارقة وحركات) علي التوالي ، مما أفرز التساؤل حول درجة التحول من الصراع إلي سلام من منطلق ثقافيّ أو حضاريّ؟ مقارنةً بالمنظورات التي تسير عليها المعضلة الدارفورية. فالمقصود بالبعد الحضاري والثقافي لقضية دارفور تلك الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة بين الأطراف الدائرة في دوامة الصراع بإقليم دارفور ، باختلاف الرؤى والدوافع المرتبطة بالهوية المحددة لنمط تعاملها مع قضية دارفور كداعمة لتوجهات الحكومة أو الحركات المسلحة، وصل بالمفهومين إلي خلق ما يمكن وصفه بحالة صراع لبقاء الهوية الثقافية والحضرية، وأصبح التوقّف على هذه الحالة ضرورةً أكاديميةً وفكريةً للمختصين والمهتمين بالشأن الدارفوري وعمليةً لأطراف الصراع الحكومية والحركات المسلحة لإنتاج سلام يرتق النسيج الاجتماعيّ والعيش السلميّ بين المكونات الثقافية والحضرية المختلفة لدارفور. أشكالية الثقافة والحضارة تبيّأت وبلورت فاعلين أحدهما تابع والآخر مستقلّ للصراع الدائر. قد

يجد ربط النزاع في دارفور بصراع الحضارة والثقافة النقد لأن الربط بينهما في تحليل الصراعات لا يجد أسطراً لإقناع الآخرين به لأن العقل الإنساني لا يعرف التسوية بقدر ما يعرف تعصّباً لأننا ضدّ الآخر مما يرفض هذا التحليل خاصةً من أصحاب التعددية، باعتبار أن حدود الثقافة والحضارة في قضية دارفور حدود دموية يتمحور حولها الصراع بشكل كليّ أو جزئيّ ، نظراً لما يحتويه من انشقاق وانتفاء للتعايش بين الثقافات. وإنّ تفسير الصراع من منظور حضاريّ وثقافيّ ليس لتأكيد هيمنة قوم على قوم أو القضاء على الآخر أو ثقافة علي ثقافة بقدر ما يمثّل استيضاحاً لوزن المفهومين في ميزان النزاع وتأثيرهما عليه، بالرغم من امتلاك الإنسان الدارفوري لمنصّات وأبواق متعدّدة لرتق أيّ نسيج اجتماعيّ في طور الانهيار لكنها فشلت في إدارة هذه الأبواق لعدم وضوح الرؤية لما هيّة الصراع ومضمونه الحقيقي: هل هو صراع حضارات وثقافات (هويات) أم صراع سلطة وثروة؟

نيالا تتريف بأمر تركيا

الخبر الأسعد لسكان مدينة نياالا بولاية جنوب دارفور هو وصول كهرباء الشركة التركية، التي ستحلّ معضلات الانقطاعات المتكررة في المدينة، لكن في ظلّ مخاض الوطن العسير تكسّرت السعادة تاركَةً الساحات والمساحات للظلام مثني وثلاثاً ورباعاً بل لم تصل إليّ الحرّات، فقد تبدّلت الأولويات من العسكر إليّ المدنيين وكلاهما أمر، ومن الأهمّ أن ندرك سبب الابتزاز التركي عبر بوابة الكهرباء التي أصبحت إحدى أدوات الضغط الدبلوماسي التركي على السودان بتواجدها في نصف ولايات السودان منافسةً للشركات الوطنية، مؤشرات افترقت مؤخراً للقيم والمعايير السلوكية السياسية بتبنيها مفاهيم وتيارات غريبة ودخيلة، لم تكن لها مواطئ قدم، ففرّزت كمّاً من الاستهجمات تبحث عن أحرف توضيحية. يبدو أن تركيا تضع تاج الحركة الإسلامية معياراً للمضي قدماً مع حكومات الدول حتى تستطيع تحقيق مطامعها، وتكسّرت وتصعّبت عليها الأمور بعد أن فقدت آخر دروع مشروع الحركة الإسلامية العالمية في أفريقيا بالسودان، فتخافت عن المجهول في ظلّ وجود شعب حاكم منظومته الحاكمة اجتماعياً، وقوة سياسية بدّلت لون وطعم الفكر السياسي، فكشفت أنقرة وجهها الحقيقي للشعب السوداني بعد أن كانت تلوّنه بالعلاقات التاريخية بين سلطانات وممالك السودان والعثمانية، مستخدمةً مواطئ قدمها التي أهدتها لها الحكومة التي أبعدت بأمر الشعب، سعياً لإعادة زمام الأمور بمسلك ابتزازي من خلال توظيف الكهرباء التركية المنتشرة في مختلف مدن السودان، عمدت وتعامدت الشركة التركية على القطع النهائي للكهرباء في تلك المدن أهمّها مدينة نياالا بولاية جنوب دارفور التي تعيش اليوم وغداً وبعده في ظلام لا حول لها ولا قوة بعدما استطاعت أن تستطير وتستعمر نياالا كهربائياً، بإبعاد الكهرباء الوطنية أكثر من عشر شركات سودانية ذات قدرات مالية عالية لم يستطع المال أن يشفع لها بمنافسة الشركة التركية في مضمار تقديم الخدمة المحلية ففسحت مساحاتها. النظام التركي وعبر شركة الكهرباء يعمل على العبث بوتر الكهرباء

لاستمالة شعب السودان بعد أن فقد أردوغان حليفه الاستراتيجيّ البشير وحكومته التي وقّعت معهم عدداً من العقود منها عقد كهرباء نيالا المجحف والممسّ للسيادة الوطنية والمفرط فيه، عمدت على ذلك خوفاً من أن تلغي الحكومة الانتقالية عدداً من الاتفاقيات والعقود التي وقّعت مع الجانب السوداني مسبقاً أمور من شأنها أن تربك وتخلط غايات تركيا بالسودان تمّدداً في أفريقيا وتعرض محاولات مدّ الإسلام السياسي بقيادتها. فرّطت الحكومة السودانية مسبقاً عبر تمكين الشركة التركية الكهربائية في مدينة نيالا التي تكتسي بأهمية استراتيجية كونها إحدى أهم مدن السودان الثلاث خارج ولاية الخرطوم وعلي حكومة ولاية جنوب دارفور والاتحادية أن تعي تماماً أن الوتر الذي تلعب به تركيا لا مستقبل له، إن أحسنت إدارة هذه الأزمة بالتصفير لكل الاتفاقيات الموقّعة مسبقاً وتعديل ما يمكن تعديله خاصة في مجال الكهرباء، أن تعدّل العقود التي إيجار أرض فقط لا غير، تدفع بموجبه الحكومة التركية أجرّة نظير تشغيل محطاتها وإن ألزمتها بالسعر الجاري للكيلوواط الواحد، فمنحى الشركات التركية المنتهج في مدينة نيالا يحمل منحى خطيراً يجب أن يتدارك، حتي لا يجترّ المواطن خلف الابتزازات ويأتي بردود أفعال تهدّد استقرار الأوضاع بعد مسيرة السلام. ما لحق بمواطن نيالا جراء البربرية التركية المهتكة للقيم الإنسانية التي ترفعها فقد خسر العديد من مواطني هذه الولاية مصادر دخلهم خاصة الأسر التي تعوّل نفسها من رزق المتلّجات وخسر الكثير رؤوس أموالهم خاصة تجار اللحوم البيضاء والسلع القابلة للتلف إن لم تحفظ في درجات برودة، نيالا منذ ثلاثة أيام تخسر المليارات من الجنيهات فهل الشركة التركية قادرة على تعويضهم وهم دفعوا نسب استهلاكهم مقدّماً؟ أيّ فعل شنيع ارتكبه الإنسان المسالم حتي يهتك به ويبتزّ؟ فهل تريد تركيا تحريك الشارع السوداني ونقول بأنها موجودة، وأيّ قرارات لا تخدم مصلحتها ستوجهها بما تمتلكه من أدوات وبطاقات ضغط؟ فلماذا تصمت السفارة التركية وشركتها تهتك مضاجع مدن بقامة وطن؟ أخي/أختي المواطن، فالأوان أن نوقف التعامل مع المؤسسات التركية والأوان لموظفي تلك المؤسسات العثمانية من الوطنيين الاحتجاب في المنازل كما احتجب إخوانهم من قبل سعياً لإسقاط النظام احتجبوا من أجل تصحيح المسار. لله درك يا وطن، وستعيش عزيزاً مكرماً.

جنوب دارفور: ملامسة ومهايشة رسمية وشعبية

من قبل وبرسالة من والي ولاية جنوب دارفور الحالي مستمعاً وملتزمًا بالالتفات وتبني مؤتمر يخص الولاية هدفه وغايته بناء ورسم طريق يخدم المنطقة من أهل الاختصاص وطال انتظار الوعد الموسوم، ومع تزامن الأوضاع الراهنة في السودان وتفاقم الأزمات بظلالها الاقتصادية الملامسة لمعاش الناس لم تكن ولاية جنوب دارفور بعيدةً عن التباطؤ الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية لحياة الناس، تتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء والمشرب والحركة ولم تسلم من ذلك الأراضي وقيمة الأجور للمنازل، رغم الموارد البكر في الولاية التي تسير بالمشيئة والأرادة الربانية، فإن حشدت الطاقات البشرية فيها كفيلة بمقابلة التزامات الإنفاق العام ومتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي الولائي المستدام، نحسب من خلال الأحرف التالية مكاشفةً اقتصاديةً بيانيةً في جوف الزراعة في زنقات الغابات والحيوان والسياحة. بمنشد مثالي للإدارة الولائية بالرقى البيئي كقوة رافعة بتكامل رسمي وشعبي لولاية رغم ما تمتلكه ظلت من أكثر ولايات السودان تضخمًا، حيث تراوحت نسبة التضخم بين أعوام 2015-2019م بين 7.1% و45.6% والمتوقع زيادة أضعاف ذلك من خلال ارتفاع نسبة التضخم في السودان وتخطيه حاجز الـ 200% في عام 2020م. نتصّب بياناً رقمياً في محور الزراعة ومشتقاتها دون الإسراف في القطاعات الأخرى مبسلاً بالأهمّ والمهمل والمغتصب (الغابات): ثلجة الحفظ والتبريد البيئي والإحيائي، حيث تبلغ مساحة الغابات المحجوزة 3.691.457 فداناً بنسبة 10% من مقدار مساحة غابات السودان (30 مليون فدان) وغياب مسح دقيق يبيّن الغابات الولائية والشعبية ظلّت مساحة الغابات في الولاية تتناقص لغياب سلوكيات الاقتصاد الأخضر أو السياج الأخضر الحافظ علي الغطاء الغابي من القطع الجائر أو عمليات التعدين المتوسّعة على حساب الغابات في مختلف أنحاء الولاية. نتعارج إلي (الثروة الحيوانية) في ظاهر أرض الولاية تتوّع حيواني معتبر بتعداد مقداره 6.339.552 رأساً من الماشية الأبقار منها 2.389.072

والضأن 2.171.340 والماعز 1.690.005 والإبل 89.135 مما يبرز الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع للمساهمة في الناتج المحلي والقومي، والأرقام في حاجة لمسح دوري فالأنعام تتكاثر بسرعة وأيضاً تأثير الهجرة الحديثة لأصحاب المواشي إلي ولاية شمال دارفور من الولاية بأعداد كبيرة لمختلف الأسباب، القطاع الحيواني يحتاج إلي معينات داعمة وحافطة ومطورة للأنعام فالبنية التحتية للثروة الحيوانية في الولاية: يوجد عدد 8 مستشفيات و14 شفاخنة و5 وحدات متحركة و3 نقاط رقابة و1 مسلخ، ولا يوجد رقم معتمد لعدد الأطباء البيطريين في الولاية فمعظمهم يعمل خارج قطاع الحيوان خاصةً في الصيدليات البشرية، يوجد في مدينة نيالا أهم المسالخ في السودان طاقته الاستيعابية في اليوم 30 طناً من الأبقار و20 طناً من الضأن، الطاقة الإنتاجية في اليوم بالرأس: الأبقار 150 والضأن 1000، متوسط الذبيح في الساعة: أبقار 15 وضأن 100. يوجد في الولاية مورد سياحي هامّ وبدخل إيراديّ معتبر فعدد المناطق السياحية والأثرية 7 والفنادق 7 والنزل 8 كقيمة إضافية وميزة نسبية تتميز بها الولاية عن سائر مدن السودان، لم تستطع حكومة الولاية الاستفادة من معرض نيالا الدولي أو قناة جنوب دارفور التي توقفت قبل إكمال شهور فطامها من التعريف وتحريك إنسان الولاية. فرص كفيلة باختراع موعين للاكتفاء الذاتي بالتوسع وتطوير القطاع الزراعي في الغابات والحيوان مضافاً إليهم السياحة بالتركيز علي مشاريع حصاد المياه للإنسان والنبات والحيوان وربط مناطق الإنتاج والاستهلاك بطرق رئيسية وخطوط سكك حديدية وتوسيع خدمات الكهرباء في المدن والحضر والمشاريع الزراعية بالتركيز علي الطاقة الشمسية وتعزيز دور الأجهزة الحكومية المنوط بها حسب تخصصها مع تطوير كوادرها البشرية. فالولاية في حاجة للخروج من السلوكيات المألوفة التي لم تستطع الإدارات التنفيذية والسياسية الانفطام من التقليدية الإدارية، إدارات تقنقر إلي الإبداعات الابتكارية والكاريزما القيادية، والأمر لا يعدّ تشكيكاً في قدراتهم بمقدار اللوم والملامة بجعل جنوب دارفور بكاراً ولها يرفض لها الاقتران التنموي وتحديث النهج والسلوك، ولاية تبكي وتدمع من يعرف قيمتها الحقيقية المهذرة ولاية أشبه حالياً بالمستديرة الكروية السودانية، امتلاك قدرات دون نتائج تذكر.

رسالة إلي والي ولاية جنوب دارفور

أكتب إليك بلساني وفي مطلع قدومك كتبت إليك بلسانك الذي نطقته، سعادة والي ولاية جنوب دارفور، إن فكر ونهج الإنقاذ غادرا دون أن يحلّ فكر التغيير محله، باكتفاء الثوار بإزالة المؤتمر الوطني كحزب حاكم مع عدم توافق أو بروز أفكار ورؤى تتشل الوطن وتحقق معاني التغيير، سعادة الوالي قد شاءت الأقدار أن تكون والياً علي جنوب دارفور ذات المزايا الاستراتيجية الكافية بقواتها الذاتية في باطنها وظاهرها المفتقدة للعين الفاحصة بعدستها الاستراتيجية لغياب ثقافتها وضعف آلية التخطيط الاستراتيجي، بوجود خلل في مباني ومعاني علمها وفنّها ومهنتها التخطيطية في الولاية، المواجهة للتحديات والتعقيدات تستبين بوضوح الارتباك الإداري بظلاله علي السياسات التنفيذية المفتقرة للرشد والهداية المكتوبة والمحفوظة للمراجعة والتقييم رغم وجود مؤسسة مختصة بالتخطيط الاستراتيجي في امتداد أسوار الأمانة العامة. أكتب إليك بمرتكز فكريّ يشير إلي قيمة منظومية معززة لقدرات التحكّم والسيطرة وموقرة للظروف والمناخات لتحقيق مصالح الولاية الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والخدمية برؤية سياسية تخطيطية مرتّبة لمسالك المنافع ومحدّدة للرؤى المصوّبة، سعادة والي الولاية لا تنتظر منّا الشكر إن أصبت لأنه واجبك لكّنك تنتظر منّا التصويب إن أخطأت لأنه واجبنا، واعلم جيداً أن إرضاء كلّ الرعاة والرعية من مستحيلات القيادة. السيد موسي مهدي والي الولاية جنوب دارفور في حاجة إلي سدّ الفجوات ورتقها بالسهل واليسر في ظلّ غياب برامج ورؤى ومخطوطات تخطيط في الولاية، لذلك يحري لي بمناشدتك بتبنيّ من المهد إلي اللحد، بتبنيّ نهج تخطيطيّ منظم يهدف إلي إنتاج رؤية ولأئية شاملة، دعوة لجمع بيوت المعرفة التخطيطية والاستشارية وعلماء الولاية بمخزوناتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية وأهل الخبرات والتجارب في راكوبة من رواكيب جنوب دارفور، راكوبة تخلص من المصالح الحزبية والشخصية وتبعد الخصومات والمكايدات غايتها نظرة جامعة من أجل رؤية ولأئية مخلصّة تبني علي أسس وقيم استراتيجية بعد

تفحص الأوضاع وإظهار التحديات، فكرة كالسراج المنير للأفعال والأقوال التنفيذية في الولاية. أخيراً، نراك كثيراً ما تسارع في ميدان واسع بلا نهاية سعياً للوصول إلي خطّ النهاية وإن كان صدرك واسعاً ونفسك طويلة كسمة من سمات من نهلوا التجربة والتدريب من المؤسسات العسكرية، فاعلم أن جغرافية جنوب دارفور بتضاريسها الشبيهة بتقلبات الجوّ بسخونته وبرودته تصعب الركض في كلّ مواسمها، تستدعي التمهّل في الأوقات والأماكن الوعرة التي يصعب فيها الركض حتي لا تستهلك اللياقة في غير مواضعها وترتدّ ككرة الصدى من جوف البئر، ونسأل الله لك السداد.

رسالتي إلي المدير التنفيذي لمحلية برام

تتميز محلية برام بوفرة عناصرها الطبيعية الداعمة للعيش وسبل كسبه ويتفانى إنسانها في وصفها بـ"الكلكة والحديبة أم الديار بلد رزّ ووز وورل كبير ما بفرّ ونقارة بتقول دزّ" وأهل الإنسانية سمّوها دار السلام لإنسانها وحيوانها، بوفرة أراض خصبة (بوراً) صالحة للزراعة كالذرة والفول والأرز والكريب والصمغ العربيّ، وبوفرة غابات الهشاب والطلح ومراعي طبيعية مفتوحة للأبقار والماعر والضأن غنية بالحياة البرية من حيوانات (الغزلان والمرفعين والقرود والورل...) وطيور (الوزّ وطائر الغرنوق ودجاج الوادي والحبار...) ومناطق سياحية كحديقة كوندي ورهد أبوقصّ وثروتها السمكية والنباتية (كالستيب) الذي يستخدم كفاكهة ودقيق مسحون بديلاً لدقيق الذرة في العصيدة والكسرة، ولا أخفي على القارئ أنه ينافس الدخن في صناعة المدائد، يمهن سكان المنطقة الرعي والزراعة وحديثاً التعدين، المنطقة مكتفية ذاتياً من حيث الغذاء من المنتجات الزراعية بشقيها، تزرع المنطقة بأسواق كبيرة ومتنوعة حيث توجد أسواق للماشية والمحاصيل الزراعية والغابية دائمة وأسبوعية، يميل السكان فيها للتعدّد في التزاوج وتربية الأبقار للتفاخر والضأن لأكل لحومه وإكرام الضيف، تقع المحلية في الجزء الجنوبي الغربي لولاية جنوب دارفور، إدارياً كانت رئاسة حوض البقارة لمناطق الحزام الجنوبي للولاية، وحديثاً تتكون من ثلاث وحدات إدارية تحدّها خمسة حدود لمحليات ولأينية (السنطة وقريضة وتلس ودمسو والرذوم) وحدود دولية مع دولة جنوب السودان. المحلية منذ بداية الصراع في دارفور مسرح للصراعات المسلحة والباردة المسببة لتدهور أوضاع الأمن الإنساني لسكان محلية برام، بحقولها في كلّ من البنية التحتية والبيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية إلي مستويات متدنّية، نتج عن ذلك هجرة من مناطق الإنتاج إلي أطراف مدينة برام عاصمة المحلية ذات القدرات التوظيفية المتواضعة مما أفرز العديد من السلبات أهمّها الضغط علي مرافق الخدمات الأساسية من صحة ومياه وأسواق التي لا تستطيع بواقعها الحالي استيعاب

زيادة طبيعية. ظلّت محلية برام لسنوات تعاني من الصراعات الأهلية، انحصرت فيها الجهود المحلية والولائية في مسائل الأمن علي حساب فرص التنمية وتقديم الخدمات وغابت كما ساعدها في ذلك غياب وضعف التعليم والوعي ، وعدم تواجد الأجهزة الأمنية في بعض المناطق كعوامل تشجّع العصبية والقبلية وضعف أدوات الإنذار المبكر في عامي 2019-2020م انحسرت النزاعات بتمحورها في إطار التقلّات والاحتكاكات التي لا تصل إلي درجة الصراعات القبلية لكنها لا تسلم من تلك الصبغة، فواقع الأحداث أضعف الموارد الاقتصادية الزراعية والحيوانية ونهبت أملاك ودمّرت أصول. محلية برام في حاجة إلي صيرورة جيدة في الإعداد والتنفيذ تضع الناس فيها الغايات السامية بخطوات شمولية لا متفصّلة كأساس لتحسين المنطقة وخارطة لقرع الواقفات من الجفل قائمة على التوافق والتعايش والرقي الاجتماعيّ الساعية بصعود المحلية ذاتياً بعد الوقوف على التعثرات كدروس مستفادة والتوازن بالتأمل والتأويل والتأصيل استكمالاً لصور الطوبى البراميّ، ظلّت على مدار السنين تفنقر إلي قيادات عملية متجمّعة ومرتبّبة نفسها لدعم وترتيب صفّ الوحدة الأهلية والسياسية بفرزها لبرامج شاملة لمواجهة القضايا الشائكة كلبنات للبناء والتعمير والتنمية مفسحةً الأمر للاجتهادات الفردية والجماعات الصغيرة (الشليّة) لوضع مقاييس إدارة المحلية فتعطّلت تروس التنمية بشكل كامل.

التفكير والإبداع الاستراتيجي في جنوب دارفور

مقال كان ينبغي أن يكون في صندوق بريد والي ولاية جنوب دارفور لما يحمله من رؤى فكرية مزوجة لعناصر ومقومات موجودة تفضي إلي قيمة فكرية تزود دوائر صنع وتنفيذ القرار بالتجديد والتصرف، وممارسة مهام الإدارة بالبصيرة النافذة والاستشعار محللة للبيانات والمعلومات الاستراتيجية للولاية، تمكيناً لدور الأمانة العامة للتخطيط الاستراتيجي الولاية الحاضرة بالاسم والغائبة بالفكر ذات البناء في سور أمانة الحكومة، من أجل المعرفة الشاملة والتامة لمختلف جوانب مؤسسة التخطيط الاستراتيجي وبيئتها ومتطلبات نشاطها، حتي يتمتع بميزات التفكير الابتكاري للولاية، ك"محامي الشيطان" (The Devil's Advocate): أسلوب يقوم على تكليف المؤسسة المعنية باختيار الاستراتيجية وابرار إيجابياتها وضعفها عبر منهج شجرة المشكلة حتي تصل عبر التمحيص في الآثار والنتائج إلي شجرة الحل تتبعاً للقياس وأداء العمل ومصحةً للمسار لضمان تحقيق الأهداف لا الغايات، فالهدف مرتبط بتحديد كميّ محدّد للوقت الذي ينجز فيه والغاية تعبير عامّ دون تحديد الكمّ والوقت للإنجاز. سيادة والي ولاية جنوب دارفور والسادة مدراء عموم الوزارات والمدراء التنفيذيين في المحليات وشعب جنوب دارفور العظيم، ما ننشده ولاية قائمة علي المدرسة الاستراتيجية علي كافة المستويات حتي تخرج الولاية من الظلمات إلي النور، فالثورات وتطبيق مساراتها ما هي إلا غايات إن لم نحسن فيها تحديد الأهداف، وحتى تكون الغاية هدفاً مرماً في جغرافية الولاية نستوضح ذلك عبر رسم كتابيّ دون التعمق في الآتي: أولاً: الاستراتيجية الوزارية: منهج تتّخذة كلّ الوزارات لتحقيق أهداف الولاية الأمّ، إسهاماً في تطوير الكفاءات الجوهرية وفقاً لدولاب المؤسسة في الحكم والإدارة والاقتصاد والاجتماع معززةً لأهداف المجتمع عبر عنصريين:

1. عنصر تطوير الوزارة بالتنفيذ لا التشريف: بتغلغلها في ظواهر وبواطن الولاية وفقاً لاختصاصها ومطلوبات الجغرافيا والمجتمع الذي ينتظر أن يرى أدوار الوزارة المعنية.

2. عنصر تطوير موظفي الوزارات: من خلال اختيار الكفاءات المتخصصة ومصدرها ومؤهلاتها وتناسب الأجور وتثقيهم بالتدريب والتجارب أي توسيعاً عرضياً وأفقياً.

ثانياً: استراتيجية المحليات: تعتمد اعتماداً كلياً على موارد المنطقة الجغرافية والبشرية وتطويرها واقتناص الفرص المتاحة وتعزيز عوامل القوة ببقطة استراتيجية استباقية من خلال عنصرين:

1. عنصر الدفع: يركّز على عمليات تطوير المتاح من موارد وإمكانات تخدم الأهداف الكلية للولاية في جغرافية المحلية.

2. عنصر السحب: يركز على الاستفادة القصوى من عمليات عنصر الدفع ومدى استفادة المكوّن الجغرافي والبشري المحلي من موارده وإمكانياته.

ثالثاً: استراتيجية جمهور الولاية: تنبع أهميتها كضامن لمتابعة أداء الأجهزة التنفيذية بشكل مستمر ودوري لضمان الوصول إلي الأهداف المتوقعة لكافة الجوانب عبر تقنيات الجمهور بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعيداً عن استخدام الصواريخ الثورية والتجمعات ذات اللغز المفقود، الجمهور يمثل نواة وقاعدة لمزج الاستراتيجيات الوزارية والمحلية بطريقة مبدعة منفذة لبرامج العمل بأهدافها وغاياتها بمداهم القريب والبعيد لأنها تنظر خارج الصندوق عكس جريان مسار المؤسسات داخل الصندوق. حتى تتحوّل الاستراتيجيات والخطط إلي إجراءات تحقّق الأهداف والغايات بالضرورة ربط الثالث السابق حتى تتحوّل إلي برامج عمل منقّدة، فالملاحظ انحراف المؤسسات الوزارية والمحلية في الولاية في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات لعدة أسباب نذكرها كخاتمة

بطريقة قيمية لا فنية، سيجد كل من اطلع نفسه داخل هذه القيميات، مع ترك الجوانب الفنية له مفسراً وفقاً لطبيعة مؤسسته وكهادية لدربه الوظيفي في مؤسسته ومجتمعه وهي:

1. غياب الأمانة العامة للتخطيط الاستراتيجي في الولاية وجمودها دون تقديم أيّ رؤى أو استشارات للمؤسسات وفقاً لتخصصها.

2. ضعف وغياب ادارات التخطيط والمتابعة والتقييم في المؤسسات الوزارية والمحلية.

3. المؤسسات لا تربط وضع الاستراتيجية بوضع الميزانية.

4. عدم ارتباط حوافز وترقية الموظفين بالاستراتيجية والتقييم، وربطها بسنوات العمر الوظيفي.

5. إهمال مناقشة الاستراتيجية داخل المؤسسات ، ولا تتمّ إلا في اجتماع إجازتها وتقرير المؤسسة الربع سنويّ أو النصف سنويّ أو السنويّ.

6. عدم إمام وفهم الموظفين الصغار وعامة الجمهور للاستراتيجيات الوزارية والمحلية.

7. اهتمام إعلام المؤسسات بالتشريفات العليا لقيادة المؤسسة في الاجتماعات والزيارات، دون إعطاء حيز لوسائل وأدوار المؤسسة الفنية.

نتائجها: اتساع الفجوة وانحراف المسارات فتتقلب السياسات الموضوعة إلي برامج إسعافية دون أداء الأدوار المنوط بها مسبقاً.

ماذا بعد الكورونا في جنوب دارفور؟

ترسّخت لديّ قناعات بأنّ إشكالية جنوب دارفور مهدّها ولحدها ، ضعف الجوانب الإدارية المتأثّرة بسلوكيات الأفراد(النفس) والمتوقّعة بتأثيرات جوانب الاختلافات (الاجتماع) بصورتها الجهوية والأثنية والتنظيمية، تبنّيت تلك القناعات من خلال مشاركتي في وضع خارطة استراتيجية للولاية في أمانة التخطيط الاستراتيجي ومن خلال التفحص ظهرت القدرات والمقدرات الوزارية والمحلية وكبر حجم الإيرادات خاصة لوزارة الصحة، ومقارنةً بواقع الخدمة فالبون شاسع، قد يجد المفسّر أن الاستهلاكات المالية الإدارية هي صاحبة النصيب الأكبر كمعضلة تؤرّق مضاجع مؤسسات الخدمة قبل عامة الشعب المنتفع ببنائها المرصوص ومع مشارق التغيير قد استبشرنا خيراً بالزيارات الميدانية لفريق وزارة الصحة برئاسة المدير العام لمحلّيات الولاية ووقفاً على الاحتياجات الصحية، لكن مع الأيام تبصّرت العقول بمدركها بأن الزيارات انحصرت في البنيان ولم تشمل المواقع ذات التراكم الضارّي الذي تقع إحدى مسؤولياته وجوانبه في نطاق الوزارة، من خلال تلك الزيارات وقع حدث غريب علي مهنة الإنسانية في مستشفى برام، بتوجيه إدارة التغذية التي تستخدم أحد المواقع داخل المبنى بتسليمه إلي إدارة المستشفى والفريق الزائر يعلم بأن هذه الإدارة تقدّم خدماتها لثلاث محلّيات مجتمعة للأمهات الحوامل والأطفال ومعرفتها بوجود مباني جديدة داخل المستشفى لم تستخدم لعامل عدم وجود مولد لتمديد الإمدادات الكهربائية.تكاشفت وتراصّت القدرات والمقدرات التنفيذية والإدارية لصحة ولاية جنوب دارفور بعد ظهور جائحة الكورونا التي وضعت إنسان هذه الولاية في رهبة وصراع نفسيّ وباشلال اجتماعيّ ومعيشيّ بوعي الإدارات الصحية القطاعية المتعدّدة لل صعوبات الموقعة والحاجة الملحة لتوفير الأدوات وتسهيل الخدمات الصحية للتصدي لمخاطر الجائحة التي ظهرت بقدوم الحالة رقم(1). لكنها تعاملت بالعفوية المدبّغة للإهمال في واجبات القطاعات الصحية والمنقصة لحقوق إنسان الولاية المتصدّية للجائحة الكورونية.القطاع الصحي

متمثلاً في إدارته ظهر مع بروز الجائحة في أضعف قدراته الإدارية وظهر ذلك من التخبط في اختيار مواقع الحجر الصحي وفشلها في فكّ المتاريس والاختناق لحقّ مكفول لها كونها الجهة المسؤولة المباشرة في الولاية حتى تمّ الرسو على موقع خاطئ بكلّ تقدير.

حكّام ومحكمون في جنوب دارفور

تمرّ ولاية جنوب دارفور بامتحان حرج يدفعنا جميعاً حكومةً ومواطنين إلي اتخاذ مواقف مشتركة حيال العدو المشترك تعزيزاً لروح المسؤولية الجماعية بوعي وتبصرة ورشد بتطوير تحالف جديد يداً بيد تجدع بعيداً بسياساته التضامنية، لأن الانتصار علي هذا الداء ليس بنصر فرديّ يسجّل لجماعة محدّدة ويسرق جهود الآخرين، فالولاية تحتاج إلي صناديق تحالفية تحترم وتدفع الجهود بعضها البعض بوضع الآراء وتحديات التواصل المفرّقة في صناديق مغلقة جانباً من أجل درء مخاطر الكورونا فالنغمة العتابية حيال التعامل مع الجائحة في الولاية فلنجعلها مفاتيح لفتح ذواتنا الإنسانية والسياسية الجمعية بالبعد عن التشهير بالحكومة الولائية والإدارات المختصة والحواضن السياسية بمختلف مشاربها الفكرية، بتحويل هذه الفاجعة الصحية إلي فرص للتربح والتشفي السياسي بردود وتحملات عمياء متغافلة عن المسؤوليات الجماعية.مجتمع جنوب دارفور اليوم يعيش وضعاً مأساوياً، بذخيرته الطبية غير القادرة علي التصرف إلا في حدود إمكانياتها الأولية بنشر الوعي وحجر المصابين، وقد تفشل في ذلك إن لم تتحرّك المسؤوليات الجماعية مجتمعةً بصدور قرارات حكومية والتزامات مجتمعية لتلك القرارات من أجل صحة إنسان الولاية وأكباده، فقد رأينا سلوكيات غريبةً ظلّت تمارس على مدار ظهور أول الحالات وما بعدها في مدينة نيالا، البعض يتعامل مع نفسه باعتباره الأقوي متناسياً أنه لا توجد قوة تدرئ المخاطر دون الالتزام بالإرشادات الصحية والالتزام بقرارات الحكومة ترغيباً لا ترهيباً، سلوك مخيب للآمال في مواجهة الخطر الذي بدأ ينخر إنسان الولاية بنظرة عرجاء للمواطن لا سيما ونحن في الأيام الأولي من تأكيد دخول الوباء إلي الولاية دون تأشيرة دخول أو حجز تذكرة سفر علي إحدي الرحلات القادمة إلي عاصمة الولاية ودخول عناصر درء الوباء كمصابين ومختلطين.مجتمع نيالا ، دائماً ما يوصفه الرواد ومحبو تراب وادي برلي بأنه مجتمع أمة بالأصالة والامتياز دون تحريف أو تقليد ويبرز معدنه دوماً عند الشدائد، ومن

الممكن أن نؤكد ذلك بالرجوع إلي العديد من الأحداث التاريخية، لكننا اليوم نريد الحدث الحاضر عبر تعاضد الحكومة والمجتمع ضدّ عدوّ اليوم الكورونا، حدث نتكافل فيه ونولي الهمم والمطلوبات لإحداث الفوارق من خلال المسؤولية الحكومية والتلقائية المجتمعية من خلال عدة أدوار لا سيما الإرشادات الصحية وإيقاف حركة السفر بين مختلف مدن ومحليات الولاية بالمركبات العامة والخاصة وقفل الأسواق والالتزام بفترة الحظر المعلنة من قبل حكومة الولاية والابتعاد عن التخالط المتعمد في مواقع اللهو الليلي خاصة في أمسيات رمضان مع دعم وإسناد لقرارات الحكومة والجهات المختصة في هذا الأمر، لأن خطر هذه الجائحة لا يمكن حصر مسؤولية التصدي والعمل علي احتوائه في نطاق أجهزة الحكومة الولائية إنما مسؤولية تقع على عاتق كلّ فرد من أفراد المجتمع حاكماً ومحكماً لتحديد الخطر ومن ثمّ هزيمته بوعي مجتمعيّ ينجح الجهود الحكومية حتي لا تذهب هباءً، ومن واجبنا بل من مسؤوليتنا كأفراد نستخدم القلم أن ندعم ونساند ونشجّع أدوار الحكام والمحكومين تفعيلاً وترسيخاً.

نيالا فوق صفيح تركي

عندما عقدت المؤسسات التركية العزم على خدمة إنسان ولاية جنوب دارفور في المجالات الخدمية، من دور تعليم وعبادة ومستشفيات وكهرباء، فرحنا كثيراً بأنّ المشكلات التي تواجه إنسان الولاية ستتحلّ بفضل العلاقات الدارفورية التركية التاريخية، وفرحنا أكثر عندما علمنا بأنّ الخدمات وخاصة الكهرباء ستحلّ مشاكل مياه نياالا وتعيد تشغيل المصانع، وازددنا فرحاً باختيار نوابغ التعليم في الولاية للدراسة في الجامعات التركية علي نفقة الحكومة التركية، اعتقدنا أنّ العلاقة تمتنّت ويصعب تكسيها بعد الدعم لكلية الطبّ في جامعة نياالا بالأجهزة والمعدات والكوادر التعليمية وإنشاء الكلية التركية السودانية، ومحاولة ومقترح إنشاء جسر فنيّ رابط بين جنوب وشمال الوادي الهادف إلي فكّ اختناق جسر مكة بالتزام الوكالة التركية للتنمية. لكنّ الذي يجري في جنوب دارفور بمحاولات استقواء حكومة الولاية من قبل مؤسسات دولة تركيا سيكون له ما بعده حتي ولو صارت الولاية نموذجاً لحسن العلاقات السودانية التركية، فالיום دخولي بما أعلم به بصفتي نيالويّاً أتمنّع بقدر وفير من المعلومات التي تؤهّلني لتقديم مثل هذه الكتابة، نياالا اسم يدلّ على الونسة بلهجة أهل الداو، فونستنا تلامس المدفون تحت تراب وادي برلي، ومع بعض نقف ونطلع ونتبصر حتي نصل إلي حقائق تجيب علي أسئلة عديدة تدور في أذهاننا ولا نجد لها إجابات واضحة وصريحة ومقنعة بعرضه الكبير التواجد التركيّ في دارفور: إنسانيّ أم سياسيّ؟ ربما يعتقد البعض أنّ نياالا لها مكانة تاريخية مهمّة عند الأتراك منذ عهد السلطان علي دينار، لكننا نشهد اليوم أنّ المراكب التركية التي تمخر عباب مدينة نياالا تسير عكس التيار من خلال عيوبنا في الممارسة بعدما شرعنا للمؤسسات التركية القدوم بالخدمات التي تعتبر من صميم عمل الحكومات الوطنية والمنتجات التركية في الأسواق خاصة الملابس وتعلّم اللغة التركية بهدف التعامل أو العمل مع المدّ العثماني، وصل فيه عدد المتعلّمين في مدينة نياالا فقط للغة التركية أكثر من عدد المتحدّثين بها في السودان،

والتفات مجتمع الولاية خاصة النساء والأطفال اهتماماً بالمسلسلات والأفلام التركية، نتج عنه استلاب ثقافيّ بدخول العادات التركية في أوساط المجتمعات في الولاية التي ظلت متماسكةً ومرتبطةً بمكوناتها الثقافية. ما دار في الشهر المنصرم خلال محاولات حكومة الولاية استخدام المدرسة أو المستشفى التركيّ كمواقع حجر لجائحة الكورونا ومن ثمّ ورود الخطاب التركيّ بخصوص الكهرباء أمر يتناقض مع مبادئ وأهداف التواجد الخدمي التركيّ في مدينة نبالا، كفخ وقعت فيه الحكومة السابقة بارتكابها خطأً كبيراً (بحسن نية) لتوطين وتمكين المؤسسات التركية في معمورة جنوب دارفور علي حساب المؤسسات الوطنية كمعضلة تواجه فيها حكومة الولاية اليوم جرجرةً تركيةً مسندةً بسند شعبيّ، تكسرت تحته قرارات السلطة العليا في الولاية وآليات مواجهة جائحة الكورونا، فوجئت كما فوجئ سكان نبالا وكلّ من يراقب الأوضاع الصحية بترايط وتتبع للخطوات التركية بعضها البعض بحياكة حبلية يقوم بإنفاذها علي أرض الواقع بعض الدمّي والباحثين عن الرضا العثماني علي حساب حقّ الولاية في الانتفاع بالمؤسسات التي تقع في الأراضي المملوكة لها، أفعال تفتقر فيها حكومة السودان لهيبتها قبل حكومة الولاية لصالح المؤسسات العابرة للقارات. في تقديري أنّ الوقت قد حان لتحديد نوع وطبيعة العلاقة بين نبالا وأنقرة التي تزداد طغياناً وتتمادى استهدافاً في سلامة وأمن إنسان الولاية بعدما وجدت نفسها روحاً وجسداً للإنسان النبالوي بأن يصبح مسيراً للرؤية التركية ، لا مخيراً، فالمدرسة التركية فشلت في استخدامها محجراً صحياً بعد أن رشحتها سلطات الولاية؟ ورفض استخدام المستشفى التركيّ لحجر جائحة الكورونا ، بعد أن اختاره إنسان نبالا بالإجماع؟ وقد يقول قائل إنّ المجتمع المجاور لتلك المؤسسات كسر تلك القرارات أقول نعم لأنه مسير، أليست تركيا هي التي مؤلت وما زالت تمولّ الكهرباء في نبالا وتقدم الضغوط في ظلّ ما نشهده من تردّد في الأوضاع لحرمان المدينة من النور حتي يختاروا النار بديلاً بظهور خطاب يحدّد زمان إيقاف الشركة التركية لخدمتها لكهرباء نبالا في وقت تسعى فيه حكومة الولاية للبحث عن نافذة تضبط

بها محاولة انسياب الكورونا إلي مدن الولاية، خطاب أشغل حكومة الولاية وضغط عليها في ظلّ الظروف الصحية المحيطة بالولاية والسودان والعالم فلماذا خاطبت الشركات التركية فقط حكومة جنوب دارفور ولم تخاطب الولايات الأخرى التي نشترك معها بتغطية كهربائية تركية؟ البعض قد يعتقد فقداني للموضوعية وما كتبتة مجرد هتاف إعلامي لا ينظر إلي أبعد من موطئ القدم في مسألة لا طائل فيها غير نسج الأحرف في ادعاءات باطلة، بتلوييني للأزمات التي من الممكن أن تعيشها مدينة نيالا بتنفيذ أقوال المؤسسات التركية فعلاً وتطبيقاً، ويبرّر التجاوزات والأخطاء التي ترتكبها المؤسسات التركية، متناسياً أنّ هنالك من حاول تسييس الأمر بأصابع مشبوهة مفضوحة ومكشوفة ومبتذلة ورخيصة، بتبني المؤسسات التركية أحكاماً ضارةً باستقرار إنسان المدينة. الإجابة واضحة: أنّ المؤسسات التركية نعمة بتوفيرها لتلك الخدمات وتبسيطها لإنسان الولاية وفي خضمّها وجوفها أجندة وتعقيدات تطفو كلّما تقاطعت الرؤى المحلية مع مصلحة تواجدهم في المنطقة المؤزمة ، ذات الخواء والعجز للمؤسسات الوطنية، بجعل الدور التركي متقدماً وأكبر من حجمه الطبيعيّ ومبالغاً في قدراته بالإتيان بالمعجزات، الدولة العثمانية تنظر إلي ولاية جنوب دارفور باعتبارها أحد المفاتيح الاستراتيجية في السودان والجوار الأفريقي وممراً استراتيجياً لمصالح تركيا في القارة الأفريقية، فالناظر إلي ولاية جنوب دارفور يجدها تجاور دولة أفريقيا الوسطى التي تقع في منتصف القارة السمراء بالإضافة إلي اعتبارات تركية مهمة ترى أنّ الولاية ممكن أن تلعب دوراً مهماً في أكثر من جبهة فنشطت بشكل واضح بتوسيع دوائر حركتها في مدينة نيالا كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً لتحقيق أهدافها في المستقبل.

جنوب دارفور عريت بضم العين

عرت جائحة الكورونا ضعف نظام الحكم الانتقالي في السودان بانحصار الجهود في دائرة مركز الحكم بمدنه الثلاث التي تمثل عاصمة الدولة السودانية، فالأزمة بينت هشاشة بإثبات عملي وعلمي أن هناك أموراً خاطئة وقصوراً كبيراً خاصة في التعامل مع قضايا الولايات بتكسر بروتوكولات مسؤولية الحكومة الاتحادية حيال الولايات بعجزها عن توفير احتياجات الولايات في مختلف المجالات كساعد لتسهيل وإدارة الولايات. في عالم الإبداع العملي تتطلع علينا استفهامات: كيف نتخطى القصور الاتحادي تجاه الولايات؟ وأخص بالحديث ولاية جنوب دارفور، كيف يمكننا في أجواء تفتقر للسند الاتحادي والشعبي أن نطلب تجويد الأداء والتعويل على الأجهزة التنفيذية في الولاية؟ قد نتفق بأن قوس قزح له سبع ألوان محددة وهي ليست بمعلومات صحيحة لأنه طيف مستمر من الألوان لطبيعته الفيزيائية، فالأمر ليس من أجل تأكيد الواقع الذي تعيشه الولاية. أخي القارئ من جنوب دارفور أعرف أن الخير كثير فيك اسمح لي أن آخذك بعيداً عن طيش الأحزاب وشهوات النفس والمعاصي والتقليد بعيداً عن كل المؤثرات، أريد أن أرجع معك إلى الوراء بفطرة الخير فيك نعم أريد أن أخاطب فيك المواطن البسيط لألتقي معك لقاء لا يرتبط بالحزب ولا بالمجاملة، فاستماعي لك واستماعك لي يملأ نفسي ونفسك نوراً وقلوبنا لذة وسروراً، أقف عند هذا الحد، حتى لا نحس بالدوار والابتعاد أكثر وأكثر عن هموم الولاية. ظلت ولاية جنوب دارفور على مدار فترة الحكم الانتقالي تسير أمورها على اجتهادات ذاتية دون أن تجد السند الاتحادي رغم التحركات المكوكية لوالي الولاية بالاتصال والتواصل مع حكومات المركز بمختلف مؤسساتها السيادية والوزارية دون أن تجد أدناً صاغية وأيضاً غياب الحواضن السياسية الفعالة التي تهتم بتحسين وتجويد الأداء بمبدأ السلام والعمل البناء، أخي مواطن جنوب دارفور في ظل الغياب الاتحادي تستوجب علينا رياح التغيير أن نغير الأفكار والصندوق من أجل الرتق السياسي، فإدارة الولاية مسؤولية مشتركة

بين شريكين أساسيين: الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية، فالإتحادية تقوم مقام الأب والولاية مقام الأم، ويقع عليهما سوياً نجاح هذه الشراكة القائمة على المسؤوليات المحددة، فقد غاب الأب الحكومي عن جنوب دارفور في أدواره التشاركية فأصبحت فيه الأم الولاية العائلة الوحيدة لإنسان الولاية بالعمل والإنفاق رغم الضنكة في السياسة والاجتماع والاقتصاد مهما كانت مسؤوليات الحكومة الاتحادية وأعبائها ومسؤولياتهم، فعلى المجلس السيادي ورئاسة الوزراء مراعاة الضغوط التي أرهقت الولاية، وعليهم أن يتفهموا أن حكم السودان لا ينحصر فقط في مدينة الخرطوم. نعم الولاية الآن تسير بحنان وعطف جهازها الولائي وفي أمس الحاجة للأدوار الاتحادية لأنه لا يقل أهمية من الدور المحلي نرفض بشدة غياب أدوار المركز وعدم قيامه بدوره ومسؤوليته تجاه الولاية وإنسانها وعلى إنسان الولاية فك الجمود والتحرك حتى ترتق فجوات المسؤوليات.

الجري قبل الشوف رجالة وسوق أهلك قبل الدار ما تهلك

نجتمع اليوم أنت تقرأ وأنا أكتب وننتشارك بذلك، فالمكتوب فيه كان أهلاً للحفاوة، نكتب اليوم تذكيراً للمثل السوداني: "الجري قبل الشوف رجالة، وسوق أهلك قبل الدار ما تهلك" مثل انطبق على واقع السودان اليوم الذي تزاوقت فيه أرواح أبرياء بلعنة الحرب، قد تشعرون بعجز في جمع أفكار لنسج خيوط العنكبوت كما أفعل الآن، فالعين دامعة والقلب مفجوع ببركان الأسى وكآبة الفجيعة السودانية منذ الخامس عشر من أبريل، والمختصر والسؤال ليس مطروحاً للنقاش: هل الحرب في السودان لتداعيات معاصرة تقدم لنا العبرة؟ فيما يدور الآن مغاير لكافة أنواع الحروب التي دارت في السودان. نعود إلى العنوان (دون أن تكتبه): يعيش أهل السودان انهياراً في كافة أنظمة الدولة والمواطن بعد أن خذلنا الوطن ولم نكن في مستواه، لا تحاسبوني أيها القراء على الصواب أو الخطأ فالمذبح لا يحاسب، فالحرب الجارية تبدو كأنها لم تشعل إلا لتكون خنجراً مسموماً في خاصرة آدم وحواء يقتلها وصخبها دوي المدافع وجريانها قبل وأثناء وبعد الشوف قبل الهلاك، بعد أن أخفقت الثورة في بناء الدولة السودانية أصبحت فيه الآمال أحلاماً عابرة وغايات عصية المنال بقدحانه وتقدماته الصديدية، الوضع الراهن السوداني قد يكون أصدق أوصافه "الجري قبل الشوف رجالة، وسوق أهلك قبل الدار ما تهلك" لأن الصورة قاتمة لوطن مأزوم يحمل أوضاعه بالبلاء الواصب والعيش المكثوب والقوادح الجسام والدواعي العقيمة، لا يستطيع أحد فيه أن ينكر استنزاف الحرب للدولة واقتصادها ونسيجها الجغرافي وموت الأبرياء دون ذنب وهبوب الرياح على الرماد فاحترق آدم وحواء وهجر من منزله ونهبت أمواله وانتهكت أعراضه ونكتفي دون نبش وتدقيق. الحرب العنيفة التي فجرت في مدن السودان لم تكن في حيز النزوح لسكان مدن الخرطوم ودارفور فقط، بل مأساة إنسانية أهلكت الحرث المادي والنسل الاجتماعي لآدم وحواء السودانية بأبشع الصور لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بسبب انتهاكات مليشيات الدعم السريع التي تحاول أن

تجعل من نفسها وحدة مستقلة مساوية لوضعية القوات المسلحة السودانية، فكانت النتائج جرائم ضد الإنسانية من قتل ونهب واغتصاب وتشريد سكان من منازلهم، وصراعات أهلية اكتظت دول الجوار بها من اللاجئين السودانيين بذهلان آدم وحواء لفظائع الحرب، ورفعت المنظمات والجماعات والأفراد المهتمون بالحقل الإنساني دعاوى ضد جرائم الحرب، بسبب انتهاكات تلك الميليشيات تحت مسمى إزالة فلول النظام السابق لكن الإزالة كانت للدولة ومواطنها

انتخابات القمامة في ساحة السياسة الأمريكية

تشهد السياسة الأمريكية معركة متوترة باقترب انتخابات 5 نوفمبر 2024م حيث تقترب الأحزاب من أوج استعداداتها، تعتبر هذه الانتخابات نسخة منقحة من حلبة مصارعة الأفيال حيث تبرز دقات قلوب الناخبين بارتعاشات السياسة مع مؤشرات قوية ترجح كفة الفائز، ومع اقتراب الانتخابات تجلت صورة واضحة معبرة عما حدث في الدوريتين الانتخابيتين الأخيرتين: فأصبح الصراع الانتخابي أكثر حدة وتعقيداً. خلف كواليس الحملات الانتخابية تتجلى المنافسة الشديدة بين المتنافسين: الرئيس بايدن يسند كامالا هاريس من جهة، والرئيس السابق دونالد ترامب من جهة أخرى، تشبه التصفيات المبكرة (المواجهات الرياضية) واستطلاعات الرأي تتأرجح المراكز بين المرشحين مرة يتقدم فيها ترامب ومرة تسبق فيها كامالا هاريس بفروق ضئيلة، كأنها حبة رمل تتقلب في مهب الريح. لقد كان لتصريحات الرئيس بايدن التي وصفت بأنها زلّة لسان بعد أن وصف أنصار ترامب بـ(القمامة) تأثير كبير في إنكفاء نار المنافسة، وها هو ترامب يجيب الشدة بالشدة إذ يقود (عربة قمامة بنفسه) مرتدياً زي عمال النظافة مخاطباً تجمع أنصاره في مشهد يجسد صراع القوى بأسلوب تراجيدي ساخر، أما هاريس فلم تقف مكتوفة الأيدي حيث انطلقت نحو الساحة بأفكارها واستراتيجياتها معززة موقفها كمرشحة قوية تنافس زعيماً معروفاً وتبدو أوفر حظاً بالفوز، فهناك عدة عوامل تعزز هذا التوقع: الدعم الشعبي المتزايد من مختلف الفئات بما فيه الشباب والنساء، لقد أصبحت صوتاً لجيل يسعى إلى التغيير والمساواة مما يخلق زخماً يمكن أن يؤثر بشكل كبير في صندوق الاقتراع، وتتمتع هاريس بفريق دؤوب ذي قدرة على استغلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي بكفاءة عالية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للتواصل مع الناخبين بعيداً عن الطرق التقليدية يعكس تفوقها في الاستراتيجية الانتخابية، وفي المناظرات السابقة أثبتت هاريس قدرتها على مواجهة النقد والهجمات بشكل فعال مما يضيف قوة لمكانتها، كانت تلك اللحظات بمثابة

كبسولات ثقة أمام الجمهور، وتميزت بخطابها المدافع عن حقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية، مما جعل قضيتها تواجه تردداً عند الناخبين الذين يبحثون عن مرشح يفهم قضايا العصر. مع الاقتراب من يوم الانتخاب تظل الأجواء مشحونة بالتوتر بينما يتصارع الأفيال في حلبة السياسة الأمريكية، مع وجود مؤشرات ترجح كفة كامالا هاريس، يبقى السؤال عالقاً: من سيرتفع كبطل في النهاية؟ ستكون الانتخابات القادمة بلا شك مسرحاً مشوقاً يشهد تجارب جديدة ويعيد تعريف مفهومي القيادة والتغيير، لنتطلع إلى صوت الغد حيث قد يتحول الاستعراض السياسي إلى واقع معاش بأثره على مستقبل الأمة.

فيديو انتهاك-صرخة إنسانية

في عالم يتأرجح بين المبادئ الإنسانية والقوانين الدولية، يبقى للصور والفيديوهات القدرة على نقل الفظائع بشكل يتجاوز الكلمات، مؤخراً شاهدت فيديو يثير القلق العميق حيث يظهر فيه إطلاق نار على شخص مدني أعزل دون أن يصاب بأذى، ولكن حتما لن تستطيع تلك الرصاصة الفاتنة إخفاء آثارها النفسية القاسية، بينما كان الرصاص ينطلق كالعواصف يتجلى سؤالي: كيف يصبح الإنسان هدفاً سهلاً في مشهد يقلب القيم رأساً على عقب؟ هذا الفيديو: الذي يوثق تجربة مرعبة يظهر بشاعة الانتهاكات التي لا تتماشى مع أي من مبادئ القانون الدولي الإنساني، فعندما يتعلق الأمر بالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، يجب أن يكون هناك خط واضح ومع ذلك يبدو أن هذا الخط أصبح ضبابياً، باستخدام السلاح اليوم كعزف الأورغن لمن لا يعرف كيف يستخدم آله الموسيقية، يصدح بالأصوات العالية دون أن يحسن تنغيم ألقانه. تظهر المشاهد هجوماً على فرد أعزل يوجه نحو صدره سلاح قاتل وتظهر أضرار الزناد وكأنها وثائق على مائدة المفاوضات بينما الضحية يشاهد بحيرة، وكأن الأدمغة المحشوة بالحقْد والنفور قد تجاوزت كل حدود الوعي الإنساني فحتي في أتون الحرب، يجب أن يبقى مبدأ التناسب سارياً يعني أنه لا ينبغي استخدام القوة المفرطة إلا إذا كانت موجّهة نحو هدف عسكري حقيقي. إن مبدأ الإنسانية الذي يعتبر حجر الزاوية للقيم الأخلاقية العالمية يؤكد على ضرورة معاملة جميع الأفراد بكرامة بدءاً من المدنيين وصولاً إلي المقاتلين، كيف يمكن لعالم يدّعي التحضر أن يتجاهل هذه البديهيّات؟ إن مشهد إطلاق النار على مدني لا يحمل سلاحاً يظهر الخسائر البشرية التي تعاني منها الإنسانية في الحروب وهي ليست مجرد أرقام في إحصائيات بل هي قصص لأشخاص تحقق لهم الأحلام وتسلب حقوقهم. هذا العمل الانتهاكي ليس مجرد حادث عابر بل هو جزء من جرائم متكررة تلوح في الأفق، والحاجة ملحة للتأكيد على أن مرتكبي هذه الجرائم يجب أن يعاقبوا بأشد العقوبات ليكونوا عبرة للآخرين، إن

العدالة تبقى عنواناً رئيسياً لتحقيق استقرار الفئات المتضررة، ولن يكتب التاريخ بمداد الباطل إذا ما تمكنا من عزل الشر وتمييزه. لا يمكن أن تبقى هذه الجرائم تحت ستار النسيان، مهما كانت دوافع الأفراد فإن الحفاظ على كرامة الإنسان يجب أن يكون هو الهدف النهائي، ينبغي أن يتحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لإدانة هذه الأعمال التي تمثل انحذاراً وهدماً أساسياً للمدنية ولحقوق الإنسان. إنما هو فيديو يرسل صرخة من الأعماق يطلب منا جميعاً أن نستمع ونتخذ خطوات فعالة لضمان احترام حقوق الأفراد البسطاء، ينبغي أن تتوجه الأنظار نحو الحقيقة المتجردة ويجب أن نسعى دائماً نحو تحقيق العدالة لنصنع عالماً أفضل يحترم الإنسان بغض النظر عن الظروف، إنها فرصة لنا لنصيغ عالماً يعيد الروح للإنسانية وليس مجرد دمي تحركها رياح الحرب.

مسلسل أمريكي: بطولة مشتركة بين إيران وإسرائيل!

في إطار تصاعد التوترات في منطقة الشرق الأوسط، يبدو أن العلاقات المتوترة بين إيران وإسرائيل استحوذت بالفعل أن تعالج كمسلسل طويل، محوره الأساسي هو صراع القوة والنفوذ وصراع البقاء للاقوي، فقد أصبحت الهجمات المتبادلة بين الطرفين أشبه بمشاهد مأخوذة من فيلم درامي يستند علي وجود أسود وغزلان سريعة وبطيئة إيرانية وإسرائيلية حيث يتكرر المشهد ذاته بإضافة مشاهد جديدة ولكن بنفس السياق الممل، الأسود السريعة تلحق الغزلان البطيئة فتتجو وهنا يبقى الاقوي والغزلان السريعة تتجو بسرعتها والأسود البطيئة تموت ببطنها. في الآونة الأخيرة نشهد تنفيذ الدولتين ضربات جوية بينهم في أهداف عسكرية، إلا أن هذه الأهداف لا تحدد في التقارير الرسمية، والرد الإعلامي بينهم بدأ وكأنه صفحات محفوظة في كتاب، يتكرر فيها السرد نفسه، فالتهديدات المتبادلة باتت جزءاً من الروتين، حيث تعلن تل أبيب عن استعدادها للرد على أي هجمات من قبل طهران، التي بدورها تواصل توجيه ضربات جوية وصاروخية لطالما كانت مرفقة بعبارات غير محددة حول الخسائر والاضرار. لقد أصبحت الهجمات الإيرانية الإسرائيلية المتبادلة نمطاً مروجاً، حيث لا يكاد يمر يوم دون أن يسجل هجوم جوي إيراني على مواقع إسرائيلية، أو هجوم إسرائيلي على ما وصفوه بالأهداف العسكرية الإيرانية، دون تحديد المواقع أو تقديم تفاصيل عن الخسائر الفعلية التي تم الإبلاغ عنها من الجانب الآخر، وفي واقع الأمر إن هذه الدورات من الهجمات والردود لم تؤدّ إلا إلي تعميق الهوة بين البلدين، بينما تبقى أبعاد الصراع خفية عن الأنظار. بينما يستمر هذا (المسلسل) في التكرار، فإن السؤال الذي يبقى معلقاً هو: كيف سينتهي هذا الصراع؟ إن معالجة العلاقة بين إيران وإسرائيل تعكس واقعاً معقداً، يتطلب أكثر من مجرد هجمات جوية أو تهديدات. يمكن أن تسوء الأمور إذا استمررنا في تجاهل العينات التاريخية والتناقضات السياسية. تطلب المرحلة القادمة استراتيجيات دبلوماسية حقيقية ورغبة في الحوار، كما يجب أن نعي أن تكرار

نفس السيناريو السينمائي لن يؤدي إلا لمزيد من الخسائر، سواء في الأرواح أو الممتلكات، وسيطلب الأمر تضافراً دولياً للخروج من هذه الحلقة المفرغة التي تشهدها العلاقات بين إيران وإسرائيل. إن أحداث هذه المأساة قد تكون محفوظة في الذاكرة، لكننا نشهد بالفعل تأثيرها على الواقع الممتلئ بالصراع وعدم الاستقرار، لذا من الأهم أن نكون واعيين بضرورة التفكير في المشهد الأوسع وتحقيق السلام الدائم في منطقة أصبحت ضحية لتنازعات لا تنتهي، لننتظر ماذا سيحمل لنا فصل النهاية في هذا المسلسل الأمريكي الممل، وما إذا كان هناك بديل لمستنقع العنف والمواجهة.

ما تحت سطور الحرب السودانية

بداية ظهور الميليشيا كانت في عام 2007م في دارفور وفي أغسطس 2013م قامت الحكومة السودانية بهيكلتها كقوة باسم الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو الشهير بـ"حميدتي" وقتها كان مستشاراً أمنياً لوالي ولاية جنوب دارفور، تتبع لجهاز الأمن والمخابرات وليس للقوات المسلحة وصرف عليها بسخاء لمحاربة الحركات المسلحة في دارفور، وصل عددها في ذلك العام حوالي ثلاثين ألف مقاتل مسلحين بمختلف أنواع الأسلحة، بهيكله رتبته مماثلة للقوات المسلحة السودانية بقيادة العميد محمد حمدان دقلو (حميدتي) وتم ترقيته إلي لواء في 2017م وفريق في 2019م وفريق أول في 2021م وصل عدد مقاتليها أكثر من مائة ألف، كما تم انتداب عدد كبير من ضباط القوات المسلحة والأمن بغرض تدريبها كقوة مساندة للقوات المسلحة، وفي ظل ذلك أصبحت واقعاً كجيش مواز للقوات المسلحة السودانية، بوصول قياداتها إلي أعلى الرتب العسكرية في ظل الحكومة الانتقالية، مما ساهم في بسط نفوذها العسكري والاقتصادي بالتوسع في تنقيب المعادن والمشاركة في حرب اليمن ومكافحة الاتجار بالبشر، وتمّ تقنين وجود وصلحيات الدعم السريع في جلسة البرلمان رقم 43 في يوم 16 يناير 2017م بإجازة قانون قوات الدعم السريع وتم التوقيع عليه من قبل الرئيس البشير في 15 فبراير، وتأخر التوقيع لمدة شهر لعدم رضا قادة الدعم السريع على المادة (5) الخاصة بدمجها في القوات المسلحة، بفقرتها الأولى: عند إعلان حالة الطوارئ أو الحرب تخضع لأحكام قانون القوات المسلحة 2007م، والثانية: يجوز لرئيس الجمهورية في أي وقت أن يدمج قوات الدعم السريع في الجيش وفقاً للدستور أو القانون، وظلت هذه المادة موضع خلاف إلي أن تمّ إلغاؤها بواسطة تعديل قانون الدعم السريع 2019م بواسطة المجلس العسكري برئاسة البرهان فتمّ توسيع صلاحيات قائد قوات الدعم السريع وتقويض صلاحيات القائد الأعلى (رئيس الجمهورية) وهذا عرض وموجز سريع للأسباب الجذرية للصراع الدائر الآن، بتفحص قراء "العنكبوت" يوضح جزءاً من الأخطاء في

إرساء قواعد لقوة مساندة للقوات الرئيسية في السودان والأحداث أكدت سذاجة هذه الفكرة وكانت سبباً أساسياً للحرب. فالمعلوم أنّ القوات المسلحة والدعم السريع اشتركا في حكم السودان بإلغاء الوثيقة الدستورية، ولم يدم ودد قرارات 25 أبريل 2021م طويلاً بانفجار الخلاف بينهما بسبب خطة مدعومة دولياً لانتقال السودان إلى مرحلة سياسية جديدة بقيادة الأجسام المدنية التي كان يتعين علي القوات المسلحة والدعم السريع التخلي عن السلطة، فطرح علي المسامح مخاوف المادة الخامسة في قانون الدعم 2017م المعدلة 2019م بشكل خاص في القيد الزمني لدمج الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية وأخري بتوقيت وضع الجيش رسمياً تحت إشراف مدني فاندلع القتال 15 أبريل 2023م المكيل بالاتهامات، فالجيش يصف الدعم السريع بالقوة المتمردة ويجب حلها وتم حلها بقرار من البرهان بينما الدعم السريع يصف قيادات الجيش بالفلول ويحملها مسؤولية دمار السودان، وأشار حميدتي إلي ذلك في أكثر من خطاب، الصراع الحالي قد يطول أمده فالقوات المسلحة السودانية تمتاز بامتلاك موارد متقدمة منها القوات الجوية والدعم السريع يعتمد علي الدعم الخارجي والعلاقات القبلية خاصة بعد سقوط فرق ولايات جنوب ووسط وغرب دارفور، رغم ذلك يترقب آدم وحواء السودانية نهاية المعاناة بالتشبت بأمل في خواتيم اتفاق جدة ويترقبون نتائجه كما كانوا يترقبون نتائج امتحانات الشهادة السودانية التي لم يجلسها طلاب الشهادة هذا العام.

من أنت صغير كنت بتاع ركوب رأس

طالعني وأعاد إليّ شريط الذكريات، رفيق الطفولة والدراسة (عز الدين همة) بخطّ من طرائف طفولتي وارتبط بعدد من الزملاء المتهم الأول فيه إن لم تخني الذاكرة (محمود عثمان مختار) لابسا جلابية يومها، ومن أنقذني من موت محقق الأخ الذي لم تلهه أمي محمد أحمد ويمكن ذاته معه رحيل. يقول الصديق عز الدين نسا دون تعديل: (من أنت صغير كنت بتاع ركوب رأس متذكر لما كنا أطفالا تقريباً سنة رابعة أو خامسة أساس كنا زملاء في مدرسة سراج الدين الخاصة وكانت المدرسة قريبة من الجامع الكبير، كنا في زمن الفطور نمشي نطلع في المئذنة حق الجامع ونشاهد البلد من فوق المئذنة، في ذات مرة في واحد صاحبنا ما متذكره تقريباً محمود عثمان مختار قفلنا في المئذنة وكبرها، وأنت طوالي بدون تفكير حاولت تنظ من فوق بعد ما حاولت تنظ من فوق وأنت ماسك في الحيط تقريباً بطابق أول... ولقيت المسافة بعيدة شديد لأن لو كان حاولت تنظ كان احتمال تموت أو تتكسر مدى الحياة، وبقيت تكورك كوراك مبالغة، ونحن حسينا بالخطر، معاك في زول سمع نداء الاستغاثة العالي دا طوالي جاء فتح باب المئذنة ومسك من يديك وجراك داخل المئذنة، مفترض أنت تبحث عن ذلك الرجل وتكافئه لأنه أنقذ حياتك...).حكي أعاد لي ما حدث بكل تفاصيله، أعاد لي الفصل، وخاننتي الذاكرة من تذكر أسماء من كنا معهم جلوساً لأثني الأساس درسته في أكثر من أربع مدن مختلفة، ونسيان الأسماء أعاد إليّ ذكر معلمتي أول من درستني في الصف الأول عندما التقينا صدفة في الشارع بمدينة نياالا ونادنتني باسمي (مهند) وسلمت عليها ببرودي المعهود، وكانت نعمة المربية، سألتني من هي؟ ولم تضجر بعدم تذكري لها فذكرتني بأنها أستاذتي في مدرسة الإنقاذ ولم تتساني لبروزي في الحساب (الرياضيات) حينها، تمنيت أن انشقت بي الأرض، فكيف لمربية مر بها آلاف الطلاب وتذكرني بعد 19 عاماً وأنا أفضل، ونقول لي أصبحت سياسياً وكننت متوقعاك مهندساً، فضحكتها: "لم أخيبك الآن مهندس وطن".أعادتي بذلك إلى

محاولة المدرسة والأسرة لاختيار المسار العلمي والوالدة شددت وأقنعتها الوالد بأن يتركوني على رغبتني، فعاودتني الذكريات رغم إحراري للترتيب الرابع في الصف الثاني الثانوي رغم أنني هربت من امتحان التاريخ بالشباك ورقة الامتحان معي، والنتيجة كانت غياباً في التاريخ لكن الترتيب شفع لي، ولخبط الأمور بركوب الرأس، وأستاذ التاريخ رحمة الله وقع في الشرك قائلاً: إنه صحح ورقتي ونتيجتي 75، فعدل الغياب وترك الترتيب الرابع على حاله، ويفترض بالتعديل أن أكون الأول لكن القدامى كانوا محروسين بعدالة الله. أعاد إلي شريط الذكريات بالنظ من أعلى جسر مكة وأعاد شريط الطفولة بربطي للألعاب النارية في ذيل كديس وسط مجموعة من كبار السن في الديوان بمنزلنا، أعاد إلي شريط الذكريات كمهندس كهرباء بقل مفاتيح الكهرباء بالطين (الرمال المخلوطة بالماء) وبسبب ركوب الرأس في تحد غرق اثنان من أبناء خالاتي، ومن ثم غرقت خالتنا في محاولة إنقاذهما، والحمد لله أطال الله أعمارهما بسبب تحد بركوب رأس. حقيقة "ركوب الرأس"، واليوم لم أستطع التخلص من هذه الصفة التي لازمتني صغيراً وسلوك مستمر في الكبر، ومن شاب على شيء لم يظلم، نحن ندرك أن الناس تقول أحياناً (ركب رأسه أو فلان ركب رأسه أو راكب رأسه أو الناس راكبون رؤوسهم) دلالة على الإصرار أو العناد وعدم الاستجابة للنصح أو الإرشاد، وهذا التركيب أصيل في لغة العرب القدماء وليس طارئاً أو جديداً في لغتنا وهي دلالة على الإصرار على الأمر والعناد وعدم الانصياع. نقول في أحاديثنا العادية: "فاقد الشيء لا يعطيه"، فلا أستطيع أن أقول: "أيها الراكبون والراكبات لا تركبوا رؤوسكم بل اركبوا قطار التاني والحكمة"، فهو الذي سيصل بكم إلى بر الأمان وليس إلى جحيم الندم، وما أكثر الذين ندموا ولكن بعد فوات الأوان وكما يقال: "بعد أن وقع الفأس بالرأس"، فركوب الرأس موحد.

حمدوكيات حكومة الشنط

بعد مرور عام على الحرب الدائرة في السودان وبناءً على رغبة قراء العمود، نقول: بات كل شيء واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك قيادة تظهر غير ما تبطن، ظاهرها سلمي وباطنها زعزعة استقرار الوطن وأمن المواطن، يشاد أولاً بحمدوك ذي المهارات الفريدة الذي عرف كيف يصل إلى درجة التقديس عند المواطن السوداني العفوي المتقبل المكرم كم هيشيته تلقى السمع والزين وسحرهم بسحره السيني، وقد يبدو حقاً أن الحمدوكيات بإعادة البناء (سننتصر، سننهض، سنبنّي) لم تكن أقوال حمدوك فقط بل أقوال جماعة من أعضاء حكومة الشنط. فكيف لا يسحر قلب وعقل أهل السودان "الحمدوكي" بشنطته التي لا نعلم ما بداخلها وصاحب الوجه الجاد الحائم والساخر على الوطن؟ فالحمدوكي والعياذ بالله يتمتع بثقة كبيرة في النفس وقدرة هائلة على ضبط أقواله إلا أنه فاشل في أفعاله، فلغة أهل السودان بيان بالعمل: كبك (صفة) افتح رجلك (تباه) اضم رجلك أرخ جسمك يا حمدوك كي يأخذ البنج مفعوله، أيها الساحر الحاضر دائماً بسحرك الذي لا يزال يسحر بعضاً من الداخل والخارج، أنت بالنسبة لهم كسحرة فرعون عندما تحدوا نبي الله موسى، وكذب المنجمون ولو صدقوا، يا حمدوك هل تعلم أنك رجل دولة؟ واقعياً تحكمها وافتراسياً مع الحمدوكيين تعتقدون أنكم أصحاب القرار؟ عشنا وشفنا بنعرف حكومة انتخاب أو انقلاب أو إلكترونية لكن حكومة "الشنط" الله واحد (قولها بلهجة سودانية) ما عرفناها إلا معك، المكاتب أين يا ربي؟ لا حسيناها ولا شمينها تقول كمونية الطشق في السوق العربي زمان، وحليل أيام زمان والشنطة مليانة دكتور شول، الشنطة زمان لو ما فيها دكتور شول المرأة بتتفق، وننقعة الشعب تذوقتها مرات الأولى عندما لم يوضعك في موضع أردوغان وليست الأخيرة، فرنسا تتحدث، بنعرف الشنطة فيها ملابس وريحة وأحذية إلا شنطتك ما عرفنا، صفة الحمدوكيين فيها شنو؟ مالية دفاع خارجية إنسانية... وديل ولا بنشالوا في الشنطة؟ زمان كنا بنعرف وزير "شنطة" أقصد وزير خارجية السودان

علي كرتي كان مجمر كاً بورقه، وأنت "بكو ساكت" تظهر بمنظر رجل الدولة الأكثر مهارةً بدون ورق، أذكرك:
المرأة كان يطلقوها بتطلع بشنطتها فقط لبيت أبيها، قلت: "أرخ جسمك وما تخاف سأحاول أن يكون البنج نص
سيسي بس" ما تفكر في السيسي رئيس مصر لأنه معرف بالألف واللام، وعندنا مثل دارفوري يقول: "رجل
مطلوق" (الرجل الذي يخرج من منزله ولا يحمل سكيناً في ضراعه أو عصا في يده). كده بسألك: مناوي قال
زمان كسروا بلف مضخة ماء في ولاية شمال دارفور بمساعدته ومعه كبر من الرئيس إلا شبر للبشير في لف
المفتاح، أها كيف يتم إصلاح مفتاح البلف الذي أصابه الصدأ؟ وطبعاً البلوفة قضية إنسانية خدمية، فالإصلاح
يا حمدوك فن وكان ولا يزال صعب المنال، ومن سخرية القدر أن يحاول الحمدوكي إبسام وجه السوداني وفشل
هو في التبسم ولو مرة واحدة في وجه آدم وحواء السودانية، وهل تعلم أن كل الأسماء في اللغة العربية مكسورة
بالدارجية (الهمزة تحت الألف) باستثناء اسم آدم، فنرسم في الألف (~)؟ يعني كالتنصيص أي الأقواس المدبلة
للثوابت (مقصود كلام الله) أي القرآن الكريم والألف زي حقت آدم يا حمدوكي تبسمك في وجه أخيك صدقة.
فسحر حمدوك استطاع أن يظهره بمظهر أنه نصير الشعب ومناهض للرجعيين، فقد استخدم هذه الطريقة على
سبيل المثال لا الحصر توقيع اتفاق الدعم وتقديم أديس أبابا، والتاريخ حافل بأمثلة لزعماء سعوا للبقاء أو الرجوع
للسلطة كمؤتمر باريس، والشعب يقول لك ما قاله عنتر بن شداد: "لا تسقني ماء الحياة بذلة... بل اسقني
بالعز كأس الحنظل".

انفصام الجيش عن السياسة: أسطورة أم خيال؟

يحاول الكاتب اليوم نسج خيوط سكت عنها في انفصام الجيش عن السياسة: أسطورة أم خيال؟ لتكاثر مجاهيلها عمداً أو سهواً أو مجاملةً أو عاطفةً أو وأداً أو تجريباً أو تلفيقاً، فالخيوط اليوم مرتبط بتاريخ بداية علاقة الجيش بالسياسة في السودان، والمعروف أنّ العمل السياسي داخل الجيش محفوف بالمخاطر والسرية المطلقة، فالمؤسسة العسكرية والناظر والمتمتعن في تاريخ السودان يجدها عاملاً مؤثراً في سياسة الوطن، فانقلاب 1958م حدث في منعطف حادّ في المجاري السياسية والاجتماعية لم يعد بعدها الجيش مؤسسة معزولةً محوفاً بالصمت بل صار جزءاً من حركة الوطن ويتأثر بالسياسة والاجتماع، بقنوات لصيقة تربطه رغم القوانين التي صيغت لإضفاء طابع الحسّ الجمعيّ كمنظومة أمنية لها خصوصية فوقية وبعيداً عن تيارات الوطن المتصارعة. بداية ظهور تطبيق المشروع السياسي في المؤسسة العسكرية ظهر قبل استقلال السودان، عبر أفراد من ضباط الجيش السودانيّ تربطهم علاقات اجتماعية أو زمالة دراسة مع الكوادر الحزبية المدنية، وما صاحبه من انفتاح بإتاحة الفرص لكوادر من الحركة الطلابية لدخول الكلية الحربية فكانت نواة لبروز مشاريع التنظيمات السياسية داخل الجيش وقتها خاصة الشيوعية بأكتاف المقدم بابر النور الذي أسهم في بروز تنظيم الضباط الأحرار كتحالف للضباط الشيوعيين والديمقراطيين كبذرة لنبت الجيش داخل التنظيمات السياسية، ومن ثمّ شكّلت ظاهرة الانقلابات والثورات إحدى أبرز الظواهر التي جذبت المؤسسة العسكرية السودانية إلي دائرة الضوء بتسمية القائمين علي أمرها بالثوريين أي خليطاً ما بين العسكر والمدن، وأكثر بروزاً في المهادنات الحزبية والعسكرية باعتماد الأحزاب علي الجيش ضمن أساليب التغيير والوصول للسلطة عبر انقلاب أو حكومة انتقالية. يخلط الكثير بأنّ علاقة العسكر بالسياسة حديثة في السودان ويتناسون حتي الإمام المهدي وخليفته التعايشي علي شاكلة القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتتبع حكمهما علي قوة ما امتلاكاه من عتاد عسكري، وهنا قد يفتح أمور

مثيرة للجدل بأن شكل الدولة السودانية التي استقلت في عام 1956م حدّته قوة عسكرية متمثلة في المهديّة، التي استطاعت تحرير كافة مناطق السودان بالسلاح من المستعمر الأول حتى سقوطها على يد المستعمر الثاني بالسلاح. السمة الأبرز لولوج الجيش في كلّ مفاصل الدولة في عهد حكومة مايو ولم تسلم منها الحكومات المتعاقبة أو السابقة، بداية الاهتمام: رعاية بعض الأجهزة النظامية كالإستخبارات المسلحة والمظلات والمدرّعات من حيث التسليح والرواتب بإدخالها في أشغال لا تتناسب طبيعة تكوينها، كإنشاء المؤسسة العسكرية الاقتصادية ذات الأغراض التجارية الاستثمارية ومحاولة تحويل الجيش إلي طبقة جديدة في الحياة السودانية، حتى الرتب العسكرية التي تستحقّ علي أساس الأداء العسكري واجتياز الكفاءة تمّ امتهائها حيث لم تصبح كما يجب، فتزايدت أعداد الرتب العليا من فرقاء ولواءات وعمداء بشكل ملفت حتى يومنا هذا، ولم يتخلف نميري من الركب فصعد برتبته من عقيد مباشرةً إلي مشير وغيره كالفريق شرطة م. صديق نائب رئيس حزب الأمة من عميد إلي فريق وغيرهم قديماً وحديثاً، خاصة رتب الترتيبات أو القوات غير النظامية بالإضافة إلي تعدّد أجهزة الأمن وبروز قوات شبه أو غير نظامية كالاختياط المركزي والدفاع الشعبي وحرس الحدود والدعم السريع والكفاح المسلّح، التي أطرت على مشاركة الجيش في السياسة واحتلّ الجيش عبرها مواقع ملموسةً في الآداب السياسية، ونأخذ بعين الاعتبار ارتباطات الانتفاضات الشعبية ومدّ أواصر الثقة للجيش وانعكاس ذلك علي الوضع السياسيّ والجيش أضحي بإرادة وشرعية الشعب، محدداً لقضايا الوطن المصيرية رغم أنّ الأيام دلّت على أنّ النظرة لوجود الجيش في الصورة السياسية قد تتغيّر وتتّشكل بصورة مختلفة في ظرف آخر، يشهد على ذلك انتفاضة أبريل الأخيرة بمدّ أواصر الثقة للجيش ومن ثمّ المطالبة بعودته إلي الثكنات قبل اكتمال رشد الثورة كنتكتيك للمتحرّبين المدنيين. ختاماً في إطار التحوّلات المرتقبة للوضع في السودان ، تطرح قضية علاقة الجيش بالسياسة كإحدى القضايا الرئيسية السودانية التي يتوجّب على المفكّر السياسيّ تدارس استمرار أمومة العلاقة

أم الفطام، مع وضع الاعتبار بأنّ العمل المسلّح في السودان ما عاد وفقاً علي القوات المسلحة في نطاق تدخلها في الحياة السودانية السياسية، فهناك قوة تتخذ من السلاح نهجاً وطريقاً وممارسةً لتحقيق برامجها السياسية ، كقوة الكفاح والحركات المسلحة الموقّعة وغير الموقّعة والدمج دون تسريح مسكن وطريق محفوف بالمخاطر للعملية السياسية، دون وجود شعار "صقر الجديان" والأمانة تقضي بأن نقول إنّ السودان ليس بمؤهل لاستكمال عمليات التحوّل المدنيّ وفقاً لظروفه التي يعيشها دون القدرة علي الإجابة بأنّ انفصام الجيش عن السياسة أسطورة أم خيال.؟

الشعب للعطا ما بعد المليشيا

رغم خروج المستعمر البريطاني من السودان وخروج الفكر البريطاني منذ 1956م إلا أن الفكرة الوطنية السودانية لم تحل محلها، فقد اكتفينا بالاستقلال دون توافق جماعي على فكرة وطنية تعبر عن حلم السودانيين، فكرة تحافظ على الوحدة الجغرافية والاتحاد الثقافي والوجداني، فكرة تقود لتوحيد المشاعر الوطنية وتحقيق الرضا الوطني كركائز يرتكز عليها حاضر ومستقبل السودان، ورمى الجنرال العطا حجر الفكرة الشعبية في مستنقع واجبات المواطن لنهوض الوطن. شاءت الأقدار أن تولد الفكرة الشعبية والسودان يشهد حرباً طاحنة بعد 67 عاماً شنتها مليشيا الدعم السريع على العاصمة الخرطوم ومختلف مدن غرب النيل، حرب مغايرة لما جرى من حروب من مختلف أطراف الصراع: حرب الجنوب والنيل الأزرق وجنوب كردفان والشرق (همشكوريب) ودارفور، بفقدان ملامح الوطن بتهادم أركانه وسلب مستحقات المواطن فتراجفت أجفانه وادعمت أعينه وصلبت عقولهم يتساءل: هل هذا هو السودان؟ رغم غموض الوضع والتحديات التي حركت عبر "حبيب الشعب" العطا لمن عصا فلنشكّل معاً استراتيجية نهضة فكر وبناء الدولة والإنسان السوداني ما بعد الحرب، نريد بذلك أن يستعيد السودان مكانته الحضارية وأن تتحقق التنمية الحقيقية والتغيرات المستهدفة، بأن يصبح الإنسان السوداني المدني ركيزة أساسية لوطن بمزايا استراتيجية إرثية حضارية متفردة يقع في بقعة استراتيجية دولية كافية لإعادة قوة السودان والسوداني في الجيوب والشوارع العالمية. إن التكامل والتوافق الجمعي أصبح ضرورة قصوى للتغيير والتوصل لرؤية لتشكيل مستقبل السودان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والتقني ما بعد الحرب تفادياً لسلبيات ما جرى ومعالجة ما يجري تأسيساً لوطن يقوم على تعزيز الانتماء المرتكز على بعد استراتيجي وطني يضع فيه الشعب لبنات متطلبات إعادة مظهره. لا شك أن مشروع الشعب في بدايته سيحتاج إلى قيادة النخب الفكرية المؤثرة بلا تيارات أو أحزاب أو جماعات بل أفراد مستقلين تتقراط رجال أعمال دولة،

لأن مرحلة البداية هي مرحلة تنظيم الخارطة الوطنية وهي دور أهل الفكر والنظرة الثاقبة وأصحاب التجارب السابقة والعلاقات الداخلية والخارجية من أجل النجاح في تحقيق تغيير المظهر السوداني المشوه ومواجهة التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن ثم أن قيادة الشعب للمشروع تبدأ من مرحلة ما بعد الحرب من التغيير السياسي إلى التغيير الفكري وتستمر حتى صناعة شكل وأنماط الدولة دون استثناء لتتعلق به من الفكرة إلى التطبيق ومن عالم الأفكار إلى التطبيقي الاستراتيجي الوطني ومن الأحلام والخيال إلى أرض التنفيذ ومن العسكرية إلى المدنية عبر صناديق الانتخاب. فالشعب اليوم يسأل عن تأخر تجميد علاقة الأحزاب بالحكومة طلاق مرجع للأحزاب بعد أن تكمل عدتها يعود العصامي عبر تلك الصناديق، الشعب الآن ينتظر أفعالاً لا يستطيع وليس بمقدوره القيام بها لأنها من مهام حكومة التصريف التي تأخرت كثيراً للقيادة الآنية، ومن ثم البحث والتنظير والتنوير والتحضير كمدرين للشعب لاستكمال بناء المشروع الوطني الشامل ويتم من الحلال والفرقان ومن ثم المدن إلى العاصمة. ننشد ملامح لمشروع شعبي: كل فكرة وجهد نافع لأي فرد أو مؤسسة غير مؤدلجة، بعلميتها مقنعة للشعب السوداني وضابطة للقوة السياسية في منابر محايدة لتقييم ومتابعة تنفيذ البناء، وأفضل مكان لذلك منابر جامعات السودان، تجتمع فيه مختلف الفئات الرسمية والمجتمعية بوضع ما تم في ميزان البناء مما سيشكل ذلك الضمان والرقيب الأفضل له وتمكن فرص نجاحه كمرجعية وشرطة ونيابة وقضاء مجتمعي لعمل المجالس الشعبية.

هل تحجر جسدنا وعقلنا؟

للصراع الدائر الآن في السودان آثار محسوسة وملموسة بآثارها المدمرة على الوطن والمواطن، بتدمير ممتلكات الوطن ونهبها وتعذيب آدم وحواء ولم يسلموا من الاختطاف والاعتصاب، نتفاشل في تقريب العدد للتحجرات الجسدية والنفسية من تشريد أكثر من ثلاثة ملايين شخص وتشويش المواطن السوداني بلا استثناء بفقدان سبل العيش وارتفاع معدلات عدم الأمن الغذائي، يلازمها اضطراب يومي لأدم الذي تتصعب عليه توفير مستلزمات قفة الملاح وحواء باكتئابها وكوابيسها وسهولة غضبها وصعوبة قيامها بمهامها الأساسية اليومية لعدم توفرها أو ضعف تركيزها وتفكيرها بتشويشات الحرب. لم تجف مدامع المواطن السوداني الذي ظل يعاني منذ أبريل من العام الماضي رغم التزامات جدة التي تركز على خروج مليشيا الدعم السريع من بيوت المواطنين والأعيان المدنيين، بزيادة معاناة الاضطرابات والقلق والأرق والاكتئاب والإعاقات الجسدية وآلام الظهر والمعدة وتقشي الأمراض المزمنة كتحجر جسدي وعقلي، فما من شك أن سنة الحرب قد ألحقت خسائر فادحة بآدم وحواء السودانية، حتى الشفافة خسروا الدنيا والآخرة بنهب وقتل من دافع عن عرضه أو ماله واستسلم في أمر أرضه، شفافة يقتلون شخصا أمام أبنائه وزوجته! يا الله على تلك المأساة العقلية المؤثرة على الجسدية بصدمات فقدان العائل وبوحشية الفظائع المطاردة لمن شهد بعينه قتل قريب أو صديق، بضرب مباشر أو بسقوط متفرقات مخلقة ندوبا جسمانية وعقلية. فمن منا يستطيع اليوم أن يريح جسده وعقله وأن يسند رأسه على سرير النوم؟ وضوضاء ضنكة الحياة تضج نومه فيستيقظ ولا يستطيع معاودة النوم بتأثرهم، ولا نبالغ وصفا بأنها انتهاكات ملموسة ومحسوسة تتجاوز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صبغت حرب السودان كمسرح للقتل والنهب والتدمير والاعتصاب وسبب لغياب واجبات الدولة الخدمية: أمن وصحة وتعليم ومياه وكهرباء واتصالات، وتوقف شريان توفير السلع الاستهلاكية للمواطن بخروج أسواق المدن الكبرى عن العمل

وتوقف حركات العبور التجارية بالطرق الرابطة لمدن السودان والتأثر سلبا لعماد الاقتصاد السوداني الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. يا الله على تحجر جسدي وعقلي! فالأول مات فيه من مات وأعيق فيه من أعيق والثاني ضحية عنف نفسي. فمن يستطيع تليين الجسد والعقل بعد أن تحجرا؟ فآدم وحواء السودانية مرات يحلمان بأنهما ماتا مع أولئك الذين لقوا مصرعهم فيستيقظان وأجسادهما مرتجفة ومتسببة بالعرق، وأحيانا يعتقدان أن من لقي حتفهم أحياء معهم ومن ثم يشرذان: في كيف نجوا؟ ولماذا مات الآخرون؟ والعقل السوداني تعب بالتفكير في الأشياء السيئة التي رآها لا سواها ويتحدث حديثا بلا معنى. إذ نناشد مجلس الأمن الدولي إيلاء شكوى السودان ضد الإمارات اهتماما خاصا بردعها لانتهاكاتها في السودان، وتجاوزها للقانون الدولي وكل موانئ الأمم المتحدة الخاصة بالدول بفرض حظر دولي لمعاملات الإمارات العسكرية بمنع توريدها أو بيعها أو نقلها بما في ذلك العبور وإعادة الشحن وكافة أشكال المساعدات العسكرية. كما نناشد البرهان بحفظ أرواح المواطنين قدر الإمكان وعدم استخدام أي قوة وسط المواطنين رغم استخدامهم دروعا وعدم التفاوض بشأن الإماراتيين المحاصرين في مصفاة الجيلي وأي تفاوض يقابله تعويض ببناء المؤسسات السودانية وتعويض المواطن السوداني من قبل الإمارات. ونناشد حميدي بتوجيه قواته للخروج من منازل المواطنين والأعيان المدنيين تنفيذًا لاتفاق جدة، وإيقاف الانتهاكات في المناطق الواقعة تحت سيطرته وحسم أمر الشفشفافة. وأخيرا، يا آدم السوداني يجب عليك تحديد الأولويات على أساس المتاح من مال وموارد لضمان توفير الاحتياجات لأطول فترة ممكنة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء الأكثر تأثرا جسديا ونفسيا، فالشهور القادمة شهور عجاف ستصل نروتها في الربع الثالث من هذا العام فكونوا كنبى الله موسى.

رسالة إلي الشفثافي

أبعث هذه الرسالة إلي كلّ شفثاف سرق مؤسّسات الوطن وممتلكات المواطن السودانيّ، أبعثها لسبب بسيط: نريد منه التوبة وردّ ما سرق قبل أن يأتي يوم لا ينفع فيه التوبة، أعتقد أنّ بعض الشفثافين سيستمعون لأنّهم ولدوا وترعرعوا في موروثات وعادات حميدة ولكنّ الشيطان غلبهم في لحظة فسرقوا البلاد والعباد، ونتوسّم فيهم باب التوبة حرصاً من باب "ناصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" نرسل هذه الرسالة العامة قبل فوات الأوان الربّانيّ وقرب عودة الوطن إلي طبيعته التي تلوح مع كلّ إشراقة شمس بمجهودات الوطنيين الخلّص من حماة هذا الوطن بتزلف صقر الجديان. أيّها الشفثافيّ المحترم وغير المحترم تخيل أنّك في لحظات القرقرة وسكرات الموت فماذا تتمنى أن تكتب من وصية أو توصي بها الحاضرين؟ وتخيل أنّ قول الله سبحانه وتعالى (فكشفتنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد) انطبق عليك وأصبحت تشاهد مقعدك في النار والعياذ بالله وألجم لسانك ولم تعد تستطيع أن تتكلم فقد بلغت روحك الحلقوم! كدي قل لنا أين المفرّ هنا؟ ولا أمل لك في الرجوع من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه بأفعالك وسرقاتك ونهبك لممتلكات آدم واغتصابك لحواء بهتك عرضها وشرفها وترميلها وتيتيم سليمان وهاجر، ونهبك وتدميرك لمؤسّسات البلاد ودور العباد، يحيط بك بتكبّرك علي خلق الله من أهل السودان في الحياة الدنيا يلتفّ حولك بحرمانهم من أبسط حقوقهم وغرورك في الدنيا ستلبسه ثوباً من نار، فما هو موقفك وقتها؟ أيّها الشفثافيّ يا من شبعت بالحرام في الدنيا وعبثت بحقوق السودانين وتعتبرها شجاعةً وذكاءً وشطارةً وعبقريةً هل تعلم أنّ الله لا يغفر لك حقوق الناس مهما فعلت ما لم يعف المظلوم عنك؟ والله يقتصّ لكلّ مظلوم وإن كان كافراً يقتصّ له من مسلم والعكس صحيح، تخيل يوماً يفّر فيه المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وابنه وأنت حينها شفثافيّ لشعب كامل مثقل بحقوق السودانين ومال العلاج ومال التعليم ومال اليتيم وكلّ أصناف المال العام وساهمت في جعل البلاد تعاني تعاسةً اقتصاديةً من فقر وجوع وذنك

عيش وانهيأر أمنيّ وخدميّ، وهتك اجتماعيّ بهلك الحرث والنسل وشفشاف لأنظمة المجتمع الخدمية وحقوق أهل السودان من أغنياء وفقراء وأيتام ومنتهاك لحرمت بيوت الله، آخذاً لنفسك وأهلك آليات المزارع والمصانع وأثاث المنازل وسقوف المباني ومستلزمات الأسر وأموال المواطنين وأدوية المرضى بغير حقّ وتشجّع كلّ شفشاف أن يكون في مقام عال على حقوق الآخرين وتتفاخر بذكائك الأرعن بسبب فكرك الإجراميّ وتصادق كلّ من احترف الدّهن لك وتطيع كلّ (حلّاف مهين) وتجالس كلّ (همّاز مّشاء بنميم) ورفقتك وصادقاتك مع كلّ (مّناع للخير معند أثيم) ويسرك حقوق الآخرين كأنّها (فيّ) بفتح الفاء. نصيحتي لك: ادرك نفسك وأعد ما شفشفته فإنّ الثواني من عمرك ثمن غال إن لم تدرك التوبة النصوحة فأنت من الخاسرين والعياذ بالله ولن ينفحك ما شفشفته بغفلانك عن قول الله (وما الحياة الدّنيا إلّا متاع الغرور) وأعوذ بالله أن كنت من الحافظين لكتاب الله بلّغت بلّغت بلّغت اللهمّ فاشهد.

الطّافحون ومراجعات فبراير الكبرى

حرب فبراير دشنت الانتقال من واقع تفكك الوطن إلي ضرورة أن يكون للوطن جيش قومي واحد، فبتعدّد الجيوش تراجع السودان إلي الحائط لم تكن الحرب فيه شيئاً عابراً، فقد تضحّمت واستخلصت منها الرؤية الحزبية وإنتاج الفشل والفقر في السودان والاعتصاب في السودان ولاء لأنظمة المواطن والمؤسسات مع تطوّر فكريّ باسم يأجوج ومأجوج في السودان بدعاوي شرعية لتصبيح بطلان أخلاهم الديمقراطيّ وشذر الإنصاف وظلمات الماضي بغطاء: "إذا استطاع الآخرون فلماذا لا نستطيع نحن؟" جملة صلدة أثبتت أنّ تمرّد الدّعم السّريع طمس الرؤية السودانية وهتك الأنسجة الاجتماعية ودمّر البنية التحتية وصلب معاش الناس وجمد أنظمة المجتمع من تعليم وصحة واتصالات وكهرباء وغيرها ولم يبق للسودان إلا التراب الذي يمشي عليه آدم وحواء مقهوران مكسورا الرأس. عندما اندلعت الحرب كانت المخاوف تحبط آمالنا بسير أهل العلم والمعرفة والزعامات الأهلية في دروب ضائعة، فافتقدنا الرؤية الصائبة لحلّ قضايانا تكشف بأنّ السودان في القريب كان يقاد بقيادة فاشلين أخللوا لنا بأنّ القيادة والمعرفة قد تتأثر بالعنصرية الوحيدة التي حفظوها وأجادوها عرفنا حرب فبراير بأساطيرها من قوّات تمرّدت على الدولة ونقل الحرب إلي المدن الرئيسية بالزّوائف والتوهّمات والابتزازات والشكوك، فمن يستطيع إطفاء المأساة التي حدثت؟ سؤال قد لا أظنّ أنني سأحضر إجابته ما لم يخنف الطّافحون ممّن شابت إمكانيتهم الفكرية والأخلاقية والسياسية بالمنفعة وأن سالت الدماء، فالطّافحون فاشلون وليس بمقدورهم إنجاز مراجعات حقيقية وتغيير استراتيجيّ. أنتمي إلي جيل من السودانيين الحرب بالنسبة لهم ماحقة لم نتخيلها لم نكن جاهزين لها فكانت الحرب مأساويةً يأساً مطبقاً عرفنا فيه من فرقنا وبالمرارات سنعرف أكثر ما يوحدنا، فقد تمّ قتل أكثر من نصف جيلنا بالأسلحة النارية بينما قتل جزء من المتبقّي في عقله بفقدان الأمل واليأس المطبّق، فليعلم الطّافحون: لا تخلق دولة بأشعار جميلة وشعارات خاوية

ومحاولة قتل إرث متوارث، سنظلّ فيه وقوفاً مع الدولة ومؤسساتها بما تملّيه علينا المرحلة والواجب الوطنيّ والأخلاقيّ في ظلّ التهديدات التي تعصف بالوطن حتي يتحقّق الأمن والاستقرار في ربوع وطننا المجروح. كسرة: حتي يتحولق النّباحون ومعهم الطّافحون ومداخلاتهم محفوظة مسيخة بلا ملح والعنكبوت يعيدكم إلي الصوم عن الرّدّ، لأنّ القوات المسلحة السودانية بفوح روائحها ومن لم يتحسّس فبراريات المراجعات الكبرى، عليه بمراجعة طبيب أو أن يجدّد ويصحّح وطنيته. رؤية وطن يتهاوى كالشهبما الذي نراه في السودان؟ الأعين من هول الأعظم تجحظ برؤية الوطن يتهاوى كالشهب يحفر خنادق مواجهة تقعهه عن الركب، سينسج "العنكبوت" بمنحى جديد يقوم علي الالتفاف حول جوهرها لاخترق المسكوت عنه وإصابة كبد النتائج، فقد مضى زمن تغطية الدمامل والقروح بعد فشل كافة التغطيات والتّساتر بمنطق لا غطاء أو جهالة، لأنّ السودان سيعاني وضعا اجتماعياً متهاالاً دعامته الفكفة الثقافية المفضية إلي التهاوي، فحينما اندلعت الحرب لم يتصوّر أكثر الناس استمرارها ثلاثة أيام ولكن الحطّابين استطاعوا إفشال الخمد لأنّ واقع الحروب في السودان يتمحور في السلطة والثروة بتركاتها المعزّية للاتّزان الذي خلفه المستعمر وأخطاء الحكومات الوطنية المتعاقبة عندما سارت علي نهج المستعمر بتثبيت اللاتوازن بخبط عشواء لا تبصر، كلّهم له وقود وطعام مشتهى كلّهم دم يسفك كلّهم جيف تتعقّن، فالوطن يتمرّق بتخندق أبناء السودان في خنادق متواجهة للاقتتال كأنّهم لم يستقيدوا من دروس الماضي شيئاً. فهل يمتلك أهل السودان الحكمة لينقذوا البلاد من خطر محقق؟ فبركان التباين السياسيّ والعسكريّ الراهن إن لم يحسم، سيكون انفجاره مدويّاً بحرب أهلية وما سيزيدها اشتعالاً اتصال الماضي بالحاضر في امتداد واحد: جيل الآباء المسحوقين وجيل الأبناء والأحفاد الذين سيسحقون فيما بعد، ولا يجانبنا الصواب أن نزعّم أنّ السودان بلاد امتازت بقلب الأوضاع نتاجاً للتّخبّط السياسيّ غير المدرس النتائج علي جيل الآباء الصبور كصبر الجمل في الصحراء مثقل الرّزايا ينؤو بتحملها في صمت مصطر حتى تكاد لا تسمع له أنين

رضاً بالمقسوم، فجيل اليوم ليس لديه وقت لينفقه في سماع خطبة الجمعة كاملةً فتكون نتائج أحداث اليوم مكلفةً للوطن والمواطن بما لا يطاق. مهما يكن فإنّ حرب السودان الآن كانت ستمضي على سجيّتها بأخذ دورتها وتتلاشى لولا الخراب والنهب وإتلاف أنظمة المجتمع المحسوسة والملموسة، فقد ظلّ السودان منذ إشعال الحرب مكبلاً بأحداث طازجة تبرز الكراهية كمخلب قطّ ناهش للأبدان ولن نبالغ إن قلنا إنّه ما لم يعالج جذور الأزمات السودانية (السلطة والثروة) فلن يغيّر الحرب والسلم شيئاً، وعليه يصحّ القول إنّ الركون لأحداث سلام فقط مضرّ جداً بالسودان لأنه يأخذ أطراف النزاع إلي حيث لا ينبغي أن يذهبوا والذاكرة الوطنية ليست متكلّسةً حول الإساءة والأخطاء لخيارات السلام التنفيذية القائمة علي الترضيات المتحوّلة إلي سيوط يجلد بها المواطن عندما تصبح المؤسسات مكان حجيج سلطويّ للترؤد بالمال والسيارات والمنازل ويزرف المواطن الدموع بكراً وأصيلاً وينهش جسد الوطن، ويصحّ القول إنّ السودان سيتأرجح بين هؤلاء وهؤلاء بأنهماك الأول: السياسيين في التربّص ببعضهم مما تكون النتيجة استواء الثاني: سوق العرقنيين بصيرورة الأطروحات العرقية نهجاً تبريرياً للحرب الأهلية التي جمعت مواد طبخها.

الانتقاص من حقوق الآخرين

ليس منا من يستطيع ادعاء تبرئة نفسه من أحوالنا التي نتعايش بها في السودان، جميعاً شهود ومتهمون فيما آلت إليه أوضاعنا الأخلاقية وقيمنا ومسّ الضمائر العامة المتسعة بالثقوب المتعارضة للهزات والقلقل والأعطاب ياباها ويستتكرها المسترشدون، وثمة ما هو أدهى وأمرّ: الانتقاص وهضم حقوق الوطن علينا بأمرات الاستغراب والدهشة بفهلواتها الضيقة والمتسعة، لا شك أنّ حياتنا تعقدت ولم تعد تلك الحياة البسيطة التي كنا نحياها في الماضي بحكمها للأعراف المنطوية علي قيمة جليلة بحرصها علي احترام إنسانية الآخرين بلا تسيّب عارم كالذي اجتاحت حياتنا المعاصرة، وبات السودان كلّهُ يضجّ بتطوّر مفاجئ لاهت بانعكاسات آثاره المدمّرة والمعفنة للأبدان. نعترف بأنّ السودان الآن بات يعجزه القدوة لا تؤرّقهم ضمائرهم يأمرّون بلا معروف ولا يأترون بالحقّ فيتفاشى العطب الوطنيّ بتقديمهم لحلول غوغائية أو غير واقعية يداهمون بها المشاعر بتتوّعات الغفلة والغيوبه، أضحي فيها المواطن السودانيّ منعزلاً يشعر بوحدة غريبة بانكفاء علي الوطن دون أن يجد حلاً ومهرباً لمشاكله، وترتفع بين الحين والحين شعارات إعادة بناء الدولة السودانية، بلا إدراك أو محاكاة لدور آدم وحواء الوطنيّ لأنّه في مجهرهم قصر يقرّون له أبسط أمور حياته بوضعية أشبه بالسلطة الأبوية إلي الحدّ الذي يجعله غير عابئ بشيء في الوطن غير أن يرهن نفسه بمطلوب تنفيذه. نتراحل معاً في نفس الوطن رغم شيوع الأخطاء المعقمة والمشلّلة من منظور الطبّ الوطنيّ وهنا تكمن الخطورة فالمرض الوطنيّ نسبيّ حسب الجغرافيا والاجتماع، فإذا تخالفت الاجتماعيات والجغرافيات مع حقوق ومتطلّبات الوطن تصبح عاراً في جسد الدولة فيندهور وتتغيّر ملامحه بينان بنوه قصوراً في الهواء ويضحى كالفتاة غير المتحشّمة المتبرّجة المدغدغة للغرائز، فعلينا أن نبحث عن جذور أسباب "التبرّج الوطنيّ" من الفكرة حتّي العمل العنيف للخروج من غياهب الأزمة السودانية فما دمنا متّقين جميعاً علي أنّ هنالك خطراً جسيم.

مغازلات شعبية ومواقف متأرجحة

السودان اليوم لم يعد يحتمل القيل والقال أو كثرة السؤال، فقد حان لكلّ سودانيّ أن يلينّ عقله بعيداً عن مسكرات العاطفة والتّوجّه والمناطقية محرّراً للعقل برفع عقيرته مندباً بالارتقاء سلوكاً وممارسةً وطنيةً ، لأجل هذا أريت أن أعيد نسج خيوط"العنكبوت" بعد حزو شهر لقناعات بأنّ أربط الأحرف وأرض الوطن إنّمحورت بدماء بنوها، تساءل الكثير عن خيوط"العنكبوت" الذي وهنه حال الوطن، فالعنكبوت ينسج خواطر عساها أن تحيي قلوباً وتثير نخوةً وتعيد أمن وأمان آدم وحواء. حال اليوم أضحي مرتعاً خصباً للروبيضات والوساوس بلعبهم بمشاعر وعقول أهل السودان فتغيّب عنه التفريق بين المصحّحات والمخطئات مصداقاً لقول نبيّ الله محمد صلي الله عليه وسلم: (إنّها ستأتي علي النّاس سنوات خداعة يصدّق فيها الكاذب ويكذب الصّادق ويؤتمن فيها الخائن ويخان فيها الأمين، وينطق فيها الرّويبضة) قيل: وما الرّويبضة؟ قال: السّفية يتكلّم في أمور العامّة، فتعانت الأدمرة شيئاً ما بين قتل وتشريد وضرب وتدمير وحبس وأخواتها حديثاً للمجالس وزفرات قلوبهم وآهات صدورهم وأسفار نثرهم، فالحال اليوم كشر أنيابه وشمّر سواعده فتساكتت الأصوات وتكاشفت الرايات المزيفة استخباراً علت وطغت فغيّبت الحقيقة الوطنية فأشغلت كلّ سودانيّ وأجهدهته فكراً ومالاً وروحاً وصوتاً ودموعاً.الوضع الراهن كشف أصوات ساسة السودان ضعفاً وهزلاً باجترارهم قولاً وفعلاً نحو مكاسبهم الدّائية لا مكاسب الوطن يتلفظون بمغازلات شعبية ومواقف متأرجحة بعقول مريضة عرجاء وعمياء ولا حرج لهم كان شيئاً لم يكن يستنكرون لا غير فنتظاهر أمراض عقولهم وأعوجاج ألسنتهم كما قال تعالي: (ليس علي الأعمى حرج ولا علي الأعرج حرج ولا علي المريض حرج)صدق الله العظيم، فهل ننزه عن متابعة تحليلاتهم في القنوات الإخبارية وأن نحفظ أعيننا من مشاهدة صورهم في استوديوهات البرامج وأن نحبس أقلامنا وأفواهنا عن تصريحاتهم؟ فهم أضحوا مضيعة للوقت كما ضاع وطننا وأيامنا وساعاتنا ولا أبالغ إن قلت إنّ أكثرهم قد مسخت عقولهم

وانطمست عقائدهم وانتكست وطنيتهم فلم يبق منهم إلا اللحم والعظم مع لفائف أقمشة تكسي أبدانهم يتنافسون بمظاهر الزي الأفرنجي وقليلاً منهم على حياء يطلّ ببياض الزي السوداني دون سعي لمخرج من الهوان الذي يعيشه وطن السودان والضميم الذي يتجرّعه آدم السوداني والخوف الذي تعيشه حواء السودانية. علينا أن نعترف بابتعادنا عن الله تعالى وعن دينه والعمل بتعاليمه وإقامة حدوده، وإثرنا علي مصالحنا الخاصة فرديةً أو حزبيةً أو مناطقيّةً باختلاف كلمتنا وإهمالنا للهوية الوطنية والارتهان بتلويث عقولنا بالأحزاب علي حساب الوطن، كلّ ذلك سهّل من فتك الحمية الوطنية وتجبر علينا الراهن بتيه. علي امتداد الانتقالية يبرز جهاز الفحص وجود الخلاف والاختلاف المؤدّ للخلاف نطفته عسكرية مدنية فضيقت بانقسام مدنيّ وسنّدت بالعسكرية الجيش بأطرافه والدعم السريع بأطرافه، وكان ينبغي الحياد كرأس رمح مسؤول عن الوطن ورعيته بكونه راعياً لهم، فكان الجفاء علي حساب الوثام فأثر الخلاف وتباينت الصفوف والمواقف وغرّدت الأفواه واستغلّها البعض في مطابخ خططهم السياسية للخروج بمكاسب ومعضلتها الكبرى الجوانب الأمنية تحديداً دمج قوات الدعم السريع والحركات المسلحة في الجيش، فالحركات المسلحة دمجها مطالبة ساعية لها منذ توقيع سلام جوبا والدعم السريع تبيّن أنّ قواه فوق الحركات الموقّعة من خلال موقع قائده بوصفه النائب الأول ودوره الدوليّ الذي ظلّ يلعبه وموازاته لقيادات القوات المسلحة في ظلّ الترتيب في القوات بتكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة البرهان وبنوب عنه محمد عثمان الحسين ومن ثمّ الكباشي وقيادات ومدراء القوات الأخرى أعضاء دون تمييز، أنقشعت شمس الحروب بتدوين أطول صراع مسلّح داخل ملتقى البحرين (الخرطوم) فتهاlect الأتربة علي آدم وحواء السودانية، فالمخرج اثنان لا ثالث لهما: الأول: حلّ وطني لا يتقيّد بزمن أو مكان بدعوة السودانيين إلي تصحيح مفاهيم الوطن ومنايذة المفرّقات هويةً أو أحزاباً، والثاني: حلول خاصة يحكمها الزمن وهذه الحلول ليست متروكةً للأطراف السودانية المتصارعة أو الساعية للحكم وحدها تحدّد مصائرنا بقدر ما هي ضرورة

تفرضها الوقائع والأحداث، فهناك قضايا جسام تصيب الجسم السوداني مرتبطة بإحياء أركان الدولة الأربعة دون نقصان ومعالجة مشوهات بناء الدولة دون تمحيص، فالأطرش والأبكم يعلمانها، والآن أمسك عنان القلم وأهمس في أذن من قرأ "العنكبوت" أن يغض الطرف عما يراه من غضب أو خطأ وظنّي بك أن تمسكها بمعروف أو تسرحها بإحسان وعذراً لمن لم يستطع إخراج ما تحت السطور من خطرات ونظرات وآهات وحسرات موجّهة بخاطر كليل وفكر عليل.

يا دروب لي وين تودي، قصة الوجد البتكر

مسلسل "زاندا" السودانيّ وفي أغنية (تتر) "يا دروب لي وين تودي" يجسّد خطوة الزول المسالم وخطوة الوجد البتكر ما بإيده والله عالم والظروف ما فيها ثالث إلا مظلوم أو ظالم، أكّد بأنّ المسرح يجسّد الواقع بصوره المتعدّدة ويتطرّق إلي قضايا آنية، وقد جسّد لنا واقع ذلك من خلال مسلسل "زاندا" المعروض في رمضان 1444هـ فالدروب صممت في عموم الأماكن رغم صخب وضجيج النيران، بتنهّدات أضحت زيادة الجراح والحروق في النفس والمال، صعب علينا السؤال: ما بك يا وطن؟ "يا دروب لي وين تودي يا هو حالك يا حقيقة الشمس من عينه شالت باكر أحلامي وبريدة والورود الكانت بتضحك للفراش نزفت رحيقاً وساقية الهّم الملازمة ما بتهدى ولا دقيقة لسه ساير في متاهات المصاير امسح الرسائل بالقساوة يظفي حرقته بالحريقة" يا دروب لي وين تودي الوطن سلب طمأنينته وأمانه فالأرض السودانية بالدماء تلوّثت لم تعد تكفيننا القبور في بيوتنا قصص أمّ مكلومة ودمعة أب حزين، فالخارج قد لا يعود والداخل تحت رحمة الأرض وتراب الوطن مكلوم. "يا دروب لي وين تودي أيوا لازم بكرة يرجع يرجع إصداحاً بالأمني والقلوب الصافية تسمع صوت مواويل وحكايات من بدايته إلي نهايته تبقى ساحات خير ومرتع للوليدات البتغني والبنيات البتهني بكرة يرجع حسن ظنّه والطيور في غصونه تسجع" يا دروب لي وين تودي؟ هل نتحدث عن شعور أن تتمنى الموت لأنّ الحياة أصبحت معقل وحوش انتزعت من قلوبها الرّحمة؟ وهل نتحدث عن شعب أصبح بنوه في القبور وثلثه لاجئ من بيوته أضحت أهون من بيوت العنكبوت ونصفه من الخوف صامت؟ وأسف علي سودان أردنا أن نحقق فيه المعجزات ، وطن لنا فيه كلمة هدفها البناء وطن نرفع فيه شأننا بالحبّ والحرية، فالهدف كان أن يحيا لا أن يصيح ركماً ونصبح تحت الإنقاد فهل البناء مكلف هكذا؟ فهل يستحقّ آدم وحواء السودانية كلّ هذا الألم؟ سطرّت علي الأوراق لعلّها توقظ ما تبقى من ضمير أمّة ضاعت شامها ومصرها ويمنها وعراقها وقدها، ولا ندري من الذي سيكون القادم، فاللهمّ لطفك وعونك لنا نحن الذين لا نملك إلا الدّعاء اللهمّ السودان وأهله.

الإنسان المظهر والإنسانية الجوهر

ما أحوجنا اليوم إلي إيجاد الفوارق بين الإنسان والإنسانية المعظمة بربّ العباد والمنتهكة بالمخلوقات، فالإنسانية إن وضعناها في إطارها الضيق أشبه بالزّدة، لأنّ الإنسانية صفة والإنسان مخلوق ربّانيّ كرّمه الله سبحانه وتعالى، فالإنسانية إرساء لعمل الإنسان وتظلّ قيمةً استكشافيةً قوليةً لا سلوكيةً فعليةً إن لم تجد ما يسندّها ويبرّرها بفعل الإنسان، فظاهرة الإنسانية جوهرها سلوك فعليّ متنوع كنموذج يرتضيه الإنسان المخير لا المسير في أفعاله بعلامات صالحة مثل تلك التي نستخدمها في الرياضيات كالخطوط والأعداد والجبر، والمقصود هنا ينقش في قول الله تعالى عندما ثنى علي رسول الله (وإنك لعلی خلق عظیم) صدق الله العظيم، الإنسانية أدب القرآن لا تأويل فيه، نلتقطها في مكارم الأخلاق ومحاسن الصّفات منتقاةً لتقويّ عزيمتنا وتنير طريقنا تزيد تمسّكنا بالقدر الرفيع والشأن الجليل والمنزلة السامية، فالإنسان الإنسانيّ مكرّم بالسّجايا وجمال الخلق بصفات الخير منزّه من كلّ ما يحيط بقدره وينقص منزلته. الإنسانية منابعها التقرب من النّاس قاضياً للحوائج جابراً للقلوب يقابل السيّئات بالمحاسن بلا تعبس أوجه ولا تغلظ قول لا يمسك تغلّطات الألسنة ولا يتخذ الجفوة يحسن العشرة متحملاً الضراء يأتّمر بما أمره الله وينتهي عنه من نهي الله، فقلوب البشر مفتاحها دقّة وصدق الوعود والتّقاني والإخلاص وثقته في نفسه وربّه، نستنتج بأنّ الإنسان بعقله وسيلة للوصول إلي الإنسانية، فالإنسان أشبه بالمسلم والإنسانية كالمؤمن فالأولى فطرة والثانية مكتسبة. فمن أنت؟ إنسان أم إنسانيّ؟ السابقة مظهر والملحقة جوهر، ومن أوتي المكتسبة فقد أوتي أعظم المقامات بالخلق الحسن كخلق رسول الله صلي الله عليه وسلم، لا يدركه شأنه مخلوق، أخي وأختي ابحتا بدواخلكما عن العلم والحلم والعدل والصبر والشكر والزّهد والعفو والتّواضع والعفة والجود والشّجاعة والحياء والمروءة والرّحمة والوقار وحسن الآداب والمعاشرة والأخلاق المرضية بالخلال العليا، قد تكون أحلاماً لم نجدّها واقعاً إلا في رسل الله عندما أذاهم أقوامهم أشدّ أنواع الإيذاء

وابتلاوهم بأشنع أنواع الابتلاء فقابلوا ذلك بالدعاء لهم لا عليهم وهنا يستبين الفرق بأن هنالك اختلافاً بلاغياً بين الإنسان والإنسانية، أخي الإنسان لتكن إنسانياً تذكر جيداً سورة القلم بدأت بالقسم للدلالة علي تعظيم وتكريم المقسم به وهو القلم وكلّ ما هو من جنسه يستخدم لنفس الغاية وهي الكتابة، وهذه إشارة واضحة علي أنّ الدين الإسلامي دين العلم الذي يعتمد علي الحقائق الثابتة بالقراءة والكتابة، نثمر بذلك أنّ الفعل الثابت الإنسانية والقول المتغير الإنسان. القبليّة كالحصان الجامح وصف للعناد أو الكفر أو النكران، نلامسه وصفاً لإعادة مسلمات أهتكت النسيج الاجتماعيّ السودانيّ بتوسيع الفجوات تدفع فواتيرها بسيلان الدماء وترمل واغتصاب النساء وتيتيم وتشريد اليفعة بجهل مستقبلهم، حياة بقهرها وقمعها وعنفها لا صوت يعلو فيها فوق صوت البندقية ونواح من افتقدوا أعزّاء، ورثنا من أجدادنا مقولة (العبرة بالخواتيم) وخواتيم اليوم الجنوح للعثمات القبليّة. نتعجب ونددهش من ناس يتقاتلون باسم القبيلة في أرض تكنز بها كأنها مقدّم أبدّي بتناسي بأنهم في مرور لا مقام لا يتذكرون بأنهم قد حملوا نعوش الأعرّاء ولغد نعوشهم مرفوعة في كتاف آخرين لا يعلمون من هم إلي حفرة يستوي فيها الكلّ، فيدركون حينها بأن الفوز والخسارة باسم القبيلة أكبر وهم وكلّ ما جنوه ينفلت مع الرّيح بغواشي العنصرية والغفلة والطّمع وعميّ الشّهوات وسعار الرّغبات وسبق الأوهام للقتال لنصرة قبيلة علي أخري، وما زلنا نزداد صمّاً عن إدراك القبيلة كحصان جامح بطلسمها ولغزها، ولا انفكاك يلوح الآن للخروج من هذه العقبة بتفاضل الناس بمواقفهم من الغوات والمغريات وما يعرض عليهم من شياطينهم من خواطر السوء ومن فرص اللّذة للاقتتال باسم القبيلة التي تقدّم الإنسان إلي الهلاك (قاتلاً أو مقتولاً) بحياة تمضي سداً وتنتهي عبثاً متهاطقة وأهية تغتال نفسها ضمن ما تغتال، فالاسلام ديننا لكنّه أضحي مكتوباً علي الورق وعباداتنا تمرين للبدن لا للتقرب إلي الله، فقد نجد من يصليّ منهم للقبلة خمس مرّات في اليوم لكنّه في الحقيقة ينسى بأنّ دين تلك القبلة قد جعل القبيلة بزيادة الياء للتعارف والتّراحم، فالحصان القبليّ الجامح أظهر حقيقة

سلوكياتنا التي لا علاقة لها بالتربية الإسلامية بعد أن اقتتلنا القبلية بأفكارها وتساكنت حتى الأحشاء والنخاع،
نتقاتل بعضنا بعضاً ونكئز المغامم ونتفاخر ولا ننظر لأكثر من ملزمة انتصار لساعة. الأرض أرض الله وهل
نعلم معاني ذلك بأنه الموضع الذي أخلفنا فيه الله حتى يطمئن القلب وترتاح النفوس وتسكن الفؤاد ويزول القلق
بسبحان العين وحمد اللسان وتيه الوجدان وتبهت الجنان بتدقق القلب بمشاعر القبول للآخر وتحنل الأحاسيس
بكل لحظة نعيشها وتزف الروح في كل يوم جديد كالعروس دون أن نتذوق القنوط القبلي، فتلك هي الصيدلية
التي تداوي حسان القبلية الجامح وتشفي كل علل العقول وتبرئ كل أدواء القلوب التي تحطم أغلال القبلية
ومفتاح لرتق النسيج الاجتماعي وتغيير ما لا يتغير حتى نتحرر من قيودات القبلية الباطلة ولن تعود الأرض
للقبيلة كمسرح دموي للشر، وإنما مسرحاً للتراحم والتعاون والتوادد برتق المهتوك.

سيرورة الفترة الانتقالية

شهد العالم الثالث في الآونة الأخيرة موجةً من المتغيرات المتماثلة باسم الثورة كعدوى تناقلت ما بين دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط بعملية أشبه بالعدوى، فكانت البداية بتونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين والجزائر ومن ثمّ السودان وأخيراً لبنان، فالملاحظ تشابه الثورات بفشلها في إحداث تحوّل ديمقراطيّ سودانيّ حقيقيّ وتحقيق تطلّعات الشعب المرجوة، بوضع حدود للمخبتات والمتغولات وصراعات المصالح والتّحالفات الضّارة. الدولة السودانية لم تصل إلي مرحلة البلوغ الجسديّ والنضج العقليّ ولم ينعم الوطن بالاستقرار والنماء لهشاشة الثقافة الوطنية واستقدام الحكومة وتأخّر الوطن، كتقاليد موروثة ومتراسخة للأنظمة التي اعتلت مقاعد السّلطة في السودان بالرغم من حدوث ثورتين متشابهتين من حيث عدم استطاعتها تخطّي المرحلة الثانية من مراحل التحوّل الديمقراطيّ (مرحلة الصراع غير المحسم والمطالب وفقدان البوصلة) والضّرورة تحتم تبيان المراحل ذكراً: الأولى: مرحلة اليقين والاستجابة، والثانية: مرحلة الصراع غير المحسم، والثالثة: مرحلة البحث عن خارطة طريق لكيفية الحكم وكتابة الدساتير، والرابعة: مرحلة بناء المؤسسات السياسية، والمرحلة الأخيرة: التعود علي التقاليد الديمقراطية. الشعب السودانيّ الصابر علي تحديات الانتقال بانعدام اليقين وما يصاحبه من قلق شعبيّ وفوضى وأزمات وغياب الرؤى واختلاف أهل السودان السياسيّ والاجتماعيّ وتعنت أطراف العملية الانتقالية وتشبّثها بمواقفها وغياب ثقافة التعايش وقبول الآخر وتعدّد المسارات والرؤى لعملية التغيير والتحوّل وضعف المؤسسات السياسية لاستيعاب مطالب القوى الشبابية التي ظهرت وفقاً للتربية والتطوّر الطبيعيّ للأحزاب، مع ضعف الثقافة السياسية والتنشئة للنخب السياسية الكافية لتجاوز المنافع والمصالح الشخصية بالعمل لمصلحة الوطن. الشعب السودانيّ الصابر تعلّم ونعلم أنّ الانتقال إلي الديمقراطية لا يتحقّق بعيداً عن رافعات الثقافة والفكرة والتربية الوطنية والعلم والمعرفة والتكوين بمختلف صورته وأبوابه، فالمخاض السياسيّ

السودانيّ ولد نهج الاحتجاجات وما تتّسم به من مواقف الاعتراض والقبول والاستتكار والتّديد والرغبة في التغيير باختلافاتها وتعدّد مساراتها ومآلاتها السياسية والجغرافية والاجتماعية، قد تتّسم بميمس الاحتجاج السياسيّ ولكنها في جوفها جغرافية أو اجتماعية فتتساهل التّواظيف للأطرة المضيقه فقط تتمايز علي غيرها بأنّها احتجاجات مطالبية مع تصادمية لحظية كمادّة خصبة لدراسة سيرورة الفترة الانتقالية.

الشباب زعازع وأوتاد

يعيش غالب الشباب السودانيّ ممّن لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً حالةً من اليأس والإحباط بين الاستماع إليّ حسين الصادق ومشاهدة جون سينا وتقليد نيمار، ويمكن أن يلاحظ ذلك المتفحص من خلال أحوال الشباب وأقوالهم بل ربما تكاد تنطق بها نظرات عيونهم ومفرداتهم في الحياة وصفحات الإنترنت، ورغم أنّ كلّ دولة في العالم وكلّ صاحب فكر وعقل يتّيقن ويؤمن أنّ مستقبل أيّ دولة أو أمة بشبابها فيجب أن ينصبّ الاهتمام عليهم تثقيفاً وتجهيزاً وإعداداً لقيادات المستقبل للأمة. إلا أنّ الشابّ السودانيّ غارق في وادي السراب مستسخاً للثقافات الأجنبية غير مبال بالغد وما حوله بل يتحدث الكثير منهم بحسرة شديدة عن إهمال الدولة لهم وعدم رعايتهم أو الالتفات إليّ حاجاتهم ومطالبهم إلا في حدود مشروعات رياضية وثقافية وإنتاجية وتسويقية محدّدة، ويرى أكثرهم أنّ مطالبهم عادلة لكلّ شابّ في مقبل العمر وفي بداية الحياة من تعليم نوعيّ يوفّر فرصاً للتفاعل والمشاركة في مجتمعه ويتيح فرصة التطوير ذلك بتعليم مهارات الممارسة ترفع من مستوى المعرفة والخبرات ويجعل دور الشباب إيجابياً وفعالاً بتوفير فرص العمل المنتظم والمتخصّص وتيسير سبل المعيشة الكريمة وفتح المجالات أمامهم لخوض معترك الحياة وخدمة وطنهم وترك هذا الترهّل في الفكر والحياة والخمول، لكنّ نظرة الشّباب لدور الدولة نظرة فيها عدّة تساءلات واستفهامات والمراقب لحال الدولة وواقع تعاملاتها فيما يخصّ الشّباب من أمور التّوظيف والتّعيين والتّكليف في مجال تخصّصاتهم يحسّ بنوع من الحيرة. يخطّط الشّباب لمستقبله حسب رغبته وميوله ومن ثمّ يختار الشّابّ طريق التّعليم الذي يوصله إليّ هدفه المنشود ليحقّق مأموله، لكنّ الحقيقة أنّ كثيراً من هؤلاء بعد بذل المجهود المضني دراسياً وتحمل التّكاليف التي تتقلّ الكواهل وبعد السّهر والجّد والتّعب والتّخرّج من الكليات التي أراؤها يستمدون بالواقع المرير إمّا لعدم وجود وظائف في سوق العمل وإمّا أنّ المتاح لا علاقة له بالمطلوب ممّا درسوا وأنّ المأمول لا يمت بصلة إليّ المباح! وهذه الأسباب

كافية لأن تقضي علي آمال الشَّابِّ ومستقبله وصار الهجر حتماً أفضل من الوطن ويخرجون من دون وجهة، فوسط كلِّ عشرة مهاجر هناك شابٌّ سودانيّ واحد في أعالي البحار ما بين الهبوط في قاع البحار تلتهم أجسادهم الأسماك أو الوصول إلي ضفّة من ضفاف الهدف، فالهجرة أصبحت مشروعاً لكلِّ شابِّ للبحث عن بديل للوطن يتحوّل فيه الوطن من جغرافيّة ترعرع وحبّ في أتربتها إلي تاريخ يتسامر فيه في لحظات الحنين إلي الوطن كزعازعالتبيس الفكرّيحتاج الدولة السودانية إلي حشد قوتها لترسيخ الحكم الوطنيّ لدى القواعد الجماهيرية والسياسية والإدارية لمواجهة التحديات بصوت الحكمة والضمير الحيّ، بعيداً عن محاولة البعض ذوي العقول العارية محو التحوّل تأويلاً لإغلاق باب الحوار مع السلف لخير خلف، فالسودان اليوم يشهد نهضتين (قيامتين): قيامة في تاريخه الآنيّ الحاضر مسرحها عالم الحكومة الانتقالية، وقيامة ما وراء حاضره مسرحها الحكومة الديمقراطية بأمر الشعب. يسعى أهل السودان اليوم إلي معاودة كشف دولتهم وكشف المحيط الذي يعيشون فيه محاربين أو مقهورين لمعيبات السياسة السودانية ذات الصبغة الشّخصيّة بتحكّم ذوي المكنة السلطانية علي مسار العمل التي لا يسمع فيها الرأى العام إلا همساً ولا يشارك إلا رمزاً، أضاع الوقت هجرها بالتوجّه صوب ديمقراطية تشاركية من خلال حوار واسع يبسط فيه الأفكار والآراء وتضع فيه السياسات العامة باستجلاء القضايا إفصاحاً وإظهاراً علي الهواء الطلق تبدأ من التفاعل الوجدانيّ ثمّ تزداد بتحمّل الأمانة والقيام بالواجبات إسهاماً في النصح وإبداء الرأى والتخطيط والتنفيذ للأجهزة المختصّة، مع التقليل من استخدام مصطلح "المهنية" خاصةً الأجهزة الإدارية والسياسية، إذا وجّهت لهم السهام والاعتراض علي مواقفهم، فنسمع المقولة المأثورة(نحن نوّدي مهمّنا بمهنيّة) لتبرير مسالكهم وصمام أمان وحصناً لهم كحصان طروادة يحتمون به متناسين أنّ كلّ إرادة عامة في حاجة إلي مشروعية سياسية تكون نصيراً للإداريّ في التّنفيذ وكلّ رغبة عامة تحتاج إلي فعل سياسيّ وإدارة تنفيذيّة لإنزاله علي الأرض كبرنامج عمل، فمن أهمّ العضلات السودانية الضامرة

التبّس الفكريّ المصاحب للمجتمع والإدارة كأذرع سياسية تؤمّر فتمتثل وتنتهي فتستجيب.تحوار يقوم على التّناصط (تسامع متبادل) يتعرّف ويعترفون ببعضهم البعض ويتواضعون علي أنّ لدي كلّ منهم ما يعلمه ويتعلّمه من الآخر دون الارتهان علي الحظوظ والصدف في مواجهة التّحدّيات لبناء الوطن بتوفير مناخ قويم تسود فيه الأنظمة الوطنية لا العقليات الفردية والحزبية في إدارة الدولة الزّارة لليأس والإحباط، فالسودان يحتاج إلي جهاز يصنع الرّأي ويدعم ويتخذ القرار ويؤسّس وينفّذ البرنامج كشركة لحشد قوة الدولة كمّاً وكيفاً بتكثيف الرّأي قراراً لبرنامج عمل وطنيّ كقوة استراتيجية شاملة للدولة لتحقيق المصلحة للوطن وإنسانه.لو أخذنا مفهوم بناء الوطن بوصف مصغّر للمنزل(البيت) ستنجلي الأمور، في المنزل نجد أنّ الأسرة تتعاون مع بعضها من حيث التنظيم والاستقرار والتّقدّم بمسؤوليّتها المحافظة علي استقرار المنزل والممتلكات الأسرية والقوانين المتّبعة باعتبارها جزءاً أساسياً لحياة المنزل، الوطن في حاجة إلي سلوك المنزل بأن يتفانى كلّ مواطن كتفانيه في إطار بيته الطالب في مدرسته والموظّف في وظيفته والتّاجر في متجره العمل بأمانة وعلى وجه المطلوب وأن نكون عوناً لبعضنا البعض في أداء الخدمة الوطنية قولاً وفعلاً حتّي يزهر ويبقى مثمراً للأبد، فالوطن كالمنازل فكيف لإنسان أن يبني ويفرّش بيته دون مساعدة من عمّال بناء وكهرباء ومياه وأثاث؟ فكيف لنا ألا نتعاون في هذا الوطن الذي يأوينا؟ فقد يضجر العقل بأنقداد الجيوب فتتهاطل المؤلّمات المأ وتسكيناً كمتلازمة سودانية تتبّس فيها العقول قبل الجيوب وتصعب الحياة كما تتصاعب لعبة الملوك (الشطرنج) واللّين أحوج لعلم السودان للاستمطار حتي تتعش العقول وتدبّ الحياويّة الاقتصادية والأمنية في الجسد السودانيّ بالتّفوراهيّة الواعية لمتطلّبات السودان.

صامدون شامخون مثل الجبل باقون ما بقي الزيتون

تشرق الشمس ونسير في المعمورة السودانية ونحن لا نعرف أيّ الشوارع نسلوها سيجد معظم المشاهدين أنّ الطريق عبارة عن متاهة لا نهاية لها ولكننا لا نتوه في درب فلا يهمني اسمك لا عمرك لا عنوانك لا موقعك لا مكانتك الاجتماعية لا السياسية لا نظام قائم لا نظام بائد. الذي يهمني حرفك وما يطرح يهمني أناقة أسلوبك وتواضعك الذي يلفت انتباهي يهمني أخلاقك في الحوار باحترامنا لبعضنا يهمني احترامك للرأي وإن اختلفنا يهمني وطنيتك وحبّ الخير للآخر ووطنك، بهذا نبقى إخوة وأصدقاء في جوف السودنة، نسعى للمحبة والسلام السوداني. ليس كلّ ما في خواطرنا يقال فليس كلّ ما يقال مقصود وليس كلّ ما يكتب واقعاً نعيشه وليس كلّ ما نعيشه يستحقّ الكتابة، بالنهاية صامدون شامخون مثل الجبل باقون ما بقي الزيتون. السودان بلاد تتّصف بالتشبع والتداخل للبلادي والمحن دون الاستبانة للنصح في الساعة القطرية بعد الرابعة والعشرين لإحقاق الحقّ، فالصمود والشموخ يشيران إلي أنّ أس قضايا السودان متعالقة بالفساد المؤسسيّ دون وجه حقّ دون جرجرة ودهمسة بالغوص في المستنقع لأنك ستجد القاع أكثر تلوّثاً، فتتوالى الأزمات علي آدم وحواء السودانية تبعاً تتصادق فيه مقولة أنّ المشكلات لا تأتي فرادي. فالصورة قاتمة لوطن مأزوم ومتناقض ومهدّد من الداخل والخارج فالعيب ليس في السودان وجغرافيته بل في طريقة الحكم التقليدية يتعامل الشارع السودانيّ بفكرة الثورة من أجل الصحة والنهضة الوطنية بطريقة تنافي وتقاطع طرق البناء كردّة فعل تعمق وتكرّس الأزمات السودانية عرضاً عن تجاوزها فالظاهر في الشارع الآن وجود أزمات لا بدائل لها لذا ينقسم أهل السودان بين الإسناد والمعارضة حائمة قبولاً ورفضاً فنتحوّل الطاقات الثورية إلي تشنجات ومعارك وهمية باسم الوطن فتتعاجز موجودات الحلول الجذرية للحالة السودانية وتعظم التآكل الداخليّ ومحفّزة للتدخل الخارجيّ، فالوطن والمواطن أشبه تبليغاً كالميّت أمام المغسّل.

تهادوا علي أسس وقواعد الطّهارة الوطنية

استخدم شارلز ديكنز في رواية "قصة مدينتين" عبارةً تجسّد الفترة الانتقالية السودانية بأحسنها وأسوأها: (كان الوقت هو أحسن الأوقات وكان أسوأ الأوقات، كان زمان الحكمة وكان زمان الغباء كان عصر الإيمان وكان عصر الشكّ كان موسم الضوء وكان موسم الظلام كان ربيع الأمل وكان شتاء اليأس) بهذه الكلمات نسدل ستار الفترة الانتقالية التشاركية (العسكرية-المدنية) فترةً اتّصفت بالتوترات الحادة كنتاج طبيعيّ للانقسامات الأيديولوجية وصراعاتها السياسية المنهكة، فقد ينادي الشعب حينها لطهارة السودان بعد أن باض وأفرخ الفساد في كلّ مرفق. ليتهادوا على أسس وقواعد الطّهارة بتخليص عوالم الأهواء ومغريات المصلحة الخاصة وذرائع الغرض كمعيار ثابت تقام عليه حكومة السودان، وأيّ انحراف يعدّ إخلالاً وانحرافاً ونكصاً للعهد وإهداراً للمبادئ التي من أجلها توحدّ وتصافف الشارع السودانيّ، فالصفوف والحشود الوطنية تنادت طوعاً أساسها المحاكمة الشعبية لسلوكيات "الأنقاذ" دون مطابخ تنظيمية تطبخها عبر بوابة أجسام تجمع المهنيين ولجان المقاومة، وفي خضمّ ذلك سهّلت الأمور علي الأحزاب البعثية والشيوعية بالإضافة إلي المؤتمر السودانيّ لتميّزهم بتمركز قواعدهم في المناطق الحضرية خاصةً أوساط الطلاب والشباب بتطلّعاتهم وغنائهم بأهازيج الأمل لغدّ وارف انتهى به إلي ديجور قائم يكتنف الظلام كلّ أقطاره أدلّ كباره وشرّد يافعته وكسر شبابه. قنط وأحبط الشعب تجاه سلوكيات فترة الشراكة وانقسم بين صابر ومتعجّل وهناك مراقبون ومشاهدون وهو شعور له ما يبرّره تمظهر في معاملات الشعب لعودة الجيش منفرداً للسلطة بعد ثلاث سنوات من الشراكة، فزعامات ظلّت علي قديمها: مشاحنات حزبية وعداء طائفيّ سياسيّ واجتماعيّ وتطاحن حول الأشخاص، وهكذا تكالبت الطّموحات الشخصية علي حساب الوطنية والولاء التنظيميّ علي ولاء المواطنة بجعل الميدان الوطنيّ للمناطحات والصراعات السياسية والشخصيّة تجلّت بدمويّة سياسية في صراعات الأجنحة فتشاقّت الصفوف وأهترت المؤمّلات وقواسمها

المشتركة الوحيدة عداوة نظام "الأنقاذ" وأفراده. أخفقت الثورة في بناء الدولة التي يتطلع إليها الملايين بعيشانهم في مهينات انعدام الوزن السياسي الوطني القائم علي الخيرات الوريفة وهواني الاستقرار، أضحت الآمال أحلاماً عابرةً وغايات عصية المنال بأطراف قصد المحجّة بتذاعر مسّ الناس بقدحانه وتقّحاته الصديدية، فهاجس آدم وحواء السودانية في هذه الآونة حضراً وباديةً لم تعد تلك أحلام الشّباب التي عقدوا عليها نواصيهم ولم تعد تلك الأفكار السياسية التي تتلاجونها في بداية الثورة ولم تعد خطباً وترنيمات لارتياح تخوم المستقبل فالهاجس اليوم هو رغيف العيش بضحاياه بلداً يقدم أهله البؤس بجذبان ساسته وصحوّ وطنيته وتمحلّ أوضاعه بالبلاء الواصب والعيش المكدود والفوادح الجسام والدّواهي العقيمة وإجداد فكره وختمها بـ"يكفون ولا يكفون" (بضمّ الياء الأولى وفتح الثانية).

تضخم فحولة المخاطبة

في منتصف دائرة الميدان السياسي السوداني تتجلى أهمية ضربة البداية، فإن تشكلت مجموعة من الخطط فما فحوى ذلك؟ هل تبنى الخطة علي اختلافات الفكرة فتختلف محاور بناء الحركة داخل مستطيل السياسة؟ وهل للأعبين الجدد من القدرات والخطط ما يمكنهم من فكّ ألغاز الصناديق الدفاعية والاقتراب من مقاصدها الوطنية؟ برزت مؤخراً مجموعة من التيارات المتبلورة لمعالجة أس قضايا السودان، دلوأ بمختلف الأبواب وقوفاً علي الثقافات السياسية الجديدة، والرؤى المعاصرة من خلال التنبّع للتاريخ السياسي السوداني بمعارض وعروض تتشد إلي مواكبة الحداثة مجترةً للأوضاع الراهنة للتأثير في الحاضر وتغيير المستقبل السوداني نحو الأفضل. تمحورت البيوتات السياسية التقليدية في الرؤى والأطروحات غير المسابرة للحاضر التي بغضها الشعب السوداني في ظلّ وجود حداثة الطرح الجامع بأنّ السودان وطن يسع الاختلافات السياسية والاجتماعية دون شقّ أو طقّ بوصفه نموذجاً معاصراً ومصلاً للزاهن الحاضر، تترافع شعاراته بأن لا تكون لذاتك ولا لغيرك بل تغيّر عمّا أنت عليه نحو الأفضل حتي يتغيّر الوطن فأساس التغيير، تغيير منابع الذاتية إلي منابع الوطن. يشكّل مشهد الخطاب السياسي الحديث أداةً ومنهجيةً للوصول إلي وقائع الزاهن السياسي المؤثر علي جميع الزواهن الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخدمية، إستبانياً لطرق بناء الوطن وتأطيره وفق منظورات متشعبة بالألوان الاختلافية المسرة للنظر، بشكلها الوظيفي وبنيويتها متداخلة جنباً إلي جنب بقناعة أنّ اختلاف الخطابات يشكّل منطقةً من مناطق بناء الفكرة بتوالده لمفاهيم جديدة تقفز فوق عوالم الانفرادية بالحفر والتنقيب والتحليل والتفكيك والتأويل المتبسة بأصولها السياسية وفقاً لمنهجية البناء والإصلاح دون كبت أو جمح أو إقصاء، يعشعش علي الوطن اليوم أخطر أنواع لغات التّواصل السياسية المهتكة للبناء والبنيان ، والتركيب والتّهيئة المهملة للوطن والمهتمة بالدّوات الفردية والجماعية الموصلة إلي حالات العجز التي يصعب السيطرة عليها بعجز الحلول عن

تفسير الظاهرة الخطابية. الخطاب الدائر الآن يتّصف بالشماكلة دون الخضوع لعاملي الصّحة والخطأ الوطنيين بمفردات وكلمات تنسخ ظاهرةً وتضمّر أو تنقض أخرى دون أيّ بوادر تسامح تستمّح السياسة بذراً صالحاً بتحوّر المفردة من مضامينها القولية تصحيح مسارٍ إلي استجداء ونفاق تصحيحيّ بنظرات قصيرة بفحولتها وعنفاً وترهيبها بالاستناد علي الرأي الواحد وما سواه عدوّ يجب أن يخضع للسيطرة، تتجلّى فيها صور التّعصّب الموصّلة إلي درجة استبعاد الآخرين أو كراهيتهم أو التّعالي عليهم أو اتهامهم أو إلغائهم، والحقّ يقال إنّ الحكومة الانتقالية تعاني من تضخّم فحولة المخاطبة مما يجعلها مخصباً لصناعة طاغية لفظية يتضرّر منها الوطن فيخاف ويخيف، فالسودان الآن في حاجة إلي قوارير التّخاطب المؤنّثة المتعطّشة دوماً للسند حتي تحسّ بالأمان والحماية بإحساس بأنّ هناك سنداً تتكئ على ظهره بلغة محبّبة مودّة عطوفة تقرب وجهات النّظر وتبني لحبّ الوطن. علي صفيح هادئ تقاربت رصّ الأحرف لصنع قبطان للسّفينة الوزارية السودانية، قبطان أقرب لرجال الأعمال من سياسيّ بلادي، فالأسماء المطروحة سلفاً أضحت في طور الاجتهادات وسبق الحدث، فالقادم خارج عن المألوف والمعهود ممّن صنعوا داخل مطابخ التنظيمات والتجمعات السياسية دون تسميتهم بالأحزاب حتي لا نسمّتهم وننفخهم كما تنفخ الشّاة في عمليات الذبح، فالقادم سياسياً قولاً دون فعل حتي نحسبه من الفاعلين أو المتلوّنين يحمل في جوفه مشروعاً وطنياً مترابطاً مع قضايا الجوار السودانيّ مسنداً من الفاعلين الدوليين الذين لن يبخلوا عليه بالدعم الفعليّ لا دعومات المؤتمرات والأصدقاء .

الداخل مفقود الخارج موجود

يعدّ الوصف الداخل مفقود الخارج موجود أصدق وصف للوضع الراهن في السودان، فالسودان ظلّ دوماً بلداً للسوابق بكمشاته وتروسه بتعدّد المشارب وعدم سلامة البناء الوطني، تفاشت التصرّفات والمحاولات وانكشف العجز، السودان اليوم بلاد المتاريس، بمع أو ضدّ كصوت للشارع يلقي ظلاله علي حياة المواطنين، فضررها لا يتخافى علي أحد وأكثر المنتهكين المعتمدين علي أرزاق اليوم وطلاب المدارس والجامعات فسلبها كثير معنوياً ومادياً، الوضع يزداد سوءاً يوماً تلو الآخر دون تنازلات تذكر تخدم الوطن وأصحاب مصلحته آدم وحواء، فلمن الزمن محسوب؟ للوطن أم للمواطن، أم لكلاهما معاً؟ يمرّ السودان بمنعطف مرتبك بفجوة سياسية متمثلة في تواجد بعثة أممية يفسرها البعض مسهلاً للتغيير والآخر ينظر لها معاقلة للتغيير، فالخلاف نابع من نوع أو طريقة الدّعم الأمميّ ومن صاحبة القرار: الحكومة الوطنية أم البعثة الأممية؟ ويظلّ السؤال الشاغل عن شكل تواجد البعثة الأممية: الحياد مع أطراف الانتقال أم التّحيز لطرف؟ في ظلّ سلوكيات وتحركات للمبعوث الأمميّ الذي يستند علي تحرّكه بشرعيّة حضور البعثة بطلب من الحكومة السودانية، لذا يعمل لهندسة كيف ومن يحكم السودان بطريقة محدّدة وفي جوفها صياغة السودان لخدمة جهات خارجية. للسودان ظروف محدّدة وتقاطعات بائنة منبع حلولها التّصالح والتّصافي لذات الوطنية بالمواجهة للمهدمات حتي لا تزداد الأوضاع تعقيداً فتصعب الحلول، الوضع الراهن الآن مضعف للتغيير، فوجود البعثة الأممية الآن يمثّل مصالح الدول التي سعت لوجودها لا لمصالح الدولة التي تعتبر من أوائل الدول ميلاداً لحرّيتها في أفريقيا، فالمواجهة الشّوارعيّة الآن لا خاسر فيها ولا رابح، فقرار خروج البعثة الأممية مرهون بخطاب من حكومة السودان بقرار من مجلس السيادة الذي يعتبر الآن صاحب السّلطة التشريعية والتنفيذية إلي الأمم المتحدة ليس بالتّتريس أو النّواح بالبقاء أو المغادرة، فمجلس السيادة هو المعنيّ بالأمر لاتّخاذ قرار بشأن هذه البعثة، ولا

ينفي ذلك حقّ الشعب في تنبيه الحكومة الحائرة بين نار ونور المبعوث فولكر، خاصةً وأنه أحد المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة في حصة قارة أوروبا ويجد سنداً من دولة ألمانيا. الحقّ يقال إنّ وجود بعثة أممية ، وفقاً للتّحليل العلميّ ، يعبر عن وجود أزمة سودانية ، صعب حلّها من فرقاء الوطن. فطلب البعثة نفسه يعبر عن أزمة ، دون التّوالج في التفاصيل. فالمبعوث الأمميّ استفاد من الاحتقان الدائر ، كوسيط غير محايد ، وأظهر شعارات يأملها الشعب ، (الداخل المفقود) ، وفي باطنها موجّهات ينتظرها (الخارج الموجود). الأمم المتحدة تعلم جيداً أهمية السودان وأثره ، خاصةً على الأمن الاقتصاديّ والسياسيّ في الإقليم. فالسودان الآن يعاني من انقسام حادّ ، وفقدان الثقة والمصداقية. ففي ظلّ هذا ، نفتقد للأعمال الحميدة في المشهد السياسيّ السودانيّ ، مع أملنا بإعادة تقييم خطواتنا الداخلية ، حتى لا نقع في المحظّرات الوطنية. وذلك لا يتمّ إلا عبر قرار سودانيّ للقائمين بأمر الحالة السودانية الرّاهنة.

تتباكى الأيام وتحمر الأتربة بالدماء

قلبت التضاريس السودانية منذ فجر الدولة السودانية بتلاون أحكامها بالتعاطف والمعارضة والتقبل والرفض بكميات أحداثها وتفصيلها الجهرية والسرية المثيرة التي جرت، عشناها وتعايشناها بكل دقائقها مهما اختلفت مشاربنا ومواقفنا ومشاركنا ومغاربنا وعلمنا وجهلنا، فبعض المرات يخال لنا بأن السودان يمر برواية ثورية أبطالها ضباط وساسة وعلماء وتجار وسماسرة، نعرفهم أو نسمع عنهم ببحثهم عن هدفهم فتتقدم الوسيلة وتبرر الغاية فتتكابر الحيرة والاستفهامات علي الفهم وحسن التدابير فيبقى السؤال قائماً علي ما آلت إليه الأمور بخصوص الأرض في السودان. تعتبر الأرض في السودان القوة الاجتماعية المصبغة بالإقتصادية والسياسية، فتربطت تلك الأوضاع ببعضها البعض بتوليد النظرات نحو الأرض ومن يمتلكها من المجموعات السودانية، بالرغم من وجود أعراف تنظمها وقوانين تحكمها، لكن الجيوب السياسية والاختلالات الاجتماعية أفرزت سلوكيات نزيهة تغير لون وشكل الأتربة غايتها ضمان الولاء وإضعاف المخالفين بتمظهر التخالفات باسم القبيلة في الأرض، تناسوا بأن حقائق أرض السودان الساطعة التي اهدتوا بها أهل الاستقلال الأول والثاني باتحاد المنفرقين وتحابب الأبعدين حتي جنوا ثمارها: السودان عزاً ومجداً وسمواً وكرامةً، بقدرة الحق ضدّ الباطل بالحرية على الاستبداد وبالإيثار على الأثرة وبالحبّ علي البغض، فحققوا السعادة من أجل غيرهم فحفظوا لحاق بطولاتهم وحفظت أسماؤهم فإن هيشيتهم تلقى السّمح والزين. تتباكى الأيام وتحمر الأتربة بالدماء دون أن تضمّد الجراح الترابية، فالصراعات الاجتماعية والسياسية لم تكن لرتق المهتوك وسدّ الفجوات كانت من أجل لا شيء صراع من أجل الصّراع، فتصاحب علينا مواجع الوطن الذي لم يستطع الصمود لعدم صلاحية التربة الاجتماعية والسياسية في ظلّ غياب كامل للأسمدة الوطنية، فمجريات اليوم لن تكون الأخيرة في ظلّ خطوط لا نهاية لها، ستظلّ الأتربة حقلًا للتجارب بتجريب المجربّ والجديد، وموسم الحصاد لم يحن بعد، فالخريف خروج لا دخول وخروجنا غير مباشر، موسى الرضيع عليه السلام لم يغرق وهو في قمة ضعفه وغرق فرعون وهو في قمة جبروته.

رسالة إلي رئيس الوزراء الانتقالي عبدالله حمدوك

إلي صاحب أصعب مهمة في تاريخ حكم السودان سعادة رئيس وزراء الحكومة الانتقالية السودانية د. عبدالله حمدوك أخاطبك وأنت ترأس حكومة خرجت من رحم ثورة 2019م بعد التّحية والتّقدير الكامل لجهود حكومتكم والقسم الذي أقسمتموه من أجل خدمة السودان وإنسانه، أريد التّركيز في مخاطبتي لكم علي قضايا تحتاج إلي اهتمام خاصّ، كمقترحات ومبادرات وتوصيات متّي كمواطن ينشد الخير لوطنه ويسأل الله إعانةً من أولياء أمره علي خدمة عباده في السودان. يتمتّع السودان ، بمساحته الشاسعة (1.865.831 كيلومتراً مربعاً) بمكانة عالمية متميّزة وثالثة أفريقياً وعربياً، فمساحته تعادل مساحة واحد وعشرين دولةً أفريقيّةً، كما تعادل مجموع كلّ الدول العربية في قارة آسيا باستثناء السعودية مضافاً إليها ثلاث دول عربية في أفريقيا، ويبلغ طول حدوده 6.819 كيلومتراً من أطول الحدود في العالم تتمايز بانفتاحها مع جيرانه: غابات في الغرب مع أفريقيا الوسطي ورمال وتلال مع ليبيا وتشاد وجبال وصحراء مع مصر ورواب وسهول مع إرتريا وإثيوبيا ومسطّحات غابية مع جنوب السودان، ومقارنةً بدول الجوار خاصةً مصر وإثيوبيا فإنّ سكان كلّ منهما أكثر عدداً من سكان السودان منحصرين بنسبة 20% في العاصمة القومية والباقي يعيش قريباً من مصادر المياه(الأنهار والمناطق الغنية بالمياه الجوفية) ومجموعات محدّدة تعيش في الصحراء لطبيعة حياتهم الاقتصادية السّائدة، يعكس ذلك قلّة الكثافة السكانية السودانية مقارنةً بالمساحة الجغرافية بتعداد سكانيّ يقدر بـ 2.813.236 نسمة ، يمثّل فيه المسلمون 96.7% والمسيحيّون 2.3% ، والأديان التّقليديّة 1%. وبداخله مجموعة من اللّغات المحلية المعترف بها(العربية، النوبية، البجاوية، التّغرينية، والفوروية) ويمتلك أكبر حوض مائيّ في العالم، وأكبر المراعي المفتوحة في العالم بثروته الحيوانية والأراضي الصالحة للزراعة وثروات معدنية من بترول وذهب ويورانيوم وأسمنت وحديد وكروم ومايكا وخام والأفرنيت. بالرغم من هذه الإمتيازات لا يزال السودان يقبع في مرتبة متأخّرة دون أن

تستغل قدراته وإمكانياته من أجل تبوء مكانة دولية متقدمة تضع السودان في مساره الصحيح كدولة تتصف بالقلب الثابض كسلة غذاء العالم والمخزون الاستراتيجي للمعادن النادرة في باطن وظاهر أرضه. سعادة رئيس الوزراء السودان دولة مفتوحة ذات أهمية جغرافية وسياسية مهيأة لخدمة مصالحه المرتبطة بمصالح الدول في الميدان العالمي، السودان أفريقي لا علاقة للون أو الجنس أو اللغة أو السياسة في هذا الشأن، بمعنى جغرافياً يقع في قارة أفريقيا وهجين إثني باختلاط شعوب محلية بأخري مهاجرة من بلدان مختلفة الجزيرة العربية ودول شرق أفريقيا، أنتجت لنا (السودنة) كهوية وتوجهه إلي اتحاد الدول العربية يعود إلي أن حقبة استقلال السودان كانت أغلب دول أفريقيا تحت الاستعمار الغربي كما وجد أن جامعة الدول العربية سابقة التكوين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأعضائها جزء من مجموعة عدم الانحياز في فترة الحرب الباردة، وتحمل في جوفها قضايا تلمس الوجدان الإسلامي (فلسطين) مع تأثير أبناء السودان المتطوعين والعاملين في الاتحاد العربي في مصر كتوجهات دفعت محمد أحمد المحجوب أن يقول: إن السودان بلد أفريقي الوجود عربي التطلع والمصير لأسباب جغرافية وعرقية وثقافية وتاريخية وسيشكل رأس حربة الشرق الأوسط في أفريقيا. سعادة رئيس الوزراء الميزان السوداني الزاهن مختل لا يستطيع تحقيق العدل وحماية الإنسان والأرض من مخاطر وبائية وأجرامية متوارثة ومكتسبة بفعل السياسة، تتطلب الصبر والحكمة لنزعها بالقوانين والتشريعات باللجوء إلي وسيلة المساعي الحميدة (العدالة الانتقالية) بين أهل النزاع الاقتصادي والأمني والاجتماعي والسياسي، وإن باءت بالفشل الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية لصنع السودان مع الأخذ بتجربة رواندا وليبيريا أو استخدام النهج التركي والبرازيلي والماليزي كتجارب ناجحة للبناء الداخلي بالأيدي المحلية. سعادة رئيس الوزراء الضرورة تحتم العمل علي انتهاج سياسة اقتصادية شاملة خليطاً بين الأنظمة الإسلامية والاشتراكية والحرية حتي يتماشى ويواكب الاقتصاد السوداني توجهات الدولة وقيمها ما بعد ثورة 2019م مع إجراء الجراحات الاقتصادية تغييراً لسلوكه

ونمطه من مستورد إلي مصدر.سعادة رئيس الوزراء السودان في حاجة إلي إصلاح سلبيات التجارب السياسية السابقة بالبناء علي أسس جديدة ذات رفق سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني، نقترح فيه في مجال الجغرافيا السياسية المكوّنة للدّاخل السوداني(الولايات أو الأقاليم) تطوير الميزة التفضيلية الاقتصادية المساعدة لبناء السودان كالاتي، العاصمة القومية: منطقة الحكم والإدارة، الولايات الشمالية: (الشمالية، نهر النيل ، البحر الأحمر) ولايات حضارية سياحية وتجارية ، من خلال إرثها التاريخي والموانئ المطلّة علي البحر الأحمر وحدود مصر، الولايات الشرقية (كسلا ، القضارف): مخزون احتياطي واستراتيجي للأمن الغذائي بإمكانياتها الجاهزة وبتطويرها يتحقّق ذلك، ولايات الأوسط (الجزيرة، النيل الأبيض، النيل الأزرق): مناطق استراتيجية للزراعة المروية لمحاصيل مهمّة لكلّ مواسم الزراعة وعلي مدار العام مع إعطاء أولوية لزراعة القمح والقطن، ولايات كردفان: مناطق للزراعة والتجارة خاصّة في الفواكه والصبغ العربي والضان الحمري وحبوب البطيخ كسلع ذات أهمية استراتيجية، ولايات دارفور(وسط، جنوب، شرق، غرب، شمال): مناطق زراعية بشقيها، وتعدنيّة بوجود مناطق حفرة النّحاس وسياحية في كلّ من جبل مرة وحظيرة الرّدوم بالإضافة إلي تطوير الصناعة، بالتطوير أو إعادة التّشغيل خاصّة في(بحري، ونبالا، وعطبرة، وبورتسودان) وإدخال صناعات جديدة تلامس موارد المناطق.أعلم أنّ موارد السودان لا تزال بكرة لم تستغلّ أو توظّف لخدمة الوطن وإنسانه نتاج تهزّب الحكومات المتعاقبة من أداء وظيفتها في بناء الدولة السودانية باعتمادها علي الصّناديق الموروثة من حكم المستعمر دون البحث عن صناديق أخرى(داخل الصندوق) فقد ظلّ حبيساً لأمراض وأخطاء تتكرّر بشكل رتيب وعجيب من مؤسّساته وإنسانه بفشله في إدارة البلاد التي حباها الله بمراد لا مثيل لها، بتناسيه أنّ الله كما يخلق الإنسان يجعل لكلّ تربة مزاياها وتفضيلاتها تحتاج إلي عقل مفكّر ومدبّر يستغلّها الاستغلال الأمثل.سعادة رئيس الوزراء الحكومة الانتقالية في أمس الحاجة إلي دعم دولي للإصلاحات والتنمية باستخدام

أدوات غير مادية لتحقيق نتائج مادية، يتوجب توظيف سلطاتكم شكلاً ومركزاً لضبط الحيويات السودانية لتحرير تلك الموارد والإمكانات عبر المفاتيح السياسية التي أصبحت مرادفةً لكل الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الفرق بين آليات العمل وأشكاليات العمل، وبناء السودان يتم من خلال فحص آليات العمل التي جعلت من هذه الإخلالات ممكنةً ليس من خلال التعاطي مع أشكاليات العمل السياسيّ الزاهن والقريب والبعيد، لذا من الصّورة تجديد الفكرة الانتقالية لتجسير الفجوة الماثلة بتحوّل رجال الدولة(الوزراء) إلي رجال فكرة ما ننشده رجال دولة لا فكرةً يحوّلون الأفكار الوطنية إلي برامج عمل بمصالحها وأهدافها الوطنية.وختاماً: سعادة رئيس الوزراء الوضع الحاليّ ، وبعد ظهور الاختلالات داخل أجهزة الدولة الحاكمة وفقدان الثقة بين أطراف المجلس السياديّ وخاصّةً العسكر والمدنيين وفي ظلّ الصمت الذي تعوّده من سعادتكم حيال فوران السياسة السودانية، فخلافات اليوم لم تكن الأولي، ومعاكسة قد تصعب علاجها ما لم تكن هناك جراحات سياسية تشمل المكوّن العسكريّ والحرية والتّغيير والكفاح المسلّح حتي لا يعصف بالوطن نحو ما شهدته ليبيا وسوريا، فالواقع يحتمّ العودة إلي نصوص الاتّفاق بين الجانب العسكريّ والحرية والتّغيير واتّفاقية جوبا تمحيصاً وتحليلاً، فالوضع الزاهن يشير إلي أنّ تغيير وزراء الحكومة هو الأقرب، فاجعل من الحلول ما يحقّق"سنعبر وسننتصر" باستكمال هياكل السّلطة لتخفيف الأحمال وتحمل المسؤوليات.العسكر والمدن: وجهان لعملة واحدةيستثنى عادةً من قبل مختصّي السياسة والرأي العامّ في السودان طرح موضوعات تشرّح انخراط الجيش في الحياة السياسية السودانية، وقد نجد مبررات لعدم سياحة العقول المتفتّحة فقد شهد السودان ثلاث انقلابات عسكرية ناجحة وثلاث ثورات شعبية مستدّة بالبرزة العسكرية بمعدل وسطيّ كلّ عشر أعوام تجربةً عسكريةً جديدةً منذ عام 1956م تتغاير فيها الأنماط القانونية والدستورية بميلاد كلّ حكم، فالأنظمة الديمقراطية ظلّت تقوم علي أنقاض الأنظمة العسكرية المؤدّية إلي الثورات الشعبية بإشارة

واضحة إلى حدّ الاضطرابات الاجتماعية والسياسية للدولة السودانية ما بعد استقلالها الوطنيّ السياسيّ، يبرز فيه الجيش كلاعب أساسيّ في دورة صراع النّخب السودانية السياسية والعسكرية في "من يحكم السودان" بتناسي "كيف يحكم". ثمرات هذه الدورة السودانية تتجلّى بوضوح في الفترة الانتقالية الرّاهنة بما يمكن تسميته بتقاطعات السّلطة المدنية والعسكرية، ولا يعني ذلك النّظر إلى الحالة كمتنافرتين متقاطعتين بسرّيان كلّ جماعة تجاه مصالح وجودها بتوسّوس نخبهم واختلاف مظاهرهم الخارجة عن الباطنة، فالعسكرية في السودان هي القوة الفعلية الحاكمة في حين يمثّل المدنيون السّلطة الظاهرية التي قد تكون شكليّة تماماً فتتقاطع لعدم رضا "المطابخ" و"الطّباخ" تبرز المستجّدات السودانية الرّاهنة والتاريخية الفجوة بين الجسمين، فالعسكرية ذات أيديولوجية عقائدية تتقاطع مع مصالح المدنية التي تستند علي آمال الشّعب الذي تكالبت عليه المواجه بعدم تخليّ جسمه من مطاعن الحياة. يلاحظ عجز الدولة السودانية وضعف أنظمتها الحاكمة وانخفاض تبادل الثّقات بين الجيش والمدن والشّعب تقاودت فيه الممارسات الجمعية غير الدّاعمة لبناء الوطن فأمطرت الحياة بحالة من الفوضويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، فتتعاثر عمليات بناء الوطن في ظلال الأنظمة العسكرية والانتقالية والمنتخبة. السودان اليوم رماده متطلّبات السّلام وناره أطراف بيوتات السّاسة والعسكر في ظلّ افتقار الإرادة السياسية البانية له، كما أنّ أوضاع ما بعد اتفاقية جوبا أنتجت شكوكاً حول قدرة البلاد علي النهوض وقد يكون ذلك أحد أسباب إرجاء إكمال أركان الدولة في كافة سلطاتها وأركانها، فالعقبة الأكبر الآن دمج الكيانات العسكرية تحت راية واحدة ورتق الفجوات بين الكيانات المدنية الحاكمة والمعارضة، وتوعية الشّعب بمخاطر الانتقال بأفرازاته القريبة ونتائجها البعيدة حتي تتصلح الأعطاب السودانية، وعلينا أن نعمم بأنّ اقتسام السّلطة لا يعدّ حلاًّ لما بعد صراعات عسكرية معارضة للحكم بثوبها الوطنيّ أو الأهليّ. السودان قد يكون أكثر الدّول تمظهرت فيه ارتباطات السياسة بالجيش باحتلال الجيش لمعظم الفترات قلب الدولة بمركزيّة

السلطات وشرعياتها، لها من المسببات التاريخية المتعلقة بنشأة الدولة السودانية منذ الاستقلال فالمنظمة العسكرية والمؤسسات المدنية وجهاً لعملة واحدة ولا يجب علينا النظر إلي الحكام العسكريين بمعزل عن عادات وتقاليد المؤسسة المجتمعية الممتهنة للسياسة بصغيرها وكبيرها السنّي (العمري) والعسكريون ليسوا في موضع استثناء، فعندما يستولون علي السلطة لسببين لا ثالث لهما ، من واقع تجاربنا الأول: تحقيقاً لرغبة الشعب كما بان في الانتفاضات الثلاث، والثاني: انقلاب لتحقيق ما فشل فيه نظرائهم المدنيون، فالحكم العسكري في السودان هو استمرار للعملية السياسية بوسائل في ظاهرها قائد عسكري وباطنها حزب أو أحزاب سياسية، ونكتفي دون نبش وتدقيق.

أشواك الحقيقة وسحوب الوهم

أشواك الحقيقة كالنسيم الخالي من السكر الزائد لا وهم مصنّف الانتماء، ويحتثي ضميري الأكاديمي علي الاعتراف بوجود مدسوسات ومناهج غير صحيحة، خيّطت بخيوط ماهرة بجيب (الفتحة) مغلق بمبادئ فاسدة تحجب نور الحق والمنطق، الأحزاب ظلّت تلبس روب الوطنية بمقاسات أكبر من حجمها الحقيقي وأصغر من حجم الوطن فتكشفت عريانةً بالبلاء بتجاوز الثّوابت الوطنية وأضحت وباءً يتطلّب التّدخل لمعالجته قبل استفحاله وشلّه لوطن يسمّى السودان، لمعالجة العقد التي عجزت التشريحات والفحوصات عن كشف جراثيمها لتحديد الدواء للدّاء قبل أن يصبح الوباء جائحةً. يصعب نفهم أو توقّع ما هو قادم في السودان اليوم واستيعاب سريان مجاري السياسة المبهرة بفكاهيات الوسواس المنسية للحرر والمخملة لليقظة باستغلال خصوم الوطن لها، فصاروا يبتدعون وسائل تعمق الأجواء السّاخرة كوسيلة للتّعاطي مع هذه المصائب فيتندّر بها الناس في جلساتهم دون أن يدركوا أنّهم أمام خطر ، ونفاق وتزوير الحقائق التاريخية التي لم تصنع وطناً وأصطنعت ضيعات وإقطاعيات كعطاوة مزيّنة لمن لا يملك لمن لا يستحقّ. تستبين أشواك الحقيقة في التّوقّف والتّفحص للمجتمع المدني الرّسمي والشعبيّ دون المقصد والتّقاصد تفسيراً ومفهوماً للمجتمعات الأهلية التي تتجسّد تكويناتها الأساسية: الأسرة والعائلة والعشيرة والقبيلة والطّائفة المتّصّفة بالبساطة وعدم التّعقيد في مكوّناتها وعلاقاتها وتطلعاتها المجرّدة لوقائع الحكم الملكيّ، فالمقصود المجتمعات المتمايزة بالتّطوريّة والتّعقيد والإيجابية والتنظيم، فأغلب المفكرين يتفقون علي بروز المجتمع المدنيّ السودانيّ في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين تكشّفت نجاحاته في أوّل مهامّه الوطنية بسند الأحزاب الوطنية في دعم قضية التّحرر الوطنيّ من المستعمر حيث ظلّ بعيداً عن الارتباطات المفسّرة بأنّ الانتماء للأحزاب عيب بطعن شرعيّة مقصوده أو وطنيته، لكنّ التّحدّي الحقيقيّ الذي واجهه: ارتباطه ورضاه بأن يظلّ خادماً للأحزاب فتخصّمت الأرصدة النضالية الوطنية

ففشلت في إدارة الانتقاليات الثلاث بأمر الشعب لهشاشتها وعجز حكوماتها التي تحكم بتفويض المجتمع المدني من تحقيق وحدة الوطن والدولة المدنية والتنمية الاقتصادية، فتؤجّل المهام للزمان وتزداد صعوبة ما بعد الانتقالية بتآكل الرصيد التراكمي للثقافة المدنية. أكثر المواقيت المضيئة للمجتمع السوداني: مرحلة ما قبل 1956م بتحالفه مع الأحزاب لإنهاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال وتحرير الشعب والوطن، وما بعد الاستعمار تتماثل علينا المرحلة الثانية (1956-1958م) بتحوّل التحالف المجتمعي والحزبي الهادف للتحرر إلي أهداف سياسية خنقت الوطن ومصالحة الكلية حيث صار المجتمع جزءاً من أدوات الأحزاب بوعي منه أو بدونه، فتناصرت الأدوار الوطنية بفشل السعي تجاه الديمقراطيات، ومرحلته الثالثة (من 1958م حتي كتابة هذه الأسطر) مع التذكير دون الإسهاب في ثورات أكتوبر 1958م وثورتي أبريل 1985م و2019م، ونلاحظ التماهي المدني مع الأجنداث الحزبية دون شعور بالحرّج الذي كان ينبغي أن يكون رقيباً وحكماً في لعبة السياسة ، وليس لاعباً خاصةً بعد تدخّلات المؤسسات العسكرية في السياسة واختيار أحزاب للحلف أو التبعيّة للعسكر والبعض الآخر: المعارضة والنضال من أجل أن تشرق شمس الديمقراطية، الخاسر فيها ، بعد الوطن المجتمع المدني (المواطن) لأنّه تخلّى عن استقلاليتّه وقوّته المعنوية والأخلاقية بتبنيّه لأجندة من أجل تكريس السّلطة الفانية لا أرصدة الوطن الدائمة.

الحياة لا تتوقف والمستحيلات تنجز بالعزيمة

شهدت الساحة السودانية تحولات متعدّدة بظواهر تحدّياتها وجواهر فرصها، وإن تأخّرت عن موضعها الطبيعي فإن ذلك لا يجب أن يقعدنا من التفكير، فالحياة لا تتوقف والمستحيلات تنجز بوضوح الرؤية والتخطيط السليم وصدق العزيمة، فمن المعلوم أنّ السودان بوضعه الحالي، تكويناً أقتضته المصلحة بعوامل داخلية وخارجية، يشير التاريخ إلي استقرار الإنسان في السودان منذ العصر الحجري (بين 8000-3200 ق.م) وظهور مملكة أكسوم التي انقسمت إلي مملكتي أكسوم العليا (بلاد الحبشة) وأكسوم السفلى في مناطق السودان الشماليّة، وبعد زوالها ظهور مملكة كوش الأولى (مملكة كرمة) وكوش الثانية (نبته بجبل البركل ومروي بالجزاوية) ومن ثم ممالك نوباتيا والمقرّة وعلوة وسنار ودارفور كانت مملكةً ومن قبلها مملكة الداجو شرق مدينة نيالا وتقلي والمسبعات والأنقسنا كانت مقرّ ملوك الفونج وشرق السودان ووسطه كانا مستقلّين بقبائلهما، فهذا واقع تاريخي يجب أن يعيه كلّ من يريد التصدّي أو إيجاد الحلول، واقع يحفز علي أنّ البحث عن المصلحة مفتاح لحلول الخارطة السودانية بابتداع تصوّر معالمه تحقيق الذات الوطنية والعدالة أبرز غاياته بعيداً من مزايدات السياسيين وقعقة السّلاح. يحتاج السودان اليوم إلي معالجات وكلمة "معالجات" لمعناها الوطني لا المعاني التي تستخدم اليوم كمعالجة وقود أو تسهيل إجراء أو أمر إداري، فالمقصود معالجة قائمة علي المهادنة السياسية وتقديم التنازلات للوطن وصولاً إلي حلول بسماحة وعاطفة سياسية تجعل من الجهد وجمع فرقاء الخلاف أمراً ممكناً بعيداً عن فرض المعاني الهدّامة للمباني بتهدئة لغة التّخاطب والتّواصل لوقف المخاطر ما بعد الأقوال اللفظية مع وجود إستراتيجية فاعلة ترتق الفجوات وتهتك التّروس الموجّدة للفرص والخالقة للظروف التي يجد الكلّ نفسه مرصوفاً في أعمدة الوطن. لم يدر السودان أزmate منذ استقلاله بصور علمية وكان يجب إدارتها بمعالجة مجموعة أزmate لتلافي تضاريس السياسة المتضاربة في مساراتها وخطواتها، فالمؤسّسات الوطنية لا تزال أسيرة الحرية لم تتل قدرها الوافي من السيادة علي نفسها نتاج تغلغل وضغط الأحزاب عليها بمطامعها للذاتية الحكومية علي نوات الدولة، كوصف أشبه بالوصف بالابن العاقّ الذي يتناسى واجبات من وصفهم رسول الله بأنّ الجنّة تحت أقدامهم (الأمّهات لصالح حقوق المثني والثلاث والرّباع ، وأن خفنا العدل فواحدة الزّوجة).

طالبان في أفغانستان والعالم في الطيران

تساقط الشعب الأفغاني من طائرات الجيش الأمريكي أكثر الفيديوهات مشاهدةً وتداولاً في الأوقات الزاهنة، ولم يهتم الأغلبية بالحدث الحقيقي الذي بسببه شهدنا مواجه، فطالبان الآن بالسلطة في أفغانستان لكن هل سألنا أنفسنا عن مستقبل العالم لتأثير القضية الأفغانية كأحد ميادين الصراع الدولي؟ وتقاسم محركات العالم بين القبول والرفض لسلطة طالبان والبعض بادر بالتعاون معها فمشهد أفغانستان يحير العقول، فالمعروف منذ سنوات لا تحصى الدماء تنزف من أجل سلطة أفغانستان لكن الغريب أمس دخلت طالبان العاصمة كابول دون إراقة قطرة دماء، فما هناك؟ فهل يعني ذلك بقناعة لاعبي الصراع الأفغاني بأن تلك المعمورة بحاجة إلى تسوية سياسية لا عسكرية؟ واتفاقهم للمرة الأولى دون همس ولمس، بدعم مشروع طالبان حمايةً لمصالح وحقوق الشعب الأفغاني الذي لم يعرف من قبل الاستقرار؟ تطورات المشهد الأفغاني بدأت بتلك الفيديوهات، حيث لم يهتم المفسرون بالتصريح الذي أسداه الناطق الرسمي ذبيح الله بأن حركة طالبان ملتزمة بجميع الوعود التي قدمت وأنها لا تريد استمرار الحرب وزاد علي ذلك أن تأمين المواطن الأفغاني والبعثات الدبلوماسية أولوية، كما يعملون علي تأمين المقرات الحكومية والمطارات ويأملون من المجتمع الدولي أن يعاملهم معاملةً لائقة، تصريح يلامس حقائق الأمور بأن هناك تفاوضاً تم تحت كراسي الطاولة بمباركة الفاعلين الأساسيين في المشهد الدولي مشروطاً ومقيداً. ما يدور الآن في أفغانستان سابقة من سوابق الألفية، فطالبان أكدت بأنها ليست بحزب يهتم بالأمور التنظيمية والإدارية ولا ترفع راية الديمقراطية لأنها تمنح حق الحكم للشعب لا لله سبحانه وتعالى، ولا يرون أهميةً لوضع دستور أو قانون أو لائحة لحكم الدولة يرون بأن القرآن والسنة هما دستور الدولة الإسلامية نظام تسعى فيه طالبان إلي إعادة نظام الإمارات الإسلامية الغاية التي تريد بلوغها عدد معتبر من الجماعات الإسلامية المصنفة قريباً من ضمن الأنظمة الإرهابية في العالم وذلك الإرهاب الذي لم يتفق

عليه حتي الآن العالم على تعريفه. المعسكرات الشرقيّة والغربية العالمية تواصلت مع أطراف الصراع الأفغانيّ حتي لا تتأثّر بقدوم أحد تلك الأطراف يوماً ما إلي كابول كجماعة حاكمة، فالتنافس اليوم أضحى تنافساً لكسب الودّ الطالبانيّ، فكلّ محور سيقدم ما يشفع للاعتراف الدوليّ بحكم طالبان للدولة الأفغانية عدا دولة الهند التي ستحاول بقدر المستطاع إجرام حركة طالبان وتحريك العالم مباشرةً أو بالوكالة والسبب كشمير، بالرغم من أنّ طالبان أوضحت بأنّ منطقة كشمير ليست بمصدر اهتمامها رغم أنها تعلم بأنّ دولة الهند ظلّت تقدّم الدّعم العسكريّ لحكومة أشرف غنيّ قد تلوح في الأفق قريباً حفائق الاتفاق الخفيّ.

مفاحصة راهنة ومستقبل غامض

وسط القيد الزمني للفترة الانتقالية لا يزال القلق ينتاب قمة الملاح، فالناس قلقون لأنّ المفاتيح الاقتصادية لم تستطع فتح الأقفال وفي الوقت نفسه متفائلون ببزوغ فجر اقتصادي بمساعدة أصدقاء الخارج، فهل ستكون المهمة الرئيسية للحكومة الانتقالية توفير حياة كريمة إلي حين إكمال التحوّل الديمقراطيّ؟ فالقبول الذي وجده حمدوك من قبل الشعب السودانيّ يرجع إلي شخصيته التي عرفها السودان كخبير اقتصاديّ عالمي من أجل حلّ الأزمات التي خلفها النظام السابق أوّل هذه الأزمات الاقتصادية الخارجية بتركة ديونها الثقيلة، وتطلّ النقطة الأهمّ: السودان الحاضر والمستقبل بأهمّيته وتعقيداته في ظلّ عدم رغبة الخارج في وجود ديمقراطية حقيقية في السودان خاصةً دول الجوار التي تعيش في ظلّ أنظمة مرتجلة بالإضافة إلي تجارب الدولة السودانية بانتكاس الديمقراطيات عبر الانقلابات العسكرية والارتباط المباشر بين الانتقالية والعسكر في السودان. حاضر غامض وتحفّظات وسط آدم وحواء السودانية حول المجهول حول تكاثر الأجسام المشاركة في الحكم بمختلف أطرافها: من قوّة مسلّحة وحرّيّة وتغيّير وكفاح مسلّح ومتابعة ومراقبة من مهد إلي لحد الحكم في السودان: الإدارات الأهلية وأصحاب المصلحة، بالإضافة إلي هشاشة الأوضاع الاقتصادية والأمنية وضعف بعض القيادات الحكومية التي تحتاج إلي صبر كما يصبر الجمهور على محترفي الهلال والمريخ، والبعض منهم أضعف من الموقع كوزيرة الخارجية التي افتقدت بوفاء والدها مهندساً ومخطّطاً لعقلها وخطواتها، فمريم قبل وبعد وفاة الصادق تختلف كاختلاف الأرض والسماء وتبيّنت قدراتها في الخارجية، فمغادرتها للخارجية ذات أهمية حتي يعاد العمل الخارجي إلي مطبخه في ظلّ صعوبة البدايات وخاصةً ببناء الدّول علي المصالح، فالأيوم وزيرة الخارجية أكثر اهتماماً بالعلاقات مع مصر والإمارات وهناك أطراف حكومية تهتمّ بإعادة مياه العلاقات مع قطر وتركيا، وشتان بين المحورين فهما كالجنة والنار محاور في حاجة إلي قبطان خبير يسير

دون بصلة آمالاً بالوصول إلي المرسى المحدد مع حاجة الحكومة للسند والدعم الخارجي من الهيئات والدول لتنفيذ مشروعها الانتقالي. معركة أخري مؤجلة للمستقبل! في ظل أزمة الثقة بين أطراف الانتقالية بتمظهرها في عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الحكم أو السلام، ويتابع الثوار الشباب بحماس ما يجري وشكلوا جماعات ضغط تشبك وتتسق فيما بينها بالضغوط علي الحكومات في السودان بسلميتهم خوفاً من انزلاق الدولة إلي الهاوية، فالشباب اليوم يبحثون عن إصلاح الأعطاب الحاكمة دون إسقاطها ولم تمت بعد روحية ثورتهم بعد أن باتوا أكثر وعياً لما يدور من حولهم والطريق لا يزال طويلاً أمامهم. فثمرات الثورة في السودان لم تزهر بعد كما توقع شبابها ولم تملئ أي إصلاحات مخلفات النظام السابق، فنسيج الواقع لم يتغير، ومن المجحف أن نحدد أرث الانتقالية التي لا تزال في طور التنفيذ رغم مرارة الأوضاع بتضخم فاق 200% فمفاحصو الوطن حائرون بين أوتاد التنازل وزعازع المخاوف لمستقبل الثورة في السودان: النجاح بعيش كريم أم الفشل؟ ففتكالب المواجه بالتناحر .

أكتب في بداية عام جديد

أكتب في بداية عام جديد وأطفال بلادي يلهون فرحاً: ذاك يطلق الألعاب النارية وآخر يشعل النار في سلك اللّماع والشوارع مكتظة بالألوان والأشكال وآخرون ينتظرون ويراقبون صنع الحلويات، وأحاور عقلي الباطني استرجاعاً لطفولتي فأجد في جيبتي بلحاً أستطعمه دوماً فأتبسّم وأسأل نفسي: هل أستطيع الآن أكل أكثر من رطل في اليوم؟ وفي الجانب الآخر شوكولاتة جيرسي وحلاوة لكوم ودربس وانتظار يوم الخميس لشراء الجقجق من سوق الملحّة وارتدائي دوماً لشعار المارد الأزرق واليوفي والمدفعية واسترجاع رحلات الصّيد ببحر العرب مع الأسرة وزيارات أجدادنا هويتنا التعريفية، وتمرّ المسترجعات المحفوظة في العقل الباطني لحياة عشناها في وطن ينزف بالرّعيناء السياسية وطن يبكي من أجلنا ونتناشئ في أن نصبّ الدّمع البشري من أجله. سلاماً عليك أيها الوطن الفسيح الصّابر المصابر ببلاويك من صنع من منحتهم هويتك الجامعة لكنّهم تفرّقوا بالانكواء المقجر للإنسانية فتفاسدت العقول وتشللت الخطوات بداء عضال اسمه: "من ليس معي فهو ضدي" ومن ليس في شكلي فهو سارق لحقوقي والدّم عمره ما يبقى ماءً، فنقول المأثور: أنّك لم تعد كما كنت بأصالتك وتاريخك ونتساءل: كيف تغيّرت؟ ومن تغيّر؟ نحن ولست أنت، فقد كنت أعتقد أنّ الأقوال مجرد موضّة لفظية تافهة لكنني لم أجد غير أنّ عقولنا تجاه الوطن تفاهت، نكثر الحديث باسم بناء الوطن دون أن نسمع أنياً لصوتك ونبحث مواضع جروحك بجسمك حتي لا تموت، وهي ليست بأحلام لأنّ الحلم يموت عندما يتحقّق كما ماتت ذكرياتي الطّفولية ويصعب عليّ عودتها تعشّماً في معايشة تلك اللحظات في نضوجي البدني والعقلي. من الموضّحات أنّنا في أجواء وطن يزداد سخونةً يوماً بعد يوم فننقد فيه آليات صنع البشر السياسية من مكيفات ومراوح لتبريد الهواء وثلاجات لتبريد السوائل السياسية، تستدعي التّحلي بأقصى درجات اليقظة والوعي ليس فقط داخل مطابخ القرار بل في كلّ تراب الوطن، فالقوّات النّظامية يحاول البعض أن ينحرها بنحر أعضاء

المكوّن العسكريّ في المجلس السياديّ وآخرون يرهطون الوشاية بقوّات الدّعم السّريع، والاقتصاد يتفاقد قيمته مع كلّ صبح بفقدان العملة لقيمتها وارتفاع الأسعار، والفتن القبلية المقيّنة لا تزال تزرع في الشّرق والغرب، وثمّة أوضاع لا تبعث الاطمئنان في جنوب دارفور ومن الممكن أن تتسارع المهّدات الاجتماعية بشكل يصعب تخيله مما يشكّل مهّدداً للاستقرار السودانيّ في ربوع الوطن. أما سياسياً فهناك أوضاع مفتوحة على كلّ الاحتمالات، والهدوء النسبيّ الرّاهن لا يدوم فالأزمات السياسية لا تزال نيرانها كامنة تحت الرّماد ويمكن أن تحمّر الجمرات تحت أيّ لحظة بازدياد لهيبتها بأخطارها الجمة، ولا عصمة لأحد إلا بفتح الأعين تفويتاً لفرص المحتطبين للنيران بقصد أو دون قصد وقطع الطريق علي هارمونيّات التّرنيم الشّعاريّة المطنّنة بالعمل الجادّ للوطن وتعميق العملية الانتقالية والمضيّ قدماً بكلّ استحقاقاتها من تنفيذ السّلام ومعالجة المقاصير الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلي صناديق الشّعب ليختار، كضمانات أساسية لإزالة الشوائب كما تزال خيوط العنكبوت من جدران الغرف وزيادة مناعة الشّعب للتّصدّي للمتزايد تجنّباً لحرارة الصّيف السياسيّ القادم، فهل نسعى بأن يكون وطننا بخير وسيقى بعون الله وعقول شعبه؟ أم نظلّ نتحسّس مع كلّ صبح: هل لا يزال الوطن حيّاً؟

هل الحقيقة السياسية حقيقة حقاً؟

قد يقول قائل: إنَّ الرؤية خير برهان، ورغم ذلك أقول: إنَّ الحقيقة السياسية أكبر وهماً، فعندما نسمع عن إجراء سياسيّ يلابد إصلاحاً يتفاشى لنا بأنَّ هناك ثغرةً في حقل رؤيتنا توجد عند موقع الحقل البصريّ الإداريِّ لما نشهده، بسبب الشبكيّة السياسية المتأثّرة بالأشعة تحت الديمقراطية" والأشعة فوق البنفسجية" وأشعة مدنية وأشعة عسكرية، نفتقد مجسّات في شبكيّة السياسة المتكاشفة لفتحات صندوق اختيارات حقّ الشعب للعقول النافعة، تخدعنا عقولنا أيضاً عن التّفكير رغم استطالة النّظر بعمق لكنّها تتلاوث بالشّوائب السياسية فنتعاطى مع الأحاسيس المتزائفة فلا نعرف كيف لنا أن نتحرّك ونمضي وندوّق فنطبع الوهم حقيقةً.

كلّنا مرّ بالطّفوليّة المتبارئة معتقداً بأنّ القمر يتّبعا كوهم ناجم عن مداركنا التي لم تستو حينها كحالة أشبه بالتراتيبيّة البنائية للحالة السودانية الرّاهنة بحالاتها الغريبة لمرض السياسة المشطورة والمفطومة عن تسويس الأمور فيما يصلح يتفاسر من خلال مجاهر الكشف السياسيّ بأنّ الدولة السودانية تعاني أحياناً موجات صرع كبيرة تنتج أحياناً بسبب التّغذية السياسية أو الاقتصادية أو الأمنيّة بتتاصف المتسبّبات بين العقل والنّظر بتخارجهم عن المسيطرات الجسمانية السودانية كمهدّد للحياة الداخلية بوجود كائنات تتوقّ إلي أمجاد القرار والحكم باللاوعي كأمير يرث العرش وينسب إليه الفضل في بناء المملكة لكنّه لا يعرف أدنى فكرة عن المتألّفة عقولهم وأعينهم المحافظين لتوارثه. تتأثّر خيارات الدولة السودانية بمسارات قد لا نعيها بنتائجها الغريبة المتوقّعة والفجائية لبعضنا بعضاً كتقريبات لمناظيرنا وعقولنا المختلفة والمتخالفة بعضها بعضاً لغياب فهم آليات التّفكير، فتعاطلت وهرمت القوة السياسية لتفكيك معضلات الحيرة السياسية السودانية بتهاملنا علي أهمّ مكتسبات الإصلاح السياسيّ بعدم تطبيقنا لنظريّة السلوك السياسيّ القويم بفرض السلوك الحيوانيّ بمحاسيب السلوكيات الإنسانيّة التي تحسب الأشياء بجمع المعلومات أولاً ثمّ تصل إلي نموذج مبسّط عن الموضوع بتميّزه العقليّ

عن سائر مخلوقات الله بحيث تقوي خصائصه الحقيقية في السياسة بسلسلة من المتغيرات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، ثم يأتي دور المخطّط للتنبؤ بالمستقبل من خلال معالجات الحاضر، تتغير زمانياً نحو الأفضل، الزّاهن السوداني قد يمرّ بعملية موالدة سياسية قيصريّة بعد ضعف النّظر والعقل بتفاسيه على البدن الوطني بتفاضله وتكامله السياسي من أجل تحقيق أهداف سياسية واقعية، مما يستوجب أن تكون السياسات فعلية قابلةً للتّنفيد كتحّد، فإن وجدت أنماط وسلوكيات غير مداعبة حقيقية لا وهمية مقاومة لتمثيل الحاضر من أجل واقعية المستقبل السياسيّ بتملّك فرص للبقاء دون اغتيال أو تسليم بمجارج الشّعب المهتك المنهك باللّعب في الحقيقة بعيداً عن لعب الأطفال بتمثيلاتهم المبسّطة لعالم الكبار، بتمثيلهم لأدوار الرّئيس والظّابط، والحرامي والمنافق، حتى لا يتساقط الوطن في نموذجهم التّمثيليّ عندما يصبحون في طور الكبار.

محاولات صفرية: مكاشفة وتكاشف

يعتمد النّجاح في بناء الدّول في الأساس علي بناء المؤسّسات، وعلي مدى سنوات الحكومات الوطنية في السودان تقاتلت في بناء السودان، علي الرغم من وفرة الموارد البشرية والطبيعية، تعتبر فترة حكم مايو أكثر الحكومات نجاحاً في إدارة أمر الوطن بلاعبها لأدوار بارزة في استخراج الموارد الطبيعية وعلمية كوارها البشرية المتخصصة بوضع الرّجل المناسب في المكان المناسب، احتقل الشّعب السودانيّ في بواكير أبريل 2019م بإعادة صياغة "من يحكم" بنكبيح نظام "الأنقاذ" ، وإخراجه من دواوين الحكم كأكثر الأنظمة تعميراً في إدارة الحكم بعد أن عمدت إلي تلاشي مقومات الدولة الاقتصادية التي ابتدرتها حكومة مايو، فعمدت "الأنقاذ" إلي سياسات مخلة تعرف باسم "التأميم" كسمة سائدة في الثلاثين عاماً بتنامي الاضطرابات والحروب والتدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فتكالبت علي السودان المديونات الاقتصادية والاجتماعية. في ظلّ تطوّرات المشهد السودانيّ يتّضح تطوّر صفقات السياسة باسم الوطن ما بعد ثورة أبريل، تجابرنّا العقول والخواطر أن أردنا تسمية الأشياء بمسمياتها أن نطلق علي الدولة السودانية بأنّها دولة طبيعية هشة فالسودان كالرّجل المريض الذي يهتم باستخدام الأعشاب بدلاً للعقاقير الطبية الحديثة أضحي فيه الوطن بالكاد أن يحافظ علي نفسه في ظلّ التّقاطعات الداخلية والتأمّلات من الخارج مع بروز عدم موازنة وتنسيق بين الائتلافات الداخلية الدّاعمة لأجهزة الحكم وضعف قابليّتها للتغيير بمواقفها بسهولة كما يغيّر الجالس موضع جلوسه وعدم التزامها الصادق بالقواعد والقوانين المتفق عليها والمشرّعة بمباركة الشّعب في كثيراً من المواقف. يعيش السودان اليوم وتطبخ مطابخ صنع القرار عبر ثلاثة منافذ رئيسية: القوات النظامية (المكوّن العسكري) الحرية والتغيير (المكوّن المدني) وجبهات الكفاح المسلّح (الحركات الموقّعة لسلام جوبا) فالمتّبع والملاحظ يجد أنّ المكوّنات الثلاث تتفق في ثلاث ثوابت رئيسية تتماثل في تشخيص السّلطة وفقاً للوثيقة الدستورية واتفاقية جوبا للسلام، وثانية الاعتماد

علي الولاءات المهنية والتنظيمية والعرقية والجغرافية، وثالثة الاعتماد علي الشركاء والمانحين الدوليين، كما يلاحظ أنّ شركاء الحكومة الانتقالية التزموا بمهام شاقّة وعسيرة تحدّد قدراتها إن لم تكن هناك مصالح وطنية حقيقية شاملة سياسية واجتماعية. عاش السودان انهياراً تدريجياً وتدميراً للمؤسسات الوطنية وإعاقة ممنهجة لتطور المؤسسات المتوارثة من عهد المستعمر كأكثر المؤسسات ربحية في أفريقيا وهي علي وجه الخصوص كمشروع الجزيرة والخطوط الجوية والبحرية السودانية وقطاع السكك الحديدية، نتاج ارتباط النخب الحاكمة بروابط الولاء الشخصي حيث أضحت فيه المناصب الحكومية بمنزلة مجموعة من العطايا ولدت لخدمة حاشيات السلطان، ولا يعرف مدة بقائه في وظيفة محدّدة فتتسّر همهم من المبادرات البانية للمؤسسة علي حساب جمع أكبر قيم مالية باستبيان حالات تحكّم المصالح الحزبية علي مصالح الوطن علي أمل أن يجد نفسه في كرسي آخر فسوست أجهزة الدولة وقدرتها علي تقديم الخدمات لشعب السودان. بناء السودان اليوم تتكالب حوله المهذّبات حول مدى التزام المنظّمات الدولية المانحة وخاصةً أنّ الوطن يلتفت حوله أحد المتاريس لتلك المؤسسات، حيث يعاني من مشكلة خطيرة متمثلة في تسديد التكلفة المتصاعدة للدين الخارجي والمحاولات الصّرفيّة للإصلاحات الاقتصادية التي لم تستطع إحداث أيّ تغييرات حقيقية مع الفئور في الدّعم الخارجي من أصدقاء السودان وأخطاء نظام حكم الانتقالية المزمّنة وغموض بدائلها المتاحة غير الواضحة وعدم الرّغبة في إحداث تغيير في سلوكيات الأنظمة التي حكمت في إصلاح الأجهزة الحكومية التي تدهورت ففشلت الحكومة في حكم البلاد ، فعلاً وشهد علي ذلك رئيس مجلس السيادة البرهان. علي الرغم من الارتباك الحكومي نوّكد بأنّ فترة الحكومة الانتقالية فترة مهمّة واختبار وتدريب حقيقيّ للديمقراطية المتوقّعة المبتدرة من حيث ما انتهت بميلاد حقيقيّ لحكومة شاملة لكلّ الأطراف السودانية وممثّلة لها حدّ ما بعيداً عن العداوات السياسية ساعيةً لتحقيق صفقات صفرية للأحزاب ورقمية للوطن في ظلّ المراقبة اللصيقة للمجتمع الدوليّ للميدان السودانيّ

ومدى التّطوّرات التي قد يشهدها في ظلّ الحكم الوطنيّ وبحثه عن أيّ تصرّفات غير قويمة من أيّ من الأطراف، وعلي حكومة السودان الاستشعار بأنّه ليس من الحكمة الظهور بأيّ مظهر يعوّق عمليات السّلام في البلاد لأنّ المرحلة التي يمرّ بها السودان هي المرحلة الوحيدة المتاحة من أجل إثبات إمكانية التّعاون السياسيّ بين مختلفه.

تساقط الكلمات

في اللغة العربية الجميلة الرهيفة أفعال مضارعة لها أحكام إعراب خاصة لا تشبه الأفعال الأخرى دون تمحيص وتبحر فليست من أهل الاختصاص في لغة القرآن بلغويتها وأدبها وبلاغتها ونحوها، مقدّمة للتبحر في بيت السياسة السودانية بأفعال سياسية قد تكون مضارعة لا أمرية أو ماضية لكنّها ليست في زمن الماضي بفعاليّة المبنيّ للمعلوم أو المجهول. بما أننا من وطن يحبّ الزيادة ونفتخر بذلك فقد أضفنا فعلاً سادساً خاصاً بنا لا يستطيع الآخرون أن يفهموا مقاصد إضافته: فعل التّعفّ المرفوع بالسياسة في كلّ ما يتعلّق بأمر الوطن، نتسابب ونتشائم دون استحياء فالكلّ دائماً يضع نفسه صواباً وغيره على خطأ، يحامل بالعنف اللفظيّ تجاه الآخرين ولا يتحمّلها على نفسه فيرهّب الآخر نفوراً، فتتساقط الكلمات كما تتساقط الثمار المتعفّنة من الأشجار، لغة السياسة تعانفت علي السباب والشّتيمة والرّفص لأنّه ليس علي فكرك ولم تستطع قوّاتك الفكرية من استعمارها، تناسينا أنّ الفكرة للإقناع بسلاسة لا للفرض بأيّ أسلوب كان، وإن خالف يظلّ محلّ إحترام بحريّته وأفكاره. لا نريد يوماً أن نقول: أخرجوا وصلّوا علي وطن لكم مات بعد أن أصابه داء السكّريّ والضّغط ومرض القلب فتهاوى دون مقاومة بداء العصر (الكرونا) بعد أن أثبتنا حقيقةً لغويّةً بأننا شعب مضارع لا يستفيد من الفعل الماضي المبنيّ علي المجهول أو فعل الأمر من أجل أن يكون الوطن متشرّقاً منضراً، لكننا انحرفنا ولم نستطع أن نتقارب إلي بلاغة اللغة فتحاجرت العقول بالضيق الفكريّ فتسابت علينا التمزّقات المضعفة للقضايا السياسية والمسقطة للترابط وهيبة الدولة وتحابست علينا أمطار السياسة وحلّ الجفاف والقحط وتناسرت الوبائيات. دموع أمّهات ديسمبر قد لا تكون آخر دموع تسكب فرحاً وحرزناً من أجل الوطن بل قد تليها دموع جوع ودموع ضياع وطن ووالد لا مولود بعد أن تناقرت عنه العهود وتناقضت الشّروط بعد أن مرّ الحفل الذي تطاربتنا فيه بالصلوات المكتمة دون أن ندري معاني كلمات الراسطات والقونات، وذلك لأننا في غيبة لا وعي استخدمنا "الرّندوك" بدلاً من معاني اللغة العربية البعيدة والقريبة فتناهضت الأسس التي عرف بها الشّعب الأسمريّ السودانيّ.

ملمة سياسية

ملمة سياسية منبعها القوى السياسية التي تحتكر الميدان السياسي بحكمها ومعارضتها بعد أن سقطت في الواجبات وادمنت تعاطي حقوق الشعب، فتساقطت الطيبات والمخبثات كما تتساقط ثمار الأشجار، فاليوم أصيب الفاعلون السياسيون بحالة الأرق الأشبه بسهر الإنسان ليلاً لا نوماً ولا تفكيراً في ظلّ توسّع المدارك الفكرية للشعب السوداني وتكسّبه الخبرة من المتعاشيات التي عاشها. فقد شرب الشعب السوداني من كافة الكؤوس السياسية بعسكرتها وديمقراطيتها وانتقالاتها تجارب تجنّب الدغمسة والدّهسة والدّسديس، أي بيع الكلام بجلوه، بشعارات تلامس أحلامه الأمنية والتنموية والاستقرارية التي تذرّوها الرياح من أول هبة نسيمية. السودان اليوم أحوج إليّ متغيّرات سلوكية من الأدنى إليّ القمة (أفراد ومؤسسات) جامعةً متصالحةً مع نفسها ومع متطلّبات المرحلة لا ترتبط بمنهج الإقصاء الاستعماريّ البغيض فالكّل سواسية كأسنان المشط ولا بالتطلّعات الخارجية التي تسعى لنهب الخيرات وحرمانها من أهلها المستحقّين للعيش في أمن وحرية وسلام. عليّ المفاحصة السياسية أن تدرك تماماً بأنّ اللدغ من الجحر أربعة مّزات ليس من سمات أهل السودان النّائل لحرّيته من فوّهة البندقية الاستعمارية حرباً وسلاماً، مع متغيّرات 30 يونيو يعيش السودان أمام خيارين لا ثالث لهما ولا مجال لمسك العصا من النّصف لعدم وجود أيّ مواقع رمادية: كقضيّة كوشيب بالمحكمة الجنائية الدولية وإخلاء رعاية أمريكا والصين من السودان و30 يونيو بين التّصحيح والتّغيير وإرجاء وصول البعثة الأممية وملفّ السّلام وإحداث الولايات وغيرها من المستجدّات المتناسقة أو المتخاذلة لمستقبل أمة وشعب يعرف بالسّودان، يريد أن يعيد تاريخه بالصّمود والمواجهة والقتال العقليّ المبنيّ عليّ فكرة السودان، فعلى الذين ينقادون بتوجيهات وموجّهات الأحزاب أن يعيدوا قراءة التّاريخ السودانيّ منذ القرن التّاسع عشر ماذا قدّمت لنا تلك الأحزاب غير التّمج بالتّسيير لا التّخيير ورمي آمال الشعب في مزبلة التّاريخ؟ فلتكن الخطوات بعيدةً عن إعادة الصّور المنظّمة، فإن خرجت فأخرج لمبادئك وقناعاتك ليس من أجل مطلوب تنفيذه، الجملة الأكثر مداومةً للعنصر السياسيّ في السودان دون ترك مساحات لسماسة الوسواس الخنّاص بالرّبع والمتاجرة باسم هذا الوطن لضمد الجراح بالقبح، لوطن أحوج للاحتراز بالإرشادات السياسية والتّباعد الحزبيّ.

بحار الساسة ومستلزمات السّباحة

تتفتح الأبواب السودانية في متهات وانحرافات يصعب فيها الولوج والوصول إلي النهاية في ظلّ تشابك مصالح عوامّ بحار الساسة والمسيطرين علي مستلزمات السّباحة أو تلك التي تقف علي حافة البحر المبيضة والمسودة وفقاً لما تقتضيه الظروف غير مبالية لسلامة بحر السّباحة، ومن هذا المنطلق قد يصعب استشراف المآلات الرّاهنة التي قد تقضي إلي تفتيت وتفكيك الوطن أو إعادة بناء الوطن، وكلاهما أحتمال قد يكون واقعاً معاشاً معاصراً في التّعتم الوضعيّ السودانيّ. ظلّ الوطن عائماً في اضطرابات سياسية سابحة هجرياً أو تمكّناً في مناطق أبحار الإدارة والحكم بالسّعي التّاريخيّ القديم والحديث للسيطرة الحزبية علي مشارب ملتقى النّيلين وبعض مجاري المياه من أودية وخيران في ولايات السودان دون لوح محاولات لبناء سدود تقلّل من ضغط مياه السياسة لغياب الإرادة الوطنية المتلافية للمتاريس من جانب النّخب السياسية المستجيبة لاستحقاقات المظالم والمضارّ المفرقة بين الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والصحية كعمود فقريّ لتحقيق المنافع والمصالح المنعمة بالحياة. السودان في أمسّ الحاجة إلي الاعتراف السياسيّ بحقائق الواقع ومخاطبة جذور القضايا التي جعلت من الخطوط الكنتروليّة السياسية حزياً قليلاً عاملاً لتفشّي الأمراض المؤجلة زمانياً والمهملة مكانياً فالوضع الرّاهن السودانيّ يقول: إنه يفنقر إلي الإرادة الوطنية مما يلزم أطراف الوسواس الخنّاص البحث عن المرتقات التي ترتق فجوات معانات السودان وإنسانه.

فالمنعطفات والمتاريس تتوالد يوماً بعد يوم بتعدّد صورها وتلويحاتها تضبّب الرؤية المصعبة لاكتمال النّظرة المبسمة للقاء الجامع الذي يجمع أبناء الوطن الواحد في وعاء الرّيدة للوطن.

الفكرة تبقى لا تموت

أحياناً كثيرةً تهرب الكلمات المعبرة عما يدور بدواخلنا من مشاعر وأحاسيس ولا نجد غير وسيلة الصمت رداً من الذائق ونقول: "إنّا لله وإنّا إليه راجعون" بعد استرجاع شريط الذكريات القريبة والبعيدة، وفي كلّ الأحوال يبقى الدعاء والنّصرع إلي الله أن يتغمّده بواسع رحمته كملاذ ومخرج وحيد من حالة الصّمت. رحل عنا المرّبي بوفائه وإخلاصه د. منصور خالد وعزّأونا لأتباعه ممّن يسرون علي نهجه ودربه ويتدارسون بمدرسته المتميّزة بالصّدق للوطن وإنسان الوطن، فجعت كما فجع ناقل الخبر بوفاته في صبيحة يوم الخميس بمستشفى علياء بعد معاناته من المرض الذي أطرحه الفراش الأبيض، مودّعاً من تقابلهم وناصحاً وموصياً من زاره. علاقتي التي بنتها الأيام مع فقيد الوطن د. منصور قد تكون مبتورةً إن لم أقل بأنّه رجل أكاديمي صادق مجدّ في أداء رسالته الفكرية تستحقّ الإحترام قد لا يتّسع المقال للتّبجّر في جوامعي مع فقيد الوطن، فقط أتبجّر بالصّدفة التي جمعتني به في مؤتمر وأعطيته رقمي مكتوباً في ورقة، وفي مساء نفس اليوم اتّصل بي، وقتها افتقدت الأحاسيس والمشاعر بأنّ المتحدّث معي هو من تعلّمت منه رصّ الأحرف حرفاً حرفاً ومن نهلت من مدرسته المحفوظة في المكاتب المتمدّدة في بقاع العالم وبعدها جالسته بمكتبه الوافر ببرج الاتصالات كثيراً من المرّات أباً ورائداً ومعلماً أنهل منه، متابع وقارئ ومتّبع ومقلّد لمدرسته الفكرية، انتبه إلي ذلك د. محمد العاجب إسماعيل في ونسة فدرش معي عن مطبوعات فقيد الوطن كأحد العظماء الذين أنجبهم السودان في القرن العشرين، وهبهم شمائله وحبّه بقدرات وطاقات متميّزة ارتقت به إلي قمة المجد السوداني، خاصةً الفكر السياسي وذريرة العمل والوفاء والنّضحية من أجل إرساء وإعلاء الفكرة. د. منصور خالد عالم ليس ككلّ العلماء بتقرّده وتقرّده، فما تركه من كتب حافظته للفكرة من الفناء كما يفنى الإنسان، مطبوعات تتقاطر من صفحاتها المضيئة كلّ صور العطاء والوفاء والإبداع للوطن، تضعه حتماً دون جدال وخلاف وإختلاف في المرتبة الأعلى التي لا يجاوره فيها أحد إلا نفر قليل

من مفكري وعلماء المعمورة الكونية، فالعالم ورجل الوطن قبل مماته قد لا يعلم البعض أنّ ذاكرته كانت تختزل كتاباً لم يجد فيه الوقت لجمعه وتبويبه كإضافة لمخطوطاته الفكرية بذكره لنا بمعية إخوة أعزّاء في خواتيم عام 2015م، عالماً لا تتبع أهميته من خلال ما تقلده من مواقع قيادية في السودان قائداً ظلّ ينادي بالقومية السودانية ومدافعاً عن حقوق وقضايا المستضعفين يملك رؤىً وحلولاً ومشروعاً حضارياً، تتجاوز عناصره ومكوناته السودان، الذي لم يستطع استيعابه فتحترضه الدولية كثنائي رجل أفريقيّ في الإدارة القانونية للأمم المتحدة في مطلع ستينيات القرن الماضي ومن ثمّ مساعداً لمندوب برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر.

فالسّلام عليك يوم ولدت ويوم كنت قائد فكرة ويوم كنت خادماً للوطن وستظلّ مربياً ومعلماً لمن يبحث عن علوّ الفكرة والسّلام عليك يوم رجعت روحك إلي ربّها راضيةً ومرضيةً قال تعالي: (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً) صدق الله العظيم.

المهد والّحد في ولاية الولايات

يجبو الأعداد إلي ساعة الصّفر للسلام في السودان ، ببطء، وفي مساره عدد من الفلافل الساخنة المنبتق ظهورها في شكل مقرّرات واضحة لا لبس فيها حتي نضمن أو نقول أنّ فرقاء السودان قد أقدحوا وأعادوا للوطن شيئاً ممّا فقده من حقوق واستغلال فرص وإنصافها ما بين عام استقلال السودان(1956م) وعام الثورة الثالثة(2019م) تقف فيه قضية الترتيبات الأمنية وإكمال هياكل السّلطة الانتقالية في مقدّمة الفلافل مع عدم التّوازن بترتيباتها الاجتماعية والسياسية والخدمية وإصلاحات وتطوير أدوات وهياكل الخدمة العامة والتّحديد بصفة قاطعة لأدوار العسكريين والمدنيين. الترتيبات الأمنية علي ارتباط بتعيين وزير دفاع كشخصية اعتبارية ترأس وتدير أمر الترتيبات أثناء وبعد توقيع الاتّفاق، ويظنّ تعيين الولاية المدنيين الملفّ الأعظم والأكثر أهميةً ومن ضمن كروت الضّغط في مطابخ التّفاوض من الجانبين، أمر استخدم فيه كافة أنواع المحاليل الطبية والعطرية تطهيراً وتطيباً لرواسب الاحتكاكات السّالبة والتّبادل التّلاحيّ ومزيلات المفارقات، فخطاب الحكومة بخصوص تعيين ولاية الولايات المدنيين في حدّ ذاته حدث واعتراف بضرورة الشّموليّة في الموافقة علي الخطوات المرتبطة بإدارة الدولة السودانية وإن كانت التّغذية الرّاجعة غير متوقّعة لدي جانب حكومة السودان خاصةً باعتمادها علي مصوغات ترى ضرورة تقديم الخطوات لكنّه كان متوقّعاً من جانب المهتمّين والمتابعين بتبيان مواقف الجبهة المعلنة من الخطوة التي ترى أنّها منكسة ومنعكسة بأثارها ونتائجها كما ينعكس المثل السودانيّ (مصائب قوم عند قوم فوائد وفوائد قوم عند قوم مصائب) فكان ردّ الجبهة الثورية امتحاناً للحكومة بضرورة التّسريع في تعيين وزير دفاع من أجل الترتيبات الأمنية حتي يسرع السلام من أجل إكمال هياكل السّلطة الانتقالية التي رهنّت بتحقيق السلام، تظنّ فيه أيدي الشعب السودانيّ ببيضاء تحمل حماسة السلام بسلمها المضياف تدعو الجميع إلي تحكيم العقل وأعمال الحكمة وإدراك الحقيقة حتي يكون الوطن ومواطنه الرّابح

الأول والأكبر في ظلّ كلّ الأحوال.تفتقر محاور اختيار ولاية الولايات إلي مرتكزات أساسية بانية قويمة نتاج سلوكيات الأحزاب الطّفوليّة التي حكمت السودان باستنادها علي عمليات مجحفة في حقّ البيوتات السياسية عبر المؤثّرات اللّاعملية بالارتهان والوقوع في براثن العنجهيّة والهمجيّة الحزبية المتلازمة لبنية الأحزاب المتهالكة التي تولّد قيادات تقود الولايات بالسلطوات والتسلّطات والنّفوذيات للمختار داخل حاضنته السياسية وترصّف الطريق أمامه ليصبح قائداً لأمة فتتحطّ الأمم بالقيادة الرّعاء المتقاطعة مع أهليّة الإمساك بزمامها المفترقة للمهنّيّة والكفاءة والعلم والقدرة علي التّعلّم من الأخطاء ببنائها علي معايير لا علميّة وغير موضوعيّة تنتفي فيها أخلاقيات الاختيار لتولي الوظيفة.فولة الولايات في عمليات اختيارهم تتطلّب وجود كيان بصبغته الشّرعيّة داخل ديوان أو وزارة الحكم الاتحاديّ يتعامل مع الوظيفة وشاغرهما من المهدي إلي اللّحد بتكوين لجنة أو هيئة أو مجلس اختيار ولاية الولايات بالتّعيين أو الانتخاب وفي جوفها لائحة قانونية يستند عليها أهلية من معايير وشروط لتعيين أو انتخاب الولاية من ضمن مهامّ التّقييم والمتابعة وحقّ تقديم طلب الإغفاء من منصبه في حالة قصوره أو انحرافه عن مسار موجّهات الدولة العامة، مع توسيع مهامّ واختصاصات ديوان أو وزارة الحكم الاتحاديّ واختيار شخصيّة وطنية مشهود لها بالكفاءة المهنية والعلمية بتفضيل لمخضرمي الجهاز التّنفيذيّ ممّن عملوا في مختلف بقاع السودان (الضباط الإداريون) من المشهود لهم بالأمانة والنّزاهة متراًساً لجهاز اختيار ولاية الولايات الغنيّ عن التّعريف بمقوماته الزّاهرة بالمنجزات الواقعية، إن دبر (ضمّ الدال) أمرها بالحسني في عالم الفكر والبناء، والتّتمية، ينبغي أن يكون مشروع تعيين الولاية شاملاً ومناسباً للرّمان موافقاً للحال يرشد ويمدّد فكر البناء مستنفرّاً للطاقات ومعبّناً للقدرات بالدّفع لتخطّي التّحدّيات العظيمة لنهضة سودانية أساسها الولايات، بوجود ولاية ذوي علم وإدراك ببواطن الولاية وفي جعبتهم كفاءة مهنية وعلمية وبرنامج يؤكّد أهليّتهم لتولّي الوظيفة، وإن انتفت المعايير فيفنى من الموقع كفاء الإنسان من الحياة.

تجسس الطريق

يمتلك من يتحكّم في توجيه دقّة الشّارع السودانيّ اليوم أدوات الفهم الأعماق للعضلات الضّامرة التي تطلب جراحات لولادة دولة السودان الحديثة، ومن التّجني وصف الفاعلين غير الممسكين بزمام الشّارع السودانيّ بفقدانهم للحقّ والمبادرة في صنع حاضر ومستقبل السودان السياسيّ خاصةً فيما يتعلّق بخارطة الطريق ما قبل وبعد ميلاد الحكومة الانتقالية، قدّمت العديد من المبادرات البانية دون تسطيح الطّرق الوعرة تمهيداً لرفها للبناء والتّعمير، ولدت الوثيقة الدستورية رأى فيها بعض المهتمّين خطوةً أساسيةً لإحداث التّغيير المنشود في حين وصفها آخرون بأنّها تشكّل خطراً كبيراً يخرم التّوازن المنشود تحقيقه. ما زالت العقبات السودانية لم تبارح موقعها وقد تعيد الدولة إلى المربّع الأوّل الذي انطلقت منه الثورة من خلال مواقف بيوتات السياسة التي تتلاعب بالألفاظ والمصطلحات والمحسّنات البديعية والأجناس والعصا النائمة والآخرة القائمة بمكائد رمادية تتقاطع مع عمليات ترتيب البيت السياسيّ السودانيّ بالإبقاء علي تشكيلات تعكس بأنّ الاحتقانات الحزبية كانت الدّافع الأساسيّ لحرق مواطئ القدم، تقع فيه المسؤوليات علي الحكومة الانتقالية: جمع الصّفّ وتوحيد أهل السودان والمشاركة في حلّ مشكلاته بغضّ النّظر عن من هو بمنظار شامل يعطي كلّ ذي حقّ حقه ويحاسب من أجرم. كمرحلة فارقة في السودان الذي يتجسّس طريقه لتحقيق الاستقرار والإجماع الوطنيّ بالوصول إلي وضع يتراضى فيه كلّ أهل السودان ليتعايشوا في ودّ واحترام وحبّ للوطن، فهذه الصّيغة لا تبني بالإرهاب والعنف والمكابدة والتّأمّر، فالوطن يسع الجميع دون تفضيل علي الآخر، بتساوي الكلّ في الحقوق وإدارة الواجبات بمعيار الكفاءة والقدرة والأهليّة لا بالوجهة والوصاية والميراث، مرحلة مستجدة بالانتقال من المخاض والتّكوين إلي الخروج بالصّيغة التي يرضاها ويتراضى عليها الجميع بالانتقال من أجل الوطن الأمّ بمبادئه التي تعلّمناها: أن نجتمع لا نتفرّق ونقوى لا نضعف ونعترف ونلتئم لا نقصي ونحترّب ونتوّه بفقدان مؤشّرات البوصلة فيعصف

وينزلق السودان نحو الهاوية بالاختلافات والخلافات. الاختلاف إن لم نحسنه يفرقنا، وإن تفرقنا ضعف جسمنا السودانيّ والجسم الضعيف غير قابل للبناء القويم باستقباله للأمراض والأوبئة بالتفاعل أو الانكسار والانهمام فيصاب كلّ الجسد، ويبنى علي رمال كثيفة متحرّكة باستمرار تهدّده كما تهدّد الطّبيعة الغابية بالتّعري، فالجسم السودانيّ لا يزال يعاني من فاعلين يسعون لتحقيق مكاسب ضعيفة تقوّي علي مكاسب الوطن من مكاسب سياسية وحزبية بأقوال وأفعال تتنافى مع متطلّبات المرحلة الفاصلة والنّاقلة بثقلها التي تستطيع تخفيف تأزم الأوضاع خاصّةً في ظلّ تعنّت اللغة التي يتخاطب بها فرقاء السياسة السودانية، سيناريو قد يديم حالات الاحتقان والتشجّع تغرق السودان أكمله في أتونه ممّا يصعب السّيطرة عليه ، لأنّ الأغلب لم يكن علي استعداد لفهم واستيعاب أتون ومتطلّبات المرحلة.

النقد بالذال والنقض بالصاد

يختلف أهل السودان عن باقي الشعوب لأنهم أمة النقد بالذال والنقض بالصاد، شعب يضعف أحياناً لكنه لا يموت، فما حال عبود ونميري والبشير؟ وأين سارت الديمقراطية الثلاث؟ وما فعلت الانتقالية الأولى والثانية؟ وما تفعل الانتقالية الثالثة الآن؟ فهل كان بناء الوطن منشداً أم تويد الحكومات غايات؟ الأغرّب من الخيال أنّ الشعب السوداني أخرج المستعمر لكنّ الحكومات الوطنية لم تعمل علي بناء الوطنية فانهارت الحكومات كما تنهار الأبنية التي تفتقر للمواصفات الهندسية ويبقى الوطن شامخاً مجروحاً يتألم فلا يبكي ويعالج نزيف الدماء فينهض ملتئماً أجزائه ومعالجاً لتلك الجروح بطريقة أشبه بحياة قنديل البحر (الهيدرواني) المخلوق الربانيّ الوحيد الذي يستطيع الرجوع إلي المراحل الحياتية الأولى للتمو وتجديد جميع أجزائه المصابة ليعيد تكوين جسمه مراراً وتكراراً. السودان علي مدار تاريخه ظلّ من ضحايا ما أحبّ أن أطلق عليه "الغزو الوطني" ليس غزواً من الخارج أو بالطائرات أو الدبابات بل غزواً تنهاوى عبره بناء الوطن المحارب لواقع اختلافات الوطن بتكسير المواضيع، فتتصاعب الحواضر ويغمض المستقبل بالتشكيك والطعن في مقاصد الوطن فتختلق قصص تشوّه التفكرات المتباينة فنسمي واحدة بـ"الإجرام" وآخرة بـ"الجنون" والمخيول يصبح كالسندباد وعلاء الدين وهو عليّ بابا، فيتساقط الوطن كتساقط الثمار التي تعفنت في الأشجار بتقلب صفحات السودان نجد أنّ تاريخه سطر بأحرف من ماء ذهب، ولأنّ الشرح قد يطول نجمّلها في التتوعات دون تفحص في ظاهر وباطن أرضه وفي التجارب التي وحدت السلطانات والممالك بفعل الداخل والخارج. تتكالب علينا المخاوف ونقشعر بالرّهبة بفقدان عوامل النهضة للوطن، فتحايرت علينا الظنون: أين هي البداية؟ وكيف يكون الأساس؟ والطريق المسلك الذي يبعدها عن مسالك التهلكة والجهل والتخلف باللاً عودة؟ فيصبح الوطن ثكنات يحكمها العسكر وإمارات تديرها القبائل وتستعبد الشعوب من الأحزاب بغياب الحقّ والواجب بفقدان أهل السودان لقدرات خلق مواقعهم ونظمهم السياسية والاجتماعية بعدم تغيير ما بنفسهم حتي يشحّموا تروس الوطن، فانحصرت الآمال في إيقاف الموالح (حفظ الوجود والبقاء). السودان يسأل: كم حاكماً حكمه حتي اليوم؟ منوهاً بأنّ العبرة ليست بالعدد حتي نتجاوب يريد أن يسأل: هل مرّ عليه ساسة وحكّام؟

الأيام تمضي والأزمات تزداد

المشهد السوداني البالغ التعقيد يصلح لتجميع روايات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة بتحدياتها ومكاسرها الحلمية، روايات تصلح لشاشات السينما ربما بالإمكان أن تكون أحد مصانع طبخ القرار تصحيحاً لمسارات الوطن الذي افتقد لحكمة ونبوغ، فقد تمتع السودان حديثاً بدعم مجموعة من الجهات الحكومية والهيئات الدولية تحت مظلات متعددة تفاشلت فيه التسويات السياسية في إدارة مكتسبات الشعب الداخلية والعبارة للحدود، شعباً دخل باباً ولم يدر بأنه اختار ممرّ المتهافتات فكلماً وصل إلي نقطة عبور يجدها موصدةً مع ممرّين بالجانبين فيحترق بين الرجوع بمرارته أو يحاول القفز لتخطّي الموصد فتخور قواه كما تخور قوة الضفدع عندما يحاول القفز خارج إناء ممتلئ بالمياه فيختار أحد المسلكين. خضع السودان لسلسلة من الحسابات السياسية والاقتصادية التي لم تخرج إدارته من الاستجمام بفنادق الخمس نجوم والفراحت المسرة للنظر والمريحة للبدن واستخدام "الإنترنت" وفي الوقت نفسه يعيش معظم شعبه حالة الاستضعاف بمعايشة حقيقية وواقعية للحال الذي وصل إليه السودان الممزق بمقاصات السياسة فيحترق تحت شعاع متطلبات اليوم ولا يعرف ما ينتظره الغد، الوطن اليوم فشل في صبّ أعمدة بناء تبنى عليها الأسقف وتحامل انتظاراً لحمامة السلام بالأجنحة البيضاء من جوبا فالمحصي يجد أنّ الدولة الآن تحتوي علي العشرات من الصناديق السياسية وإن لم تكن المئات تفاشلت في الاتّفاق علي وثيقة ترضي أمر الوطن، ومن الصّعوبة تحديد أيّ من تلك الصناديق بداخلها تحليلات ومفاحصات لجوهر القضية السودانية مما يؤكّد أنّ الوصول إلي حلّ سياسيّ وطنيّ أمر عسير نظراً إلي أنّ أغلب الصناديق تحمل بجوفها مطارق لمصالح الملصق الوصفيّ لها من الخارج بعيداً عن دواخل الوطن المؤجعة مطارق مكسورة لمشروع بناء الدولة السودانية. سيستمرّ الواقع في السودان بشكل أو آخر والمحمّل أن يستمرّ لأكثر من سنة وبداخلها شهور عجاف لا يستطيع فيها أيّ طرف معنيّ أن يعيد فتح الصندوق الصّحيح

حتى يخضّر السودان، ما لم يعاد هيكله الحكومة السودانية وحاضنتها السياسية (الحرية والتغيير) القائمة علي أجنحة سياسية واجتماعية محدّدة وفشلها في الاستفادة من الكسب المطلق للشعب السوداني الذي تفتاح عليها بقلبه وعقله كما تفتاح المحبّبة للحبيب، فقد ظلّت "الحرية والتغيير" في دوامة تغيير الجلد فنسمع خروج كياناتها عبر باب الطوارئ الموصد.تمضي الأيام وتزداد الأزمات السودانية سوءاً لا سيما أنّ معالجة الداء تبدو صعبة المنال في ظلّ عدم وجود متخصصين في الأزمات ولهذا التّشبّث بالسّلام وتحقيق السّلام أضحي الغاية التي تنشدها الحكومة ويتلهّف المواطن للأجنحة الحاملة له، وتراكت الحمام بملتي النّيلين تأملاً بأن يكون السودان، إلا أنّ سلوكيات حواضن الحكومة مع شركاء السّلام الجدد قد تضرر تحقيق المتلهّفات الشعبية فمثل هذا النّهج قد يسبّب نتائج ضارّة وبشكل خاصّ في تعزيز الشّكوك الموجودة منذ بداية التّفاوض التي ظهرت بمناورات سياسية متعدّدة في ظلّ ظهور شعاع الاقصاد الحكومي، بإظهار عدم امتلاك القدرات المالية التي تساعد على أن يصبح السّلام واقعاً معاشاً فعصبة السّلام المال المعتمد علي مصادر متعدّدة التّمويل، فمن دون المال يصبح السّلام دون أهميّة.بالتّالي لا بدّ أن تستند السياسة السودانية المستقبلية علي هدفين أساسيين يجتمعان في تنفيذ بنود اتفاقية جوبا للسّلام أوّلاً: لا بدّ من وضع برامج السّلام موضع التّنفيذ بهدف تحسين وتعزيز قدرات الإدارة الحكومية لتشكيل بنية أكثر تماسكاً قادرةً علي تحديّ الأزمات هدفها النّهائيّ طرح حلول سياسية يتقرّد عبرها الوطن عبر السّلام السياسيّ لكلّ مكّونات المجتمع السودانيّ والآخر: يتعيّن علي الحكومة السودانية الجامعة البحث عن تأمينات المجتمع الدوليّ، خاصةً ما يختصّ بالجوانب المالية والتّقنيّة وبناء علاقات متوازنة، ويعتمد الاثنان معاً علي الحاجة الماسّة الواعية من قبل طهّاة مطبخ القرار السياسيّ لمدى تعقيدات الحالة السودانية الرّاهنة، وفي حالة التّغافل عن ذلك فإنّ النّتيجة لن تكون إلا تدهوراً للوضع أكثر فأكثر.

سياحة في مضمار أمريكا

منذ ولادة ما يعرف بأمريكا المؤسّسة علي حساب القوة التي كانت سبباً رئيسياً في وحدتها عبر الحروب الأهلية الطّاحنة ولدت بأسنانها التي عبرها أصبحت القبلّة السياسية والاقتصادية والأمنية الدولية، فالحكم والثروة دافع مغروس في النّفسيّة الأمريكيّة وقد استطاعت واشنطن أن تسيّر العالم كما تريد باعتبارها الدولة الرائدة في الكون، فالتطبيقات الأمريكيّة ليست مجرد وقائع تقتضيها الظروف بقدر ما هي تطبيقات مرسومة سلفاً ثابتة لا تتغيّر بتغيّر الإدارات مع الاختلاف فقط في وسائل التطبيق، فالأهميّة التي إصطنعتها واشنطن جعلت منها مصدر اهتمام لكلّ ما يجري في محيطها الداخليّ والانتخابات الأمريكيّة الحالية خير مجهر للتّوارد العالميّ في مدن وبوادي الأمريكان. أظهرت أمريكا من خلال انتخابات 2020م معاشيتها لانقسامات سياسية واجتماعية أكثر ممّا مضى من وقت في تاريخها الحديث بظهور توترات أمنية ناتجة عن الاستقطابات الحادة التي أقسمت المجتمع الأمريكيّ إلي احتفالات بقرب فوز الرّئيس بايدن، ومسيرات تخريبية تشكّك في النّزاهة الانتخابية، وكلاهما يظهر قوّته السياسية ويتنفّس كالديك الأبيض من أجل الوصول إلي البيت الأبيض، فالملاحظ الفروقات الفكرية بين بايدن وترامب: فبايدن أكثر وسطيةً وجهرًا في الرّأي إتجاه القضايا الداخلية والخارجية وصاحب كاريزما استطاع من خلالها توحيد الحزب الديمقراطيّ بطريقة لم تشهدا أيّ انتخابات أمريكية في التّاريخ الحديث واستطاع أن يحافظ على التّوازن وأكثر ثقةً بالفوز، وترامب من أصحاب الحدّة قائم علي أساس المنفعة والمصلحة الأمريكيّة بالربح السّريع وعدم الشّبع الماليّ، فحيث إنّ للمال والاستحواذ وإخضاع الآخر الأسلوب السياسيّ لترامب وأكثر تشويشاً وخوفاً من الخسارة، الرّأي العامّ الأمريكيّ من خلال الاستطلاعات كان يشير إلي فوز بايدن ومع بداية الانتخابات وفي يومها الأوّل ظهر تقدّم ترامب علي منافسه بايدن لكنّ الأمر تغيّر في اليوم الثاني، بتصاعد ديمقراطيّ وتراجع جمهوريّ. يصعب التّكهن بالرّسم النّهائيّ لهذه العملية الجارية فبايدن

لم يكسب بعد وترامب لم يخسر بعد فباب التنافس لا يزال مشرعاً وقد يتفاجأ العالم برضا الطرفين بالتقاسم والتراضي تعادلياً والخطو نحو الخطوة الأخرى كمشهد ليس ببعيد، فالزحف الناعم من الاحتكام الدستوري إلي الاحتكام القانوني أضحى واقعاً معاشاً بانتهاج ترامب لذلك والتشكيك في نزاهة لجان الانتخابات والتمييز السياسي لصالح الديمقراطيين علي حساب الجمهوريين، أمور ستربك المشهد الجاري وقد تزيد من فترة العشر أيام منذ إعلان الانتخابات وظهور نتيجتها، فالوضع الحالية أشبه بوضعية الانتخابات السابقة التي تنافس فيها هيلاري كلينتون وترامب وما بعد الانتخابات ظهرت بعض المفسدات قيل ارتكبت من أجل فوز ترامب رغم أن التوقعات كانت تشير إلي هيلاري. أكثر الدول ارتباطاً بالوضع الداخلي الأمريكي: دولتا إسرائيل وبريطانيا وكلاهما ذو أهمية لواشنطن، وقد أبدت إدارتهما رؤيتهما في من تريد ويتفقان معاً في فوز ترامب، فبريطانيا سددت رأياً بتصريح بايند لسياسة خروجها من الاتحاد الأوروبي كمخوف لشكل التعامل الأمريكي الجديد إن وصل إلي البيت الأبيض، وإسرائيل أكثر تعطشاً لمواصلة ترامب الذي استطاع أن يبرم ثلاث اتفاقيات لها مع الدول العربية فلم تنس جمائله ولها مأخذ إتجاه بايند الذي قد يعيد القضية الفلسطينية مرةً أخرى إلي السطح من خلال وسطيته في التعامل مع هذا الملف قبل وأثناء الانتخابات. ولا يكتمل الخيط دون الوضعية السودانية في المضمار الأمريكي فالخرطوم ومنذ الألفية الثانية ظلت أحد الأجندة الرئيسية في سياق البيت الأبيض وما يؤكد أهميتها أن الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما وصل حتي دولة تشاد وحدودها مع السودان ورفضت الخرطوم له دخول الأراضي السودانية وقتها كان يعدّ العدة لخوض الانتخابات، ولم يكن السودان بعيداً من خلال معاملة واشنطن والخرطوم حديثاً باللين يحسبها ترامب أحد الكروت الانتخابية مقابل تخبين بايند للتعويضات التي تدفعها دولة فقيرة في حدث لم تكن على دراية أو مشاركة فيه، فالحكومة السودانية اليوم تنشد وتتمنى استمرار ترامب لإكمال حلقات التواصل ولديها المخاوف من بايند لما يبطنه من خوف من الارتداد السلبي، والشعب السوداني منقسم بينهما فالبعض يدعم خطة بايند لقناعته بأن واشنطن دولة مؤسسات والآخر مع ترامب من واقع المنطلق الحكومي المبطن غير المظهر، ويظلّ ترامب علي نهج حميدتي السوداني: كلّ شيء بالقانون.

القبليّة: من المهّد الاجتماعيّ إلى اللّحد السياسيّ

يتميّز السودان بتنوّع قبليّ ساهمت فيه العديد من العناصر والظواهر في إظهار التّعّدّد القبليّ بعاداته وتقاليده وإرثه التّاريخيّ بضحياها وحدةً اجتماعيةً سياسيةً، لا يمكن الفكّك منها وإنكارها علي كافّة المستويات الذاتيّة الفردية والهيكلية للجماعات الرّسمية وغير الرّسمية ويتمّ تداولها والتّعامل بها في العديد من المواقف والأحداث المستجّدة والمعادة. لا ننكر أنّ القبيلة تعتبر فاعلاً مؤثراً في المشهد الأمنيّ والسياسيّ في السودان، بلاعبها لأدوار مهمّة في بروز العديد من الحركات الوطنيّة، وكنواة لنشأة العديد من الكيانات السياسيّة التي ارتبطت بزعماء القبائل ولغةً للتّخاطب بين الصّفويّة المتعلّمة. لم تغب القبيلة يوماً عن المشهد السياسيّ السودانيّ بكلّ مراحلها، داخل مختلف الحقب التي حكمت السودان بصورة منتظمة داخل الميدان السياسيّ الذي نجد فيه تأقلم القبيلة مع كافّة المتغيّرات السودانيّة في أنظمة الحكم والانصهار في التّيّار بمواكبتها للحدّات السياسيّة وتثوبها بالثّوب القبليّ والأثنيّ، فنتكاسر المواجه وتتعاظم الفروقات الاجتماعيّة بالبطلان فتظهر الخلافات الباردة والحارّة نتيجةً للاختلاف الأثنيّ كمتلازمة سودانية يصعب الفكّك منها. أصبحت القبيلة اليوم لاعباً أساسياً في الميادين السياسيّة والأمنيّة أجادت فيه وخلقت من نفسها صفةً واعتباريةً، والاعتراف بها ليس كمؤسّسة اجتماعية فقط بل لاعباً اجتماعياً له دور سلطويّ كمساعد كابتن أكثر تأثيراً وأقويّ قراراً من الكابتن، وأصبح فيه المجتمع المدنيّ الرّسميّ والمدنيّ يكافح حتي لا يذوب أكثر داخل سلطة القبيلة بعد فشله في تذويب القبيلة في منظوماته المختلفة كجسم يظلّ كالأسد دون أن تجرح كبرياؤه، يتساير ويتسامر فيه البعض قولاً بأنّ الأسد يمرض ولا يموت، مقصودهم بأنّ القبيلة إن هنت في موقف الآن ستستجمع قوّتها في الموقف القادم. وأخطر ما في ذلك: إدراك القبائل لرفعة مكانتها داخل الميدان ونجوميتها أصبحت بذلك تدخل في مساومات مع الحكومة والمعارضة السياسيّة والعسكريّة تفضي إلى تأييد بيعة جهريّة أو سرّيّة كانضمام قبيلة إلى طرف من أطراف الميدان السياسيّ

المدنيّ والعسكريّ، حاكماً أو معارضاً بدعم وسند لكوادرها البشرية المتعلّمة والحاكمة لا تتخاجل فيه تلك الكوادر بالرغم من ترصيع أسمائها بالصّفويّة من وزراء وولاة ومعتمدين ورتب نظامية ودرجات علمية أن تكون أحد لواءات وصنّاع المواقف في شأن هادم يهدم خلافة الإنسان لله في الأرض أحسن خلافة، والبعض يجاهر جهراً والآخر من خلف الأقنعة بتلك السّموم المضرة للتّماسك الاجتماعيّ وتظلّ العتمة دون نور يهتدي به أهل السودان فيسبحون بالقبليّة الدّاكنة بمواتها. أصبحت القبيلة اليوم كمؤسسة دولة تتحكّم في صنع قرارها لامتلاكها لمقومات الدولة: من إدارة وأرض وقوات وتمارس عبرها سلطات الدولة بوجود زعيم القبيلة كرئيس وعمدة ومشايخ كجسم تنفيذيّ وأعيان القبيلة ومثقيها كجسم تشريعيّ بالإضافة إلي المنتمين لها كشعب ساند وحاشد، انتقلت فيه القبيلة من مسaire الموروثات الاجتماعية والأرض والماشية للمجتمع إلي المناصب والأمتيازات حاكمةً أو معارضةً بمواقفها المتلوّنة والمتلوّلة والمتعرّجة كتعرّج الثّعبان عندما يتحرّك متأرجحاً يميناً ويساراً ليس كتأرجح القوارير (النساء) حياءً، ممّا يستدعي الحكومة السودانية إيجاد معالجة لقضيّة القبيلة عبر حلول منطقية وسلميّة علي خلاف ما قامت به الحكومات السّابقة حتي تستطيع تذويب القبليّة داخل مؤسسات المجتمع المدنيّ على مستوى السودان والخروج من المستنقعات الموحلة للحركة والهادمة والموسّعة للمرتقات الاجتماعية بتأثيراتها علي الجوانب الأمنيّة والسياسية.

الماضي تكوين والحاضر تجاه

لا يهمننا في هذه المقدمة الإسهال تعريفاً وتوضيحاً لجملة مكوّنة من أربع كلمات بل يهمننا تركيبها مع بعضها بعضاً بحثاً عن المستقبل بحركته واتجاهه حتي لا نجترّ وراء القوّات السّاحبة بمواتها لا حياة فيها، فنتمزّق بالجهل في طريق يدمي الأقدام وينهك العقول فتستعصي علينا متناقضات الفكر فتضمّر الاختيارات السياسية، فالسّودان اليوم لا يألم علي قرار سياسيّ أتخذ فيه بل يألم علينا كأبناء وطن واحد نتخذ مواقف من بعضها أملت علينا ظروف تاريخية أن نتخذها بفقداننا للأبّاء المؤسّسين بوحدة شعورهم الجماعية والمجتمعة في مشروع وطنيّ تتساوى فيه حقوق الأبناء والأحفاد، فاختلفت الإرادة الوطنية باختلال التربية المتّسمة باللا مساواة فتحدثت اختلافات المواطنة غير المتساوية المتمايزة عن بعضها بعضاً. إنّ ضعف الاستثمار في العقول السودانية أفرز وقائع مفسدة ومؤلمة بهشاشة وطنية مجتمعية أضحت فيه الحاضنات الاجتماعية الشعب وروافده أدوات لتنفيذ موجّهات الحواضن السياسية، فالشّعب السودانيّ منذ ميلاد وطنه الأمّ لم يشاور في واجباته وحقوقه وشكل ولون ومباني ومعاني الدولة التي استلبتها النّخب السياسية بعيداً عن نبض قلب الشّارع السودانيّ، والأمر أنّ الحواضن السياسية عمدت دوماً إلي إطالة أمد الصّراعات والتّجيش الشّعبيّ لاستمرارية حبّها للنّوازع، فكانت "فرق تسدّ" متلازمةً سودانيةً فالحاضنات السياسية لم تكن بحجم وطن كالسّودان بتفكيك بنياته السياسية والاجتماعية. ظلّ الوطن المنكوب فاقداً لمفاهيم الإصلاح المؤسّسيّ المشرّعة بألياتها الصّانعة للدولة باختلال تشريعيّ وقضائيّ فاقداً للمّناعة الموحّدة لتفشّي الجرائم السياسية والضّامرة للعضلات الاقتصادية والاجتماعية لوطن عرف بالسّودان، لم يعمل بنوه علي إضفاء لون وطعم للخارطة المتوارثة التي نجمت عن اتّحاد ممالك وسلطانات وقبائل وأديان كعوامل قوّة إن لم تدار علي "فرق تسدّ" فتفارق السّودان وسادت الخلافات المنتشرية من الاختلافات بتتوّعاتها التي إن أحسن إدارتها كمكامن قوّة، فماضي تكوين السّودان لممالك وسلطانات عاشت حروباً بقانون

الغابة القوي يَأْكُل الضَّعيف ولم تسلم الحقبة التركية المصرية من استخدام الفروقات الرئيسية لخدمة أجندتها ومطامعها، فتوحّد أهل السودان تحت راية المهديّ التي تكشفت حقائق رؤيتها لإدارة السودان فتسابحت في مفاهيم (أنا وابن عمّي على الغريب) وأصبحت الفروقات الأثنية مصدر تآكل، فظهر الاستعمار مرّة أخرى بثوب الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشّمس بسند مصريّ ، فعبثت وقسمت السودان وقربت من رأّت فيه مطمعاً يسعى إليه فوطّدته حتي فناء المستعمر مرّة أخرى دون نزيف دماء، فقامت الحكومات الوطنية التي لم تسع إلي إصلاح الأعطاب السودانية فعانى السودان صراعاً بيضاء وأحمر متلازماً للتّاريخ بماضيه وحاضره بتأمّل شعبيّ وصولاً إلي نهاية أمد الصّراع الذي طبخ في دولة ظلّت أحد أضلاع الدولة السودانية قبل انفصالها، فالأيوم نتعشّم ونتعاشم علي بناء دولة وطنية جامعة كما تجتمع الفواكه في إناء واحد يطيب تلذّذه.

الحقّ أبلج كشمس لا تغرب وبدراً لا يخسف

تعدّدت الوسائل والطرق التي تهدف إلي معالجة مشكلة السودان من حيث مفاهيمها وأزمته وسياستها واجتماعيتها، في وصف أبلغ بسياق جدلية التطور السياسي للسودان بوضع كافة الحلول وحصرها في أيدي الشعب دون سواه، وبين اعتصام القيادة الذي جسّد واقعاً سياسياً وبين اعتصامات المناطق التي تنادي بتسريع تحقيق مجسّدات القيادة كمجسّد من مجسّدات بناء الوعي الحرّ المتجاوز لحالة التأييد والمعارضة السلبية بالتباري والقدرة علي الجهر وتغليف الحرية بسلوفان الحقّ الأبلج كشمس لا تغرب ولا يخسف البدر.

الاعتصامات الأخيرة لم تكن ملتقى للانفتاح من ضواري الوحوش وكسر العظام والنفس أو الدّم بغير حقّ لقابيل قاتل هابيل، بل كانت كملتقى عكاظ صوّبت سطوره نحو قضايا فكرية محضة لجماعات خمرت وعجنت وخبزت ووضعت بذرة الإنبات في حقول ميادين الجماهير الملتهبة بحرارة شمس الخريف، فاهتزت الجموع وأنجبت سلوكيات مرتجفةً دون التقاء ومضمضة كلامية تخفي ما يمور في الصدور من نقد وانحراف وزيف. أظهرت الاعتصامات بجرأة واقتدار قضايا وأطروحات ظنّ الناس أجمعون أنها قد حسمت وجفت فيها الصحف ورفعت الأفلام وناموا علي حلم السودان الجميل (حرية وسلام وعدالة) بمؤسّسات تحكّمهم وتمثّلهم وتنبؤ عنهم وارتضوا الشعارات المدنية المسلمة المسالمة أطراً مسيرةً ومنظمةً للإنسان وعلاقته بالدولة، لكنّ المنحنيات والمنعطفات أعادت رمي الحصاة في جوف البركة فتكسّر سكون الماء الرّاكد وعاد المجدف للدوران مرّةً أخرى. تفشّي ظاهرة الاعتصام وبوادر تمدّدها في المعمورة السودانية بمثابة المختبر وأنبوب الاختبار وجهاز الفحص السياسيّ المقرون بكلّ العينات ومهما فسّرنا عن نجاح أو فشل المسلك فتبقى الحقيقة الماثلة بأنّ هناك انفصلاً وانفطاماً بين الدولة والمجتمع بدمه الحارّ والفوار، ويبقى السؤال: هل تجربة الاعتصامات هي إحدى محسّنات بذور الثورة لتلافي أخطاء التطبيق بنبت الأشجار النّادرة والنافعة وبعض الورود والزهور؟ أم هي تجربة تعتمد علي

مكتسب ذاتي وليس موروثاً لأهل السودان ساعدتهم تجاربهم السابقة وتجارب الربيع العربي؟ الأمر معقد كتعدد تضاريس الحياة ويحتاج إلي معالجات تستغرق الأزمنة، وتستوجب الابتكار في تربة ذات خواص وأحماض وأملاح متنوعة. الزعازع السودانية تأثرت بالأوتاد المتحركة مع تحرك الرياح دون وجود مهندس حكيم يضع الود في موضعه الهندسي السليم حتي يصمد ويصد الرياح المتربة، فالسودان في أمس الحاجة إلي قائد يقود الناس لقيادة تنقاد برؤية الناس، قائد يشكل وينبت في عقول الناس بأن الوطن كالبالونة المطاطية التي يستخدمها الأطفال للهو (اللعب) والعلماء لحمل معدات جمع البيانات الخاصة بالأرصاد وحينما نذكر العلماء نكتفي به كرمزية لمنطلق قويم إيمانياته العقل المرتكز علي المثالية الوطنية المتوازنة.

سرايب النمل

تزداد حيرة المواطن السوداني ويتعاضم عجزه عن فهم طبيعة الدولة كلما اقترب من قراءة المشاهد بما يختزله من قيم ومبادئ ورؤى شاملة لا تتحول عنده الأخوة إلي عداة ولا الصداقة إلي خصومة ولا الانتماء إلي تكفير، لأنه يستبقي علي شمولية تستوطن فيها الأحاسيس والعواطف وتستقرّ المشاعر وتختلّ المسافات وتتلاشى بوعيه بأنه صمّام الأمان وصراط للوطن من أجل العبور دون السياحة الكتابية في دوايز المواطن السوداني المعلومة للجميع، وبسعيه لتشكيل السودان هناك متطلبات يجب الأخذ بها لجعل المأمول معقوداً في نواصي وطن باختلافاته، فالاختلاف في الأصل تنوع نعمة ونعمة، دون الانشغال والرّدح في الأحرف بحثاً فقط، نجمّها في وجود وغياب قناعات تؤسّس رؤى راهنة ومستقبلية، ما نلاحظه أنّ أحمد وأبكر وأوهاج أكثر تقدماً من بيوتات السياسة في فهم طبيعة أس المشكلة ومتطلبات المرحلة السودانية، وعلي تلك البيوتات الالتفات إلي مقادير أهل الوطن بتلطيف الأجواء وتفريق الشّحنات السالبة حتي يعود السودان إلي حالته الطبيعية موازياً لإمكانياته. الإصلاح شامل لا يستثني أحداً مهما كان شكل وطبيعة الظروف المحيطة به، يشجب ويستتكر الانفعالات والسلوكيات المعقّدة للمدارك الواقعية أفراداً وجماعات لا ترى ولا تسمع ولا تحسّ ولا تقبل الآخر بتنوّعاته وقدراته وأدواته وأشكاله الجاعلة من الآخر في موقف دفاع بتكرار "أنت" و "أنتم" وتكرار طلب الاعتراف بالخطأ أو الإلحاح عليه بالاعتذار فتستعصي المواقف الإصلاحية بمقارنة بين الماضي والحاضر وما يترتب عليه من أحداث تعيق الإصلاح. ينظر أهل السودان غالباً إلي بلادهم كدولة متوسطة الحجم لا صغيرة ولا كبيرة في المحيط الدولي وإنما منبع هذا الاعتقاد ظواهر وبواطن الدولة السودانية بعقداتها المتأملة بضرورة إزالة العوائق والحواجز التي تعطل النموّ وتعيق عجلته بالتغلّب علي العقبات وتجاوز التحدّيات وعلي رأسها المشكلات النّاجمة من ضعف البنيات الأساسية وارتفاع أسعار الخدمات والسّلع العامة وعدم مرونة سوق العمل والإنتاج

والفقر والجريمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. يحتاج السودان اليوم إلى المصالحة والحقيقة الوطنية الشاملة وتحسين فرص الاستثمار برؤية جادة وطموحة مكتوبة تراهن بوضعه علي سكة الصعود متعاضدةً بقدراته وإمكانياته كزواج شرعيّ بتسليط الضوء علي سياسات وبرامج تتغلب علي مشكلاته لتحويل وتغيير وتطوير الموازين والأوزان النسبية بمنظور جيوسراتيجيّ سياسيّ واقتصاديّ حتي لا نستحضر التاريخ الماضي والحاضر بالبحث في سراديب النمل تحت الأرض السودانية ، بكلمة (لو).

الفكرة الوطنية

في مطلع عام 1956م غادرت الفكرة البريطانية دون إحلال الفكرة الوطنية في السودان واكتفاء بالاستقلال والجلء، فكرة ناقصة لعدم توافق فكريّ وطنيّ يعبر عن حلم السودانيّين فكرة تحافظ علي الوحدة الجغرافية والاتحاد الثقافيّ بمشاعر ورضا وطنيّ. شاءت الأقدار أن ينعم السودان بمزايا استراتيجية هائلة وإرث حضاريّ متقدّم وموقع استراتيجيّ حيويّ بمجاديّفه البحرية والجوية والبرية وثروات طبيعية من مصادر طاقة ومعادن وأراض زراعية وثروة حيوانية ومصادر مياه عذبة كعوامل كافية لتحويل السودان إلي قوة ذات اعتبار إقليميّ وعالميّ، لكنّه رغم ذلك ما يزال متأخراً في ظلّ عدم وجود رؤية وطنية ذات عمق استراتيجيّ وضعف مقوّمات القوة السياسية والاجتماعية والثقافية، فتحوّلت فيه القوة الاقتصادية في بواطن وظواهر الأرض من فرص تحقيق الحلم الوطنيّ إلي مصادر تهديد وضعت السودان في مسرح الصّراع الاستراتيجيّ في كافة محاوره مقروناً بارتباك وطنيّ في النّشاط السياسيّ حيث لا يزال دون توافق حول الدستور(التي وضعت تعبر عن حكومات لا الدولة) ونظام الحكم والتوجّه الخارجيّ، وارتباك اقتصاديّ فعلى مدار عمر السودان ظلّ حائراً وحائماً بواجهات متناقضة من أقصى الشّرق(الاشتراكية) إلي أقصى الغرب(الرأسمالية) وتجلّيات الانهيار الاقتصاديّ وخدماره وتراجع القيمة النّقدية للدولة وارتباك اجتماعيّ بتنامي النّعرات القبليّة والجهوية، والمناطقية. يحتاج السودان إلي وقفة لاستجماع قدراته وترتيب أوضاعه تحقيقاً لمصالحه وأمنه القوميّ وذلك من خلال توحيد الإرادة والمشاعر الوطنية بتأسيس نظام وطنيّ يقوم علي تعزيز الانتماء العميق بقيمه ومرتكزاته بما يقود إلي تشكيل مستقبل السودان برؤية تدير موارده ومزاياه تقتضي تطوّرات في بنيانه، فالشّعب السودانيّ اليوم يعول علي التّغييرات السياسية لميلاد واقع يسعده في دنياه وآخريته واقعاً بين الحاكم والمحكوم والرئيس والمرؤوس والقادة والمجتمع كأمر له دلالاته علي ممارسة الفكرة الوطنية للسودان الثّريّ.

معامل فحص الانتقالية: العسكر والمدن

علاقة الجيش بالسياسة في السودان قديمة منذ قبل الاستقلال، ففي عام 1919م استوعب المستعمر عدداً كبيراً من السودانيين كضباط وجنود، وبدأت تدخلات الجيش في الساحة السياسية في عام 1924م بقيادة الشهيد عبد الفضيل الماظ بمساندتهم لجمعية اللواء الأبيض، نتج عنها ثورة دموية إستشهد فيها العديد من الضباط والجنود السودانيين واعتقل العديد منهم، وبعدها لم يلاحظ له أي نشاط سياسي وظهر مرةً أخرى بانقلاب عبود 1958م من بعدها توالى تدخلات المؤسسة العسكرية باستلام انتقالي أو انقلابات ومحاولاتها ظل بعض من داخل المؤسسة أو خارجها يبحث عن تصورات وشرعيات لتدخلهم في العملية السياسية. استطاع المشير نميري تقنين وتنظيم الجيش في الأدوار السياسية كواقع ممارس بتكليفه نواب رئيس من المؤسسة العسكرية وتأطير قواعد دستورية بشرعية الدور السياسي لها بفلسفة الحزب السياسي الواحد برئاسة عسكرية (الاتحاد الاشتراكي) وسار أيضاً علي ذلك الدرب المشير البشير، فكان لهما القدر الأكبر في تمثيل الجيش في المؤسسة السياسية والمدنية، ولا أخفي علي القارئ أو أمتنع من القول: أن نظامي مايو والإنقاذ قد أطرا توجيه العسكر نحو السياسة عبر آليات الاستيعاب في الكلية الحربية بالانتماء إلي العضوية الحزبية لهما بصورة صارخة لضمان الولاء وحاجة النظام إلي مساندتهم بعيداً عن المنطلقات الفلسفية والسياسية، مع إبعاد المشكوك في أمرهم في الرتب الوسطى (عقيد، عميد) بالفصل أو الإحالة أو المعاش كمفاتيح ساعدت الأحزاب على الابحار داخل المؤسسة العسكرية، فسيح من مؤسسة دفاع وأمن إلي شؤون سياسية أصبح فيه المجتمع المدني (الأحزاب) سلطةً صوريّةً فضعت رغم أنها رمز للسيادة الشعبية. الفترة الانتقالية الثالثة، وحتى كتابة هذه الأسطر تلعب المؤسسة العسكرية فيها أدواراً هامّةً في مسارات الحكم ما بعد نظام "الأنقاذ" مع بصائص أمل وتطلعات الشعب بالتحوّل إلي المدنية بانتهاء فترة حمل الديمقراطية ومن ثم إعلانها بعد صرخة الشعب بمساعدة أختصاصي صندوق الانتخاب وعودة

الجيش إلى ثكناته الأمنية والدفاعية قد تكون هذه الولادة عسيرةً من خلال التقاطعات اليوم قد يضع فيه الجيش كروت ضمان من قواعد وإجراءات لهذا التحوّل تأخذ شرعيّتها من خلال مباركة الشعب رداً للجمايل والعرفانيات العسكرية بانحيازه وتقديمه للخدمات التنموية والإنقاذ والنقل والعمل العامّ جاعلةً منه قوةً مؤثرةً ونجح بتوظيفها بكسبه للتأييد الشعبيّ دون أحزاب أو تجمّعات سياسية، وتوظيف التّنظيمات السياسية كأدوات تصنع الرأي والرأي المضادّ، لحفظ التأييد الشعبيّ من الضّمور وتأمين قبضته علي الحكم بملامسة متطلبات الشعب: منها العزل السياسيّ لحزب "المؤتمر الوطني" وإحلال وإبدال المنظّمات والواجهات ومحاكمة وسجن رموز النّظام السابق وتمكين الأحزاب الفكرية علي العقائدية بالتركيز علي ما هو مرغوب فيه وتجاهل ما لا يكون مرغوباً كتعبئة جماهيرية قائمة علي مصالح عاجلة واحتفظت المؤسسة العسكرية بالضباط السياسيين في رتبهم آخذاً لشرعيّة واعتراف ضمنيّ بحقّ الجيش في السّلطة السياسية أمر تغافلت عنه الوثيقة الدستورية التي لم تشر إلي وضعيّة المكوّن العسكريّ داخل المجلس السياديّ خاصّةً في فترة الرّئاسة المدنية في شهور الانتقالية الأخيرة، فهل يتمّ إحالتهم للمعاش أم الإبقاء عليهم كمكوّن عسكريّ داخل المجلس؟ في إطار سعي المدن تجاه الديمقراطيّة فالإحتمالات قد تصعب في ظلّ معطيات اليوم بتقاطعات علي مستوى قيادات الدولة المدنية والتّنظيمات السياسية والأحوال الأمنيّة(الانفلات في المدن) والتّدهور الاقتصاديّ وتأخّر تكوين المؤسسات المدنية(ولاة الولايات والبرلمان) والفشل في تحقيق الشّعبيّة الثورية المطلوبة وعنجهيّة بعض القيادات وتصوّراتها المعادية لطبيعة الإنسان السودانيّ المسلم الذي لا يزال يحاسب النّظام السابق بربطه بالإسلام الصّوريّ وضعف كثير من القيادات التي تصدّت للعمل السياسيّ والاجتماعيّ لم تستطع فيه توظيف الصّلاحيات الرّسمية المخوّلة لها ولا تفعيل حركة الشعب بنقله من الهموم الثورية إلي همّ بناء الوطن، أمور تجعل من الشعب العيش في شكّ وترقّب قد يضعف تأييده لمسارات الانتقالية ويخرج تصحيحاً.

أزمة ثقة

يعدّ مفهوم "الثقة" من أكثر المفاهيم تداولاً في الفترة الأخيرة وفي ذات الوقت من أكثرها غموضاً، ولعلّ ذلك يرجع إليّ عدّة أسباب منها: عموميّة استخدام هذا المصطلح وتعدّد العمليات التي ينطوي عليها من عمليّات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية، فالعضلة الضّامرة في السودان هي أزمة ثقة بسبب عدم الوفاء بالعهود وعدم المصادقية التي يتحلّى بها ساسة السودان بآثارها الممتدّة عليّ كافة المجالات دون حجر أحداها ومعوفاً لإنجاح أيّ مشروع وطنيّ تقدّميّ ، سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. أزمة الثقة صفة ذميمة متلازمة لساسة السودان منذ قبل الاستقلال جاعلةً أيّ عملية حوارية لفردين أو جهتين أو أكثر تصدم بجدار أزمة الثقة كعقبة أمام أيّ وفاق وطنيّ في السودان لتتميته وتقدّمه وازدهاره، وأزمة الثقة بالخصوص السياسية تكاد لا توجد إلا في السودان، والغريب في الأمر أنّ الأعراف والقوانين السودانية لا تحاسب من يكذب أو يخدع الشّعب أو يخلف الوعد أو ينقض العهد ولا تعتبر عيباً حتّي في العرف السودانيّ، بل إنّ بعض ساسة السودان يعتبرون نقض العهود شطارةً وفهولةً وغباءً من الآخرين ويتفاخرون بذلك مدركين بأنّ لا أحد يحاسبهم عليّ ذلك فتستفحل أزمات الثقة. عندما يستشري في السودان الفساد السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والدينيّ وتتناقص الرّوح الوطنية في ميادين الحياة فاعلم أنّ هناك ساسةً أصيبوا بأزمة ثقة متعرّزة بالإنتم لا يعترفون بالدّنوب رغم أنّ الاعتراف بالدّنوب فضيلة في الإسلام، لكنّها غائبة تماماً في السياسة السودانية منذ الأزهريّ إليّ حمدوك فلم نسمع في تاريخ السودان أنّ سياسياً اعترف بذنبه وخطئه ولم نسمع أنّ مسؤولاً استقال لأنّه أخطأ أو فشل أو أفسد، بل إنّ الخطأ في السياسة السودانية هو مدعاة لمزيد من التّمادي والتّشبّث بكرسيّ الحكم، كعضلة حقيقية تعيق صورة السودان وتقدّمه وازدهاره، ولكي ينجح السودان لا بدّ من تهيئة البيئة الإنسانية بإعادة الثقة. لا شك أنّ إعادة الثقة مهمّة لحلّ معضلات السودان المعقّدة، فالوضع السودانيّ وصل إليّ نفق مظلم يحتاج فيه إليّ جهد الجميع دون استثناء وصدق النّوايا والتّجرّد وإعلاء مصلحة الوطن عليّ المصالح التنظيمية والدّاتيّة الضيّقة، ويحتاج إليّ تنازل الجميع لصالح انقاذ الوطن من كارثة محتمة ومعتمة قد تحلّ بالسودان.

العصا والجزرة: شاة شاردة من الحظيرة الأمريكية

قبل قتل سليمان قاسم كانت العلاقات الأمريكية الإيرانية عنواناً لحرب سياسية باردة واستقطاب وتجادب دولي في منطقة الشرق الأوسط عنوانه الأعرض إسرائيل هجوماً وحمايةً، علي جانب الولايات المتحدة كان العمل يقوم علي وقف التطور الإيراني قوةً عبر التّحاور بخصوص السلاح النووي وإيقاف التّمّد الإيراني من جهة أخرى خاصةً في الدول المجاورة لإسرائيل والعراق واليمن، وعلي الجانب الآخر تتعامل إيران مع أمريكا بإحساسها والحقّ المطلق في قضايا الإسلام والشرق الأوسط بإسراف في المواجهة الإعلامية نحو الغرب بقيادة أمريكا وتضع الجميع بمن فيهم دول الشرق الأوسط التي تناصر الغرب في سلّة واحدة وشعوراً بالتميّز والتفوق الإيراني عليهم. لم تستطع أمريكا رغم كلّ التفوّق علي الدولة الإيرانية أن تمحيها أو تكسّر شوكتها لكنّها نجحت في السيطرة علي أنظمة واحتلال دول بشرائح تساعد وطوائف تصنع وآليات تنفّذ مصاحبةً بغرور القوة الرافضة لأيّ تنازل عن تشريد شعوب أو تحطيم دول كتطرّف يتبيّن حديثاً من خلال تصريحات الرّئيس ترامب منها مؤخراً: "إن أرادوا سحب القوات الأمريكية من العراق فعلي الحكومة العراقية أن تدفع مقابل ذلك" مضافاً إليه تعامله مع دول الشرق الأوسط كالبقر الحالبة ما بين واشنطن وطهران هناك صراع علي أمر غامض وفضفاض ليس له تشخيص أو مسمّى غير "الإرهاب" بقيمه ومفاهيمه الفكرية والثقافية الذي لم يتفق عليه حتي الآن العالم علي تعريفه. تهوّر الإدارة الأمريكية في قتل سليمان قاسم باعتقادها بأنّه واجب أممي دولي لا يجوز لأحد أن يمنعها من قيامه في إطار رؤيتها الكونية بأنّ أمن العالم هو أمن أمريكا وأنّ أيّ مهدّد عالمي يعدّ مهدّداً لأمريكا ومصالحها، لكنّ الرّياح جاءت علي عكس ما تشتهي أمريكا فانقسم العالم وانقسمت أمريكا داخلياً في قتل سليمان قاسم وللنّفوذ إلي قلب الحقيقة وإزالة الغبش الذي يحجب الرّؤية باختلاط قوة السلاح الناعم مع العسكرية باختيار المواجهة مدّاً وجزراً للانتصار أو الانكسار أو الانحصار أو الانتشار قد تسيل فيه أودية الدماء كما

تسيل المياه في البحار والأنهار والمحيطات، وفي دواخل الغرف الدولية السوداء المغلقة لدوائر صنع العالم يخطط لغزل أو غزوات تحدث الاحتكاكات والتلاحمات وصولاً إلي درجة الذوبان أو الرّفص أو الانكار أو المواجهة، لأنّ علاقة واشنطن وطهران ذات طابع غريب وعجيب بالضرورة البحث في الجذور والأعماق لتلك العلاقة لنستخرج منها الخيوط العصبية الخفية المحركة لسلوكهم تجاه بعضهم بعضاً يوماً يعيشون حباً وGRAMاً ويوماً آخر يعيشون نفوراً وكراهية. حديث العالم اليوم يدور في مسارين: مسار يتحدّثون فيه عن مواجهة عسكرية مباشرة أو غير مباشرة بين إيران وأمريكا قد تقود إلي حرب عالمية ثالثة مصاحبةً بحرارة الجوّ، وفي الجانب الآخر يرى أنّ هناك صراعاً وحواراً في مناصّ الإعلام والمنظّمات والهيئات الدولية ومجالس أنظمة الأطراف الرئسية وحلفائها، والمسار الثاني هو المسار المتوقّع من واقع الفوارق بين الولايات المتّحدة من حيث القوة والحلفاء والقوة المادية وقوة التبرير والاقناع لنشاطها في الداخل والخارج. تحت غيم وسحوب قتل سليمان قاسم المستفيد الأكبر منه أمريكا بتخلّصها من المنافس والبديل الحضاريّ في الشرق الأوسط لتخلو لها الساحة مرّة أخرى كما خلت لها الساحة الدولية بسقوط الاتحاد السوفيتي وتتمكّن من بسط نفوذها وحلفائها وسيطرتهم علي كلّ منابع الثروة بغير منازع في الشرق الأوسط، يكون فيه النموذج الإيرانيّ عبرةً جاهزةً للتطبيق في أيّ مكان وزمان مسنّدةً بتجربة الاتحاد السوفيتي، وأنّ "العصا والجزرة" وسيلة للاغراء والرّدع بيد طليقة أمام أيّ شاه (دولة) شاردة من الحظيرة الأمريكية.

أزمة أحزاب

يشهد السودان تحولات عظيمة وتحديات وتهديدات تحفز أبناءه علي إعمال الفكرة وبذل الجهد وصدق النوايا بالشكل الذي يحقق السلام والاستقرار والتنمية أمنًا بالحرية والعدل والمساواة المنبثقة من القيم العليا بأن العبودية لله، يتساوى فيه المواطنون (كلكم لأدم) إعلاء لقيم العمل وحسن إدارة الوقت وتطبيق التقنية السياسية.

إنّ التحوّلات السياسية في السودان وما أفرزته من تجربة أضعفت وفككت الأحزاب، ممّا يعدّ تجربة ماثلة وخبرة حيّة لتأسيس تحوّل ناعم يتنمّ فيه الشعب تدريب الأحزاب علي قبول الآخر والتعايش معه ، لا كعدو وإنّما كمنافس في التّعبئة الشّعبية ومشاركته في السّلمة عبر الصّندوق الانتخابية كأحزاب برنامج لا شعارات.

ليس هناك من شك أنّ التّطوّر التّاريخي للدّول له آثار يصعب تجاوزها في تقويم أو استعراض مساراتها وقد أبرز التّطوّر التّاريخي في السودان دور تحالف القبائل في إقامة الممالك وسقوطها أيضاً، فبدلاً من أن يكون هذا التحالف ثقافةً سودانيةً تعين علي الاستقرار السياسيّ إذا به يصبح تحالفاً للصّراع السياسيّ الحادّ المليء بالمناورات والكبد السياسيّ بين الجماعات السياسية الحزبية تصل إلي درجة تسليم الحكومات المدنية إلي الأنظمة العسكرية نعزّز ذلك بأنّ لا أحد يستطيع انكار دور حزب الأمة في الانقلاب العسكري 1958م ولا دور الحزب الشّيعي في انقلاب 1969م ولا دور الجبهة الإسلامية القومية في انقلاب 1989م يستبين من ذلك أنّ الأحزاب هي التي ساعدت في فشل تطبيق التّجارب الديمقراطيّة في السودان بفقدانها لأسلوب الكسب المشترك دون اللّجوء إلي إقصاء الأطراف الأخرى في العمل السياسيّ وبالتالي يفقر السودان لأهمّ ميزة: الإيمان بالديمقراطيّة وغيابها بين الأحزاب. بالنّظر إلي مستقبل الأحزاب فالموضوع الرّئيسيّ يدور حول مشكلة تكاثر عدديّة الأحزاب التي بلغت بمختلف أنواعها ومسمّياتها أكثر من مائة حزب، ومعظمها أحزاب (تشخيص الأحزاب) المضعفة لإمكانيات تطوّر الديمقراطيّة داخل الأحزاب وامتداد آثارها علي مستوى الميدان السياسيّ

السوداني بتوتراتها وعداوتها تجاه بعضها بعضاً كظاهرة لازمت الأحزاب منذ ولادتها في الحياة السياسية السودانية. من الملاحظ أنّ الأحزاب لا تمتلك سياسات محدّدة لاكتشاف القيادات وإعدادها ومتابعتها وتطويرها كمعيار يساعد في إدارة الدولة وتجديد الأحزاب وإحلالها، وأيضاً الأحزاب التي تعتمد علي أسلوب الانتخابات في اختيار قياداتها علي مختلف مستوياتها تبين نتائجها بأنّ الأسلوب لا يمثّل منافسة حقيقية بل صوريّة كشعار لتخفي التّعيين من وراء أسلوب الانتخاب فيخلق جموداً فكرياً وعدم إتاحة الفرص للأجيال الوسطى والشبابية للمشاركة في البناء لا التّجبير كمظهر من مظاهر أزمة الأحزاب بالرغم من أنّ شباب الأحزاب في الحياة السودانية بقيادات شابة لا يزال يحتكر السلطات القيادية إلا من تقبله الله بواسع رحمته واقترن اسمه بعد الذكر بـ"إنّا لله وإنّا إليه راجعون".

الإسلام وسيداو

تعني سيداو (اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة) القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وهي وثيقة حقوقية دولية ترتكز علي مبدأ المساواة المطلقة والتماثل التام بين المرأة والرجل في التشريع وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التعليم والعمل والحقوق القانونية وكافة الأنشطة، اشتملت الاتفاقية علي ستة أجزاء (التعريفات والتدابير السياسية والتعليم والعمل والأهلية القانونية والهيكل الإداري النّفوذ والتوقيع والتحفّظ) تفرّعت منها ثلاثون مادةً وقّعت أغلب دول العالم علي الاتفاقية بتفاوت الدّرجات عدا ستّ دول (أمريكا وإيران والسودان والصومال والفاتيكان وتونغا)، تعتبر اتفاقية سيداو من الاتفاقيات الدولية التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتّحدة الذي ينصّ علي احترام كافة أشكال الحضاريّة وكافة نظم الاعتقاد الدينيّ في العالم المؤرّخ في 13 سبتمبر 2007م (إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الشّعوب الأصليّة). لا تعترف الاتفاقية بالقيم الدينية وخاصةً الإسلامية ولا بخصوصيّة هذه الحضارة، الإسلام يعطي المرأة حقّها كاملاً ولا حلّ غير الإسلام للمساواة بين الرّجل والمرأة فقد أعطيت المرأة الحقّ في كافة المجالات وخير ما نستدلّ به: المجال الأسريّ فقد اعتني بها قبل الرّواج وأعطيت حقّ اختيار الرّوج واشترط موافقة الوليّ في زواجها الأوّل ووضع لها من الأحكام ما يكفل لها الاستقرار والمودّة والرّحمة. الشّعوب السّودانيّ شعب متمسك بإسلامه وإيمانه يعلم أنّ الحلال ما أحلّه الله لا من أحلّته الأعراف الجاهلية القديمة والحديثة، وما حرّمه الشّرع لا يحلّه المعاهدات الدولية وما أباحه الإسلام لا تحلّه معاهدات دولية تسعى لضرب استقرار الأسر المسلمة التي تتمايز فيها عن كافة شعوب العالم قاعدتها ومحور انطلاقها المرأة التي يسعى الغرب لتحريرها من الأحكام والنصوص الإسلامية. يجد النّاظر إلي موادّ الاتفاقية بعضاً منها معارضاً للأحكام الإسلامية ويظهر ذلك في المواد (2 ، 15 ، 16).

أولاً: المادة الثانية: تنصّ علي إبطال كافة الأحكام واللوائح والأعراف المميّزة بين الرّجل والمرأة حتّي القائمة علي أساس ديني، الاتفاقية تنسخ الشريعة.

ثانياً: المادة 15: تتعلّق بالمساواة في القانون بما فيه الأهلية القانونية المماثلة لأهلية الرّجل وحصول المرأة علي الحقوق الخاصة بالتحرّكات الشّخصيّة واختيار محلّ إقامتها وسكنها.

ثالثاً: المادة 16: وهي الأخطر لأنّها تستند على نصوص مخالفة لشرع الله سبحانه وتعالى:

1. إلغاء الولاية.

2. أن يحمل الأبناء اسم الأمّ كما يحملون اسم الأب.

3. منع تعدّد الزّوجات.

4. إلغاء العدة للمرأة (بعد الطّلاق أو وفاة الزّوج).

5. إلغاء قوامة الرّجل في الأسرة بالكامل.

6. رفع سنّ الزّواج (البداية 18 سنة ، ومن ثمّ 21 سنة).

7. إعطاء المرأة حقّ التصرف في جسدها.

8. تقييد حقّ الزّوج في معاشره زوجته.

يظهر من خلال هذه الموادّ الثلاث تعارض الاتفاقية مع الأحكام الإسلامية التي تساوي الرّجل والمرأة في الأصل وكرامة الخلق بتمييز إيجابيّ للمرأة ليس عليها دون وقوع ظلم اتفاقية سيداو تخالف الإسلام بارتكازها علي فلسفات تناقض أحكامه وعقيدته، والتّحقّظات المشار إليها لا تغيّر من مخالفتها، وعليه علي ولاية الأمور تجنيب البلاد والعباد ويلاتهما والواقع عليها، فالمرأة في الإسلام مكرّمة ومصوّنة وأنّ وليّها (الأب، الزّوج) ملتزم بنفقتها وسكنها ولا تكلف بأن تنفق شيئاً إلا بطيب خاطر مهما كانت غنيّة.

محاكاة سياسية

يمرّ السودان اليوم بعصف ذهنيّ يلبّد السياسة والاجتماع والثقافة بعضه ظاهر دون استعانة بمجهر والآخر مغلف بدعاوي ظاهرها الرّحمة ومبطنها العذاب، لا ينشط أهل الذّيع والبدع والضّلالة إلا في حالات الضّعف التي تمرّ بها الأمم في السياسة أو الثقافة أو الاجتماع أو الاقتصاد من أجل الهيمنة علي أدوات التأثير مسيطرين علي أدوات صنع الرأى العامّ كراً وقرّاً بمكرانهم في توظيف الإمكانيات، يركبون علي خيل التّجديد تارةً ويهجمونها في تارات أخرى، يتزايدون بالوطنية وهم ألدّ أعدائها بالأقنعة الخادعة بعلوان صراخهم بالعزف علي جوارح الأمة من أجل أن يلفتوا الأنظار وهم الغلاة الممارقون كالتّفيليات التي تتكاثر علي حوافّ النّهر التي لا يستطيعون أن يحيلوا الماء الطّهور نجساً بزعمهم أنّ المجتمع السودانيّ مسير لا مخير ثابت لا يقبل التّغيير جامد غير متحرّك دون علمهم بأنّ أهل السودان هم أهل ثوابت دينية ومعايير مجتمعية بلامحها الثقافية الفطرية والمكتسبة. يشقى ويسعد السودان بالوساس السياسيّ، يسعد عندما تهتمّ بيوت وأشخاص السياسة بلقضايا بمعالجتها في عقله ويخرجها منطوقه بلسانه صادقةً ناضجةً سويةً تحمل رسالةً راميةً إلي غاية ويشقى بالسّمسار المرتزق المقتات من مداد الألسن يمتطي لسانه بالتّعقع المساوم للقيم والمبادئ بالحديث عن الدّوات حباً في التّقرب والارتزاق بتفسيح نفاقيّ ومداهنة متشرّفة متزّفة للأجر حتي يدفع، فتغيب الأولويات وتهمش وتدغمس القضايا فيمتطي المادح والممدوح المذات فتخرم القواعد وتتحرف المسارات وتتكاشف الأقنعة في أوّل امتحان يمتحنه المجتمع فيقوم المداح والهداين متسولين باسم الوطن. السّياسيّ الحصيف كشجرة النّخيل التي تتمايز علي جميع أنواع الأشجار بشموخها وارتفاعها ومنافعها للنّاس المرتبطة بثمرها(بلح) غذاء ودواء وقاية وجذع وسعف يدخل كمنافع بعد إعادة تدويره، فالسّياسيّ الحصيف هو الذي يمكنه إنتاج منافع لمجتمعه بتسخير الموارد والإمكانيات وتفعيل قدراته مغيّراً ومطوّراً للأوضاع الرّاهنة نحو الأفضل مهندساً لعقول عامة النّاس

بالتلون والتشكيل البرامجي لا التشريفي، أهلاً لمحااجة سياسية تحمل من المؤهلات والتجارب البيضاء كبياض الثلج تجيد فن التعامل مع الفرص بالسهل تزيل ركام الزيف من مفسدات ومبطلات تقعد بالدولة والمجتمع يساورها الشّعور بالذنب والتأنيب إن أرادت يدها أن تمتد لملاذات السلطة المؤتمنة عليها تختار إفساح المجال وقتما ضمرت في إحداث الفارق بين أمسها ويومها. أخطر ما نواجهه اليوم في السودان: نخب سياسية تستحب أشواق وتطلعات شعب ميمون وهمومه بوطنه، تلك النخب التي تتزلق بالعقول بمنازل التجهيل تحط مسالك الهلكة علي حساب الهدي بالتيه والضلال بالصيحة والرغبة والدممة لاستحباب العمى الشعبي بأقنعتها المتعددة وتلون الغايات من أجل أن تؤذن شمس الحقيقة بالمغيب مؤذنةً بقدم الظلام حتي يغرق شعب السودان في ظلماتهم فيناقشون في مواجهه لفظ الديمقراطية ويتحدثون عن تاريخ السودان السياسي مجرماً هذا ومبرئاً ذاك ويقولون إنهم تحدثوا لتبصير الشعب وينادون علي الصلاة ولا يصلّي منهم إلا القليل. إنتصارات شعب السودان علي الأنظمة العسكرية التي مرّت ثمرة من ثمرات وعي الانتماء إلي الهوية الديمقراطية التي اختارها في عام 1956م دون الولوج بالمحاليل التاريخية التي تجهض أنظمة الحكم العسكرية، ليتعلموا من تيه السياسة الفردية والحزبية أنّ الشعب السوداني اليوم ليس كالأمس إن كنتم تقرؤونه من وراء نظارات التسيير، فليعيدوا القراءة بتأنّ لأنّ اليوم القاصر والشاب والشيبا يوتدون للخروج من ظلمات المتدهلمسين إلي أنوار سودان باكر بتعميرهم وطوافهم لمتطلبات اليوم والغد متهرولين في السعي للتنمية المستدامة متهجدين بالإمكانيات السودانية الطبيعية والبشرية لا يعترفون بالأقنعة والتواري بعد حرثهم لأرض السودان بغاياته وأهدافه متصالحين مع وطنهم يعرفون المعروف ينكرون المنكر انتفت فيه عهد وصاية الأحزاب علي المجتمع، شعباً ليس كبائع الصحف الذي لا يتقنه من مخطوطات ما يحمله من مطويات لسعيه للرزق، فالشعب السوداني اليوم رقيب علي الفترة الانتقالية حتي فجر 2022م ليختار من يصلح مبعداً من ظهر عدم امتلاكه للفعل ومؤيداً من أحسن البناء

للفعل عبر الفكر في الصناديق المرتقبة، فكيف لا؟ وهذا الشعب صار بإمكانه أن يرفض فعلاً وهو ممسك بجواله ويتواصل مع من يتفقون معه فتتكون جماعة ضغط، وخير استدلال علي ذلك: اختيار "التعايشي" للمجلس السيادي، شعباً لا يستطيع أحد اليوم أن يحجب صوته ببنيانه علي العقول والقناعة بالفعل تاركاً الفرجة والعيش علي هامش الحياة، شعباً واضحاً في الرؤية لا يرضى أن تشوب غايته خلل أو نقص، فلذلك بمنطق القلب والوطنية أن تنبري الأحزاب لبناء الثوابت الفكرية السامية لبناء الوطن حتي تنال ثقة الشعب السوداني.

الجامعة والمجتمع

الجامعة مؤسسة تعليمية خدمية تنموية ضرورية لحياة المجتمعات من خلال إسهامها في رفد المجتمعات بالكوادر البشرية امتثالاً لتحقيق وظائفها في الحياة العامة من حيث التعليم والبحث العلمي لخدمة المجتمع ربطاً باحتياجات قطاعات الخدمات والإنتاج لبواطن وظواهر الأرض الطبيعية والبشرية، لا تعبر الجامعات عن شرف أكاديمي فقط يلتحق بها الطلاب بعد إكمال مرحلة الثانوية كأعلى مؤسسة في السلم التعليمي المتفق عليه عالمياً، في جوفها عدّة مشروعات خدمية مصبغة بالتعليمية: كالمستشفيات والمعامل والمصانع والمزارع والمراكز البحثية والمجالات، والمكتبات لإيصال المجتمع إلى أعلى الإصلاح والإعمار التنموي المسند بالمعارف العلمية المدروسة والمخططة وفقاً لإمكانيات الجغرافية الطبيعية والبشرية. المتأمل في السودان الأمس واليوم يرى انتشاراً واسعاً للجامعات وكلياتها في مختلف مدن وبوادي الوطن، إلا أنّها ظلّت في حالة مرض: نثر اللبن (انسكاب اللبن من المرضعة بطريقة لا إرادية) فيرضع المجتمع رضاعةً غير طبيعية بمشاركة المنظمات للقطاعات الحكومية والخاصة في تطوير المجتمعات، أضحت فيه مؤسسة التعليم عنصراً ثانوياً يشارك عمل المنظمات عبر وحدات جامعية بعضها يحمل اسم (مركز) حيث تستخدم المنظمات دورها وكوادرها للبرامج التدريبية والتنموية بالإضافة إلى مساعدات محدّدة من قبل المنظمات للجامعات أغلبها في إطار البنية التحتية نتيجةً للتعامل المسبق الذكّر، أصبحت فيه الجامعة وسيلةً للهيئات والمنظمات تسير وفق منهجها وأهدافها لا أهداف المجتمع المكتوبة والمحفوفة في إدراج الجامعة بشراكة شكلية لا فعلية، يوضّح ذلك عدم وجود دور فعلي للجامعات في تحديد مسارات المجتمع مفسحاً المجال للمنظمات كفاعل رئيسي. حتّى تتغيّر مسارات دور العلم بالضرورة إنشاء مركز أو قسم منظمات المجتمع المدني يغيّر من "الجامعة مفتاح المنظمات نحو المجتمع" إلى "المنظمات مفتاح الجامعة للتنمية وخدمة المجتمع" بتوفّر البيئة البحثية المتميّزة والمرتبطة بموارد المجتمع

نابعةً من المتخصّصين والخبراء تعرض عبر مختلف البرامج الخدميّة الملموسة التي تقدّمها المنظّمات والمحسوسة عبر الحوارات والندوات والمجلدات للتّمية وتثقيف لكامن قوّة وضعف البواطن والظواهر الطّبيعية والبشرية. ما مرّ به السودان منذ أن استقلّ ناتج لإهمال دور الجامعات عبر البيئات السياسية المتعاقبة، فقد ظلّت ظلال هذا الإهمال بتأثيراتها السّالبة علي الأفراد والجماعات تلحّ علينا في ظلّ ما نعيشه وننشده ، من متغيّرات أن تبتدع أطراً وآليات وتشريعات لتكون مراكز البحث والدراسات مرتكزاً للعمليّة الانتقال في السودان إلي دولة جاذبة ، ودافعة للعمل محقّقة لمعدّلات تنمية مرتفعة من خلال وجود سند تشريعيّ يسخر إمكانيات الدولة لبيوتات العلم اهتماماً ودعماً حتي تظلّ الفلسفة العلمية مغارب ومشارك التّمية المنشودة لمراحل المستقبل الواعد عبر بيت الحكمة الضّامن والمسؤول والمقبول والعاكس للعلاقة مع المجتمع كفرصة للنّموّ والتّقدّم وليس مجرد عمليّة لتوسيع دور الحكمة النّاشرة للوعي والمقيّمة للمخاطر بدراسات متأنّية لواقع وإمكانيات المجتمع.

مسارات سياسية

تتبالج علينا الفواصل في المشهد السياسي السوداني بعد أن تكسّرت أوتاد الشّباب بزعازع الشّباب بسند القوات المسلحة آمالاً في معالجة الاختلالات في جميع جيوب الحياة كيفاً وكماً، ينتفي فيه عهد التّجبير الشّبابي ودخولهم إلي عوالم معلّمي البناء الوطني. برز السودان ، بشكل واضح من خلال الثّورة السّلميّة التي توالّت وحصدت التّغيير المنشود للشّعب بثقافة عالية ومتطوّرة تضاهي التّجارب السّابقتين وثورات العالم أجمع بمسعاها الجمعيّ أن يكون السودان مرآةً للجميع بتعدّياتة الأيديولوجية والطّائفية عبر إعادة مشارب هيكل الدولة بالديمقراطية واحترام التّعددية والتّبادل السّلميّ للسلطات عبر الصّندوق بعد أن تستوي هذه الأوتاد لفترة قيل إنّها ثلاث سنوات ونيف من الشّهور كحصيلة متّفق عليها بين المجلس العسكريّ وقوى الحرية والتّغيير حتي ينبج فجر آخر نفاضل فيه بين مناقب البقاء ومباعث الفناء، فنأخذ بعظم الأوّل ننشره وننمّيه ونعزّزه ونتعمّد إلي اجتثاث الثّاني فنحيده نصحاً وإن تماطلنا نوّده، متمسّكين بالمتاريس المتّفق علي عدم تجاوزها التي باركها الشّعب كمرجعية وأساس لسودان بكره، فالיום سوداننا بظواهره وبواطنه متسامد جاهز للاستزراع تماماً لتفجير طاقاته واستغلال إمكانياته بعد الحموم الثورية التي أخصبتها كما تخصّب الحموم البركانية التّربة بعد خمودها. عندما نتعمّق في حقيقة المسارات السياسية المتعايشة اليوم بالتّفحص والمفاحصة عبر استخدام جميع أجهزة الفحص والكشف الطّبيّة والبحثيّة نجد أنّ الكثير من العينات يشوبها الغموض في مضمون الرّؤية التي تعالج المواقع المقعدة بانعدام سحر البيان الذي عبره نستطعم الحلوّ منه ونبغض المرّ ونتركه دون علاج، كحالة أشبه بحالة موازنة مالية يتمّ فيها ترحيل بعض البنود للعام الذي يليه لعدم التّنفيد ، نتيجةً لنقص التّمويل. من المعلوم أنّ الولوج في التّفاوض في أمر الوطن كسبه لا يعتبر أمراً محورياً أو أساسياً للفرقاء لأنّ الأصل فيه أن ينجحوا بمعادلات صفرية لهم يتكسّب منها الوطن بمبادرات هادئة، ومحادثات سبابة بصدق

النّية، منتعنين من الفطامة الذاتيّة النّفعيّة الفردية والجماعية لصالح الوطن بتعمّق معرفيّ لا بلامسة قشور المعرفة لا رمد فيه ولا حول حتي لا يترك للدّاء منبتاً آخر ينفذ منه ليصيب الوطن والمواطن. إنعرج الوضع من حيث الشّعارات عائماً ما بين المدنية أو العسكرية دون مواراة نتيجته تنامي العمل المعارض وانقسام الشعب وتشظّيه داعماً لأحد الوجهتين ممّا يستوجب عليهم تصحيح هذا المسار المنحرف للتطلّعات الشعبيّة السّاعية إلي وحدة الوطن والمواطن، سيواجه الاتّفاق الذي تمّ مؤخراً عدّة تحدّيات إن أغفل صنّاعه بعض الجوانب والاهتمام بـ"من" سيشكل (مجلس السيادة مجلس الوزراء السلطة التشريعية) بمجانبة آليات النّحو الديمقراطيّ وكيفيّة الانتقال إليه، فالاتّفاق علي صندوق الاقتراع ليس بحلّ كاف وبالإمكان أن تتوالد أحداث فجائيّة دون تفحص تغير من خارطة المتفق عليها كمخاوف قد تعيق عمليّة الانتقال إلي النّظام الديمقراطيّ المنشود، بتحويل الطاقات الشّبانيّة التي استبانّت إلي أوتاد مخطّطة بالتنظيم والبرامج لبناء دولة مدنية ديمقراطية تقدّميّة ومحاسبة كلّ مفسد كالتزام نفسه علي الأمانة التي كان راعياً لها بعيداً عن فقه التخلّل أو الإعفاء خاصّة في المفسدات الملموسة وإعفاء المحسوسة تأكيداً علي سماحة وعفويّة الإنسان السودانيّ وبالضرورة أن تكون الأجهزة التنفيذيّة المتوقّعة أجهزة برامج ميدانية لا تشريفات مكتبيّة وتكوين مفوضيّة خاصة للدستور لها مكاتب بكلّ ولايات السودان من الكفّات والمتخصّصين في الشّأن السياسيّ لوضع دستور دائم تستند عليه حكومات ما بعد الفترة الانتقالية.

خاشقجي والرّبيع الإسلاميّ

اسم علي مدار الأسبوع المنصرم شغل حيزاً واسعاً في وسائل الأخبار العالمية، تحوم الشّبهات بتورّط الإدارة السعودية في اغتيال أو اختفاء الصّحفيّ السعوديّ جمال خاشقجي، ارتبط الحدث بثلاث دول رئيسية: السعودية وتركيا وأمريكا ساهم ذلك وضاعف الاهتمام العالميّ بالقضية لم ينشغل العالم بصحافيّ يوماً كانشغاله بقضية خاشقجي أضى فيه رمزاً دولياً لأمن أهل البلاط الصحفيّ وسلامتهم وحقوقهم في التّعبير والنّشر وسابقةً يمكن الاستعانة بها في قضايا إعلامية مستقبلية، أكسب الجانب القانونيّ صبغةً سياسيةً بتأثيرات إنسانيةً بظهور مشروع زواج لخاشقجي من حسناء تركية خديجة جنكيز التي صرّحت بعدم ممانعتها باللقاء بالرئيس الأمريكيّ ترامب الذي وجد نفسه تحت ضغوط نابغة من مدينة فرجينيا التي اختارها خاشقجي مسكناً له، قضية يمكن أن يكسب عبرها حزب ترامب مقاعد في الانتخابات النّصفية (6 نوفمبر). الخليج العربيّ مقبل علي تغييرات في الخارطة السياسية بتأثيراتها علي مجمل القضايا في المنطقة كحرب اليمن والقضية الفلسطينية، فثبوت ضلوع الرّياض في اغتيال الصّحافيّ قد ينتج هبوطاً للتّحالف السّعوديّ مقابل صعود للتّحالف القطريّ. العالم الدوليّ وخاصّةً الغربيّ بمختلف أيديولوجياته يعيش حالة استياء من السّياسة السعودية وظهر ذلك من خلال تعامله مع القضية، وتبدو فيه ردود الأفعال العربية غير واضحة خاصةً الدّول المشاركة في عمليّات "عاصفة الحزم" في اليمن، فخاشقجي، مؤخراً إبتعد عن دعم سياسة البلاط الملكيّ تجاه حرب اليمن ومن الأرجح أن تكون أحد أسباب قتله من الجانب السّعوديّ إن ثبت ضلوع القصر الملكيّ. في خطوة غير متوقّعة تؤكّد دهاء وذكاء صنّاع السّياسة التركية قامت أنقرة بالإفراج عن القسّ أندرو برانسون المحاكم من قبل السّلطات التركية ثلاث أعوام وشهراً ولم تنتهي فترة حكمه التي تبقى فيها عام ونيف من الشّهور، كانت أنقرة تأمل بعملية مبادلة مع واشنطن لفتح الله غولن أشرس المعارضين لحكم أردوغان، كقربان استخدمته تركيا في الوقت المناسب بفترة علاقة

واشنطن بالرياض وتقارب استانبول بالبيت الأبيض كرسالة موجّهة بأنّ تركيا لا تتهاون مع أيّ مهدّد لأمنها وسيادتها في ظلّ وجود العديد من القادة المعارضين من العالم العربيّ الإسلاميّ بأراضيها مصنّفين من قبل التّحالف السّعوديّ كإرهابيين أمر استراتيجيّ في غاية الأهمّيّة للتّحالف التركيّ القطريّ وكبوابة له لزعامة العالم الإسلاميّ بتوافق عالميّ تقوده الولايات المتّحدة المقبلة علي انتخابات نصفية والمملكة المتّحدة وروسيا والصين والأدوار التي يمكن أن تلعبها كندا العدوّ الأوّل للسّعوديّة اليوم. في خلاصة الأمر وبعيداً عن الاسهال اللفظيّ خاشقجي ليس حدثاً عابراً فحسب بل أزمة بكلّ أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية وتجاهلها ليس له معنى سوى القراءة الخاطئة للمآلات المترتّبة تراتب عليه عمليّات احتواء وإخمام للظّاهرة السّعوديّة بتوالد مطلب قانونيّ مشوب بطوابع سياسية تتخذ من الكفاح الإعلاميّ وإدراج المنظّمات الدولية في مستقبل الأيام ديداً وعرفاً دولياً مستخدماً لكلّ الأحقاب الزّمنيّة مصاحبةً بتغيّرات قد تصل إليّ تغيير وليّ العهد محمّد بن سلمان لعدم قدرته علي مجارة التّحدّي الذي يحتاج فيه السّعوديّة إليّ خبرات الحرس القديم للمشهد مرّةً أخرى.

المجتمع والسلطة

المشاركة المجتمعية مفهوم شامل ومتكامل كنهج حديث يرتبط بمشاركة القواعد غير المنظمة في قيام البرامج والأنشطة ، من خلال الأدوار التي يقوم بها المواطنون لإنجاح الأنشطة كأجندة مساعدة للأجهزة الرسمية.

فالتعبئة والاستنفار الذي شهدناه في مجتمع جنوب دارفور خلال قيام برنامج الدورة المدرسية لكافة مستويات المجتمع (الأسرة والقبيلة والمجتمع) بكل مستوياته المحلية ووحداته الإدارية يستبين قمة الوعي المجتمعي الولائي تجاه البرامج القومية والولائية، يضع أجهزة الحكم المحلي في امتحان عسير لوضع برامج تتفق مع احتياجات المواطنين عبر سياسات عامة وخطط تنموية لتمكين المجتمع من بلوغ أهدافه في النمو والتقدم كمدخل لقيام المجتمع بأدوار هامة ومتقدمة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية الخدماتية بأهداف واضحة ومعلنة تتسم بالشفافية نابعة من آمال وتطلعات المجتمع بمشاركة مجتمعية ورسمية في الفكر والتخطيط والتمويل والمتابعة والتقييم. المشاركة الشعبية الحديثة مدخل ومدرسة لتخريج القيادات السياسية والإدارية التي بمقدارها تحريك وتفعيل أدوار المجتمعات عن طريق مشاركتهم خصوصاً معتمدي المحليات في ظل المستويات المقسمة للحكم في السودان (الولايات والمحليات والوحدات الإدارية) مكلفاً بمخاطبة المجتمع مباشرة عبر مناظير الدولة، يعي جيداً علاقة السلطة بالمجتمع من حيث تقسيم الأدوار بالتنظيم والحركة بمسؤولية بعيداً عن الدوات والشهوات للأفراد والجماعات داخل المنظمات المحلية، تنفي التنازع والشقاق وتدعو إلي التراضي والاجتماع وجمع الشمل بالشوري دون عزل. تعتبر المشاركة المجتمعية من القوى الحديثة نهضة الدول بخصائصها القيمية والفنية مما يجعلنا نفحص ونفاحص حول الحراك الاجتماعي الذي شهدناه من خلال فعاليات الدورة المدرسية 28 تبلور محاسنه بمشاركة واسعة للقطاعات بمختلف ألوان طيفها، فإذا نظرنا إلي هذه المرحلة عبر مناظير التخطيط الاستراتيجي نجدها مرحلة تحوّل وتغيير تاريخي من نمط سائد بالخمول إلي آخر متحرك مرغوب فيه

في حاجة إلى استخدام العقل المتحرك لبناء إستراتيجيات تخطيطية طويلة المدى شكلاً وترتيباً وعرضاً لا تكتيكيةً لتجسيد نموذج مجتمعي بقيمه الجماعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، يلح علينا إلحاحاً السؤال: ثم ماذا بعد تحرك المجتمع في الولاية؟ فهل نتعامل مع المرحلة بعيداً عن البعد الاستراتيجي تخطيطاً وممارسةً بالتكتيكات قصيرة النفس أنية المفعول وفتية النتائج؟ أم أنّ التخطيط الاستراتيجي الشامل بالنظرة التي تستند علي الأهداف المتكاملة التي تحدّد أبعاد الطريق إلي أبعد مدى ومنظور ممكن تصهر العسر لتجعله يسراً بمنظار علمي رصين يرتق الفجوة ما بين السلطة والمجتمع كبداية رشيدة للدفع نحو البناء والتنمية والتحديث لتحويل النظرية إلي واقع وإجراء الاتصال والتواصل ما بين الحلم والحقيقة كوسيلة لتحويل الحراك المجتمعي إلي أفكار وأشياء محسوسة وملموسة، نتبصر بصعوبات المستقبل دون الهروب عبر بوابات الأسهل لتجاوز العقبات لنقلب الصفحات بمعرفة علمية تسمى "الاستراتيجية" تمكّنا من تلمس وارتداد آفاق المستقبل عبر السلطة والمجتمع.

منطق النعامة

هل نحن شعب لا يقرأ ولا يتذكر ولا يتعظ ولا يأخذ من الماضي الدروس والعبر ولا ينظر لما يجري من حوله؟ وهل نعيش دوماً علي منطق النعامة التي تدسّ رأسها في الرمال كلما تعرّضت لمخاطر تهدّد وجودها؟ ما يجري من تدابير خبيثة للتفريق بين أهل الوطن الواحد، فعل من أفعال الاستعمار الذي يدير شؤون مستعمراته بسياسة "فرق تسد" ، فهل نضعف ونكون نهباً لأجيالهم كما كنّا لهم ولأسلافهم؟ وكثير ممّا لا يهّمه هل يبقى هذا الوطن، أم يذهب؟ تمرّ بلادنا اليوم بامتحان عسير وهي ترسي دعائم ذلك العمل المضنيّ الذي صنّعه عقول تحبّ الوطن تصالحت واجتمعت من أجل بناء الثقة والمصادقية لإنزال مخرجات الحوار الوطنيّ لصالح الشعب السودانيّ الذي أيدها تأييداً مطلقاً من أجل وحدة واستقرار السودان، ذلك الشعب الذي له مواقف مشهودة ومعلومة علي مرّ التاريخ. لكنّ عقبات ما زالت توضع في مسار الإصلاح السودانيّ وعن غنى بالتبّع فيها يعلمها كلّ منتبّع ومهتمّ بشأن وطنه، نقول لهم: إن لم تحسنوا طرقكم الجناسيّة والبدعيّة بالمكائد، والتلاعب بالمصطلحات والألفاظ والمواقف وعصا قائمة وآخرة نائمة لا مواقف رماديّة ولا وسيّة التي أطالت من معاناة الشعب منذ الاستقلال، فالحسم قادم لا محالة عبر الشعب الذي لن يدير خده الأيسر لمن يصفعه علي خده الأيمن بعد اليوم. الشعب وبصراحة نقولها لكلّ بائع وخائن وطن هم أحفاد بعانخي وترهاقا، لا يزال يستحضر معارك كزري وأمّ دبيكرات ممّن دافعوا عن عرضهم وأرضهم وكرامتهم بدمائهم وأرواحهم، شعب لا يرضى بمستعمرين جدداً فوق أرضنا الطاهرة ونحن نشاهد أفعالهم في سوريا وأفغانستان والعراق، فهل نرضى بهم أولياء لنا وهم يظهرون يوماً بعد يوم سلوكاً لا يتفق مع الإنسانيّة؟ ولا نعرف أيّ إنسانيّة ينشدونها؟ وهل نقبل بهم أوصياء علي مشكلاتنا التي تسبّبوا فيها وزادوها تأجّجاً؟ والأدهى والأمر هناك من بني جلدتنا من ينظر بأعينهم ويفكّر بعقولهم حتي بلغ بنا الحال إلي درجة من الانحطاط السياسيّ والتدهور الأمنيّ والانكماش الاقتصاديّ من باستمرار المعاناة، تضمّد الجراح علي قريح وتستمرّ سيوف التهديد مشرعة صوب الرّئيس السودانيّ هتكاً لسيادة السودان عبر رمز سيادتها لدولة "الجديان" ، شعارها: "النصر لنا والله معنا". وسلاماً لكم وسلاماً علينا وسلاماً لمن أراد السّلام ومن لم يرد السّلام.

حصاد العام

السّياسة الخارجيّة هي سلوك الدولة في علاقاتها الخارجيّة سواء كان ذلك السلوك إيجابياً أم سلبياً، عانى السودان بانفصال الجنوب لذا كانت هناك حاجة ماسّة إلي ضرورة صياغة إستراتيجية تجاه محيطه الجوّاريّ والإقليميّ والدّوليّ، تتماشى مع شكل الدولة الجديد بعد الانفصال لمعالجة شرح الانفصال يتطلّب فيه إعادة تعريف السودان بصورته الجديدة: الجغرافية والاقتصادية والسياسية وغيرها. نجد في الفكر السياسيّ ارتباطاً وثيقاً بين السّياسة الخارجيّة والتّخطيط والمصلحة القوميّة، أي بأنّ السّياسة الخارجيّة في جوهرها تكيّف للوسائل بصورة عقلانية مع الغايات(المصلحة القوميّة) القائمة علي التّحديد الدّقيق لمنظّمة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية والاستراتيجيّة للدّولة من أجل تعظيم المنفعة في ظلّ ظروف موجودة توفّرت عندما اتّفق فرقاء الجنوب في الخرطوم كما اتّفقوا يوماً مع الحكومة الأمّ في نيفاشا تأكيداً بأنّ حلّ مشكلات السودان ، بجموع العالم في أيدي أهل السودان فقط، فالسّودان أوّل دولة اعترفت بدولة جنوب السودان الوليدة بالرغم من انسكاب الدّموع بالجراح الانفصاليّة، والتّاريخ يعيد نفسه ويؤكّد أنّ المروءة السّودانية متجدّدة غير ضامرة، فالحكومة السّودانية لا تزال تضطلع بمسؤوليّة صنع جنوب السودان لتعزيز وترسيخ التّعاون السّودانيّ - السّودانيّ إثراءً لعلاقات الشّعبيين والدّولتين رغم الهفوات والزّنات الخارجيّة، بسمومها وشوائبها.أكّد السودان ، بتقديمه البراهين التي تثبت عدم تورّطه في زعزعة جنوب السودان وأكثر من ذلك أنّ إنسان وجغرافيّة السودان الكبير مركز للتحرّر من الهيمنة الخارجيّة خاصّةً الغربيّة، بجانب التّعبير عن سماحة أهل السودان بتحويل دول الجوار وحدودها المشتركة من بؤر نزاع إلي مناطق سلام مشتركة للتبادل الاجتماعيّ والأمنيّ والسياسيّ والاقتصاديّ، امتثالاً لوصيّة المصطفى عليه الصّلاة والسّلام بحسن الجوار، وتأكيداً عبر الدبلوماسية الرّساليّة بتبليق العالم أكمله بفكريّة ثقافية دبلوماسية إعلامية بالخطأ الجسيم الذي صنّعه دول الغرب بشرط الجنوب،

فقد قالها الرئيس البشير: (لم أرد أن يسجل التاريخ بأن السودان انقسم في عهد رئاسة البشير لكنني من أجل السلام ضحيت بوحدة السلام وسلامة المواطن قبلت أن يسجل التاريخ بأن السودان انقسم في عهدنا) والتاريخ الآن يكتب بنجاح دولة السودان في ما فشل فيه غيرهم وأزال ما بينهما من عداوة وشقاق، فالسودان ما بعد الحوار الوطني ورغم من الأحوال والأهوال الاقتصادية نشهد ونستكتب بأنه قام بتهديب نفسه عبر مواقع حوار مستمرة، ثم أمس ليس ببعيد استقبل جيرانه، فكان السلام بمبادرة سودانية فائقة لكل المبادرات السابقة لها علي موعد بانفراج الظروف الاقتصادية التي لا تزال جذورها متغلغلة في جغرافية جنوب السودان الذي في حاجة إلي تعاون وتكافل الخرطوم معهم لبنيان اقتصادي ثابت ومؤسس تستطيع أعمدته في الخرطوم وجوبا أن تقف سداً منيعاً ضد التغيرات الإقليمية والدولية. والسؤال الذي يدور في أذهان الكثيرين: كيف سيتعايش فرقاء الجنوب في سدة الحكم؟ والإجابة هي أنّ السلام بالرغم من قصر أيامه التي لا تتجاوز الثلاث ليال تم التخطيط له بعناية فائقة عكف عليها من أهم وأكثر إماماً بعقلية جنوب السودان حتي توثقوا عليه الفرقاء وشهد علي ذلك الشهود بقيادة الرئيس السوداني البشير، وقد أحكمت الاتفاقية عدداً من الأمور المهمة التي شكّلت خميرة عكننة علي المستوى الداخلي في جنوب السودان وعلاقة الخرطوم بجوبا، هو الضامن للالتزام بنصوص الاتفاق وهو العاصم من المواجهة والنكوص والارتداد مضافاً إليهم الإجماع الشعبي لأهل الجنوب في الخرطوم بمناصرة أهل السودان حضوراً بقاعة الصداقة التي لم تسع الجموع المتجمعة ملوحةً بالسلام كمطلب جماهيري جسراً ليعبر الجميع عبره لتحقيق السلام.

البورج الإعلامية الباردة

قامت عمليات التغيير السودانية المدنية أو العسكرية أياً كان مسمّاه منذ القدم علي الكذب والتلفيق، وسنرى سقوطاً للأفكار التغييرية الثورية عاجلاً أم آجلاً، فمن الممكن أن يكذبوا ويلفقوا علي بعض الناس في بعض الأوقات لكنهم لن يستطيعوا الكذب علي كلّ الناس في كلّ الأوقات، فمنذ استقلال السودان قامت الثورات علي المدافع والرّشاشات والبنادق والمتفّون فيها يصنعون أبراجاً من ورق وأمجاداً من هواء، فرأينا ثواراً يتكّون ويتنكّرون لانتمائهم وحركات تتهاوى إلي الدّرك الأسفل بكذبهم بأنّ العملاء هم أبطال والقذلة ثوار. اليوم يسير التاريخ السودانيّ بالعكس يبيت لنا مستقبلاً باهتاً في الخفاء، بوجود ثوار يتبادلون الشّتائم أمامنا في وسائل الإعلام المختلفة ويتصافحون ويضحكون في المواقع فيخرجون لنا بمعاهدة أو اتّفاق أو برنامج عمل أياً كان باختلاف المسمّيات. يقولون إنهم خرجوا من أجل إنسان السودان ويتناسون بأنهم هم الذين قتلوا أحماً وإيلاً وعبد الغفّار وآدم وأيتموا هيثم وأوهاج ورمّلوا سوهندا وحليمة وخديجة، وهم الذين دمّروا مرافق خدمة لإنسان السودان في احتياجاته الأساسية من صحّة وغذاء وتعليم وغيرها، تتحرّك معهم البورج الإعلامية الباردة المحلية والإقليمية والدّولية بدعم معنويّ ومادّي. فعندما يثير خبر تزوير عملة بمكنة A4 يتكشّف لنا عن كراهية وغلّ وعداوة لكلّ ما هو سودانيّ، لأنّ تغيير فئة الخمسين جنيهاً بداية لإعادة العلاقة بين القيمة النقديّة للعملة السودانية والإقتصاد العالميّ والدّاخليّ بعد تكّسها في خزائن خاصة أو تداولها في اقتصاديات المواسير. أخشى أن يكون مسرح السودان يمهدّ ويعدّ لفتنة جديدة ومعاشنا وقودها القادم، فالخطر لا يستهدف العملة السودانية عبر بوابة الخمسين جنيهاً لكنّه يستهدف السودان كلّهُ يستهدف معاش الناس يجعل منها أسباباً للتّفنّر من الإجراءات الحكومية المرتقبة حيال تغيير فئة الخمسين جنيهاً ممّا يصعب من عمليّة التغيير الجارية. فهل نحن في حاجة إلي إعداد النفوس بدلاً من التلويح بالأسلحة الباردة التي مضارّها أضعاف مضارّ السلاح الناريّ؟ فالسلاح

التَّارِيَّ يَقْتَلُ فَرْدًا وَلَكِنَّ السَّلَاحَ الْبَارِدَ يَقْتُلُ أُمَّمًا بِاسْتِظْلَالِ تَدَهُّورِ الْاِقْتِصَادِ وَتَعَثُّرِ الْإِنْتِاجِ وَتَرَاكُمِ الدِّيُونِ حَتَّى يَبْلُغَ مَرِحَلَةَ الْإِلَاقَةِ عَوْدَةَ الْعَالَمِ الْيَوْمِ يَعْشِشُ فِي عَصْرِ جَدِيدٍ وَنَحْنُ نَعْشِشُ بِمَعزَلٍ عَنِ هَذَا الْعَالَمِ بِوُجُودِ أذْنَابٍ وَمُنْتَفِعِينَ يَطْلُقُونَ عَلَيَّ أَنْفُسَهُمْ قَوِي تَقَدِّمِيَّةً وَهُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ قَاطِنُونَ، فَبِهَذَا الْأَسْلُوبِ نَقُولُ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ أَصْبَحُوا عُنْصُرًا مَعْوَقًا وَعَامِلَ جَمُودٍ وَتَأخَّرَ وَأَنَّ مَقْتَضِيَّاتِ الْحَيَاةِ سَتَجْرِفُهُمْ مِنَ الطَّرِيقِ السُّودَانِيِّ.

القيادة وتشخيص الأحزاب

الحزب: صنف من الناس يجمعهم صفة جامعة أو مصلحة شاملة من الروابط أيًا كانت: عقائدية أو أرضاً أو وطناً أو قبيلةً أو مهنةً وغيرها، كمنظمة اعتاد الناس التجمع والتكتل حولها. تمخض السودان بمشهد تعددي حزبي ولكل حزب بصمته ومعجمه الخاص قد يستطيع الفرد في السودان معرفة انتماء وهوية الآخر من خلال عملية التخاطب والتواصل لمناقشة موضوع ما، لأن لغة اللسان السوداني أصبحت لغة السياسة لنقل وبت الأفكار والقرارات الحزبية وكناقلة لأفكار وتوجهات القيادة الحزبية. تعاني الأحزاب السياسية السودانية من مشكلة القيادة بتكريس بقاء شخص واحد في قيادة الحزب فمنذ الستينيات لم تتغير قيادات الأحزاب الرئيسية في السودان ولم يترك أي رئيس حزب كبير أم صغير منصبه بمتلازمة، مما أدى ببقاء القيادات في مواقعهم إلي بروز أزمة قيادة، ولا يقتصر بقاء القيادات علي رؤساء الأحزاب وحدهم بل يمتد إلي نخب الحزب ولا يخرج قيادي من منصبه إلا في حالة خلافه مع رئيس الحزب أو صراع داخلي بين مكونات الجماعة مما خلف ذلك جموداً فكرياً وعدم إتاحة الفرصة للأجيال الوسطى خصوصاً شريحة الشباب للمشاركة في قيادة الحزب. إن تبعت تشخيص القيادة الحزبية في السودان من طول فترة بقاء القيادات وأصبح هناك ارتباط وثيق بين الحزب ورئيسه يعرف (أحزاب الأشخاص)! مما أدى إلي مظاهر كسمة أساسية للميدان الحزبي. أدت تشخيص الأحزاب إلي ظهور صراعات وانفصالات وانفلاتات عادةً بسبب استئثار الرؤساء بكل الصلاحيات والسلطات حتي أصبحت معظم الأحزاب مهددة بالانقسام من الداخل أو انقسمت فعلاً، مما جعل الأحزاب تعيش في حالة صراعات داخلية وانشقاقات متواصلة مع إغلاق نوافذ صعود الأشخاص الذين يرغبون بلعب دور أكبر داخل المنظمة الحزبية. من خلال أوتاد القيادة المخددة والتعدد الحزبي في السودان نستنتج بأن هناك أموراً تتعارض فيها وجهات النظر وتختلف فيها الآراء، ولد لنا المصطلح الذي ارتبط حديثاً بالأحزاب (التحفير) بتكتلاتها المنكمشة التي تكدر كل ما يصفو وينافي الود والإخلاص والإخواء والنصح بين الأوتاد التي تحفظ استمرارية المنظمة الحزبية بسلاسة.

فخامة رئيس الوزراء أكتب لك

يسهل عليّ الكتابة إليك ونشرها في مواقع التّواصل الاجتماعيّ المتاحة ويصعب وصولها إليك لكنّي أحاول بكتابة هذه الرّسالة التي يطّلع عليها العديد من جماهير شعبنا السودانيّ، فقد درجت العادة في بلادنا أن يكون الحاكم نبياً طالما حكم ثمّ شيطاناً رجيماً عندما يترك الحكم، ولست أخشى علي نفسي شبهة نفاق بل يصيبي الرّعب من نفسي والرّعب موج كالجبال فيما أصاب السودان! يا فخامة رئيس الوزراء لم تحلّ بعد القضايا التي قامت من أجلها حكومة "الأنقاذ" فلا نزال في مرحلة نحو أمة منتجة لأكثر من ربع قرن، بالرّغم من امتلاك السودان لموارد بشرية وطبيعية في باطن وظاهر الأرض، كما أنّك لا تملك عصا موسى لإيجاد حلّ لها حتي ينكشف عنّا غطاءنا فيصبح بصرنا يوماً حديداً. لكنّي أقحم نفسي برسالة أزعّم فيها الحقّ في كتابتها لك فلا خير فينا إن لم نقلها، أنا يا سيدي من الجيل الذي ولد مع حكم "الأنقاذ" ويسير مع عهد "الأنقاذ" ، عمراً لم نصل فيه إلي مرحلة التّعمر، ممّن شهدوا وعاشروا مندبل الأزهرّي ولمسات مبارك زروق وفصاحة محمّد أحمد المحجوب ولبن فاروق أبو عيسي ودهاء الأب الرّوحيّ للدّبلماسية منصور خالد، أحفاد ليسوا معمرين ولا شباباً، جيل ولد في زمن حسين أبو صالح وعاشر علي عثمان ود.مصطفى عثمان ود.لام أكول ودينق الور وعلي كرّي وغندور جيل لم يعرف غير السّياسات المتضاربة من تحالف مع معسكر القوميّين العرب بقيادة العراق إلي تجمّع مع إيران ثمّ فتح أبواب مودّة خارجية مع الصّين وروسيا لم يجن منها السودان إلا قبض الرّيح علي مستوى الصّعود الدّبلماسية، ومن ثمّ السّياسة الثّنائية المنتهجة مؤخّراً في عهد غندور عبر سياسة إطفاء وإشعال الحرائق، لم نستطع فيها معرفة اسم الحليف الاستراتيجيّ والتّقارب السودانيّ - الخليجيّ وعودة الاتصالات والتّواصل مع الإدارة الأمريكيّة ممّا انعكست أجواء هذا التّجول دون جواز سفر كسمة مميّزة لأداء جهاز ذي أهميّة ودور حيويّ في تقرير مصير البلاد، لذلك ليس غريباً أن يتصدّر السودان الهيئات والإعلام

الدوليّ وأن تصدر قرارات متوالية تمسّ سيادة الدولة أو توقيف ضدّ الرّئيس أو عدم عودة الأراضي المغتصبة أو تمّد واستمرار الحروب وغيرها، متصافحاً ، ومتصالحاً مع نفسي نتيجة لغياب الوزارة عن مركز دائرة صنع القرار الخارجيّ، وهذا ما يدفعني بالكتابة إليك كابن من أبناء جيل شهد في فترة حكمكم نضوجنا العقليّ والفكريّ عبر مراحل التّعليم الأساسيّ والثّانويّ، لم ندرس قطّ مراحل الابتدائيّة والمتوسّطة التي نسمع عنها كما سمعنا عن منديل الأزهريّ، فالسّودان يعاني من فقدان توازن داخليّاً وخارجيّاً أسهم بصورة واضحة في فقدان السودان للاتّصال المباشر مع المجتمع الدوليّ إلا من خلال وكلائه. يا فخامة رئيس الوزراء الأمانة تقتضي أن نقرّر أنّ مسألة إعفاء غندور لم تأت من فراغ ومسبّها الرّئيسيّ ليس ذلك الاعتراف في المجلس الوطنيّ بصوت جهريّ في قضية تمسّ السودان وأمنه الاقتصاديّ قبل السياسيّ، بل جاءت كنتيجة تلقائية لتراكم التّقاطعات ما بين رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية مضافاً إليها ترتيبات بناء البيت السياسيّ السودانيّ الجديد. يا فخامة رئيس الوزراء لا نريد لدبلوماسيتنا أن توصف للمرّة الثّانية بـ"دبلوماسية الشّنطة" بأن تعتمد علي شخص واحد في كلّ شيء، نريد قبطاناً بمفاتيح استراتيجية دولية، شخصاً له تجارب وعلاقات بالخارج قد يساعد في حلّ الأفعال السودانية مع العالم الخارجيّ ملماً بقواعد العمل الدّبلوماسيّ. أريد أن أختم رسالتي بسؤال مجمل: ماذا بعد إعفاء غندور؟ خاصّة مع المتطلّبات الاقتصادية التي يعيشها وطننا، من الضّروريّ النّظر إلي الأزمة الاقتصادية التي نعيشها وتأثيرها علي السياسة الخارجية، أجد في رأيي أنّ النّجاني سيّسي أو غازي صلاح الدين العتباتي يستطيعان التّميّز دون غيرها ولكلّ منهما أسلوب وشخصيّة مختلفة عن الآخر بإمكانياتهم التّفاوضية ومدى قدرتهم علي إدارة الأزمات وحلّ المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنيّة وغيرها، فهل نشهد تنازل الحزب لمقعد الخارجية؟ بعيداً عن الأعين والخيار المسبق إعداده، فالسيّسيّ ابن منظر دوليّة (الأمم المتحدّة) استطاع إدارة أهمّ أجهزتها قبل عودته إلي السودان عبر بوابة الدوحة والعتباتيّ من طراز الدّبلوماسيين وقد

امتهنها كوزير دولة في الخارجية في بداية عهد حكومة "الأنقاذ" ويتّسمان ويتفقان بعلاقات خارجية متعدّدة ومتنوّعة كعامل ثقة لهندسة ونجاح الدبلوماسية السودانية، والدبلوماسية الحديثة استثمار استراتيجي كالمشروعات التنموية، فالدول اليوم تعيش علي الرصيد التراكمي لمؤسستها الدبلوماسية بحماية مصالحها أو بناء نفوذ أو جلب فوائد ومنافع، والله المستعان.

حواسّ معتلة

حاول الكثير منا تحليل العضلات التي نعيشها في السودان بزيادة محاليل! لتسهيل اجراء الفحص والخروج بنتائج لمعرفة الدّواء للدّاء السودانيّ، فالبعض قال: إنّ العضلة في العقيدة بربط الدّين بالسياسة بشكل صوريّ، وآخر قال: إنّ العضلة في الأنظمة السياسية الحاكمة والمعارضة، وآخرون ذكروا: أنّ العضلة الصّامرة في أخلاق المجتمع وانحلاله سبب، وأضيف معهم: أنّ مشكلتنا الأساسية التّشوّه الفكريّ الذي أصاب عقولنا فبتنا نسمع ونقرأ ونحلّل بحواسّ معتلة! فجهة تفكيرنا مختلفة مع جهة نظرنا بتصديرنا وحمائتنا لمونتاج غيرنا، والوصف أقصد به هنا انعدام التّحرّر العقليّ من كلّ صاحب بصيرة وعقل ينتج. أصبحت عقول بعضنا فاقدة لمركزيّة التّعقل فالיום مزوم عنده وغداً ممدوح والعكس، لماذا؟ العلة المؤثّرة هي المصلحة، فهذا هو النّهج الذي نتعايش نسيماته بسخونته وبرودته، يحرفون ويبدّلون ويطمسون معالم ظاهرة للعين من أجل إرضاء الآخرين لا إرضاء لعقلهم ونفسهم، ولا أكابر إن قلت إنّ المعركة في ميدان العقل اليوم بين "الأنا" و"الهوى" لا أقصد بها، كمرحلة لتنتهئ الإنسان عند علماء النفس (الأنا والهوى والأنا الأعلى) فالمقصود هنا: عقلي أنا أم عقله هو؟ أصبحنا جزراً منعزلةً متشاكسةً نبحث عن طاعة المخلوق في عصيان الخالق بتعارض مع حقّ الله! وحقّ الوطن! وحقّ المواطن! وحقّ النفس! من أجل حقّ من لا حقّ له، وجدت نفسي مضطراً لأن أقدم بتناول هذا الموضوع بزهد وتقسّف دون تفحص وإكثار وتمثيل مع إقراضي بأنّ هذه العضلة تحتاج إلي وضوح أكثر جراً ما يصيبنا من فهم للقضايا السياسية والمجتمعيّة التي ننحدر منها برؤية تليقيّة وترقيعية، فشتان من يجعل عقله أرضاً محرّرةً تحتكم لمبادئه وبين عقل معتلّ يدنّس مبادئه بلا صلاحيات حكم وتشريع.

اكس جن فرعوني

إلي ذلك الإنسان السوداني المدان بالتواطؤ أحياناً وبالجهل أحياناً وبالصمت أحياناً، فمنذ عهد المماليك يتناول علينا الفراغنة بالأقوال والأفعال المضادة تجاه حكم وجغرافية السودان، وظللنا في جوف ذلك نبحت عن الاستقرار مع من حملوا التاج التركي والإنجليزي لانتهاك حرمة السودان. عندما كبر ونضج السودان بعيداً عن الأبوية الفرعونية لم يعجبهم ذلك ولم تحيدهم التضاحي بالروح والجغرافية السودانية من أجل من نحسبهم إخواناً وهم أعداء، فكيف هم إخوان وأراضيهم تستقبل يوماً بعد يوم ممن لم تسعهم جغرافية السودان؟ لأنهم يفتقرون لعنصري الصداقة وحسن الجوار، ولا ننكر أن البعض من أبناء جلدتنا كانوا أدوات يحركونهم وقتما أرادوا ذلك، فكم من تورط اجتمع فيه بعض من أبناء الوطن مع الفراغنة من أجل كيد لوطننا السودان. قناعتي بضرر الفراغنة تجاه السودنة لم تتغير يوماً وما زلت مصراً على ضرورة وضعهم في نفس المواقع التي يضعوننا فيها، لأنهم كالبوالين قابلة للانفجار وإن ارتقوا معنا بعامل الصداقة وحسن الجوار، ولا تظنوا أن اتصالات الجهات الرسمية نفع لبناء علاقات استراتيجية تفيد الدولتين معاً، فهم لا يتصلون إلا من أجل ضغط يريدون ممارسته أو من أجل خلاف يريدون حله فهكذا عهدناهم دوماً يزينون المكاتبات الرسمية كذباً، بعيداً عن حقيقة رواعع وشائعات إعلامهم الذي يفصح مكاتباتهم وتواصلهم مع نظرائهم في السودان. مؤخراً وليس آخراً تناولت وسائل الإعلام المصرية خبراً يمس كرامة الدولة السودانية بفتح دعوى قضائية لإبعاد السفير السوداني في القاهرة فعل يخالف الأعراف الدبلوماسية المستقر عليها من قبل المجتمع الدولي ومنظّماته ومثل هذه الأفعال قد يسبب خطراً على مواقع وستاليا وفيينا. صممتنا كثيراً حتى انشخ جدار الثقة في كيفية التعامل مع ذلك الشعب الفرعوني فهل ننتظر فتوى لإحلال الجهاد أم استفتاءً دفاعاً عن كرامة السودان؟ إلي أحفاد بعنخي وترهاقا ومن روت دماؤهم تراب السودان ضد المستعمر، إلي الأبرار الأوفياء ممن يعرفون قيمة الوطن الغافل منهم والنائم، فالفراغنة مصمّمون

جدّاً علي تنفيذ مخطّطهم تجاه السودان، وقد اشتدّ هياجهم بالانفراج السودانيّ الخارجيّ ويتزايد يوماً بعد يوم دون انقطاع، فلنكفي كفايةً ولدينا ما يكفي من إيقافهم في الخطوط الحمراء فهناك أراضي سدّ العالي ودخول حلايب نهاراً جهراً وإعادة تقسيم مياه النيل والأكبر من ذلك: إحتواء الإخوان المسلمين في السودان كمبدأً للتعامل بالمثل باستقبالهم وتسخير الإمكانيات للمعارضة السودانية، وما أكثر الفلافل التي يمتلكها السودان من أجل تنقيح الشوائب المصرية، فمصر مصدر تهديد متلازم للسودان، فالتوجّه العدائيّ ليس ضدّ الحركة الإسلامية وإخواتها بل هو ضدّ أمن وسلامة وسيادة الوطن قبل المواطن، فالخروقات المصرية تتطلّب التوقّف فيها بحزم من قبل أهل الاختصاص وجريمة تزوير العملة السودانية خير شاهد، فهل يعصى علينا من حكمناهم يوماً دون وسيط؟ فالمشكلة الآن ليست في التوجّهات المصرية بل في استخدام اللين معهم من قبل حكومتنا حتّي ترؤض ما نحسبه أسداً وهو نعامة.

زيرو بارد أبريل سياسي

يبحث الإنسان بطبيعته عن أدوار له داخل المجتمع، فالبعض يجدها من خلال علمه وعمله ونشاطه والبعض الآخر يتكاسل وتصيبه النكسات ويفشل في إيجاد أدوار بالطرق السليمة، وبدلاً من أن يتسلح بالصبر يشهر سلاح لسانه بمجموعة من المشكلات والظواهر التي تعرقل عمليات الإصلاح والتغيير، من هنا، تبرز ضرورة الإشارة إلي الظواهر السالبة خصوصاً السياسية التي رجرت وسائل التواصل الاجتماعي السوداني بتغيير في القباطنة الإداريين علي المستوى الاتحادي والولائي اشاعات نارية ألهبت المتبعين والمشاركين بقيادة أصحاب السلطة الرابعة التي تنتهج مدارس الاجتهادات والافتراضات لواقع قادم وبديل منشود دون وعي ومبالاة يتطقلون بالمعلومات "زيرو بارد" في الصفوف الخلفية، وفي الصفوف الأمامية أئمة خطابية وكتّاب بمواقفهم الحكيمة أقعدوا مواقع التضليل والسعيد من يتعظ من تجارب غيره. السيول الجارفة من الإشاعات أقبح الرسائل الإخبارية وأسوأ الصفات، ولا بصدد تفحص وتحلل وسط الميديا بمقدار الوقوف علي ظاهرة الإشاعات التي نهى الله عنها في كتابه المنزل قال تعالي: (إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هيئاً وهو عند الله عظيم) صدق الله العظيم. مواسم الإشاعات أصبحت كثرة في وطننا العزيز في كافة مناحي الحياة: في الاجتماع والإقتصاد ، والأمن ، والسياسة علي حسب مقتضى الظروف والملايسات، بدوامة ومشاهد متكررة تدب مع أي حركة أو تغيير يلوح في الأفق، تنتشر الإشاعات والدعايات والاتهامات بصورة مدروسة تلامس مقتضيات الحال، فيستجد المستقبلون بأعين المراقبة والرصد والتحليل فيضحّمون تلك الدعاية المدفوعة ويعطون لها أبعاداً مختلفة وتنتشر علي أوسع نطاق حديثاً للساعة بنظرة عابرة وبسيطة تقتقر للعمق المعرفي والفهم البسيط يستغلها المصلحيون لتمير خطتهم، إنّه لسلوك بغيض لا يرضاه عاقل. يعيد التاريخ نفسه بعد صعود د. فيصل إلي قمة الهرم الحزبي بانسياب أخبار أبريل عبر الكتاب والخطاب المسؤولين عن توعية الناس عبر تحليلات لما يدور في الساحة من أحداث بصدق وشجاعة بعيداً عن الوشاية السياسية التي تختزل في صعود (س) وهبوط (ص) كاجتهادات فقط لجلسات الميديا.

أشواق وآمال من خطاب الرئيس

تزامنت زيارة رئيس الجمهورية لولاية جنوب دارفور مع حالة انقسام سياسي علي مستوى المركز والولاية تكسو المشهد بتناقضات بين مؤيد ومعارض، وضعت كل مجموعة أشواقاً وآمالاً على الزيارة التي تشهد سوابق سياسية كئيبة للسودان الذي تجرّع طعم الحنظل جراء الصراعات والأحداث التي جرت في دارفور، بنتابع القرارات الدولية وصلت إلي إحالة ملف دارفور إلي المحكمة الجنائية الدولية، حاولت فيه القوى الخارجية الكبرى المساس برمز سيادة الدولة المشير عمر البشير ومسّ سيادة الدولة السودانية والطعن في قوانينها بالمطالبة بالقبض علي رئيس لا يزال في الحكم في سابقة تاريخية لم نشهدها علي مدار التاريخ الدولي، وحيكت المؤامرات في فترة وجيزة تجاه السودان في حكومته وجعلوا من قضية دارفور القضية الوحيدة التي تمسّ السلام والأمن الدولي، وتناصوا ما يجري حينها في فلسطين وأفغانستان وباكستان والعراق وتيمور ولبنان وسجن أبو غريب وغيرها من المناطق التي تنتهك فيها حقوق الإنسان بصورة صارخة، فطالبوا بالقبض علي البشير ولم يطالبوا بالقبض علي من ينتهك علي مرأى ومسمع العالم بوش وبلير ونتنياهو وغيرهم. زيارة البشير لولاية جنوب دارفور والمناطق المحددة تعتبر زيارةً سياسيةً من الدرجة الأولى تخدم الأجندة والتوجهات الخارجية من والي السودان، فجنوب دارفور اليوم كما استخدمها المنتفعون وأصحاب المصالح الخارجية ضدّ دولة السودان تعلن بنفسها بأنها أداة رئيسية للخلاص السوداني من براكين وأفواه التوجهات العدائية وتستقبل بشيرها بكلّ من قريضة ومعسكر كلمة وشطايا كمناطق استخدمت استخداماً سلبياً لتدويل القضية. شهدت مدينة نيالا تظاهرةً كبرى لم تشهدها في القريب العاجل لاستقبال المشير عمر البشير، يعكس استقباله مكانة المشير البشير عند أهل نيالا، فاجتمع الفرقاء شيباً وشباباً والسمة الأبرز فيه المشاركة الفعالة لشريحة الطّلاب، رغم تصادف الزيارة ليوم عطلة رسمية إلا أنّهم كانوا أكثر حضوراً يتزيّنون بالزيّ الرّسمي لمدارس نيالا المتعدّدة مؤكّدين أنّ للطّلاب وجوداً في أيّ

مسار يخدم القضية الكلية للدولة السودانية، فالظاهرة أكدت أن النيلاب بلد الخير، وكيف لا تكون خيراً هكذا خاصة في ظلّ المشهد السياسي في الولاية الذي انقسم إلي قسمين (الاستمرار، التغيير) وللمصطلح مدلالات في خارطة الداخلية لجنوب دارفور، لاحت في الأفق واستبشر فيه كلّ فريق وضع آمالاً لتحقيق المرمى الذي يسعى إليه بنذر تحولات كبرى قد تلوح ما بعد زيارة البشير عبر عين فاحصة تحلّل نظرة المركز وترسم السيناريوهات المختلفة ووضع التدابير اللازمة بعد الاستماع إلي مخاطبة البشير الرئيسيّة التي سيخاطب فيها البشير الجمهور النيلابي بساحة السحني باجتماع كافة القوى السياسية والمدنية ومختلف شرائح المجتمع: شباباً ونساءً وطلّاباً وحتي أطفالاً مشاركين ولا يعلمون غير أنّ الزائر ضيف عزيز لجموع المدينة.الخطب الرئاسية دائماً هي الخطط التي من عبرها نستطيع معرفة التوجّهات العامة للدولة، ولذلك وجد خطاب البشير اهتماماً منقطع النظير لتشريحه وفحصه لإيجاد الدواء للانفصال النيلابي الذي أولد أحداثاً أعادت السيرة الأولى لأمر تعيين الولاة عبر الهجرة إلي المركز بسند قبليّ قديماً وحديثاً باختلاف فكر ونهج ورؤى أيّاً كانتتناول خطاب البشير موضوعي الاقتصاد والتنمية والحكم، وابتدته بالتطرّق إلي الموروث الاجتماعيّ والثّماسك والتّعايش السلميّ في دارفور وخصوصاً جنوب دارفور ومزاياها ، علي حجّاج بيت الله الحرام وإمكانيات المنطقة في باطن وظاهر الأرض لواقع أفضل.الاقتصاد والتنمية: تطرّق الخطاب إلي عدد من المشروعات والبرامج التّموية للولاية وربط تأخّر تنفيذ عدّة منها بمشكلة الأمن في الولاية، وأكّد علي خطوة جمع السّلاح في أيدي الحكومة فقط لتحقيق الأمن ومن ثمّ الانطلاق إلي التّمية، وربط التّمية بالأمن (يستمرّ الأمن يستمرّ التّمية) مستدلاً بأنّ الأمن كان أحد المعوّقات لتنفيذ المشروعات في الولاية كحوض البقارة(حسمنا أمره عام 2003م) وأنّ السياسة الكلية للدولة تجاه الولاية هي إكمال مشروعات المياه والطّرق والصّحة والتّعليم مؤكّداً ربط محليّات الولاية برئاسة الولاية بالطّرق، وأضاف متحدّثاً عن مكانة نيالا الصّناعية في السودان(المدينة الرّقم 2 في

الصناعة بعد الخرطوم). نعم مشروعات جنوب دارفور السمة البارزة فيها طول الفترة الزمانية لتنفيذها متلازمة للواقع بتأخرها عن وقتها المتفق عليه لأسباب متعددة أولها الأمن، فالولاية لا تزال تعوم في عالم الانتقالية الاقتصادية ليست بولاية متقدمة أو متخلفة في التنمية السودانية تفتقر إلي مشروعات قومية تستوعب أكبر قدر من العمالة وترقد الاقتصاد السوداني بالموارد التي تمتلكها في باطن وظاهر الولاية، ورغم شح ذلك المورد إلا أنّ الولاية لا تزال أكبر الروافد الاقتصادية التي يركز عليها اقتصاد السودان، فالسودان لم يتأثر بانفصال جنوب السودان بمقدار تأثره بانتقال مجتمع دارفور عموماً ومجتمع جنوب دارفور خصوصاً من مجتمع منتج إلي مجتمع مستهلك، وبتنفيذ تلك المشروعات التي تتلمس التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية يتعافى الاقتصاد السوداني لأهميّة تلك المشروعات كالماء والكهرباء والطرق والصحة، وبشهادتك علي أنّ نيالا المدينة الصناعية الثانية علي مستوى السودان هي شهادة من المركز لأهميّة المدينة، فنيالا تمتلك 47 مصنعاً والآن في نطاق التشغيل 8 مصانع فقط من جملة تلك المصانع توقفت لأسباب أمنية وأيضاً لافتقاد البنيات التي يمكن أن تطورها خصوصاً المشروعات التي تطرق إليها والي الولاية وأكدها الرئيس بالإضافة إلي العاملين الأهم الأكثر ضرراً بالصناعة في نيالا (سوق المواسير ، وتجارة البوكو) أثراً بصورة مباشرة علي الصناعة في نيالا، ونعم علي حسب الموجّهات بإعادة إحياء الصناعة في نيالا، ابتدر بإنشاء مصرف التنمية الصناعية في نيالا لا يستطيع هذا المصرف منفرداً إحياء القطاع، فمن الضرورة إنشاء محفظة مالية للصناعة في نيالا تشارك فيها كلّ الهيئات والمؤسسات المالية كالبنوك وغيرها، مع ضرورة مشاركة مركزية مضاعفة (1 ج قطاع مصرفي يقابله 3 ج حكومي مركزي) بالإضافة إلي إعفاء قطع الغيار لمصانع نيالا من التعريفات الجمركية وترك قطاع الصناعة للقطاع الخاص بإشراف حكومي علي أولويات الصناعات في الولاية وفقاً للموارد المتاحة كمصنع سكر كايا ومصنع للحوم ومصنع للمعادن وغيرها من المشروعات. الحكم: للحكم أشواق وآمال صنت المستمعين

جيداً لمعرفة مستقبل إدارة الولاية تفاعل أهل الاستمرار وتشائم أهل التغيير وإعتدل آخرون مباركين لحديث المركز بأيدولوجية الاستمرار والتغيير وعدم الانحياز. نادى البشير بضرورة الوحدة داخل مجتمع الولاية وأن اختيار الوالي آدم الفكي إختياره بقوله: (الفكي جيبته لكم أنا دا ولأني أحب نبالا وجنوب دارفور جيبت لها واحداً من أعمامكم القوية) لتنفيذ السياسات والبرامج الموضوعة تجاه الولاية وأن الوقوف مع الوالي طريق لتنفيذ البرامج الاتحادية لخدمة الولاية لتحقيق المطالب وأحلام الولاية. أشارت مؤشرات إلي استقلالية المركز في اختيار ولاية الولايات بعد إلغاء عملية انتخاب الولاية وجعل أمر تعيينهم في يد رئيس الجمهورية وفقاً للموجهات المركزية بعد التناحر الذي تم في عدة ولايات ارتبط فيه أمر الانتخاب بموازن قبليّة، ولجنوب دارفور القدر الأعلى في ذلك، فولاية جنوب دارفور ظلت أكثر الولايات إيفاءً بسياسات المركز وتدعم وتسند اختيار المركز لأنها تعلم جيداً أن السند والالتفاف حول اختيار المركز يمثلان شراكة حقيقية بينها وحكومة المركز للإيفاء بالعهد وتسريع تنفيذ البرامج، فالولاية سائرة مع المركز وتدعم وتعزز كل إجراء يسهل العمل، والاحتشاد الذي خاطبه الرئيس اليوم يوضح مدى ارتباط ابن الولاية بالمركز ومخرجات الزيارات المحددة بالمناطق تستبين فيها أن الولاية وابنها مع المركز حتي في قضايا السودان الخارجية، وكيف وهي تحدد أسماء مناطق ظلّ العالم الخارجي يستخدمها كأوراق ضغط لتكبير السودان والمساس بسيادته ورمزيته، فالولاية الآن لها النصيب الأكبر في المشاركة الكليّة للدولة من وزراء ورؤساء أحزاب وقيادات مجتمع مدنيّ، فهكذا هي ولاية جنوب دارفور ظلت ولايةً تسند وتدعم اختيارات المركز الداخلية ورؤيته تجاه الولاية، والآن تمثل سندا لدعم سياسة المركز الخارجية تؤكد القول المؤلف: أن السياسة الخارجية بدايتها من حيث انتهت السياسة الداخلية والبحريّ بمختلف مشاربه وكسابقة تاريخية ستتحدث عنها الأجيال القادمة أول ولاية مبادرة أثرت في مجرى التوجهات الخارجية وأول ولاية تعمل علي إقامة برنامج لتنفيذ مخرجات الحوار الوطنيّ عبر هيئة الأحزاب في الولاية (21 حزباً اجتمعت داخل قبة

التّشريع في نياالا قبل حضورك بـ48 ساعةً مفاحصةً المخرجات عبر علماء أجلاء من مركز دراسات السّلام لتنفيذ المخرجات التي تختصّ بالولاية وكقاعدة انطلاقاً للولايات) فالبحريّ هو الاقتصاد والسياسة والصناعة والأمن ومرآة ولأنيّة للمركز، نطمئنك أنّ الولاية دوماً داعمةً وساندةً لخطوات المركز وساندةً للوالي آدم الفكيّ لأنّه يمثل اختيار المركز ويستمدّ شرعيّته من المركز وتبارك عليه القوى المجتمعيّة في نياالا كخيار راجح وخيار نعمل عليه بكلّ تأكيد لتحقيق مطالبنا وتطلّعاتنا، ورسالتك وصلت: أنّ الهجرة إليّ المركز قد انتفى عهدا. إختتم الرّئيس حديثه بمطلب ظلّ يراود سكّان الولاية بتبنيّه إنشاء جسر داخليّ يربط ما بين جنوب وشمال الوادي(دا برنامجي شخصياً لعمل كبار تعبر وادي نياالا). أهل نياالا عموماً في انتظار سهولة العبور من جنوب إليّ شمال الوادي كمنفس مضاف للمنفس الوحيد الذي تعيش عليه وأصبح يجابه مخاطر الاستيعاب للحركة فكما طلبت منّا تقدّم الأمن ثمّ تقدّمت لنا التّمنية فأهل نياالا يطلبون تقديم المعبر بعدما قدّمت لك وبشهادة الإعلام الداخليّ والخارجيّ شهادة عبور لمحطّة خارجية سياسية أشواقاً لعبور داخليّ حركيّ ستدوّن في دفاتر التّاريخ مضافاً إليّ تاريخ مناهضة الاستعمار. هنا النّيالاب سلام نحن السّحينيّ جدّ آبائنا في حبّ الوطن بنيالا نبقي شراكةً ما يفرّقنا هضيب ديبلا أو قول دا نحن كندكة والجراية والطّوريّة إن هشنا تلقينا السّمح والدّوق وإن اتّلجج القاصدنا ما يضيق وسرّ قوتنا في وحدتنا وسرّ قوتنا ملك الجنّ وربّ النّيل كشف للمحكمة الجنائية الدولية كشف للتّوجّهات العدائيّة.

هجمات سياسية خارجية وارتداد داخلي

يعتبر النظام الدولي السياسي من أكثر الأنظمة تعقيداً، وقد مرّ بمراحل متعدّدة تمثّل فيه منظّمة كعصبة الأمم، أول التّنظيمات الدولية، التي وضعت لبنه لتتنظيم العلاقات بين الدّول، وفقاً للاتفاقيّة والمواثيق الدولية السّابقة لها، وتطوّرت العلاقات بين الدّول حتّى تمّ ميلاد منظّمة الأمم المتّحدة بهيئتها المتعدّدة الأغراض والمنظّمات الإقليمية ما قبل وبعد الأمم المتّحدة مع بروز أيديولوجيات متعدّدة كالأيديولوجيا الشيوعيّة (بقيادة الاتحاد السّوفيتي) التي تنادي بالسلام والسلام العالمي والرّأسماليّة (بقيادة الولايات المتّحدة) التي تنادي بالديمقراطيّة وحقوق الإنسان وعدم الانحياز وغيرها أدّت التطوّرات والزيادات الهائلة في التكنولوجيا وطرق التّواصل ما بين الدّول إلى إزالة العوائق التي كانت تعرقل عمليات التّواصل ما بين الدّول سواء كانت في الجغرافيّة أو الموانع الطّبيعية أو الفواصل القوميّة السياسية (الحدود) ممّا أتاح فرصاً متعدّدة لتدويل القضايا الداخلية وربطها بمهدّدات تمسّ السلام والأمن الدوليين. تطوّر وسائل التّواصل أنتج أيضاً مبدأ التّداخل والتشابك للمصالح القوميّة للدّول ممّا زاد اعتمادها علي بعضها بعضاً بالتّعاون في المجالات الفنيّة والعلمية والثقافية في تحقيق مصالحها الكليّة كأمنها القوميّ أو التّطوّر الاقتصاديّ أو الدّفاع عن معتقداتها السياسية والأيديولوجية، ممّا أنتج واقعاً لا تستطيع الدّول فيه أن تعزل نفسها عن التّفاعلات والأحداث السياسية التي تتجاوز حدودها القوميّة تصديراً واستيراداً. العلاقات السودانية الخارجية علاقات غير مستقرّة حائمة وفقاً للأغراض الآنية في المحيط الدوليّ لا تستند علي خطط وبرامج ثابتة ألقت بظلالها علي عدم تجانس ردود أفعال الدّول تجاه الأحداث في السودان وشكل ونوع العلاقة بينها فنجد دولاً سلوكها إيجابيّ تجاه التّفاعلات والأحداث السودانية ودولاً أخرى تنجح إلي المواقف السّلبية وأخرى محايدة، تتبع هذه الاتّجاهات من شكل ونوع علاقتها بالسّودان وفق ما مخطّط له في الإطار الدوليّ والإقليميّ أو ثنائية العلاقة ذات الارتباط القويّ بالمنهج الدوليّ الذي قسّم العالم إلي عالم غربيّ

وشرقيّ ، كمقياس عالميّ معترف به من جميع التّنظيمات والدّول العالمية مضافاً إليه عدم الاستقرار في سياسة السودان الخارجية التي لا تزال تربط علاقاتها مع الدّول بأهداف ثانوية تنتهي بانتهاء أجلها الزّمنيّ. ساعدت أيضاً البيئة الداخلية السودانية في عمليات وتوجّهات بناء السّياسات الدولية تجاه السودان التي لا نتلمّس في محيطه الداخليّ أيّ تجانس في الرؤية بين مكوّناته، وبذلك سهّل كثيراً للدّول بوجود أيدٍ داخلية من الممكن أن تكون أداة لها لتحقيق منافعها المنفردة دون أن تقدّم تنازلات حيال ذلك، وبذلك نجد انقساماً في توجّهات الرّأي العامّ التي تنقاد بتوجّهات مختلف العناصر السياسية في السودان الرّئيسية والثّانوية تواجه فيه الحكومة مشكلةً داخليةً لرسم سياسات خارجية ترضي أغلبية الرّأي العامّ بهيئاته المختلفة المنظّمة وغير المنظّمة. هذا ما يجعل من إيجاد إستراتيجية خارجية ثابتة أمراً صعباً للرّبط بين التّفاعلات الداخلية في ظلّ ارتباط الرّأي العامّ الداخليّ بحدود التّنظيمات المكوّنة للحياة السياسية السودانية لا بحدود الموجه العامّ للدولة في شكل ونوعية سياستها الخارجية، ممّا أوجد حالياً منفرداً لكلّ موقف سودانيّ خارجيّ لغياب الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والثّنائية، فغابت الرّؤيا والأهداف الثابتة التي تحتكم عليها في بناء مواقف الدولة الخارجية ومواجهة التّحدّيات العابرة للحدود. تتكيّف السّياسات السودانية علي حسب ما تملبه عليها الظّروف الخارجية المحيطة ممّا يؤثّر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مواقف وموجّهات العلاقات السودانية الخارجية وتوجّهات الأنظمة الدولية تجاه قضايا السودان إيجاباً وسلباً.

الردّة الاجتماعية

للحديث عن السودان واحد موحد أصبح كأئنا نتحدّث عن تاريخ ينتمي إلي متحف السودان الخطابي، بعد أن تخلينا عن الرّابط الجغرافي والاجتماعي الذي يربطنا، ولعن الله هذه العادة التي أصبحت تمثّل أساساً لمشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنيّة ومعاركنا الفكرية، ونتلذذ بالكيل تجاه بعضنا بعضاً عندما ترتبط قضايانا بالأثنيّة البغيضة أصابت حتّي منابرنا العلميّة التي كنّا نحسبها جسماً معافى في رحم الجسم السوداني، فعندما تظهر بادرة لحدث داخل أحد الجامعات نجد أنّ الحدث ذات ارتباط فعليّ وقوليّ بأبناء دارفور وعندما نتحدّث عن حادثة قتل نكيل بالمكيال لأبناء الغرب، ولغز أدبية مثلاً الذي لم يبارح ويخرج علينا أحد أهل المقتولة متّهماً أبناء الغرب بذلك الحدث، وعندما نتحدّث عن السّلطة نتحدّث عن حكم أبناء النيل وتهميش الغلباء من غير أبناء النيل، وإن صحّت الافتراضات لكنّها إفتراضات تفرقة وشتات. أصبح السودان يعيش في دوامة الرّدّة الاجتماعية نوسّع فيها نقط الاختلاف ونضيق نقط الاتّفاق، وهذا ما تعلّمناه من أبجديات عموم الحياة بسوداننا الذي نترشق فيه بنيران التفرقة البغيضة، والبيت السودانيّ يحترق من الدّاخل بمبدأ: "من ليس من طينتي التي خلّقي الله بها فهو ضديّ" بمفارقات تحدث في عالم السودان اليوم، في عالم أصبح الكلّ فيه يبحث عن الوحدة فهناك من ينادي بوحدة أفريقيا وهناك من ينادي بوحدة الدّول العربية وهناك من ينادي بوحدة العالم الإسلاميّ وهناك من ينادي بوحدة العالم عبر منظرّة الأمم المتّحدة في مسار تقدّميّ، بينما نحن في السودان نترجع خطوتين كلّما تقدّم ما حولنا خطوة. عندما نربط قضايانا بالأثنيّات الجغرافيّة والاجتماعية واعتناق الفكر الأثنيّ فهذا رأي في تقديرات البعض ممّن ينطقها، وفي رأي اندفاع نحو الباطل، فالاختلافات الاجتماعية والجغرافيّة أعزّ من أن تقحم في خلافاتنا وقضايانا وأنزه من أن يشمع فيها كلّ حدث لأنّ ساحتها مختلفة وهي ساحة البقاء، والله سبحانه وتعالى جعلنا شعوباً وقبائل لنتعارف ونتراحم فيما بيننا وأنزل لنا الصّوابط الإلهية

عبر الرّسل والأنبياء. لا مقاطعة أن نختلف حول تقييم المواقف التي تمرّ بنا وحولنا لكنّ المقاطعة أن نتّهم الآخر من لا ينتمي إلي جغرافيتنا وهويتنا بصنع تلك المواقف. هل ما نعيشه الآن سببه انتكاس قضية الهوية كقضية وطنية منذ استقلال الدولة السودانية؟ وندفع ثمن ذلك اليوم كفوائد لتأخير حسم هويتنا التي لا تزال تستخدم كشعارات ووعود جوفاء، أرهقت عقولنا وفرّقت أفكارنا لتصوّر النسبيّة فنتساقط كالثمار الناضجة في براثن العنصريّة دون إيجاد مخرج نخرج به إلي رحاب أوسع وأشمل، لا تؤثر فيه اختلافاتنا بل عامل للاجتماع والاتحاد وحدةً واحدةً محافظين فيه علي توحيد السودان تاريخياً من مجموعة ممالك علي مدار تاريخها منذ العصر الحجريّ والعصور الوسطى وعصر المسيحية ومروراً بالإسلاميّة، إلي واقعنا اليوم الذي إمّثل لوجود كيان دوليّ كدولة يطلق عليها السودان.

مواجه داخلية أم مسببات خارجية؟

لم يكن السودان كحقيقة تاريخية منذ إستقلاله ضمن الأجندة السياسية والاستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية ، فالعلاقات السودانية-الأمريكية تطوّرت بفعل تطوّر القضايا الدولية وتمدّد مفاهيم الأمن القومي خصوصاً بعد ظهور القطبية الأحادية بزعامة أمريكا وعمق التوجّهات الأمريكية تجاه السودان، قائم علي خيار المصالح المؤجلة وفق الاستراتيجية الأمريكية الشاملة وخيارات وتطلّعات جماعات الضّغط والمصالح الأمريكية في السودان. فالسودان لا يزال بعيداً عن دوائر الاهتمام الأمريكي والاستراتيجي منذ الاستقلال وحتّي كتابة هذه الأسطر، وإنما ارتبطت أدواره بأهميّة وأدوار مصالح الولايات المتحدة في المحيط الإقليمي خصوصاً مصر والسعوديّة وغيرها من المصالح في إطار المحيط الأفريقي والعربي والإسلامي. الولايات المتحدة بالرّغم من عدم تمثيل السودان لها كألويّة إلا أنّها لعبت أدواراً متعدّدة في قضايا السودان الداخلية وظهر ذلك بصورة رسمية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة 2009م في عهد الرّئيس الأمريكي الأسبق أوباما، فالنّوجّهات الأمريكية: من مقاطعة وحصار اقتصادي وقبوع السودان في قائمة الدّول الدّاعمة للإرهاب ناتجة عن الإشارات والنّقاير التي ترسلها بعض دول الجوار والمنظّمات العابرة للقارات عن السودان سلباً أو إيجاباً خصوصاً النّقاير المصرية، خاصّة وأنّ الملفّ السودانيّ لوقت طويل كان لدى الحكومة المصرية كمرشد ودليل لتوجّهات واشنطن. كثيراً ما أرجع الحالة التي يعيشها السودان في المحيط الدوليّ والدّاخليّ إلي الولايات المتحدة الأمريكية، ويربط البعض التّدور الاقتصاديّ في السودان بالمقاطعة الأمريكية بالرّغم من أنّ السودان وطن تتوفّر فيه المياه العذبة علي سطح الأرض وفي باطن الأرض ومن السّماء، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية أكثر من 250 مليون فدّان وفي السودان طاقة شمسية ورمال كمادّة أساسية لكثير من الصّناعات البنائية والدّقيقة وغابات وثروة حيوانية وبريّة ومائيّة ومعادن هائلة في ظاهر وباطن الأرض، جعلت من السودان واحداً من أربع دول تتوفّر لديها كلّ

الموارد الطبيعية اللازمة لبروزه كقوة دولية مكثفة مما تمتلكه من موارد بشرية وطبيعية كانت سبباً لاستعمار السودان من حقبتين استعماريّتين (العثمانية والبريطانية). إشكالية السودان إشكالية داخلية ترجع في المقام الأول إلى سوء إدارة موارده وتقاطعات داخلية بين الفرقاء السودانيين الذي لم ينعم فيه السودان باستقرار أمنيّ مصاحباً ببعض التّداعيات الخارجية لكنّها ليست بذات أثر كبير علي الحالة السودانية كما تضخّم الآن باعتبار أنّ العصا السودانية هي رفع الحصار الدوليّ عن السودان. إذاً أين يكمن الخلل؟ هل الخلل مصطنع من الخارج كما ظللنا نربطه بأمريكا دوماً؟ أم أنّ الخلل من الإنسان السودانيّ حاكماً ومحكماً؟ وأنّ الجسم السودانيّ يتعالج دون أن نعرف مسببات جرحه؟ لذلك نبدأ بالخبر ونتوقّف عنده ونترك المبتدأ، أي بمعنى نرجع الحالة للخارج دوماً دون الاعتراف بفشلنا في إدارة أزمات الدولة داخلياً. علي الإنسان السودانيّ ألاّ ينتظر البشارات الخارجية، فالسودان له القدرة علي بناء أعمدة داخلية يقوي بها خارجياً، فما يمتلكه السودان لا نجده في الصين والبرازيل وماليزيا وتركيا، رغم من تشابه الداء بيننا إلا أنّها استطاعت أن تنتج دواءً محلياً داخلياً أصبحت به قوةً دوليةً، وليس ذلك ببعيد علي السودان.

الحقيقة مرّة

إنشغلت الوسائل الإعلامية والميديا بالمعارك التي شهدتها دارفور مؤخراً وبعودة الحركات الرئيسية من دول الجوار التي أبلت فيها دفاعاً عن أحد أطراف دول الجوار التي قدّمت لها السّند والدّعم لإحياء الصّراع من جديد اختارت فيه الحركات نهاية الصّيف وبشارات الخريف للوصول إليّ المواقع المحدّدة كأراض محرّرة، فكانت لها القوات المسلحة بالرّمصاد بشمال وشرق دارفور كمرّ للجيش وتحرير السودان أعادت مشاهد قوز دنقا بجنوب دارفور العدل والمساواة، رغم الإعلانات المتكرّرة من الحكومة بانتهاء وانتفاء الحركات المسلّحة إلا أنّ الأحداث الأخيرة تؤكّد بأنّ الحركات لم تتفطّم بعد من الأزمة الدّارفورية، لا نريد أن نضع الحكومة في مجداف قوّة والحركات في مجداف ضعف بقدر إعادة المشهد إليّ سيرته الأولى بدارفور: دماء تسقي رمال ووديان دارفور مرّة أخرى، أدخلت الهلع في نفوس المواطن بقرب عودة المشاهد التي تعاشها من قبل والتي أدت إليّ نزوح ولجوء مجموعات كبيرة إليّ أطراف المدن الكبيرة في دارفور. يقال دائماً: "الحقيقة مرّة" كنايةً عن استعصاء القبول بها من قبل من تمسّم الحقيقة بشكل مباشر إيجاباً أم سلباً، فالناس درجوا دوماً عليّ استطعام عقولهم بالحلّو وبغض المرّ، ولا نستطعم الحلّو مرّاً إلا في شهر رمضان المبارك كمشروب نروي به عطش اليوم، لا أجزم أنّ دارفور في خير ببروز تعرّجات تضاريسية كمهدّد لإرساء السّلام ومهدّد لبقاء وأمن المواطن بلا استثناء، وبالطّبع نختلف ونتفاوت أفراداً وجماعات في المنظار العامّ لتطوّر الأحداث مؤخّراً التي انفتحت لها كثير من المعالجات الدبلوماسية والعسكريّة لإنهاء الأزمة. وقد تناولت العديد من المنشورات التي قمت بنشرها سابقاً بأنّ القضية لم تنته بعد وأنّ عودتها إليّ السّطح مسألة وقت فقط، لأنّشغال العالم الخارجيّ بالمتغيّرات الدوليّة كالزّبيع العربيّ والجماعات الإسلاميّة المتطرّفة مضافاً إليه انشغال الحركات بصراعات دول الجوار، التي تحارب فيها بالوكالة عليّ أمل إيجاد الدّعم والسّند من أجل إكمال مشروعها في دارفور بسقف زمنيّ محدّد له،

ولا أصحّ وأجزم باستنتاجاتي بقدر ما هي مدعمة ببحثي ودراساتي التي تناولت قضية دارفور. دارفور أزمة لم تكن لتتفاقم لو ابتعدت أطراف النزاع عن استخدام القوة العسكرية كآلية لوقف وتحقيق المتطلبات الأمنية والتّتموية ففي ظلّ استخدام السّلاح لا يمكننا الحديث عن معالجات ناعمة فلا يمكن اجتماع أطراف النزاع في قاعة لإرساء السّلام الذي يكون صاحب القوة المنتصر فيه لإيجاد معادلة أمنية صفرية ينتفع منها المواطن قبل أطراف الصّراع الدّارفوري. لا يمكن لنا أن نتحدّث مع شخص جائع نظمته بقرب صيانة مطاحن الغلال ثمّ نطحن الغلال ونعجنها ، لنصنع الخبز، فالجائع لن يفهم هذا الحديث وسيستخدم الغلال ليشبع جوعه وإذا ما بقي شيء يطحنه أو يموت جوعاً. فمواطن دارفور الآن ينتظر تشغيل مطاحن السّلام ، صفّاً صفّاً، إمّا أن ينقذ بتسريع طحن السّلام أو نتركه يتناحر مع بعضه بعضاً ليشبع جوعه فالوقت لا يمهل لتحويل السّلام من نقط متباعدة إلي خطوط متواصلة لنملأ النفوس والضّمائر بأحاسيس السّلام والطّمئينة، نأمل من الحكومات والحركات أن تتسلّح بآليات السّلام وأن تبحث دوماً علي إنتاج بيئة حوارية بعيدة عن استخدام السّلاح ليتنفّس فيها كلّ من أكلهم نيران الحروب بالطّمئينة النّفسية والجسمانية، لإدراك أنّ الله قد أمّدّ عليهم الأمن والطّمئينة في متبقي أعمارهم وهذا لا يأتي عبر السّلاح بل من خلال تحاور منضبط يؤدّي إلي السّلام، ولنعلم أنّ أيّ تفكير لمعالجة أزمة دارفور عبر السّلاح ما هو إلا انزلاق وتزهل ، وتضخيم كمعالجة مرض بدواء خاطئ. لذلك من الصّوريّ أن نمضي في تشريح المعضلة الدّارفورية من أجل الوقوف علي بؤر الإشعاع الصّراعيّ فيها الذي أنتج متواليّة صراعيّة ثمّ استخدام آليات لوقف انتشار الإشعاع حتي لا يعمّ دارفور مرّةً أخرى.

رابعة الوفاق وإعلان الحكومة العريضة

لا يزال الشارع السوداني في انتظار إعلان حكومة عريضة تشمل في جوفها مختلف المشارب الحزبية السودانية كحكومة وليدة نتيجةً لعملية الحوار الوطني، الذي جرى بتتابع الأحداث والتطورات ما بعد خطاب "الوثبة" الرئاسي، في القصر الجمهوري. إعلان الحكومة الاتحادية فكرة ابتدرت في مرحلة أولية بتعيين وتكليف الفريق الأول ركن بكري حسن صالح نائباً ورئيساً للمجلس الوزراء ولم تظهر وتتكون بعد لانشغالات متعددة للأحزاب المشاركة خصوصاً الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) بانشغاله بالمؤتمرات من قواعده إلى قمة الهرم الحزبي وتلكؤ الأحزاب الأخرى في تقديم قوائمها. راجت الأقاويل والأحداث في المجالس الرسمية والشعبية مع ظهور اجتهادات صحفية وجدت حظاً من النشر والتفاعل بين جماهير الوطن قاطبةً عن فحوى الحكومة المرتقبة، تختمر وتفوح روائحها ما بين المهتمين والمراقبين لبروزها الذي طال أمده. أعاد الرئيس عمر البشير بإعلانه في أحد المعالم البارزة لحزب "المؤتمر الوطني" في تخوم المؤتمر العام بقرب إعلان الحكومة في منتصف الأسبوع الماضي ووجد الأمر صدقاً واهتماماً عند المتابعين خصوصاً أهل الصحافة التي فحصت بالأسماء المغادرين والباقيين من الحكومة السابقة وأكدت علي أسماء الوزارات التي أعلنتها من قبل بتنازل الحزب الحاكم عنها لصالح الأحزاب المشاركة، وانقضى الأسبوع الذي خرج من جهة سيادية. وفي خضم ذلك بتوالي المراحل إلى المرحلة الثالثة وفي خطوة غير متوقعة من قبل حزب "المؤتمر الشعبي" تم إعلان قائمة الحزب في مؤتمر صحفي، من قبل أمينه العام بأسماء المشاركين من الحزب رغم السرية والتكتم الذي لم نعهده من قبل، أعلن "الشعبي" حصته ومسمياً حصته بالأسماء، في بادرة وسابقة، لم نشهدها في الساحة السياسية السودانية الحديثة ما بعد تعيين رئيس الوزراء، نتج عنه إحساس بلسعات الظلم لدى النخب الحزبية التي قدمت مشاركيها من قبل بكتمان وسرية كما مخطط له دون الإفصاح عن القوائم، ولعل ما نشهده الآن من ظهور أسماء واقتراب

إعلان مشاركتها خصوصاً بروز اسم مبارك الفاضل ممثلاً لحزب الأمة كنائب لرئيس الوزراء والسّنوسيّ كمساعد خارج حصّة حزبه وعبد الرّحمن الصادق كشخصيّة لا تمثّل حزباً ، بالرّغم من أنّ الحكومة حكومة أحزاب.نتيجة لإعلان "المؤتمر الشّعبيّ" لقائمته التي خرجت من توقّعات المهتمّين عندما أعلن عن حصّته الوزاريّة لقيادات الصّف الثّاني واختياره للمجالس صقوراً بقيادة محمّد الأمين الخليفة وكمال عمر ، الذي ارتبط بوزارة العدل من قبل المهتمّين واجتهاداتهم،الواقع الآن يتطلّب الإسراع للمرحلة الرّابعة كخطوة استباقية يقوم بها رئيس الوزراء لإبعاد إعلان تكوين الحكومة من المؤثّرات والتّوابع السياسيّة للأحزاب بعد الخطوة التي قدمها "الشّعبيّون" ، من أجل ممارسة قائمة على ما اتّفق عليه بعيداً عن المكبّلات الحزبيّة لانطلاق الوطن نحو آفاق أرحب للوحدة والنّماء ، حتي لا نكابد مخرجات إعلان الحكومة بمرور كلّ يوم يستبين فيه عجز الأحزاب في بناء مصادر ثقة بين أعضائها من الأحزاب الأخرى وتتفاخر الأحزاب وجماهيرها بأنّها في أفق من الدّراية والفهم، وفي حقيقة الأمر فهما لا يزال متواضعاً في(من سيحكم السودان) ليس ما تمّ الاتّفاق عليه(كيف يحكم السودان)، فشتان ما بين (كيف ومن)! فالأمر ينبغي أن يتمّ وضع نهاية له إن أردنا أن ننشئ وطناً معافى ليصبح مثله مثل الأوطان التي استقرّت وتقدّمت.

انفصال الإدارة عن السياسة: أسطورة أم حقيقة ماثلة؟

شهد السودان علي مرّ العصور والحكومات حالة احتقان بين الأذرع السياسية والإدارية طغت فيه الهيمنة السياسية علي الإدارة وكثيراً ما تحدث المفارقات والخلافات ما بين السياسيين والإداريين خصوصاً في مجال رسم السياسة العامة للمؤسسات الحكومية التي تعتبر ملتقى ومجمع التيلين السياسي والإداري، انتفت فيه الإدارة لصالح السياسة وأصبحنا نعيش في دولة السياسة، فالسياسة الآن تتعامل مع الإدارة من المهد إلي اللحد من تعيينه إلي استخراج شهادة وفاته وتوثيقها بالانتقاء العمري في العمل العام أو فصله لخلاف دبّ ونشب بين صاحب الشأن السياسي والإداري داخل المؤسسة. فالنعم أنّ العمل الزاهن هو عمل المعرفة والتّقانة التّخصّصية يقوم علي مخزون معرفي ضخم من المعلومات والجزئيات تتطلّب مهارات متعدّدة وخبرات متراكمة، وهذا لا يتوفّر في السياسيين بقدر توفّره في الإداريين الذين مكثوا أمداً زمانياً متطاولاً في المواقع الإدارية صقلت قدراتهم وعمّقت خبراتهم، ويتعذّر أن نجدها في السياسيين علي خلفيّة تاريخهم الاستيعابي لإدارة أجهزة الدولة التي غالباً ما تتمّ وفق محاصصة ما أو اتّفاقية أو تطابق مذهبي بحكم ما، لأنّهم يأتون ويغادرون ويمكنون علي سدة الحكم لفترات محدّدة وتعصف بهم رياح التّغيير الروتيني أو الانتخابات أو تعصف بهم إرادة المستولي بقرون السّلطة فينظفي الألق السياسي نسياً منسياً وتبقى الإدارة قائمةً علي أصولها وثوابتها. السّاحة السودانية المؤسّساتية مشحونة بالمباغضات والعصبية بين السياسيين والإداريين، بالرّغم من أنّ استقرار العمل وبناء وتنفيذ البرامج في حوزة الإداريين المستظللين بالاستقرار والدّيمومة والمهنية وأغلب الإداريين في المستويات العليا للهرم التنظيمي من حملة الشّهادات العلمية المعترية إكتسبوا جرعات التّأهيل والقدرات من الميدان الرّماني في الخدمة المتواصلة داخل الأجهزة المختلفة، والإداريون هم صمّام الأمان للأداء الزّاشد للأجهزة في إدارة السودان. إعطاء الأولوية للإدارة التّنفيذية داخل جسم المؤسسات هو تخصيص للخبرات والتّوظيف الأمثل للقدرات

وإعلاء لقيم الشورى تتوارى فيه الحيادية الطائفية في الحقل العام محرراً جهات الاختصاص من عبء واستطالة الجلسات بحثاً وتفكيراً لمسار المرتجى لتنفيذ المشروعات. وما نشهده الآن من منحى سياسي وفاقى نتج عن عملية مخاض حوارى حزبي لإعادة رسم الخارطة التشريعية والتنفيذية بقيادة الفريق الأول بكري سيطل ما تم الاتفاق عليه في فضاء الآمال ما لم تجد أذرع إدارية مقننة تحيله إلى طرق عمل وإجراءات ومشروعات تنزل على أرض الواقع يراها المواطن بمرأى عينه أمام نظائره وليست مرتبطة بوجود سياسي علي سدة الهرم وبغيره ينتهي المشروع كما إنتفت العديد من المشروعات بتغيير سياسي علي سدة الحكم والي أو وزير أياً كان صاحب السلطة السياسية، ويجب أن نعي أن كل فعل سياسي لا بد له من إدارة تنفيذية تنزله على أرض الواقع وأن كل فعل إداري لا بد له من شرعية سياسية كنصير له علي مسار الرشد وتحقيق المبتغى.

الشباب في وادي السراب

يعيش غالب الشباب السودانيّ ممّن لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً حالةً من اليأس والاحباط بين الاستماع إليّ حسين الصادق ومشاهدة جون سينا وتقليد نيمار ويمكن أن يلاحظ ذلك المتفحص من خلال أحوال الشباب وأقوالهم بل ربما تكاد تنطق بها نظرات عيونهم ومفرداتهم في الحياة وصفحات الإنترنت، ورغم أنّ كلّ دولة في العالم وكلّ صاحب فكر وعقل يتّيقن ويؤمن أنّ مستقبل أيّ دولة أو أمة بشبابها، فيجب أن ينصبّ الاهتمام عليهم تثقيفاً وتجهيزاً وإعداداً لقيادات المستقبل للأمة. إلا أنّ الشّابّ السودانيّ غارق في وادي السراب مستسخاً للثقافات الأجنبية غير مبال بالغد وما حوله، بل يتحدّث الكثير منهم بحسرة شديدة عن إهمال الدولة لهم وعدم رعايتهم أو الالتفات إليّ حاجاتهم ومطالبهم إلا في حدود مشروعات رياضية وثقافية ، وإنتاجية وتسويقية محدّدة، ويرى أكثرهم أنّ مطالبهم عادلة لكلّ شابّ في مقتبل العمر وفي بداية الحياة من تعليم نوعيّ يوفّر فرصاً للتفاعل والمشاركة في محيط مجتمعه ويتيح فرصة التطوير ذلك بتعليم مهارات الممارسة ترفع من مستوى المعرفة والخبرات ويجعل دور الشّباب إيجابياً وفعالاً بتوفير فرص العمل المنتظم والمتخصّص وتيسير سبل المعيشة الكريمة وفتح المجالات أمامهم لخوض معترك الحياة وخدمة وطنهم وترك هذا الترهّل في الفكر والحياة والخمول، لكنّ نظرة الشّباب لدور الدولة نظرة فيها عدّة تساءلات واستفهامات، والمراقب لحال الدولة وواقع تعاملاتها فيما يخصّ الشّباب من أمور التّوظيف والتّعيين والتّكليف في مجال تخصّصاتهم يحسّ بنوع من الحيرة. يخطّط الشّباب لمستقبله حسب رغبته وميوله ومن ثمّ يختار الشّابّ طريق التّعليم الذي يوصله إليّ هدفه المنشود ليحقّق مأموله، لكنّ الحقيقة أنّ كثيراً من هؤلاء بعد بذل المجهود المضنيّ دراسياً وتحمل التّكاليف التي تثقل الكواهل وبعد السّهر والجّد والتّعب والتّخرّج من الكليات التي أرادوها يستمدون بالواقع المرير إمّا لعدم وجود وظائف في سوق العمل إمّا لأنّ المتاح لا علاقة له بالمطلوب ممّا درسوا وأنّ المأمول لا يمت بصلة

إلي المباح! وهذه الأسباب كافية لأن تقضي علي آمال الشَّابِّ ومستقبله وصار الهجر حتماً أفضل من الوطن ويخرجون من دون وجهة فوسط كلِّ عشرة مهاجر هناك شابٌّ سوداني واحد في أعالي البحار ما بين الهبوط في قاع البحار تلتهم أجسادهم الأسماك أو الوصول إلي ضفّة من ضفّات الهدف، فالهجرة أصبحت مشروعاً لكلِّ شابِّ للبحث عن بديل للوطن يتحوّل فيه الوطن من جغرافيّة ترعرع وحبّ في أتربتها إلي تاريخ يتسامر فيه في لحظات الحنين إلي الوطن...القبليّة: الاجتماع والسياسةيتميز السودان بتنوّع قبليّ ساهمت فيه عدّة عناصر وظواهر في إظهار التعدّد القبليّ بمختلف العادات والتقاليد والإرث التّاريخي، وأصبح عبره الانتماء القبليّ وحدةً اجتماعيةً سياسيةً لا يمكن انكارها علي كافّة المستويات من المستوي النفسيّ إلي المستوي الهيكليّ للجماعات الرّسمية وغير الرّسمية، ويتمّ تداولها والتّعامل بها في العديد من المواقف والأحداث المستجدة والمعادة. لا ننكر أنّ القبيلة تعتبر فاعلاً مؤثّراً في المشهد الاجتماعيّ والسياسيّ في السودان منذ قبل الاستقلال، وقد لعبت فيه أدواراً مهمّةً في بروز العديد من الحركات الوطنية وكنواة لنشأة العديد من الكيانات السياسية التي ارتبطت بزعماء القبائل. لم تغب القبيلة يوماً عن المشهد السياسيّ السودانيّ بكلِّ مراحلها داخل مختلف الحقب التي حكمت السودان بصورة منتظمة داخل الميدان السياسيّ الذي نجد فيه تأقلم القبيلة مع كافّة المتغيّرات السودانية في أنظمة الحكم والانصهار في التّيّار بمواكبتها للحدّات. أصبحت القبيلة اليوم لاعباً أساسياً في الميادين السياسية أجادت فيه وخلقت من نفسها صفةً واعتباريّةً، والاعتراف بها ليس كمؤسّسة اجتماعية فقط بل لاعباً اجتماعياً له دور سلطويّ كمساعد كابتن، وأصبح فيه المجتمع المدنيّ الرّسميّ والغير الرّسميّ يكافح حتي لا يذوب أكثر داخل سلطة القبيلة بعد فشله في تذويب القبيلة في منظوماته المختلفة. وأخطر ما في ذلك: إدراك القبائل لرفعة مكانتها داخل الميدان ونجوميّتها، أصبحت بذلك تدخل في مساومات مع الحكومة والمعارضة السياسية والعسكريّة تقضي إلي تأييد بيعة جهريّة أو سرّيّة، كانضمام قبيلة إلي طرف من أطراف

الميدان السياسيّ المدنيّ والعسكريّ حاكماً أو معارضاً. أصبحت القبيلة اليوم شبه دولة تحكم بالوصاية من قبل السودان لامتلاكها لمقومات الدولة: من إدارة وأرض وقوات، وتمارس عبرها سلطات الدولة بوجود زعيم القبيلة كرئيس وعمدة ومشايخ كجسم تنفيذيّ وأعيان القبيلة كجسم تشريعيّ بالإضافة إلي القضاء الأهليّ، وانتقلت فيه القبيلة من مسaire الموروثات الاجتماعية والأرض والماشية للمجتمع ، إلي المناصب والأمتيازات حاكماً أو معارضةً. الحكومة مطالبة بإيجاد معالجة لقضيّة القبيلة عبر حلول منطقية وسلميّة علي خلاف ما قامت به حكومة مايو بحلّ الإدارة الأهلية ولا بدّ من إعادة بناء الجسم الأهليّ وتحويل الإدارات الأهلية من إدارة قبائل إلي إدارة مناطق أي(كناظر الهبانية إلي ناظر برام - شرتاي الفور إلي شرتاي زالنجي وغيرها من المسميات إلي مسميات مدن) وأيضاً منع استخدام لفظ "القبيلة" في المعاملات الرّسمية حتي تستطيع تذويب القبليّة داخل مؤسّسات المجتمع المدنيّ علي مستوى السودان.

التحول الديمقراطي

اصبح التحول الديمقراطي في السودان تحدياً مصيرياً لمستقبل السودان واستقرار نظام الحكم فيه بإجماع وسط القوى السياسية علي أنه لا خيار غيره يصلح لحكم السودان، بالرغم من أن السودان شهد ثلاث تجارب فاشلة للتحول الديمقراطي، كانت فيه الانقلابات العسكرية سيّدة الموقف. إجتماع التاريخ السياسي السوداني ، ما بعد الاستقلال في دوامة: ديمقراطية-انقلاب-ثورة-ديمقراطية-انقلاب، ومع تقلب المشهد وبعد دوام حكم "الأنقاذ" ادرك أن الاستقرار السياسي مرهون باستيعاب المعارضة بدلاً من إقصائها، فكانت أرهاصات التحول الديمقراطي في عام 1989م عرف وقتها بالتوالي السياسي والعدّة من محاولات حتى إعلان الحوار الوطني في مطلع عام 2014م ، لحلّ مشكلات البلاد والتحول الديمقراطي. دار في عملية الحوار الوطني حديث حول فحوى ومضمون الحوار ، رأى البعض أسرف بأنّ البشير سيقوم بحلّ الحكومة والبرلمان ويكون حكومة انتقالية برئاسته، وآخرون رأوا استقالة البشير بفسح المجال لنائبه الفريق بكري، وأصيب الكثيرون بخيبة أمل خصوصاً من أسرفوا في التحليلات بعد خطاب "الوثبة" الذي تناول فيه البشير أسلوباً خطابياً معقداً في كلّ شيء، إلا ما دعا الناس له مؤكداً فيه أنّ خلاصة الحوار هي ما سيلتزم به الجميع حتى الحكومة نفسها. التهيئة والإعداد لتنفيذ الحوار الوطني ابتدر بتنفيذ بعض الخطوات الإجرائية لتنفيذ مخرجاته، لكنّه واجه عدّة عقبات كأزمة الثقة، بسبب عدم الوفاء بالعهود والمواقيع وعدم المصادقية التي تتحلّى بها ساسة السودان في مختلف المشارب، وانطلاق كثير من منطلقات حزبية وعرقية وجغرافية، يرون أنّهم أولى وأحقّ بحكم السودان دون غيرهم والعلوّ بالمصالح الشخصية والحزبية والقبلية علي مصالح الدولة واستشراء الفساد السياسي والإقتصادي، فمن السهل شراء مواقف الأفراد والجماعات والأحزاب، بل هناك أحزاب مصطنعة دون أهداف وبرامج سوى التكسب الشخصي وغيرها من الأسباب. الحوار الوطني عرف بشمولية المتحاورين بضمّه لمختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع

المدنيّ، إلا أنّ انعقاد المؤتمر تمّ مقاطعته من قبل بعض الجماعات ذات الأثر في الميدان السياسيّ المدنيّ والعسكريّ، وانهقد الحوار بمن حضر مؤكّداً لما قاله البشير: الحوار بمن حضر، وحضره أغلب الأطراف لكنّ ابتعاد الفاعلين الرّسميين له أثر خصوصاً الحركات المسلّحة وأيضاً تنفيذ مخرجات الحوار خصوصاً المشاركة معقّد وصعب، حيث إنّ عدد الأحزاب تعدّى الـ90 حزباً وقد تخرج مجموعات من المائدة بذريعة عدم المشاركة. المشهد السودانيّ المرتقب عائم بين أمرين لا ثالث لهما: إمّا استمرار النزاعات المدنية والعسكريّة بطولها أو قصرها أو تمكين الديمقراطيّة المفتوحة تنمو بعناية بمشاركة "المؤتمر الوطنيّ" حتى 2020م أجل الانتخابات القادمة للسودان.

مخاض الوفاق الوطني

من أجل حلّ جميع قضايا السودان تلوح في الأفق في الأيام القادمة حكومة الوفاق الوطني بعد مخاض سياسي بين فرقاء الأمس وبدخول السودان مرحلة مهمّة لبناء "الجمهورية الثالثة" التي بنى عليها المواطن السوداني آمالاً عراضة. بعد أن بدأت تمتثل مرحلة اللا عودة للخصومات وثقافات إقصاء الآخر لهذا الوطن الشاسع المتعدّد الأطراف والمتنوّع الثقافات والأعراف ومن أجل تجاوز هذا المنعطف المصيريّ عملت الأطراف المتحاورّة بنفان وجدّيّة مبنية علي أسس ومعايير وقيم أخلاقية للمرحلة القادمة المرتقبة للمشهد السياسيّ السودانيّ من أجل ضمان تحسين معيشة ومعايش الوطن والحلّ الشامل لمشكلات السودان سلمياً بعيداً عن نظريّة المؤامرة المبنية علي فكر: من هو البديل الأصلح لتنفيذ وإكمال الوفاق الوطني؟ لذلك لا بدّ من تجاوز هذا المنعطف المصيريّ باختيار وجوه تنفيذيّة عليا علي توافق نوعيّ نسبيّ برؤية ومنهجية محدّدة وأرضية لقاء مشتركة لإستراتيجية وفق قواعد وقيم أخلاقية ودستور متّفق عليه يصحبه عدل وحرّيّة ومؤسسيّة وثقة بين كلّ الأطراف لتنفيذ المشروعات التي يطرحونها لتجويد الشقّ التنفيذيّ بمراقبة تشريعية من الهيئات المختصة ومواصلة عمليّة الحوار والعمل علي إلحاق الممتنعين عن الحوار للجلوس إلي مواقع فرديّة أو جماعية لإزالة الرّواسب التي أحالت دون مشاركتهم في ما مضى من عمليّة حتي نصل إلي مرحلة نضج فكريّ يثبت من ركائز شمولية الإصلاحات المرتقبة حتي إن أدى ذلك إلي تقديم مزيد من التنازلات من قبل "اللاعبيين" القداماء والحديثين بالإضافة إلي التنازلات من قبل الأطراف الممتنعة لنكون قادرين علي إرساء دعائم مشاركة شمولية تستصحب كلّ الفرقاء نحو سودان رائد يسع الجميع بعيداً عن تصفية الحسابات والاحتكارات. وللإجابة علي ذلك سننتظر إعلان الحكومة القادمة ومشروعها المستقبليّ (كيف ومن سيحكم البلاد؟) وعملياً العمل علي تهيئة المجتمع السودانيّ للتغيير المرتقب الفكريّ المستنير والسياسيّ من أجل هذا الوطن الغالي المجروح ليفضي بنا ذلك كلّهُ إلي تحقيق تطلّعات بنيويّة مرتبطة بتطلّعات الشّعب عبر آلية تنفيذيّة يترقّبها الشّارع العامّ.

ساعة الصفر

إقتربت ساعة الصفر السودانية بانطلاق حكومة عريضة في جوفها مختلف الفئات الحزبية في ظاهرة سياسية لم نشهدها من قبل في المحيط السوداني، حكومة وضع عليها المواطن السوداني آملاً عراضةً في ظل وجود الفريق الأول بكري حسن صالح كقائد ثان لفريق الحكومة ممسكاً ومديراً، لكل العمليات التي تخص الشأن السوداني بمساعدة أفراد يقع عليهم مسؤولية اختيارهم التي دخلت مراحلها الأخيرة والإعلان المرتقب عنها.

الحكومة المرتقبة نحسبها في إطار "الجمهورية الثالثة" لتكوين الدولة التي مرّت بـ"الجمهورية الأولى" عبر استقلالها عن المستعمر و"الجمهورية الثانية" بانفصال جنوب السودان، والآن تلوح المتغيرات بالبداية الفعلية لـ"الجمهورية الثالثة" التي جاءت بصورة مغايرة تماماً لأشكال الجمهوريتين. الحكومة العريضة بالرغم مما تحمله من إشراقات سودانية ارتضاها كافة الفرقاء إلا أنّها تواجه عدّة تحديات أولها وأهمها التوافق بين مختلف الأحزاب ذات التوجّهات والأفكار المختلفة لمساعدة القبطان بكري في تسيير شأن الدولة السودانية التي لا تزال تعجّ بمسائل عالقة دامت لردّها من الزّمان، شوكة حوت في فم السودان داخلياً وخارجياً. فعلي الحكومة المرتقبة أن تبتّ روح الجماعة كوحدة واحدة متّفقة عبر "منيفستو" (بيان مشترك) للكيانات القائمة خصوصاً الحزبية يهدف إلى سودان واحد موحد من أجل مستقبل مشرق بعيداً عن سياسات الإقصاء لأيّ طرف من أطراف الحكومة العريضة، وعلي الأحزاب أن تعي أنّ هذه الخطوة تهدف إلى تمكين السودان لينعم به الوطن والمواطن، وليست من أجل تمكين أو فتح مسارات تتنافس فيها الأحزاب.

فالسودان موعود بتغيّرات داخلية تنطلق منها سياسته الخارجية لتحقيق الرّفاه للشعب السوداني الذي انتظر ذلك لأكثر من نصف قرن من الأزمان.

بريق الإعلام الورقي

تحكّم الإعلام الورقيّ في وسائل الإعلام السودانية منذ قبل الاستقلال، ثمّ ظهر البثّ الفضائيّ الرقميّ وتوالى الوسائل حتّى ظهور الصّحف الرقمية ووسائل التّواصل الاجتماعيّ خصوصاً الواتساب، فبدأ بريق الإعلام الورقيّ في التّلاشي وتفوّق عليه الإعلام الرقميّ في مجالات لا تحصى خصوصاً في (السّعة وقلة التّكلفة والمصدقية الإعلامية السياسية الغير المقيّدة). إنحصر الإعلام الورقيّ في السودان بالتّداول داخل ولاية الخرطوم فقط ومن فئات محدّدة كمستخدمين، وزاد انحصاره منذ ارتفاع سعر الصّحيفة الورقية إلى أكثر من 2 جنيه كسعر للمطبعة يصل إلى 5 جنيهات وأكثر في العديد من ولايات السودان ممّا أبعّد قرّاء الولايات عن اقتناء صحف ورقية بسبب الأسعار أو تأخّر وصولها إلى ما بعد الظّهر فنهاره سوق الصّحف الورقية. بالإضافة إلى تحوّل أغلب الكتّاب إلى الصّحف الرقمية أو ظهور كتّاب رقميين يبيّنون أفكارهم وتحليلاتهم دون قيود يفرضها عليهم الجهات الرقابية للإعلام، تبنّت للمشاهد والمتابع والقارئ عبر وسائل التّواصل، وهذا ما كان يبحث عنه القرّاء عن حيادية الأجهزة الإعلامية وأنها تمثّل سلطةً قائمةً بنفسها تبسط قضايا الوطن والمواطن بحيادية دون قيود أو ميول لجهة من الجهات. ساعد ذلك علي بناء تصوّر بأنّ الإعلاميين الورقيين مرتهنون فكرياً وإعلامياً لأجندات مالكي وسائل الإعلام المختلفة، والبعض لا يعزف إلا كما يريد ربّ البيت له أن يعزف، ثمّ سريعاً ما يكون عزفه على مداد أسن أو قول كاذب مرئيّ. الإعلام الورقيّ السودانيّ في مرحلة احتضار بالرّغم من أنّ المواطن السودانيّ يعتبر أكثر الأمم اطلاعاً وقراءةً وما من إعلاميّ أو شخص متقّف يطلب مراقبةً حكوميةً علي الإعلام، فالكلّ يطلب الحرّية المطلقة للإعلام ولكن بشرط أن يكون الإعلام بنفسه رقيباً علي مجريات الواقع وعاكساً للواقع. وبكلّ أسف أصبح لا مجال لعودة الصّحف الورقية إلى حالتها الطّبيعية ما لم يغيّر اتّحاد الصّحافيين سياساته تجاه قوانين الصحافة ومراعاة الأسعار للصّحف الورقية في ظلّ وجود منتديات إعلامية علي مدار اليوم سهلة الوصول إليها من قبل المواطن.

ما بعد الحوار الوطني

يمثل الوضع الراهن والمستقبلي للسودان ما بعد الحوار الوطني الذي جرى بين مختلف الفئات الحزبية لإرساء دعائم التعاون لبناء أسس ترتكز عليها الدولة السودانية التي نالت استقلالها منذ 1956م بتبلور شخصية سودانية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً عبر تسريع وسيلة التعاون والتكامل الوحدوي للسودان لجعل الدولة دولة سلام ترتكز علي فاعلين داخليين متحدين موحدين. بالرغم من أن وثيقة الحوار جسدت لأول مرة توافقاً لم نعهده من قبل، في مختلف القضايا التي ظلت عالقة في جدران السودان دون محاولة إطلاع حقائق تساعد في الحفاظ علي المكتسبات العامة للدولة السودانية كاملة السيادة لها جغرافية بجوفها مختلف الشعوب التي تسكنها وحكومة ذات سيادة وحكم علي الجغرافية والشعب. يواجه السودان تحديات إدارية في ظل استبشارنا بحكومة عريضة تجتمع بجوفها مختلف المشارب الحزبية مختلفة العقائد الفكرية والدينية مما يلح علي تبلور شكل من أشكال التنظيم الإداري ذات أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية مرتبطة بمصالح الدولة السودانية وشعبها دون سواها تهدف بوضوح إلي حل القضايا الأمنية والتحسب لها قبل وقوعها وإتاحة الفرصة للجميع لتحقيق مشروعاتهم داخل إطار الدولة دون أن تتعارض مع مبادئ الدولة السودانية والعمل علي استقرار الدولة عبر وضع دستور دائم وتحديد هوية مشتركة تجتمع تحت لواء موحد دون إقصاء أي طرف من الأطراف وأن الاستقرار ما هو إلا وليد تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية يقع علي عاتق القوى الحاكمة والمجتمع وفوائده، وأن تنظر الفواعل القادمة بمنظار السودان ككل بعيداً عن المصالح والأجندة الخاصة بالجماعات والأفراد في ظل المتغيرات المتوقعة بالمشاركة العريضة المتعددة الأحزاب، وأن نعلم ويعلم مختلف الأفراد والهيئات أن بناء السودان لا يتم فقط بمشاركة تعددية جماعية ما لم نعزز وتيرة التعاون ما بين الحاكمين والمحكومين والمعارضين في شتى المجالات وأن السودان ليس دولة فئات محددة حتي تنال رضاً وثقة شعوبها وبناء جدار داخلي تنطلق منه الدولة السودانية إلي الفضاء الخارجي.

تنقيح السموم والشوائب المصرية

تعدّ محاولة مصر لإعادة صياغة وتشكيل السودان لما يخدم مصالحها وأهدافها حيث تعتبر مصر السّمسار الأول لقضايا وموارد السودان أمراً مهماً، والتّصريح الذي أدلى به البشير رئيس الجمهورية السّابق في خطابه للمحاربين القدماء بوجود آليات حربية مصرية، يدخل في إطار سياسة السودان الدّفاعيّة تجاه التّوجّهات المصرية فقط، فلماذا تبرّر حكومتنا دوماً المواقف المصرية بحسن نيّة بالعمو والصّح لمجرّد اتّصال وتواصل بين قيادات البلدين؟ لماذا الاستلاب المصريّ المتتابع للحضارة والأمن السودانيّ ونقف حكومتنا متفرّجة؟ طالما انكوى السودان فيها من حقّ الجوار لماذا لا تسحب الحكومة السودانية سفيرها من مصر وتطرد السّفير المصريّ من السودان اليوم قبل غد؟ ويبدو أنّ مستقبل مصر والسّودان لا يخرج من إطار عداء مصريّ وتدنيد سودانيّ تحت ذرائع ومسمّيات في جوهرها: العداء الدّفين للفراعنة تجاه أحفاد ترهاقا وبعانخي. يجد المتأمل في أدبيات تعامل الدّبلوماسية السودانية أنّها تعمل دوماً بدعاوي حقّ الجوار والإنسانية والأخلاقيّة كسلاح ناعم لتلطيف مشهد العلاقة بين الخرطوم والقاهرة. فالقاهرة منذ محاولة اغتيال حسني مبارك كشرت عن أنيابها تجاه السودان بمساعدة وسند دوليّ عبر منظمّة الأمم المتّحدة وأمريكا وحلفائها، فأصدرت العديد من القرارات تجاه السودان كالمقاطعة وتصنيفه كدولة داعمة للإرهاب، وصلت إلي إبعاد السودان في بداية الألفية الثانية عن مقعد مجلس الأمن وأيضاً إبعاده عن رئاسة الاتّحاد الأفريقيّ. وصحيح أنّ نظريّة المؤامرة قد لا تجد السّند في كثير من المواقف لكننا في الحالة السودانية-المصرية نوّكد أنّ المؤامرة تأتي من جيران أوصى رسول الله بحسن جوارهم، اتّبع في حكومة السودان طريق الرّسول كدليل لمعاملته مع مصر واتّبع في مصر طريق اليهوديّ الذي كان يجاور الرّسول كدليل لمعاملته مع السودان. لا يمكن إغلاق الأدوار المصرية في نضج الحركات المسلّحة مع بداية ظهورها باستضافة القاهرة لمجموعات كبيرة من أفراد الحركات وخصوصاً حديثي التّخرّج من الجامعات

السودانية لتأهيلهم أو تسهيل إجراءات سفرهم لمقصدهم ولا تزال القاهرة مرقدًا للعديد من الأحزاب المعارضة وداعمةً لتوجهات المعارضة السلمية والعسكرية. وأخيراً نقول: إنَّ مصر في نظرنا ونظر كلِّ سودانيٍّ غيور هي عدوُّ السودان الأوَّل انتفت فيه حقَّ الجوار، ونطالب حكومتنا السودانية بقطع العلاقات الدبلوماسية اليوم قبل غد، ونطالبها بإعادة الأراضي المسلوبة فوراً (حلايب) وهدم السدِّ العالي من حلفا دون الالتفات إلي القوانين والمواقع الدولية التي لم تحترمها مصر، ونطالب الحكومة السودانية بالتوقيع علي اتفاقية عنتبة للتوزيع العادل والمتساوي لمياه النيل لا لإخوان وادي النيل ولا للحزبَات الأربع لا للهوان والذَّل المصريِّ للسودان.

ترامب في البيت الأبيض

تربعت الولايات المتحدة الأمريكية مساء أمس علي العرش الإعلامي من خلال حفل تنصيب ترامب رئيساً لها وانشغل العالم بها لمكانة الولايات المتحدة الدولية التي لا تزال تقود العالم منفردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ترامب شخصية مثيرة للجدل وصل إلي الرئاسة بعد منافسة شرسة تكهن أغلب الأغلب بفوز المرشحة الديمقراطية كلينتون. من خلال خطاب ترامب يتضح أنّ الغموض يكتنف مستقبل أمريكا والعالم من خلال الإشارات العامة التي تناولها ترامب في خطاب التنصيب التي لم نعهدها من قبل في خطب تنصيب الرؤساء الأمريكيين، وأهم ما تناوله ترامب: إشراقات الوحدة والتّوحد تجاه أمريكا (أمريكا أولاً). إفتقد ترامب الأوتكيت الخطابية عندما وجّه نقداً للسياسات الأمريكية السابقة لم يراعي فيه وجود الرؤساء السابقين للولايات المتحدة، وتطرّقه للمدلالات الثورية بتحوّل الحكم إلي الشعب وأنّ 20 يناير سيظلّ تاريخياً للشعب الأمريكي مع تكراره لـ"أمريكا أولاً" فلم يصب ترامب في تناوله للسياسة الداخلية وللأنظمة السابقة له، والإشارات العامة التي قدّمها لسياسته الخارجية تؤكد أنّ الولايات المتحدة موعودة بتغيير أدواتها الخارجية ومعاملاتها الدولية لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية الثابتة، فقد أشار ترامب إلي أنّ هناك دولاً عبر المساعدات الأمريكية أصبحت من الدول الغنية ويقصد بذلك دول الشرق الأوسط (الخليج) بمعنى أنّ الولايات المتحدة قدّمت لها الكثير وحقان وقت إعادة الدين الأمريكي وأيضاً تطرّق إلي تأكيد سعيه لإنهاء التطرف الإسلامي في كلّ بقاع العالم دون الإشارة إلي أيّ جماعات هل يقصد الجماعات الإسلامية التي صنعتها أمريكا لمحاربة السوفيت أم الجماعات الإسلامية الأخرى كالوهابية والإخوان المسلمين وغيرها وأيضاً أشار إلي التغيير في السياسة الأمريكية عموماً الداخلية والخارجية في ظلّ اختياره لفريق عمل تابعه العامّ استثماري، ممّا تتجلى لنا الصورة المستقبلية بأنّ الولايات المتحدة ستكون ذات طابع ربحي شركة بعيداً عن طابعها الدولي كدولة، وأنّ سياساتها الدولية وعلاقاتها الدولية تهدف إلي الربح دون تقديم تنازلات، فالعالم موعود بتغيير الميدان الدولي الذي لا تزال أمريكا تستخدمه وتستخدم هيئاته كأدوات لتنفيذ الأجندة الأمريكية مع تغيير لصداقات وعداوات أمريكا في مجالها الخارجي.

إستراتيجية ثابتة

يتطلب السودان إستراتيجية ثابتة يركز عليها قواعد الدولة السودانية المرتقبة بوجود حكومة عريضة تقود عجلة الدولة السودانية، مع بروز أهميّة الاندماج الوظيفي لمختلف الفاعلين السودانيين لإحداث تغييرات شاملة لإحداث توازن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظلّ الثّباين العامّ للإطار الذي تجتمع فيه فروق طبيعية واجتماعية أوجدتها الطبيعة الإلهية تتجاوز فيه الولاءات الجماعية للالتقاء بنظام مرّن تجتمع فيه الفواعل من أجل تمكين الدولة عبر ظاهرة جماعية لم نشهدها من قبل في مجاري الحكم في السودان.بناء مصلحة مشتركة يكون عاملاً لانجذاب مختلف الفواعل لتقوية أعمدة الحكم، مع ضرورة تطبيق الحكم الرّاشد يعكس الوحدة تجاه الوطن بتنوّع شعبه هادفاً إلى رفاهيّة المواطن وبناء دولة قويمة في مسارها الخارجي، أساسها بناء علاقات خارجية قائمة علي مصلحة الوطن خصوصاً مع البشارات التي لاحت في الأفق بقرب نهاية المقاطعة الأمريكية وحلفائها، وألاً تقوم هذه العلاقة علي تقديم التنازلات ، وإنّما علي تبادل المصالح رغم صعوبة ذلك في الفلك الدوليّ لكنّه ليس بصعب في حالة انتهاج الدولة لإستراتيجية تجنّب البلاد حالة الاستقطاب.تعاني الحكومة المرتقبة عدّة تحدّيات داخلية وخارجية تتطلّب تضافر الجهود واستخدام الوسائل القويمة لمواجهة تلك المخاطر مصاحبةً بوعي عامّ لمتطلّبات المرحلة لإرساء أعمدة ظلّ يفترق إليها السودان لعهد من الزّمان أثّرت وخلّت بالموازن العامة، ممّا يتطلّب إعادة هيكلة وتدريباً ورفع قدرات قيادات المجتمع المدنيّ لمواكبة المتغيّرات خصوصاً لعزل الجدار وتعزيز ثقة المواطن بالأجهزة الحاكمة لتحقيق الأهداف الكليّة للوطن.

القوة الشبابية

كقوة شبابية في طور النشأة في الحياة السياسية السودانية يحتم الواقع علينا أن نضع أيدينا في يدي بعض المستقلين فكرياً حتى نستطيع أن نستقل فكرياً عن النظرات التفرقية الحزبية والعرقية، فالقوة التقليدية الناعمة أصبحت قوة غير مؤثرة في فكرنا كشباب، فنحن لا نريد أن نستولي علي السلطة لكننا نريد قوة شبابية متجددة الدماء والفكر بمدارسها المختلفة ومرجعياتها الفكرية المتعددة تحمل مشروعاً ليس من الضروري أن يطبقه شخص ينتمي إلي القوة الشبابية بما يملكون من حيوية دافعة، يعلمون جيداً أنّ حكم الأحزاب في رمة الأخير والبعض منها يعيش علي الزعامة التي اكتسبها بالسلطة لإدارته لعهد من أزمنة السودان، والزعامة التي تأتي بالسلطة أعمارها قصيرة وتجربة الحزب الاشتراكي ليست ببعيدة، فنعلم أنّ التوحيد لا يأتي مجاناً وكشباب علينا أن نسعى من أجل وطن بذاتنا عكس الواقع الذي حتم علينا كقوة شبابية أن نتصارع فكرياً خارج إطار المنظمات الحزبية بالميديا وأركان النقاش بالجامعات السودانية مما أبعدنا عن تنفيذ برامجنا لعدم وجود رئيس حزب سوداني دون الأربعين عاماً، رغم أنّ الحركة السياسية السودانية منتوج شبابي لكننا نفتقر للحوار ما بين جيلنا. الشباب اليوم داخل أحزابهم ينظر إليهم بصفة التمرد لاستقلالية رؤيتهم وتعارضها مع مصالح الزعماء التقليديين للأحزاب، فماذا نفعل في ذلك التمرد؟ هل نصلح الأحزاب من الداخل؟ وهذا صعب علينا كقوة لا تمتلك النفوذ التشريعي، أم التمرد وإنشاء هيئات مستقلة تجمع الشباب بمختلف طوائفهم الحزبية؟ وهذا صعب جداً لأن الأجيال السابقة لنا تعمقت وتجدرت ومن يريد أن يفعل ذلك كأنه يحفر في حجر داخل حفرة كبيرة، فهل بمقدورنا أن نجد الوسيلة التي تجعل منا وحدة متحدة، للوصول إلي المقاصد العليا للمسيرة الوطنية الشبابية لإعلاء صوت الوطن عالياً بدماء مستقلة؟ كقوة شبابية في طور النشأة في الحياة السياسية السودانية، يحتم الواقع علينا أن نتحد فكرياً باستقلال عن النظرات التفرقية الحزبية والعرقية ونتكى علي بعض المستقلين فكرياً. فالقوة التقليدية

التّاعمة أصبحت قوّة غير مؤثّرة في فكرنا كشباب، فنحن لا نريد استيلاء علي السّلطة لكننا نريد قوّة شبابيّة متجدّدة الدّماء والفكر بمدارسها المختلفة ومرجعياتها الفكرية المتعدّدة تحمل مشروعاً ليس من الضّروريّ أن يطبّقه شخص ينتمي إلي القوّة الشّبابيّة بما يملكون من حيويّة دافعة يعلمون جيّداً أنّ حكم الأحزاب في رmqه الأخير والبعض منها يعيش علي الزعامة التي اكتسبها بالسّلطة لإدارته لعهد من أزمنة السودان، والزعامة التي تأتي بالسّلطة أعمارها قصيرة، وتجربة الحزب الاشتراكيّ ليست ببعيدة، فالنّعلم أنّ التّوحيد لا يأتي مجاناً وكشباب علينا أن نسعى من أجل وطن بذاتنا عكس الواقع الذي حتم علينا كقوّة شبابيّة أن نتصارع فكرياً خارج إطار المنظّمات الحزبية بالميديا وأركان النقاش بالجامعات السودانية ممّا أبعدا عن تنفيذ برامجنا لعدم وجود رئيس حزب سودانيّ دون الأربعين عاماً رغم أنّ الحركة السياسية السودانية منتوج شبابي، لكننا نفتقر للحوار ما بين جيلنا. ينظر إلي الشّباب اليوم داخل أحزابهم بصفة التّمرد لاستقلاليّة رؤيتهم وتعارضها مع مصالح الرّعاء التقليديين للأحزاب، فماذا نفعل في ذلك التّمرد؟ هل نصلح الأحزاب من الدّاخل؟ وهذا صعب علينا كقوّة لا تمتلك النّفوذ التشريعيّ، أم التّمرد وإنشاء هيئات مستقلّة تجمع الشّباب بمختلف طوائفهم الحزبية؟ وهذا صعب جدّاً لأنّ الأجيال السّابقة لنا تعمّقت وتجدّرت، ومن يريد أن يفعل ذلك كأنّه يحفر في جحر داخل حفرة كبيرة، فهل بمقدورنا أن نجد الوسيلة التي تجعل منّا وحدةً متّحدةً، للوصول إلي المقاصد العليا لمسيرة الوطنيّة الشّبابيّة لإعلاء صوت الوطن عاليًا بدماء مستقلّة؟

الفساد: آبار عميقة لا تمتلأ

هل الإجراءات الاقتصادية الأخيرة تصيب في مصلحة الوطن؟

نريد أن نسأل عن أموال وموارد اقتصادية تجعلنا في مصاف الدول المستقرة اقتصادياً.

1. أين تذهب أموال شركة أرياب التي تستخرج الذهب ونصيب فرنسا التي هي شريكة فيها؟ لقد أنقذت تلك الأموال

فرنسا من الأزمة المالية التي اجتاحت العالم.

2. أين تذهب أموال الكهرباء التي تسدّها الدولة مقدّماً وخصوصاً بعد زيادة الإنتاج بالتوليد المائيّ بعد سدّ مروّي؟

3. أين تذهب أموال الاتصالات التي تأخذ الحكومة فيها حوالي 40% ضريبةً والسودان من أكبر الدول استهلاكاً لهذه

السلعة؟

4. أين تذهب أرباح مصانع السكر وشركة السكر؟

5. أين تذهب أموال استثمارات الشرطة من مخالفات ومسالخ تجارية وفنادق ومتاجر؟

6. أين تذهب أموال الشركات التابعة للجيش والأمن والمخابرات مثل شيكان وظلال والنّهرين؟

7. أين تذهب أموال الطرق التي تأخذ ضريبةً علي كلّ مركبة تستخدم الطريق؟

هذه المصادر التي ذكرناها هي خارج الميزانية، أما إذا تكلمنا عن ما هو داخل الميزانية فسترى العجب.

الأسئلة المطروحة تلخّص معضلة الفساد المستشرية في السودان والتي تتطلّب معالجةً جادّة لضمان إستقرار إقتصاديّ

حقيقيّ.

سفر ما بعد الإيغاد

يسوح "العنكبوت" اليوم سفرًا ما بعد بيان الإيغاد تفحصاً وتمحيصاً لاختلافات ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية، ثم محاولة استشراق مستقبل السلام في ظل افتقار التوافق والتدهور الحاد للأوضاع الأمنية، يتضمن بيان الإيغاد نصوصاً حول قضايا ومهام السلام في السودان قد تعدّ مفحّخةً بتركاتهما للاتفاق النهائي باستتباع الطرق السهلة واستسهال الحلول والتبسيط، مما يجعلها عرضةً للطعن والنقد في ظل انهيار قوى السودان السياسية والإقتصادية والأمنية والاجتماعية، يبقى فيه بيان الإيغاد لخيار الأمر الواقع وإن كان حالماً في بعض نصوصه وخصوصاً ما يتعلّق بإدانة التدخّلات غير المبرّرة من جهات خارجية حكومية وغير حكومية وحثّها علي الامتناع عن دعم طرفي الصّراع، وقد طالت الاتهامات من طرفي الصّراع دولاً تحت سقف الإيغاد، فمخرجات الإيغاد لا تبنى دون الاستجابة الأمنية والاجتماعية العاجلة للاحتياجات الأنية للسودانيين من طرفي النزاع والأطراف الخارجية والجراح التي تضمدّ علي قريح لا تشفي، فالبيان يبيّن هشاشة الاتحادات والتجمّعات الأفريقية الدائمة بانكار الحقائق والمفتنرة لآليات التنفيذ، الحرب في السودان ببيان الإيغاد يقوّي التكهّنات لتغيير بنية القوات المسلحة السودانية بآثار وأهواء قوّة خفيّة تعمل بالسنيّ لتفاقم أزمات السودان بشتّى مظاهرها وأشكالها وخلفياتها ومناطقها، فالسلام إن طال أو قصر الزّمان لا بدّ منه بعد أن رهطت الآلة الإعلامية وأضحى المواطن أكثر درايةً بمخبيبات الحرب ومآلاتها الحاضرة والمستقبلية ويعي جيّداً الأدوار المحلية والإقليمية والدولية بلا حاجة إلي مصابيح علاء الدين السّحرية والتّغذية السّلبية لمسامع المواطن.

قد يكون بيان الإيغاد سبباً لخلافات جديدة بين القوى السياسية وانشقاقات حادة داخلية ويبقى الاختلاف المحتمل حول استمرار أطراف الحكم في السودان الحائمة بين العسكرية والمدنيّة، فالمستتقع السودانيّ الآن لا يقبل انفراد طرف دون الآخر، فعلاجه بالعسكمنديّة (إعتماد العساكر والأحزاب علي قوتهم) بعيداً عن سيناريو التّحفّظات

والانتقادات والإعلانات المرتبطة بالانتقال الديمقراطيّ بترك الثنائيات المشتركة في حكم السودان يستوضح ببيان الإيغاد بأنّ دروس حروب الماضي لم نتعلّم منها، فما هو درس حرب جنوب السودان؟ يعتقد الكثير من السودانين أنّ الحرب الجارية الآن هي حرب ضدّ "الكيزان" وقد يفوت الأوان قبل أن نعي الدروس من الحاضر وننصرّف للمستقبل قبل محاولة الفهم، فهل نتذكّرون أنّ حرب جنوب السودان كانت الخطوة الأولى لمعرفة مأساويّة الحروب المهدمة للأنسجة الاجتماعية؟ فالواقع الآن يحتم علينا الإستجابة الأخلاقية لأطراف الصّراع، دون النّظر إلي السّياق والنتيجة معاً لأنّ الحرب في السودان مدفوعة بمسألتين: إجتماعيّة وسياسيّة، ممّا تستدعي الحلول بإحلال السّلام عن طريق المفاوضات وإصلاح أركان الدولة.

الحياة لا تتوقف والمستحيلات تنجز بالعزيمة

شهدت السّاحة السودانية تحولات متعدّدة بظواهر تحدّياتها وجواهر فرصها وإن تاهت عن موضعها الطّبيعيّ فإنّ ذلك لا يجب أن يقعدنا من التّفكير، فالحياة لا تتوقّف والمستحيلات تنجز بوضوح الرؤية والتّخطيط السليم وصدق العزيمة، فمن المعلوم أنّ تكوين السودان بوضعه الحاليّ إقتضته المصلحة بعوامل داخلية وخارجية له تاريخ حافل، يشير التّاريخ إليّ إستقرار الإنسان في السودان منذ العصر الحجريّ (بين 8000-3200 ق.م) وظهور مملكة أكسوم التي انقسمت إليّ مملكتي أكسوم العليا (بلاد الحبشة) ، وأكسوم السّفلى في مناطق السودان الشّمالية، وبعد زوالها ظهور مملكة كوش الأولى (مملكة كرمة) وكوش الثانية نبتة بجبل البركل ومروي بالبحر الأحمر، ومن ثمّ ممالك نوباتيا والمقرّة وعلوة وسنار ودارفور وكانت مملكة الداخو شرق مدينة نيالا ونقلي والمسبعات والأنقسنا مقرّ ملوك الفونج وشرق السودان ووسطه كانا مستقلّين بقبائلهما، فهذا واقع تاريخيّ يجب أن يعيه كلّ من يريد التّصدّي أو إيجاد الحلول، واقع يحفّز عليّ أنّ البحث عن المصلحة مفتاح لحلول خارطة السودانية بابتداع تصوّر معالمه تحقيق الذات الوطنية والعدالة أبرز غاياته بعيداً من مزايدات السياسيين وقعقة السّلاح. يحتاج السودان اليوم إليّ معالجات وكلمة "معالجات" لمعناها الوطنيّ لا المعاني التي تستخدم اليوم كمعالجة وقود أو تسهيل إجراء أو أمر إداريّ، فالمقصود معالجة قائمة عليّ المهادنة السياسية وتقديم التّنازلات للوطن وصولاً إليّ حلول بسماحة وعاطفة سياسية تجعل من الجهد وجمع فرقاء الخلاف أمراً ممكنأ، بعيداً عن فرض المعاني الهدّامة للمباني بتهدئة لغة التّخاطب والتّواصل لوقف المخاطر ما بعد الأقوال اللفظية مع وجود إستراتيجية فاعلة ترتق الفجوات وتهتك التّروس الموجّدة للفرص والخالقة للظروف التي يجد الكلّ نفسه مرصوصاً في أعمدة الوطن. لم يدر السودان أزّماته ، منذ استقلاله بصور علمية، وكان يجب إدارتها بمعالجة مجموعة أزّمات لتلافي تضاريس السياسة المتضاربة في مساراتها وخطواتها، فالمؤسّسات الوطنية لا تزال أسيرة الحرية لم تنل قدرها الوافي من السيادة عليّ نفسها نتاج تغلغل وضغط الأحزاب عليها بمطامعها للذاتية الحكومية على ذوات الدولة، كوصف أشبه بالوصف بالابن العاقّ الذي يتناسى واجبات من وصفهم رسول الله بأنّ الجنّة تحت أقدامهم (الأمّهات) لصالح حقوق المثنيّ والثلاث والرّباع وأن خفنا العدل فواحدة الرّوجة. يتطلّب السودان إستراتيجية ثابتة ترتكز عليها قواعد

الدولة، بوجود حكومة عريضة متخصصة تقود عجلة الوطن بـ"كيف" و"من" ماهرين، مع أهميّة الاندماج الوظيفي لمختلف الفاعلين السودانيين لإحداث تغييرات شاملة لإحداث توازن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظلّ التباين العام للإطار الذي تجتمع فيه الفروق الطبيعية والاجتماعية التي أوجدتها الطبيعة الإلهية تتجاوز فيه الولاءات الجماعية، مؤسّسةً نظاماً مرناً تجتمع فيه الفواعل من أجل تمكين الدولة عبر ظاهرة جماعية سياسية لم تشهدها من قبل مجاري الحكم في السودان. تحتم الضّرورة بناء مصلحة مشتركة تكون عاملاً لانجذاب مختلف الفواعل لتقوية أعمدة الحكم، مع ضرورة تطبيق الحكم الرّاشد بتعكيس الوحدة تجاه الوطن بتتوّع شعبه هادفاً إلى رفاهيّة المواطن وبناء دولة قومية في مساراتها الدولية، أساسها بناء علاقات خارجية قائمة علي مصلحة الوطن خصوصاً مع البشارات التي تلوح في الأفق بتحسّن صورة السودان في المحيط الدوليّ القائمة علي تبادل المصالح رغم صعوبة ذلك في الفلك الدوليّ، ولكنّه ليس بصعب في حالة انتهاج الدولة لإستراتيجية تجنّب البلاد حالة الاستقطاب الدوليّ. ستعاني الحكومة المرتقبة عدّة تحديّات داخلية وخارجية، تتطلّب تضافر الجهود واستخدام الوسائل القومية لمواجهة تلك المخاطر مصاحبةً بوعي عامّ لمتطلّبات المرحلة لإرساء أعمدة يفتقر إليها السودان لعهد من الزّمان أثّرت وأخلت بالموازين العامة، ممّا يتطلّب إعادة هيكلة وتدريباً ورفع قدرات قيادات المجتمع المدنيّ لمواكبة المتغيّرات خصوصاً لعزل الجدار وتعزيز ثقة المواطن بالأجهزة الحاكمة لتحقيق الأهداف الكليّة للوطن، فحكومة السودان القادمة إن أرادت النّجاح، فمهمّتها الأولى هي تصريف المهامّ ببرنامج طموح وميسور أثره عاجلاً لا أجلاً في ظلّ ضمور عضلات الدولة التي لا تستطيع تحمّل رفع الأثقال السودانية.

خطبة نونات النساء السياسية

من المتلازمات الإشكالية في عصور حكم السودان أنّ معرفة المواطن للحقيقة لم يعترف بها بعد كقيمة سياسية ثابتة، تتناوم على أنّ الحكومة تعرف ، وستقوم بواجبها على أكمل وجه كغيرها من أبناء الوطن، لم أستمع بعد إلي حديث وزيرة الخارجية مريم الصادق إلا نزوله من أحد قروبات الواتساب بجوالي لكنّي اطّلت واستمعت لمعظم الآراء لما جرى في مصر وكلّ راو لرواية أجادها بعكس مهاوي العقول فتطارحت علي الأمور وزامنني الشّوق بأن أستمع إلي حديث مريم، وشهادتي لله لم أستمع بعد التسجيل المزري بفنّ المقارنة لما ينشر بخصوص ذبح وطن ومشكلة أسرة لا تعرف قيمة الوطن حسب منشورات الوصّاف، ولا أخفي علي القارئ صعوبة فهمي لما جرى، فكانت غاية ما بلغني بأنّ هناك أرضاً شاسعةً وسكاناً قلائل وجيشاً يقاتل ووزيرةً تهمس، أخي وشقيقي الأكبر وحالمة بأن تهتمّ بالمطبخ كوصيّة ممّن دفنوا بالتّراب الملاحظ قلّة المعلومات وإقتطاعها من لقاء قد يفوق نصف ساعة، ويقابلها مرّة انطباعات وتعقيبات وإشارات مستمدّة حتّي من التّراب، وما قيل عن حلايب وطمس هويّة المنتوجات السودانية والنّداء إلي مقاطعة شاملة تناسوا فيها حقّ الجوار ووصيّة رسول الله بالجوار وتصريحاً رسمياً ينصبّ إلي إحتواء الشّارع بتهدئة خواطره، أكثر ما أحزنني السّلوك اللفظي الذي استخدم حيال وزيرة الخارجية بتناسي رواد التّواصل الاجتماعيّ وصيّة رسول الله قبل مماته حيال النّساء. السيّدة وزيرة الخارجية مريم الصادق تعتبر أوّل مرأة سودانية تمّنّت بنفسها أن تكون مفخرة نساء بلادنا المتوقّعات للمساواة السياسية والمنافسة الشّريفة والانصاف دون كبت علي أساس الجندر، فهل أخطأت الانصاريّة بتولّي زمام الخارجية بوقوعها في المحذور جلوساً في ديوان المثقّفين؟ المشهد الجاري لم يكن مقصوراً علي مريم لأنّه تكرّر مع كلّ وزيرة سبقتها في أحد الوزارات بتبكيّتها وغمزها، وتشهيرها بكلّ من سولت لنفسها انتقاص مجالس الرّجال. مشاركة المرأة في السياسة حقّ ويجب أن يحترم ويعطى كاملاً بزيادة دون نقصان حسب العرف السياسيّ المتعارف

عليه، ونأمل أن تقدّم نونات بلادنا نماذج من الإدارة الرّاقية المتطوّرة، فالمرأة كلّ المجتمع لأنّها النّصف وتلد وتربّي النّصف الآخر أعلموا بأنّ تكور بلادنا وأنا منهم نمارس ضغوطاً عليكم للأعتزال من العمل السياسيّ ووصف أكثر دقّة: عزلكم من التّسويس، ونعلم بأنّه سلوك غير سويّ مبنى علي التّعسف والظلم بأن تعيش المرأة السودانية المتعلّمة علي نمط المرأة الرّيفيّة.بالمناسبة يا عزيزي القارئ لديّ تحفّظات في قيادة مريم لسفينة الخارجية، لكنّي أجزم بأنّ ما تمّ عبارة عن امتداد لتفريق مجالس الحكم من نون بلادنا، وأؤكّد لكم بأنّ الحملة تجاه المنصورة أساءت حتي على موقف الدّولة، فلندع للجميع للاعتدال وتوخيّ الاتّزان والحكمة، أحر موديل السياسة في السودان: الرّأي والرّأي الآخر لا يعني تفنيد الموضوع ومناقشة الرّأي وإنّما لا بدّ من هتك الذّات بالاعتقال المعنويّ والتّحريد العقليّ دون مراعاة لحرمة الحوار نموذج يعبر عن عمق الأزمة السودانية وجسامة شروخ الجرأة والتّطاول علي نونات بلادنا.

الطالبة روضة عباس تفرح بلمّ شملها بوالدها المفقود بمبادرة من الأستاذة روضة

الطفلة روضة عباس ذات الأربعة عشر ربيعاً بالصّفّ السادس الابتدائيّ بولاية وسط دارفور بمدينة قارسيلا، التي لم تعرف معنى الأبوة والخائفة والحائمة للمجهول الذي يكتنفها لم تكن تصدّق الحكايات التي تحكيها لها والدتها وأقاربها من الأمّ، بأنّ والدها تزوّج بوالدتها وغادر المنطقة قبل أن تولد، فكانت تعامل معاملة اليتيم في المدرسة. الأقدار جمععتي بها عبر والدتي الثانية روضة الأستاذة في المدرسة التي تدرس فيها فقصّت عليّ حكايتها وطلبت منّي المساعدة بالبحث عن والدها، وطلب الوالدة أمر يجب تنفيذه، فخطوط "العنكبوت" شباهه بمجموعة بسأل عن زول باحثاً عن والد روضة عباس فتجمعت الخيوط من بلاد نابليون عبر سفير الإنسانية الفاتح علي مبشراً بمعرفته ذاكراً آخر المجامع معه واعدأ بالربط بعد مراجعة معارفه، وتكلّم مسعاه بالوصول إلي الأب المفقود وتمّ الربط بيننا، فكان أباً يبحث عن فلذة كبده دون هناء أباً أعتقد أنّ الحلم يراوده وهو في حالة استيقاظ ولم تخف حادثة التلّفونات عواء من وجد فلذة كبده، فتحايرت عليه الأمور بكيف له أن تبعده الأقدار. إفتقرت روضة من حيرتها أكثر من تحاير والدها لم تستطع إيصاله الصوت بوضوح بعد أن وجدت هويّتها المفقودة في مشهد وسمع تنصهر فيه كلّ القوى الجسمانية والعقليّة، فمن كان بالقرب لم يستطع أن يتمالك نفسه فكيف لطفلة أن تذاكر الكلمات لنطق الجمل؟ موقف يصعب فيه تجميع الأحرف لوصفه كما هو غير أن نقول: "روضه عباس تفرح". فهنئاً لعباس بروضة وهنئاً لروضه بوالدها بلمّ الشمل ونسأل الله سبحانه وتعالى لمّ شمل كافّة المفقودين في بلادنا، والشكر كلّ الشكر لمن ساعدنا في لمّ شملهم، ونخصّص الأخ الفاتح علي عبد الكريم وإدارة بسأل عن زول" والأستاذة المربيّة روضة المؤكّدة بأنّ المعلم بلا حدود بإضافة واجب الاستقرار النفسي والجسماني والأسريّ حتّى تكتمل حلقات التّعليم بمعرفتها لأهميّة الأبوة والأمّوة في إستقرار الطّلاب، معلّمة تستحقّ أن نتوقّف عند إنسانيّتها وأشكرها امتناناً وعرفاناً باختيارها لـ"العنكبوت" بحثاً عن المفقود أمثالها يستحقّون التّكريم من ولاة الأمور الاتحادية والولائيّة وكلّ من شارك في البحث الذي لم يطل مداه بتحقيق الشّمل في أربعة أيام.

هلريخ إقتصادية تتحدّث

قامت ثورة "الإنقاذ" عام 1989م لمعالجة الأوضاع السيئة التي كان يمرّ بها السودان في شتّى مناحي الحياة، تبنّى الثوّار فكراً ونهجاً اقتصادياً ركائزه ما في باطن وظاهر الأرض السودانية (نأكل ممّا نزرع ونلبس ممّا نصنع) وبناءً علي ذلك قدّمت عدّة تسهيلات لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، فصعدت جماعات وهبطت أخرى وتغيّرت الموازين الاقتصادية والاجتماعية السودانية. بإيجاز دون التبحّر في تواريخ ما مضى بحلول صدور قرار رفع الحصار الاقتصاديّ الموجّه تجاه السودان في الرّبع الأخير من عام 2017م الاقتصاد السودانيّ قد أجهض تماماً بفعل فاعل داخليّ وخارجيّ، اقتصاد يفتر للركائز الاستثماريّة لمشروعات كبيرة تجبر علي كسر الضّرر الذي تضرّر منه المواطن قبل الوطن بفقدان الأمن وتفشّي المخاطر التي تؤرّق مضاجع كلّ مستثمر محليّ قبل الخارجيّ، وتحوّلت المدخولات التي ادّخرناها من المستعمر إلي مكتنزات دون خارطة تعريفية وانسحب رأس المال الخاصّ المحليّ من السّاحة السودانية إلي خارج حدود الدّولة، ومشروعات كردنة وسودكال (تتحدّث الثوّار) شاهد علي ذلك. عادت الحكومة السودانية بثوب خاصّ تداعب المستثمرين المحليين، كما تغيّرت نظرتها تجاه القطاع الخاصّ في وقت الرّأسماليّة السودانية غير جاهزة أو مستعدّة للاطلاع بدورها الوطنيّ وإحتلال أدوار رائدة في التّمية لأنها ببساطة لا تمتلك المال الكافي لنقل أو إنشاء استثمارات ترفّد السودان، ولا تزال آثار الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة من قبل لم تراوح مجالس أهل المال خصوصاً المصادرة والتأميم (كيف أعاهدك وهذا أثر فاسك) ومن هاجر إستقرّ وارتبط ببقعة أخرى نافياً مقطّع الأغنية الشّهيرة (يا غريب عن ديارك مصيرك تعود) ولم يعد من رحلته الطّويلة من أجل جمع الثّروة، وإستطاع الكثير منهم الجمع بالعرق والجهد والكّد والكفاح في ظلّ المناخ السّائد، وكثير من قصص النّجاح تبرهن ذلك وليس لهم الاستعداد بالمخاطرة بالاستثمار في أرض السودان. علي الجانب الآخر الوضع الرّاهن مثل بوابة استغلّها البعض (المتربّحون) بجمع الثّروات بسرعة وبطرق شرعية وغير شرعية في أوقات نقص السيولة النّقدية ورفع الدّعم عن السّلع التّموينيّة المدعّمة. فالسودان من خلال المسارات الاقتصادية لهذا العام موعود بنكبة اقتصادية وضيق معيشة خصوصاً في الرّبع الثاني والثالث لعام 2018م والنّيّة معقودة علي الحكومة بتوفير التّمويل اللازم لكافة متطلّبات الناس.

حيز الممكن ومخاض 2018 م

يمرّ السودان بمنعطف اقتصادي راهن تتراكم فيه معضلات "قفة الملاح" وتذهب فيه العلاقة بين الدّخل والمصرفيات في اتجاهات متعدّدة فاتحةً فجوةً هائلةً لانهايار وشيك، وقد وقع ذلك بفعل من صنع السياسات التي اتّبعّت في الجدار الاقتصاديّ المرهق المصاب كسياسة لا تجري علي استواء ولا تحقّق نفعاً اقتصادياً، نسأل الله ألا تنتهي بهذا الوضع المنحوس علي بواطن وظواهر أرضنا ويبعدنا الله من جوع شعبان الاقتصاد. فالسودان وطن حدادي ومدادي يمتلك المقومات المادية والبشريّة نتبارى بها ونتناظر بها مع غيرنا من الكيانات الدولية لكنّ الحواء الاقتصادية السودانية عقرت بغياب منظمة اقتصادية متكاملة لبناء وتنمية الاقتصاد لأنّ قضايا الاقتصاد كانت مؤجّلةً إلي حين إصلاح الأعطاب السياسية، فكانت النتائج قبيحاً أصاب معاش الناس لم تستطع الأدوية العلاجية من ضمد وتطهير وتسكين الجرح الاقتصاديّ، فالنظر كان نحو الأدنى السياسيّ علي حساب الأعلى الاقتصاديّ، ولم يبق لنا إلا التّركيز علي الأدنى إلا هو هموم إصلاح المنتفيات السياسية كغاية للنّهوض في جسم الاقتصاد المريض، فأمسكنا بمفتاح الوسواس لفتح أدراج الماء الصالح للشرب والتّعليم لكلّ إنسان والمشافي للمرضى والغذاء لكلّ مواطن عبر مفاتيح "الغمامة السياسية" لا بمفاتيح الضّوء الاقتصاديّ دون وعي وإدراك بأنّ الاقتصاد أولويةً وبجوفه برامج تعالج المشكلات الحياتية للإنسان، وعبر هذه البرامج تتنافس البيوتات السياسية بوعي كامل للتّكامل بأنّ كلّ مشروعٍ إصلاحيّ يحتاج إلي شرعيةً سياسية وأدوات اقتصادية، والتّكامل الذي يخلقه اتّحاد السياسة والاقتصاد ليس تكاملاً طفيلياً بل لإيجاد حصون تنموية تقدّمية بدفع فاتورة الاندماج السياسي-الاقتصاديّ وصولاً إلي تعافي هموم ومشاكل الناس عبر القوى الناعمة الاقتصادية التي إن انصلحت تبعها السياسي والاجتماعي والأمنيّ والصّحيّ وغيرها بما يخدم المصالح العليا لوطننا السودان كسند لرفاهية المواطن مرغوب فيه لا كمخدّل له. إستقبل الاقتصاد السودانيّ عام 2018م بالمخاض ونسأل الله ألا يتمخّض علينا هذا العام بسوء فكما للسياسة حوار فالاقتصاد أيضاً برامج وخطط وإستراتيجيات كمخصّب أول لتربته حتّي ينمو عوده وتتفرّد أغصانه وتتفتح عيون ورقه كمؤشرات تقع في حيز الممكن بتوفّر رؤية اقتصادية تصلح من حالنا بميلاد ثقافة ورغبة من جمهورنا العظيم وحكومتنا العريضة ومعارضتنا الرّشيّدة كشركاء في تروس الاقتصاد.

الحياة لا تتوقف والمستحيلات تنجز بالعزيمة

في نهاية المطاف، يتطلب السودان استراتيجية واضحة وحكيمة تضع الوطن في مقدمة الأولويات، بعيداً عن المزايدات السياسية والمصالح الفئوية. إن الحلول الفعالة لا تأتي إلا من خلال التعاون والتضامن بين مختلف الأطراف، والعمل بصدق وعزيمة لتحقيق رفاهية الشعب السوداني وبناء دولة قوية ومستقرة.

بناء السودان الجديد

إن بناء السودان الجديد يتطلب رؤية موحدة وجهوداً متضافرة لاستغلال موارده الطبيعية والبشرية على أكمل وجه، وتجاوز التحديات التي تواجهه. فنعمل جميعاً من أجل مستقبل أفضل للسودان، ينعم فيه الجميع بالأمن والاستقرار والازدهار.



د. مهند عثمان التوم أحمد
مواليد ١٩٨٩م - برام - ولاية جنوب دارفور
حاصل علي الدكتوراه في العلاقات الدولية عام ٢٠١٦م

يُشكّل هذا الكتاب (العنكبوت) رحلة تأملية في خيوط الواقع السوداني متشابكة ومعقدة كنسج العنكبوت نفسه، ينقسم الكتاب إلى ثلاثة محاور رئيسية، تُجسّد جوانب مُتعددة من هذا الواقع
المحور الأول: السودان

نُغوصُ بالمقالات في عمق القضايا الداخلية والخارجية، من سياسة واقتصاد وأمن واجتماع مُحاولين فكّ شفرات هذا النسيج المُعقد، وتتبع خيوطه الدقيقة، في محاولة لفهم حاضر السودان ومستقبله
المحور الثاني: دارفور

حيث نُسلط الضوء علي هذه المنطقة المُعدّبة، مُختلف جوانبها، من الصراع إلى الحكم ورسائل في بريد الأجهزة التنفيذية، نسعى إلى فهم جذور الأزمة، وإمكانية إيجاد حلول لها
ويُشكّل المحور الثالث: الفكري

مساحةً للتفكير النقدي، والتأمل في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعيداً عن ضجيج الواقع، بحثاً عن أفكار جديدة، وإضاءات تُسهّم في رسم خارطة طريق نحو مستقبل أفضل فكان الكتاب يُمثّل خريطة لتشابك القضايا السودانية، بخيوطها المُتعددة والتي يحاول الكاتب فكّها، وتقديم رؤيته عبر مقالاته الصحفية التي تم تجميعها في هذا الكتاب

حقوق النشر محفوظة للمؤلف

ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه
أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف

mohanedosman.com

info@mohanedosman.com